

الانتخابات الروسية

العالم

راية المستضعفين في الأرض

اليسار / العدد ١١٤ / إبريل - مايو ٢٠٠٠ / صفر ١٤٢١ هـ / الثامن ٥٠ جت - هـ



الغرب والمسألة الدينية
في الشرق الأوسط

رسالة الى الناصريين ..
د. رفعت السعيد

مذكرات أبو زيد
الهالي طعيمة

الفخ المنسوب لسوريا

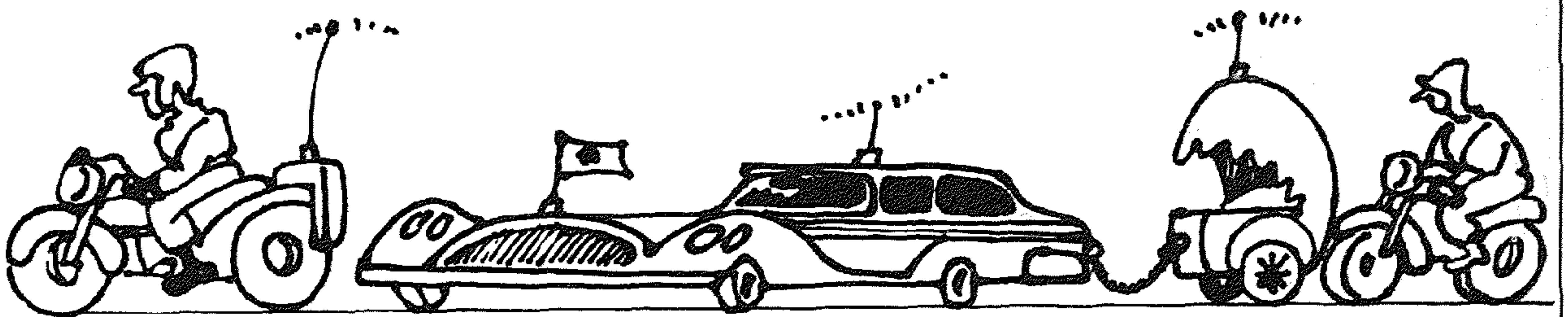
السينما المصرية من الثورة
المضادة الى
السينما الجديدة

زيارة رئاسية جديدة لأمريكا .. وأربع قضايا بلا حل

سياتل وأخواتها .. المراحل الأولى لثورة ضد الرأسمالية

وزراء تحت التمرين في الحزب الحاكم

عزى العزى



بسم الله ما شاء الله
الأشبال تفوقوا
على المحترفين



يتبع صفحة ٩٩

فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد القفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
اليوم الأول من كل شهر . تصدر فصليا
مؤقتا .

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و ٣٠ جنيها

للنشرات

الوطن العربى: ٣٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها.

العالم : ٦٠ دولارا أمريكيا أو

ما يعادلها.

ترسل القبضة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

* موقفنا

زيارة رئاسية جديدة لأمريكا وأربع قضايا بلا حل حسين عبد الرازق ٤

* حوار مع د. عصام الزعيم

العولمة انفتاح طبيعى وتهديد للخصوصية الثقافية مصباح قطب ٩

* الجوى السياسى

تقرير الحزب الشيوعى حول الألفية الجديدة وتحديات الأزمة ١٣

* مصر

- التحرير الاقتصادى على الطريقة المصرية! عريان نصيف ٢٧

- التعليم الزراعى وتحديات القرن الحادى والعشرين د. أحمد محمد صالح ٣٤

- مذكرات أبو زيد الهلالى طعيمه محمد جمال إمام ٣٩

- مبارك عبده فضل .. الانسان محمد الجندى ٤٥

- العولمة والخصخصة وتلوث البيئة د. على الدين حمزه ٤٨

* العرب

رسالة الجزائر : المؤتمر القومى العربى حسين عبد الرازق ٥٢

رسالة حيفا : الفخ المنسوب لسوريا نظير مجلى ٥٦

رسالة دمشق: وزارة جديدة " انتقالية " حسين العودات ٥٩

العقوبات الاقتصادية وتشريع القسوة (العراق نموذجا) .. د. عبد الحسين شعبان ٦٠

* وثائق

المؤتمر العقائدى للحزب الشيوعى الأمريكى ... عبد اللطيف حافظ إسماعيل ٧٥

* محاولات

رسالة إلى الناصريين د. رفعت السعيد ٨٨

* كتب

الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط عمرو كمال حلمى ٩٠

* رحيق السنين

جبل الثلج د. سمير حنا صادق ٩٢

* فن

السينما المصرية فى قرن (٢)

من الثورة المضادة إلى السينما الجديدة أحمد يوسف ٩٣

* مشاغبات

نار الحكومة - ولجنة عادل حسين صلاح عيسى ٩٨

زيارة جديدة رئاسية لأمريكا وأربع قضايا بلا حل



قمة مبارك وكلينتون

في واشنطن مارس ٢٠٠٠

أوسطى في القاهرة التي كانت تلح أمريكا وإسرائيل على عقده في مارس الماضي بينما طالبت القاهرة بالتسأني في تحديد الموعد وربطت بين الموعد وتحقيق تقدم في مسارات التسوية المختلفة والفلسطيني خاصة .. وقبل هذا كله المشاكل الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة .

وكالعادة مهدت إدارة الرئيس مبارك للزيارة بسلسلة من التحركات ، من بينها اجتماع اللجان المنبثقة عن « المشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية » المعروفة باسم « مبادرة مبارك- جورد » .. وزيارة وزير الخارجية « عمرو موسى » والتي بدأت في ١٩ مارس (قبل رحلة الرئيس بستة أيام) والتي التقى خلالها بعدد من مخططي السياسة الأمريكية ومراكز التأثير في القرار وتحدث أمام مجلس الشئون العالمية في لوس انجلوس ومركز بيوكر للدراسات السياسية في هيوستن وشارك في حفل تأسيس « مجلس

تعتبرها الادارة المصرية بالغة الحيوية ومحورا أساس في سياساتها المحلية والإقليمية والدولية . فبالإضافة إلى فشل الزيارتين السابقتين ، كانت هناك المشاكل المترتبة على سقوط طائرة البوينج المصرية وكيفية إدارة جهات التحقيق الأمريكية للموضوع ، واستمرار إثارة موضوع الاقباط المصريين بطريقة تمس السيادة الوطنية وترمى إلى تقسيم المواطنين إلى أغلبية وأقلية مضطهدة . والموقف الأمريكي الرسمي الذي اعترض على زيارة الرئيس « حسنى مبارك » لبيروت عقب العدوان الإسرائيلي على البنية الأساسية اللبنانية باعتباره مساندة للإرهاب (يقصد المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله) والخلاف على توقيت عقد مؤتمر القمة الشرق

متابعة عناوين الصحف المصرية وتعليقاتها وتصريحات المسؤولين المنشورة فيها حول الزيارة السنوية للرئيس « حسنى مبارك » للولايات المتحدة (٢٥-٢٩ مارس ٢٠٠٠) تعطى القارئ قناعة بأن الرحلة هامة وناجحة .

وكون الرحلة « هامة » و « هامة جداً » للإدارة المصرية فهو أمر حقيقى - وتؤكد عدد من الوقائع والبيانات سنتعرض لها بعد قليل - ولكن القول بأن الزيارة ناجحة أمر يحتاج إلى إعادة نظر .

لقد ترددت نفس مقولة النجاح عند زيارة الرئيس للولايات المتحدة في مارس ١٩٩٧ ثم في يونيو ١٩٩٩ (أجلت زيارة عام ١٩٩٨) واتضح بعد ذلك عدم صحة هذا الادعاء الإعلامى .

وقبل هذه الزيارة كانت هناك بعض السحب التي تشير إلى المصاعب التي تعترض العلاقات المصرية الأمريكية التي

حسين عيد الرازق

العلاقات المصرية الأمريكية .. زيارة بعثة « طرق الأبواب » وهي بعثة سنوية تنظمها الغرفة التجارية الأمريكية في مصر طوال ١٨ عاما وتضم ٤٢ من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين وقد بدأت رحلتها في ٢٠ مارس تحت شعار « مصر مفتاح التجارة والاستثمار في المنطقة » والتقت في واشنطن ونيويورك بعدد من المفكرين ورجال الأعمال ورؤساء « أكبر الشركات الأمريكية العالمية » وعدد من أعضاء الكونجرس ، بعد أن التقت في القاهرة بنحو ٢٢ وزيرا ومسئولا بالحكومة المصرية. وتناولت مباحثات الرئيس مبارك والوفد المرافق له مع الرئيس كلينتون وأركان الإدارة الأمريكية والكونجرس وكذلك اللقاءات مع رجال الأعمال عديداً من القضايا امتدت من العلاقات الثنائية إلى الأوضاع الإقليمية ومشاكل العراق والسودان وليبيا ، مروراً بأوضاع القارة الأفريقية والأوضاع الدولية . ولكن جوهر المباحثات تركز على أربع قضايا كبرى.

أولاً وأكثرها أهمية لإدارة الرئيس مبارك هي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا.

وكان واضحاً من تصريحات المسؤولين المصريين مدى رهانهم على الدور الأمريكي في إنقاذ الاقتصاد المصري ودعمه وإخراجه من كبوته.

* د. أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية يقول « إننا نريد من الولايات المتحدة أن تسهم في التطور والنهضة الصناعية والزراعية والخدمية التي تشهدها مصر حالياً ، خصوصاً في مجالات معينة ، ومنها التكنولوجيا فائقة التقدم .. كما يهمنا استمرار المساعدة الأمريكية في الفترة التي

نواصل فيها برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى متسارعة ».

* د. يوسف بطرس غالي يقول « هناك عدد من الرسائل المهمة سنقولها للأمريكان ..

الرسالة الأولى .. إن عملية الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة ولا تتوقف بعد ما حققنا التوازنات المالية الأساسية .. ودوام الإصلاح الاقتصادي ودوام التوجه إلى آليات السوق هو وجود كيان مؤسسي يحمي هذه الآليات من التقلبات المختلفة التي تطرأ على أي سوق من أسواق العالم ، وأنا دخلنا في جيل ثان من الإصلاح ..

والوحيد القادر على توصيل هذه الرسالة هو الرئيس حسنى مبارك لأن التغيير المؤسسى لا ينبع إلا من أكبر مؤسسة في الدولة وهي مؤسسة الرئاسة.

الرسالة الثانية .. ما زال التركيز على التسهيل للمستثمر وزيادة ربحية الاستثمار وزيادة قدرة الاقتصاد المصري على اجتذاب الاستثمار .. والدخول في الاقتصاد المصري لا يعنى فقط التعامل مع السوق المصرية التي وصلت إلى ٦٣ مليون نسمة ، ولكن التعامل مع أسواق أوسع مثل الكوميسا والشرق الأوسط والدول العربية .. إلخ .. ان تشجيع الاستثمار وتأكيد أهمية المستثمر الأجنبي ما زالت لهما الأولوية الأولى في الاقتصاد المصري ..

الرسالة الثالثة .. اقتصادنا صغير وتعاملنا مع التجارة الخارجية صغير ، إلا أن لدينا وزناً من الناحية المعنوية .. إننا قادرون على تحريك تجمعات ضخمة من الدول النامية ، في مجال السياسة الاقتصادية العالمية وفي مجال التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ، وكل ما يتم على مستوى متعدد الاطراف

في العلاقات الاقتصادية الدولية أو العلاقات التجارية العالمية ..

الرسالة الأخيرة .. التوجه الأول للاقتصاد المصري أصبح في التكنولوجيا والطاقة العاملة ..

وبلخص د. يوسف بطرس غالي احتياجات مصر من أمريكا في أربعة مطالب أساسية هي ..

١- **الوجود على خريطة الاستثمارات الأمريكية** « .. مصر على طرف الخريطة ، إن لم تكن ليست على الخريطة أصلاً . ولذلك نحن نريد أن نكون في وسط هذه الخريطة ».

٢- **وجود مصرى في السوق الأمريكية** بمعنى زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية.

٣- **بدء مناقشات إقامة منظمة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.**

٤- **استيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة.**

ولكى ندرك جوهريّة هذه الاحتياجات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية لابد من اشارة سريعة إلى الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية بين البلدين طبقاً لأرقام البنك الدولي.

فالصادرات المصرية لأمريكا لا تتجاوز ٦٣٥ مليون دولار تمثل ١٣٪ من جملة الصادرات المصرية . وتستورد مصر ما قيمته ٣ مليارات و٣٦٦ مليون دولار من الولايات المتحدة تمثل ١٥٢٪ من الواردات المصرية، أى أن هناك عجزاً فى الميزان التجارى مع أمريكا قيمته ٢ مليار و٧٣١ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، قد وصل إجمالى العجز المتراكم لصالح الولايات المتحدة خلال الأعوام الأربعة (١٩٩٥-١٩٩٨) إلى ٧ مليارات و٨٤٢



د. يوسف بطرس غالي:

التغيير المؤسسى

ينبع من أكبر مؤسسة

في الدولة ..

وهي مؤسسة الرئاسة



د. مصطفى السعيد :

وجود تعاون مصري

اسرائيلي اقوى ..

شرط امريكى

لزيادة الاستثمارات

الامريكية فى مصر

وإزالة العراقيل التى تقيد هذا النقل» ، والعمل على « إنشاء مشروع » « دلتا فالى » كنسخة مصغرة من « وادى السليكون » الأمريكى ، الأمر الذى سيمكن مصر من أن تنافس عالميا فى مجال صناعة المعلومات « إن مصر فى طريقها إلى أن تصبح مركز إنتاج برامج الكمبيوتر العربية فى العالم » . وبدو أن قضية نقل التكنولوجيا والبرمجيات وإنشاء « وادى دلتا » أصبح هو المشروع القومى الجديد لإدارة الرئيس مبارك بدلا من مشروع توشكى أو الدلتا الجديدة!!.

وقد أفرد الرئيس مبارك مساحة كبيرة من زيارته للقاء برؤساء مجالس إدارات شركات التكنولوجيا والبرمجيات الأمريكية فى ولاية فيرجينيا .

والنتيجة - كما نشر فى الصحف الحكومية موافقة كبرى الشركات الأمريكية العاملة فى مجال الكمبيوتر والبرمجيات (ميكروسوفت و سيسكو أنتيل) على التعاون مع مصر من حيث المبدأ ، فى مجال تدريب وتطوير صناعة المعلومات وتوفير منتجاتها للسوق المصرية بأسعار رمزية!!.

القضية الثانية التى احتلت مكانا بارزا فى المباحثات المصرية الأمريكية هى قضية العلاقات العسكرية والتوازن العسكرى فى المنطقة.

يقول ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام (٢٥ / ٣ / ٢٠٠٠) .. « إن زيارة الرئيس هذه المرة تعكس ملمحا مهما يتمثل فى زيارته إلى البنتاجون - مقر وزارة الدفاع الأمريكية - حيث يلتقى مع وزير الدفاع الأمريكى « ويليام كوهين » وكبار مساعديه . وسوف يستعرض مبارك وكوهين تقويما كاملا للوضع

إضافية لرؤوس الأموال الأمريكية . ورغم أن سفير فى مصر واشنطن أعلن عشية زيارة الرئيس السابقة (يونيه ١٩٩٩) أن « هناك أملا فى توقيع اتفاقية خاصة بإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر والولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس مبارك المرتقبة لواشنطن فقد انتهت الزيارة السابقة والزيارة الأخيرة (مارس ٢٠٠٠) دون حتى بدأ التفاوض حول هذه الاتفاقية ، وعاد الوفد المصرى - كالعادة - بخفى حنين .

نفس الموقف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، رغم استجابة الحكومة المصرية وإعدادها لتعديل لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار بحيث يسرى على الاستثمارات الحالية .

وكما يقول د. مصطفى السعيد.. المستثمرون ، سواء من الجانب المصرى أو الأمريكى - ركزوا على قطاع محدود وهو نشاط التوكيلات ، فالمستثمر الأمريكى لا يرغب إلا أن يكون نشاطه فى مصر بهذه الصورة . وإقامة منشآت صناعية غير وارد فى تفكيره . الأخطر من هذا أن الحكومة الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين يشترطان وجود تعاون مصرى إسرائيلى أقوى كشرط ضرورى لزيادة الاستثمار الأمريكى فى مصر ، وهو ما أكدته « وليم ديللى » وزير التجارة الأمريكى ، وطالب به صراحة « بيل ريشارد سوق » وزير الطاقة . ولم تلتفت الإدارة الأمريكية إلى ما تروجه الحكومة المصرية من أن الاستثمار فى مصر يعتبر بابا مفتوحا للنفاذ للأسواق الأفريقية فى غرب وجنوب أفريقيا .

تبقى القضية التى احتلت المكان الأول فى أولويات هذه الزيارة ، وهى قضية نقل التكنولوجيا والبرمجيات . فالإدارة المصرية طالبت « بتسهيل نقل التكنولوجيا لمصر

مليون دولار . وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الثالث بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية فى مصر . فلم تتجاوز هذه الاستثمارات الأمريكية المباشرة حتى منتصف ١٩٩٩ نحو ٨٤٤ مليون دولار فقط ! وهى تمثل أقل من ١٪ من جملة الاستثمارات الأمريكية فى الخارج التى تصل إلى ١٥٣٤ مليار و ٦٠٠ مليون دولار (حتى نهاية ١٩٩٦) .

وتحتل الولايات المتحدة المركز التاسع بين أهم الدول المصدرة للسياح فى مصر (١) ، فلا يتجاوز عدد السائحين الأمريكيين فى العام ١٧٠ ألف سائح (العام السياحى ٩٨/٩٩) يمثلون ٤٪ من جملة عدد السياح الذين حضروا إلى مصر!!.

وتدور منذ سنوات مباحثات بين الحكومتين ، وتبذل جهود مضنية خلال الزيارات السنوية للرئيس من أجل دفع الإدارة الأمريكية والكونجرس ورجال الأعمال الأمريكيين للاستجابة لاحتياجات الاقتصاد المصرى دون طائل . وقد تركزت الاحتياجات المصرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة فى مطالب معينة ، لم تجد حتى الآن استجابة من الولايات المتحدة .

فبالنسبة للمعونة الأمريكية المدنية التى تبلغ ٨١٥ مليون دولار سنويا تقرر تخفيضها تدريجيا خلال عشر سنوات . وكان المطلب المصرى أن تحول ٥٠٪ من المبلغ الذى يتم تخفيضه إلى المعونة العسكرية (١٣ مليار دولار سنويا) أسوة بما هو متبع مع إسرائيل حيث يتم بالفعل تحويل نسبة ٥٠٪ من المعونة المدنية إلى المعونة العسكرية لإسرائيل بحيث ترتفع من ١٨ مليار دولار سنويا إلى ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ . ولكن الإدارة الأمريكية رفضت هذا الطلب المصرى طوال السنوات الماضية ، وخلال الزيارة الأخيرة .

وحاولت مصر عبور أزمة العجز فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رفع القيود المفروضة على الصادرات المصرية وإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وأمريكا إسوة بإسرائيل . ولم تجد هذه المطالب أذنا صاغية لدى الإدارة الأمريكية . ونجحت بأن الكونجرس لا يوافق على إقامة أى مناطق تجارية حرة فى الوقت الحاضر ، وأن الإدارة الأمريكية تريد من مصر التخلي عن فترة السماح الممنوحة لها بمقتضى إتفاقية « الجات » وإصدار قانون جديد لبراءات الاختراع يهدف إلى حماية أكبر من وجهة نظرهم لحقوق الملكية الفكرية للمنتجات الأمريكية وخصوصا فى مجال الدواء ، وخفض التعريفات الجمركية ، وإعطاء ميزات

الدولى وللوضع الاقليمى فى الشرق الأوسط، والتحديات والمخاطر التى تؤثر على الاستقرار فى المنطقة . وأستطيع القول أن المغزى من زيارة مبارك إلى البنتاجون ،وهى الزيارة التى يصحب فيها أعضاء من الكونجرس للمرة الأولى ،هو تأكيد أن اختلال توازن القوى فى الشرق الأوسط يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وأن هذا الاختلال لمصلحة إسرائيل ليس له ما يبرره فى مرحلة ما بعد اتفاقات السلام».

ويصرح عمرو موسى فى حفل تأسيس مجلس العلاقات المصرية الأمريكية قائلا: .. أظهرت حرب الخليج عدم إمكانية الاستغناء عن البعدين الأمنى والعسكرى للعلاقات المصرية الأمريكية، وطالب «بخفض الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل فى المنطقة فى الوقت الذى تمضى فيه عملية السلام قدما . إن ابرام اتفاقيات سلام مع خصوم سابقين ثم تكديس الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل من شأنه تقويض الثقة لأن مثل هذه الأسلحة لا يمكن أن تضمن الأمن ، بل يمكن أن تنزع بالمنطقة إلى غياب سباق تسلح محتمل لا يمكن السيطرة عليه».

لقد حاولت إدارة الرئيس مبارك طرح هذا الموضوع على الإدارة الأمريكية مرات عديدة . وقدمت فى سبيل ذلك الكثير من التنازلات ، واستجابت لتنفيذ عديد من المطالب الأمريكية فى المنطقة . وكان منطق الحكم فى مصر أنه كان رأس الحربة فى التسوية السياسية الجارية فى المنطقة لمصلحة السياسة الأمريكية الإسرائيلية ،باقدامه على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية

الإسرائيلية والدور الذى اضطلع به فى دفع الفلسطينيين والعرب إلى مدريد وأوسلو وأنه بدون الموقف المصرى فى أزمة الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت ومشاركته فى التحالف الدولى ضد العراق لم يكن فى قدرة الولايات المتحدة انجاز عملية حرب الصحراء بالطريقة التى تمت بها وفى ظل غطاء عربى جوهره الموقف المصرى الرسمى . إضافة إلى الفرصة التى تتيحها مناورات النجم الساطع التى تجرى كل عامين فى مصر من تدريب للقوات الأمريكية فى مسرح شبيه بمسرح العمليات المحتملة فى المنطقة.

ولكن الرد الأمريكى كان رفض المطالب المصرية ورد وزير الدفاع الأمريكى قائلا « أن توازن القوة ضرورى فى حالة الصراع وفى حالة وجود احتمال لنشوب صراع. ولكن مصر فى حالة سلام مع إسرائيل الآن».

وعندما أعلنت الولايات المتحدة مارس ١٩٩٩ أثناء زيارة وزير الدفاع وليام كوهين للقاهرة ، عن موافقة البنتاجون على صفقة أسلحة أمريكية طلبتها مصر بقيمة ٣٢ مليار دولار يسد جزء منها من المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر ،حرصت على تأكيد أن هذه الصفقة لن تخل بالتفوق العسكرى الإسرائيلى المطلق على مصر وكل بلد عربى على حدة وعلى البلاد العربية مجتمعة ، وأعلن « كوهين » بعد مغادرته القاهرة ووصوله لإسرائيل « أنا هنا لأؤكد حفاظنا على أمن إسرائيل ، وكذلك الحفاظ على تفوقها العسكرى » وقدمت إسرائيل لكوهين خطة لتحديث الجيش الإسرائيلى تتكلف ١٥ مليار دولار تم الاتفاق عليها .

ورغم هذا الموقف الأمريكى بالغ الوضوح فى هذه القضية واصلت الإدارة المصرية

ابراهيم نافع: اختلال توازن القوى فى الشرق الأوسط يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة



الاندفاع إلى هاوية السياسة الأمنية والعسكرية الأمريكية فى المنطقة. ولعل مناورات النجم الساطع (٩٩) تقدم نموذجا صارخا لانخراط مصر فى سياسة أمريكا العدوانية فى المنطقة . لقد حدد وليام كوهين بوضوح الأهداف الثلاثة لهذه المناورات وهى ..

١- تحذير بغداد .. فهذه المناورات « جزء من سياسة الاحتواء العسكرى للعراق .وعلى ذلك البلد أن يأخذ مناورات النجم الساطع التى تجرى فى صحراء مصر الغربية بمشاركة دوله فى الاعتبار . إننى أنظر إليها باعتبارها أكثر من مناورة ، لأن ما رأيناه اليوم كان إعلانا قويا من جملة الدول المشاركة أن تحالفها يزداد قوة. إن صدام حسين خارج على القانون بين جيرانه» كما أعلن كوهين.

٢- إحياء سياسة الاحتواء لإيران « التى تمثل خطرا على المصالح الأمريكية وعلى دول المنطقة».

٣- التدريب على تنفيذ استراتيجيات حلف الأطلسى فى التوسع جنوبا.

وخلال زيارة كوهين للمنطقة فى أكتوبر العام الماضى وخلال شهر مارس الأخير حاول دفع دول المنطقة بما فيها مصر للدخول فى مبادرة التعاون الدفاعى وإقناع دول المنطقة بعدم تطوير قدراتها الذاتية من صواريخ أرض- أرض « عدا إسرائيل طبعيا ، وشراء برنامج للانداز المبكر للصواريخ والدفاع الصاروخى من الولايات المتحدة . وقد وافقت دول المنطقة من حيث المبدأ على هذه المبادرة والتى تكرر التفوق الإسرائيلى واختلال الميزان العسكرى أكثر فأكثر لصالحها.

ولا يمكن اعتبار الاستقبال الرسمى للرئيس للمرة الأولى « داخل مقر وزارة الدفاع -البنتاجون -وكان استقبالا كاملا ،حيث اصطفت لتحيته وحدات رمزية من مختلف الأسلحة، فضلا عن إطلاق المدفعية ٢١ طلقة ، وعزف السلامين المصرى والأمريكى ، بينما رفعت الاعلام الخمسون للولايات تحية للرئيس» وحضور الجنرال « هنرى شيلتون » رئيس هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة ،والجنرال «جون هنرى» نائب وزير الدفاع ، فضلا عن مجموعة من خبراء البنتاجون ، وعدد من أعضاء الكونجرس المهتمين بالمسائل العسكرية .. لا يمكن اعتبار ذلك إشارة إلى تغيير فى السياسة الأمريكية من قضية التوازن العسكرى فى المنطقة .فالثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية ضاعفت فى الفترة الأخيرة « قوة إسرائيل العسكرية بأحدث الأسلحة والصواريخ وشبكات الدفاع والهجوم الجوى بمساعدات أمريكية مالية وتقنية عالية . واحتفظت إسرائيل بترسانتها النووية غير خاضعة للتفتيش والرقابة الدولية .وتوشك تل أبيب أن تحصل الآن على أكثر من ٢٠ مليار



عمرو موسى:

طورت مصر الحديث عن مسألة نزع السلاح النووي ليشمل أسلحة الدمار الشامل كلها

دولار من المساعدات ، بالإضافة إلى صفقة جديدة من الطائرات» كما سجل «سلامة أحمد سلامة» في عموده اليومي بالأهرام في ٢٩ مارس ٢٠٠٠.

وتقودنا هذه الحقيقة المرة إلى القضية الثالثة وهي قضية احتكار إسرائيل للسلاح النووي ولاشك أن هذا الاحتكار والمساندة الأمريكية المطلقة يشكل تهديدا مباشرا للامن القومي المصري والعربي ويمكن إسرائيل من ممارسة ضغط غير مشروع على مصر والدول التي وقعت معها معاهدات صلح وإجبارها على تقديم تنازلات بصورة مستمرة بما يمس المصالح الوطنية لمصر والدول العربية ، وكما قال عمرو موسى فهذا موضوع استراتيجي وقد بدأت إثارته عام ١٩٩٥ بمناسبة المؤتمر الخاص بالمد النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .. وهو موضوع قائم ومستمر ونحن نتشاور حوله مع جميع الأطراف المعنية ، وهو موضوع خطير يتعلق بأمن ومستقبل الشرق الأوسط .. وقد طورت مصر الحديث عن مسألة نزع السلاح النووي ليشمل أسلحة الدمار الشامل كلها» . وكانت الدبلوماسية المصرية قد بدأت التحرك في إطار الجامعة العربية وفي اتصالات مع عديد من الدول للضغط على إسرائيل بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في نيويورك في الفترة من ٢٤ أبريل إلى ١٩ مايو . ولم تلق هذه الفكرة قبولا لدى الادارة الأمريكية وطلبت من الرئيس مبارك وقف أو تخفيف هذه الحملة ضد السلاح النووي الإسرائيلي بمقولة أنه غير موجه لمصر.

القضية الرابعة الأساسية التي طرحت خلال هذه الزيارة هي قضية مباحثات التسوية في المنطقة ورغبة الرئيس كلينتون في تحقيق اختراق كبير على المسار السوري الإسرائيلي ، وإنجاز اتفاق الاطار الاسرائيلي الفلسطيني قبل انتهاء ولايته الأخيرة هذا العام . وتريد الادارة الأمريكية من الرئيس مبارك ومعاونيه ممارسة ضغوط على سوريا في اتجاه المطالب الاسرائيلية الخاصة بالحدود والمياه والتطبيع والترتيبات الأمنية ، وتشجيع الفلسطينيين على القبول بالاقتراحات الاسرائيلية التي تقوم على قيام كيان فلسطيني على جزء من الضفة وغزة يحمل اسم ومظاهر الدولة مع تأجيل قضايا السيادة واللاجئين والقدس والمستوطنين لمرحلة تالية . وتريد أيضا الادارة الأمريكية من الرئيس مبارك تنفيذ وعده بعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط في القاهرة خلال هذا العام دون ربط انعقاده بتحقيق تقدم معين على المسارات المختلفة أو المسار الفلسطيني محديداً.

وكان عمرو موسى قد أعلن أثناء

الفلستينيين والسوريين واللبنانيين ، فإن على مصر أن تتخلى عن أوهام الدور الريادي والقيادي ، وأن تقبل ما بقي لها ، وهو التنافس للحفاظ على مجرد البقاء . أما إذا طمحت لما هو أكبر وساعدتها الظروف واجتهدت في تطوير نفسها ، فإن أبعد أحلامها أن تتحول إلى نموذج تاوان !!.

وهذا التناقض الذي تعيشه السياسة المصرية الرسمية هو سر فشل كل الرهانات على الولايات المتحدة الأمريكية وتوالى الخيبات التي لا يعلن عنها ، ومناقشة نفس الموضوعات تقريبا في كل زيارة للرئيس مبارك للولايات المتحدة والعودة بنفس النتائج.

وتراهن الادارة المصرية على حدوث تغيير في الرؤية الأمريكية «حيث بدت السياسة الأمريكية أميل لتفهم طبيعة الدور المصري» «وتزايد القناعة بعدم قدرة الولايات المتحدة منفردة على تسوية كل الصراعات الإقليمية في العالم وأهمية إشراك القوى الإقليمية خاصة الكبير منها- في مثل هذه التسويات ، حيث لم يعد ممكنا تجاهل إرادة هذه الدول ومصالحها القومية ونفوذها ودورها السياسي والتاريخي في منطقة معينة» و «أدراكها في النهاية أن مصر دولة محورية في المنطقة لا يمكن تجاهل دورها» .

ويرى البعض أن هناك خياراً جديداً مطروحاً من جانب الولايات المتحدة (إسرائيل أيضا) وهو تشكيل محور مصري إسرائيلي يتولى زعامة المنطقة!!.

ويبدو أن هذا الرهان الجديد رهان خاسر بدوره.

فهما كانت التصريحات والكتابات في الدوائر الأكاديمية والبحثية الأمريكية ، فالممارسة العملية تسير عكس ذلك تماما . والنتائج السلبية للزيارة الأخيرة للرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة ، خير دليل على ذلك.

مشاركته في مؤتمر «ديفوس» خلال شهر فبراير الماضى موافقة مصر على عقده في القاهرة ، ولكن ترتيبات عقده تعثرت عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان ورد الفعل العربى والشعبى ضد إسرائيل .

وقد أعلن عمرو موسى فى هيوستن أن الوقت قد حان لاقامة نظام إقليمي مؤسس على التكافؤ والتوازن بين دول اقليم الشرق الأوسط وذلك شريطة أن يتحقق السلام الدائم والعدل والشامل .. إن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربى الاسرائيلى بالآ يكون نهاية المطاف ، لكنه لابد أن يكون بداية لتعاون إقليمي واسع وأن تتجه المنطقة نحو التنمية والبناء والرخاء» .

وهذا الطرح هو محصور الأزمة فى العلاقات المصرية الأمريكية.

فادارة الرئيس مبارك تدرك أن الدعم الأمريكى الاقتصادى والعسكرى والسياسى لها ، مرتبط بدورها المبادر فى تحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل وقيادة العرب إلى هذا الحقل الواحد تلو الآخر ، وبالتالي تحقيق تسوية إسرائيلية عربية ، تحقق السلام الإسرائيلى الأمريكى فى المنطقة وهى حريصة على هذا الدعم بأى ثمن.

فى نفس الوقت هناك قوى داخلية فى مصر وقوى إقليمية عربية لا يستطيع الحكم تجاهلها ، تصر على ضرورة أن يكون لمصر الدور القيادى فى أية أوضاع اقليمية جديدة ، ويرفض أن تتحول مصر إلى مجرد رقم فى المنطقة.

بالمقابل تصر الولايات المتحدة على رسم خريطة جديدة للمنطقة تحولها من منطقة عربية أساسا إلى منطقة شرق أوسطية تحتل فيها إسرائيل وحدها دور «دولة اقليمية كبرى» تفقد المنطقة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا .

فدور «الدولة الأولى فى المنطقة محجوز لإسرائيل» ، وكما يقول «توماس فريدمان» فمع اقتراب الاتفاق الاسرائيلى مع

حوار مع د. عصام الزعيم حول العولمة

العولمة انفتاح طبيعي

وتهدد للخصوصية الثقافية

الراسمالية المتوحشة

معنية بخفض التكلفة..

لهذا تصفى الضمان

الاجتماعى وتزيد من البطالة

وتخفض الأجور..

توحيد الأسواق وقواعد

التجارة والتصنيع.. يتم بشروط

سيئة وعبر إرهاب قاس

للعمالة.. حتى فى الولايات

المتحدة

الحاضر ليس ملكنا

لكن المستقبل يمكن أن يكون لنا



مصباح قطب

ومنها العولمة، مهما تشعبت الدروب وتوَعرت الطرق والاختيارات.

وقبل أن ينشر هذا الحوار فى عدد اليسار قرأنا خبر تعيين د. عصام الزعيم وزيرا للتخطيط فى وطنه سوريا . وقررنا أن ننشر الحوار كما هو متمين أن يتجح فى تطبيق أفكاره من خلال منصبه الجديد.

سبعة عشر عاما مضت، ود. الزعيم المحتفظ بجنسيته السورية، يعيش خارج وطنه

عليه، أن تترك حيزاً من الحوار للخبرة الاجتماعية للدكتور عصام، إذ فى تقدير المحاور، فإن مثل هذا النوع من الخبرات يمكن أن يقدم مدداً من العون، لا يقدر بثمن لكل من يريد ويرغب حقاً، فى أن يحفظ لنفسه قدرتها على التفاعل الجدى مع الظواهر،

أجرت اليسار حواراً شاملاً مع المواطن العربى السورى، المفكر المعروف د. عصام الزعيم، حول العولمة وقضاياها وقضاياها كعرب معها. جرى الحوار على دفعتين / خلال وجوده فى القاهرة فى طريقه إلى المكسيك حيث مقر عمله، فى شهر رمضان، وتخللت الدفعتين، مناقشات استغماية عبر الهاتف، وخلال جولة فى وسط البلد، وفى كل الحالات، كنا نتبادل الأدوار فى عمليات إنتاج الأسئلة وطرفاً من إنتاج الأجوبة، لكن كان من المتفق

يجوب العالم دارساً ومحاضراً وخبيراً ومستشاراً، وهو يقيم الآن مع زوجته في المكسيك. تلقى د. الزعيم علومه الجامعية في جامعة باريس، وحصل منها أيضاً على الدكتوراة، ثم إنتقل إلى حياته العملية: باحثاً في فرنسا، مستشاراً لشركة النفط الوطنية الجزائرية، أستاذاً زائراً للاقتصاد في جامعة الجزائر، ثم عمل باليونيدو في فيينا، فمستشار مستقل وأستاذ محاضر في عدة جامعات مثل لياج البلجيكية، ومستشاراً بمعهد الكويت وخبيراً بعدة منظمات عربية على رأسها المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وفي لجنة الخبراء الاستشاريين للأوبك، ثم منتدباً من الجامعة العربية للحوار العربي الأوربي، ثم أستاذ كرسي العالم العربي في جامعة ليفان الكاثوليكية ببلجيكا، ثم خبيراً بإدارة التعاون الفني من أجل التنمية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم منتدباً إلى اليمين كخبير خبراء، وخبيراً إقليمياً بالباسيفيكي، وعمل في فنزويلا والمكسيك، وقام برحلة دراسية طويلة إلى دول النمر بعد الأزمة، بعدها ذهب إلى سوريا وأقام لأربعة أشهر ألقى فيها محاضرات عديدة وكثيرة ينفذ مشروعا لاستشراف مستقبل سوريا الاقتصادي، لولا أن بعض العناصر البيروقراطية سدّت السبل أمامه لأنها خائفة من تقييم الوضع الاقتصادي الراهن هناك.

هو الآن أستاذ وباحث في مكسيكو، ومنشغل بمحاولة إقامة آلية الحوار أكاديمي عربي مكسيكي أمريكي لاتيني يجمع مثقفين عرباً، ومثقفين من أصول عربية يعيشون في تشيلي والأرجنتين والمكسيك والبرازيل. للدكتور عصام ابن يعيش ويعمل في ميونخ وابنة تعيش وتعمل في فيينا، وكانت أملاك أسرته قد تم تأميمها، ومنها خان الحرير- المصنّف كأثر- الذي ولد فيه. جده تلقى حكماً تركياً بالاعدام لأنه أصدر بيانا مع المطران يدعو إلى حمل السلاح ضد الاستبداد، لكن لم ينفذ الحكم، وعمه الأكبر شارك في ثورة حماة عام ١٩٢٤ واعتقل هو وجده، وكذا شارك والده وخاله في الثورة المسلحة في الأربعينيات، وعندما استقلت سوريا كان جده وعمه مسجونين. الأسرة كلها، رغم ارسنيتها كان لديها ميول شعبية. وقد اكتسبت من هذا، كما يقول د. عصام فضيلة الاتصال بالناس، لكن اختياري ليسار جاء بشكل خاص من أجواء المناخ الوطني القومي السياسي بالغ الفنى في تلك الفترة، ومن المد العارم للكفاح ضد الديكتاتوريات

والاستعمار.. كنت تلميذاً متفوقاً ورئيساً لجمعية الطلاب، وأجيد الانجليزية، ولأن الكتب كانت ثلأ الدنيا، كما أن الأساتذة كان منهم البعثي والشيوعي والإخواني، فكان لزاماً أن أتأثر.. وفي فرنسا نضج الاختيار.. ما الذي يبقى؟

* من كل هذا التاريخ ما الذي ترسخ فيك وتستطيع أن تستقوى به على مواجهة ما في العولمة من مثالب؟

- د. عصام: الحس النقدي العالي، ورفض المنهجية الأحادية، والفرح بالعلم بما فيه من تعدد للمناهج، والشوق لدراسة الظواهر في شموليتها، والمعاونة التي يقدمها المفهوم الجدلي للناظر إلى العالم وتحولاته، متأملاً وناقداً.

لقد عشت كل حياتي تقريباً في الخارج، لكنني لست «كوزومبوليتان» كما يعتقد البعض، ولطالما نظرت إلى تنقلاتي، على اعتبار أنها وراثت لثقافة السفر لدى الأجداد القدامى، الذين كانوا يجوبون العالم ويعودون إلى أوطانهم.. حلب مدينتي كانت مدينة كوزموبولية فيها خليط عجيب من السكان: تركي، شركسي، أرمني، مسلم، مسيحي، وتنوع هائل من الموارد والأثرؤذكس والسوريان وبقايا من التراث الشيعي من أيام سيف الدولة، وغلبة حالبة للعصر السني.. يونان.. طليان.. فرنساوية، يعيشون كالسوريين تماماً، كل ذلك على خلفية فن عربي أصيل يمارس كطقس من طقوس الحياة اليومية، وتنوع سيكولوجي فريد، وموشحات أندلسية مع قدود حلبية.. وللعلم كان صباح فخري مؤذناً، وصبري المدلل (يغنى بلندن حالياً وعمره ٨١ سنة) كان ولا يزال مؤذناً وهو أبرز مغن للموشحات في العالم العربي، البرجوازيات الإسلامية والمسيحية تتبارى في تبنى الفن الأصيل، البنات ترقصن، والوطنية تتألق.

ويضيف د. عصام: ورغم انتشار الفن الحديث، فلا يزال هذا هو السائد. أن العولمة انفتاح طبيعي، وأيضاً تهديد للخصوصية الثقافية والعمق والرفاهية، هي في حيز مفتوح جزئياً، ومغلق أيضاً. أنها مثلاً تهدد فن «العود»، وهو أحد خصوصياتنا الثقافية، لكن الأمر بيدنا.. فحين أقمت منتدى ثقافياً عربياً في النمسا لم أكن أقبل بأن تأتي فرقة لتعزف بغير الآلات العربية، هذا مع عشقي للموسيقى الكلاسيكية الإنسانية ولا تعارض في ذلك مطلقاً.

* المعدات العربية كانت من قبل أكثر قدرة على الامتصاص والتركيب والتوليف والتوازن عن الآن.. ما الذي جرى؟

- د. عصام: بالطبع هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، يسهل تخمينها، تقف وراء ذلك، فضلاً عن ضغوط العوامل الكوكبية.

وعن خبرته مع أبنائه، يقول د. عصام حرصت باستمرار على ربطهم بحلب، وهما لا يشعران بالغربة بالمعنى الحقيقي، وإن كان هناك نوع من الغربة بالضرورة، أن سلم القيم الاجتماعية لا يأتي بالتلقين، ولكن عبر الممارسة، والممارسة من حولهم مختلفة.. هما يريدان باستمرار العودة، ولا يريدان الزواج في الخارج، علماً بأنهما عاشا حياتهما كلها فيه. إن الفن العربي الأصيل، وكل فن أصيل، مجاوز للزمان والمكان، استطاع أن يصلب هويتهما. وهناك عامل ثان.. نحن نحب الصنعة والاتقان، ليس هناك مغن أو عازف نحب سماعه، إلا وكان قضى سنوات ليجود فنه، وذلك لا يقاس بالجهد الذي يبذله عازف الأورج الكهربائي الجيد، ولا أتحدث عن يعزف الأورج دون علم بالموسيقى. وينطلق د. عصام إلى نطاق أوسع فيقول: تهدد العولمة فننا ولغتنا من خلال تسييدها للانجليزية، وفرضها للتعبير البسيط، بدلاً عن إجادة القدرة على التعبير المركب (هل يستطيع أحد الآن بذل الجهد الذي بذله من كتب الجريمة والعقاب، في رواية)؟ ثم إن العولمة تقلل من فعل الكتابة والمعروف أنك بقدر ما تكتب تستطيع أن تعبر بدقة، ومع الكمبيوتر تنخفض القراءة، وتقل الكتابة اليدوية حتى ليستحيل على المرء بعد فترة كتابة رسالة شخصية باليد.. في الكتابة اليدوية شيء من ذاتك، وفي الحاسوب فإن ذلك ليس مطلوباً، وإن كان في المقابل يعطيك فرصة إعلام غنية ومكثفة، ومع زيادة الحاسوب يتحول الإنسان من حيز مفتوح نتمتع فيه بالقراءة والكتابة، إلى حيز شبه واحد.. محدود. بالطبع هناك خيار صحيح في هذا المجال (الجمع بين العمق الإنساني وكثافة استعمال الحاسوب) لكنه محدود، وفي حالة الأطفال بالذات فالتأثير التثريبي للحاسوب شديد، فالطفل يعيش عالماً ليس عالماً، عالماً مملئ عليه، يحار فيه الكبار، فما بالك به، كنا نشكو العزلة وافتقاد الحوار الجماعي، كنتاج من نواتج



* لا يمكن قيادة مجتمع

للأزدهار الفكري

والاجتماعى إلا فى مناخ

تعددى ديمقراطى حقيقى.

* الشرق أوسطية والوحدة

العربية .. نقيضان لا يمكن

أن يجتمعا

يمكنها أن تأخذ تقانة محتكرة من عدة أطراف- وهذا ممكن- أو متداولة، وتعطى لمن بعدها ، وفى نفس الوقت تحاول أن تولد تقانة شبه احتكارية ، أو متعددة الأقطاب، مع دول مثيلة التطور أو حتى أقل تطوراً، وتفاوض بها، أو يفادى بها المجموع ، فى العلاقات الاقتصادية الدولية . إن القانون التناقضى للتطور ، حالياً . يساعدك ، فكما أن هناك شركات متعددة الجنسية ومتكاملة (أى تحتكر تقانتها) فهناك شركات عالمية غير متعددة ، وأنجزت اختراقات مهمة لجدار الاحتكار .. مصر مثلاً يمكن أن تنجز فى الوراثة والزراعة وتتعاون مع من من هؤلاء ، لا يصادر على التقانة ولم يندمج . يستطيع العرب الاتفاق معاً على الأصرار على استخدام صيغة المشاركة بدلاً عن الاستثمار الأحادى ، فى قطاع تكرير البترول أو غيره . ثم أن هناك تفاوتات داخل الشركات المتعددة ذاتها ، يمكن استغلالها ، وإفلاسات تفتح الباب لوقت لمعرفة ما كان محتكراً . وفى ميادين البحث العلمى والتكنولوجى ، يوجد الكبير والصغير ، وتوجد الفرص . إن من الأفضل لمصر والعرب مثلاً الاهتمام بسنغافورة وتايوان وماليزيا ، فى مجالات بعينها ، بدلاً عن انتظار «الفرج» من الشركات الأمريكية العملاقة . ابحت عن الصغير والمتوسط حتى فى أوروبا وأمريكا واستفد .

* وكيف يكون مفهوم التنمية المستقلة

فى هذا الإطار:

العولة جعلت التنمية المستقلة مستحيلة ، وفى رأىى هى أصلاً لم توجد بالفعل كاملة ،

والعولة تحاول أن توحد العالم .. بطريقتها . فى رأسمالية ما قبل الأمبريالية كانت توجد تجزئة ، ولكن بقرار سياسى . لا اقتصادى بحث كما هى الحال الآن . حيث ينشأ الانفصال من جنوح قوى اجتماعية اقتصادية محلية أما التهميش فهو ظاهرة بنيوية فى العولة (التناقضية) ، فهى تستثمر فى أكثر المناطق مواتاة للاستثمار والربح وهذا ليس جديداً ، وتستثكف الاستثمار فى المناطق الفقيرة وغير المريحة ، ليزداد المزدهر ازدهاراً والمتخلف تخلفاً ، وهذا ليس جديداً أيضاً ، لكن الايقاع يزداد والعملية ، تتعدى المناطق الجغرافية ، إلى القطاعات الاقتصادية ، وفى اقتصاد الخامات والتعدين حيث يقل الربح شيئاً فشيئاً ، وتهبط الأسعار ، تضاعف الاستثمارات ، بل وتكاد تنعدم . ما يميز العولة هو أن رأس المال العضوى المكثف هو الأساس لا المواد الأولية . وإن كان فى الأخيرة مراتب .. فالألومنيوم اللازم للطائرات غير القهوة والصمغ ، القطن لا يزال ، والنقط لا زال موضع الاهتمام ، وفى الحالات التى تزداد فيها أهمية الخام تزداد أيضاً شراسة القوى العولية للتحكم فيه .

أخلص إلى القول بأن قانون تفاوت التطور ، أو التطور غير المتكافئ جد مفيد لكشف أسباب التناقض وأشكاله ، واكتشاف سياسات العمل الشورى اللازمة للمواجهة ، وكذا السياسات الاقتصادية المطلوبة للعمل الفعال ، وللتكامل .

إن التقانة تبدأ باحتكار مطلق أحادى ثم ثنائى ، فمتعدد ، فمتداول ، فأداة فى طريق التقدم ، ثم متقدمة أو باثرة . مصر مثلاً

الجلوس أمام شاشة التلفاز ، فإذا بنا الآن نعيش مضاعف العولة ، ومع المنافسة ، والسعى لتحقيق أرباح من خلال التجديد التقانى بشكل خاص ، تزداد الوتيرة سرعة .

قوى التغيير ومستوى تطورها

* أغلبية العالم العديدة تعيش لا أقول فى عصر الصناعة ، وإنما فى عصر ما قبل الصناعة ، فكيف يتفاعل هؤلاء نقدياً مع العولة وأنى لهم أن يقدروا حركات تغييرها؟ .

- د. عصام العولة عملية صيرورة وليست حالة نشأت أو تنشأ غداً ، ليس هناك اقتصاد معلوم وإنما اقتصاد يتجه إلى العولة ، وقل مثل ذلك عن العالم . فى أى مرحلة نحن؟ لم ننظر .. لم نكتشف أو نحدد مراحلها أو حتى نسلط الضوء عليها .. امبراطوريات هولاكو وتيمور لنك والاسكندر المقدونى ، فهذه لم يكن محركها العام اقتصادياً ، ولكن أتحدث عن العولة على العالم الموحد منذ ١٩١٧ ، وبصفة خاصة بعد ١٩٤٥ ، والآن تعيد هيمنتها ، بعد الذى جرى للقطب الآخر . لكن ما الذى أنجزته العولة وإلى متى تستمر وكيف نتنبأ بما ستقود إليه ، فى الصيرورة الدائمة التى تمضى بها ، كل الاجابات من قبيل الافتراضات .

* مقاطعة : وكيف نناضل فى ظل هذا اللايقين؟ .

- د. عصام العولة ظاهرة تناقضية تحاول توحيد العالم وتؤدى إلى تجزئته فى نفس الوقت ، والواضح منها بشدة هو التجزئة والتهميش (محاولة د. فوزى منصور المعونة العرب والخروج من التاريخ تستحق الاعجاب هكذا قال د. عصام) ، واللغة تصيب مثلاً دولاً كإيطاليا ، التى تكاد تنقسم إلى شمال وجنوب ، والتجربة قابلة للتكرار ، أن العولة تشق الوحدة الوطنية بتزايد وجود مجموعات فى الدولة ، أى دولة ، لا تتطور بفعل العولة .. الجزء المكسيكى القريب من الولايات المتحدة يتفاعل مع العولة ويستفيد ، والجزء الجنوبى منها ، يواجه صعوبات التمويل والبعد عن السوق الأمريكية ، وينحو بنحو نحو الفقر المدقع أكثر وأكثر ، وفى النهاية قد تنضم المكسيك كلها إلى كاليفورنيا الأكثر ارتباطاً بآسيا .. ثم إن المناطق التى يزدهر فيها الاستثمار فى الصين يمكن أن تنفصل عنها ، وفى اعتقادى فإن تايوان وسنغافورة من ظاهرة انفصال المناطق الأكثر انخراطاً فى العولة .. المنخرط والمتطور سيجنح إلى الانفصال ، فى أى بقعة من العالم ، كل ذلك

أن من شروط العولمة الاندماج، والسؤال الذي يجب أن تطرحه على نفسك : أين ومتى وكيف ؟ إن أى تسرع خاطئ . (المحرر : بالنسبة قال أحد أخطر المبشرين الأيديولوجيين بالعولمة على الطريقة الأمريكية التي يراها الوحيدة ، توماس فريدمان، في ندوة بـ «المصور» ، إنه يتفهم حاجة دول مثل مصر لعدم التسرع ، لكن عليهم أن يتحملوا النتيجة!!).

لا بد من إيجاد رؤية استراتيجية ، تنبثق عنها سياسات للعمل ، وخطط لتغيير الوضع الداخلي ، لتحسين الفرص عند دخول الأسواق العالمية والمنافسة . أعرف أن العولمة تحاول باستمرار تضيق هامش المناورة أمامنا ولقد كتبت مرة مقالاً لسمير أمين ، أقول له فيه «العالم النامي ليس الصين» ، والقصد : مصر قد تكون لديها فرصة لدخول «مصرأوى إلى العولمة . لكن إجمالاً كل بلد عربى ليس لديه فرصة لعمل اقتصادى وطنى مغلق : زمن الاحلال محل الواردات ، فى ظل هامش أتاحتته الحرب الباردة ، انتهى ، والأهم أن توحيد الأسواق وقواعد التجارة والتصنيع يتم بشروط سيئة وعبر إرهاب قاس للعمالة حتى فى الولايات المتحدة ، ومع محاولات دائمة ومستميتة لخفض الأكلاف ، على حساب الرفاه الاجتماعى أساساً لصالح توجهات الرأسمالية المتوحشة . ألمانيا معنية حتى بالكلفة فى تايوان وهى لهذا تصفى الضمان الاجتماعى ، وعلى أيدي الاشتراكيين الجدد .. الأسواق تتربط ، والمنافسة تتعقد ، وعلى الجانب الثانى تنحط الأجور وتزداد البطالة.

* أين المفر .. أو المخرج ؟

- د. عصام : العمل القطرى غدا غير ممكن أبداً ، والاقليمية هى المنطلق ، وأؤكد أن الاقليمية ليست عملية ميكانيكية ، فالهدف هو توسيع الحيز الاقتصادى القطرى ، ليصبح أكثر عقلانية وحضوراً فى النظام العولمى . وبلغت النظر أن الاندماج الاقليمى العربى الجديد دخل متبنيًا مبدأ تحرير التجارة ، ولذلك تم اختزال المشروع العربى ، إلى مجرد المنطقة العربية الحرة ، إنك عندما تحرر التجارة بشكل غير مدروس ، ولا تأخذ فى الاعتبار ما تريده من العولمة ، تعرض نفسك لذات مصير نظام «ميركوسوز» الذى ضم البرازيل والارجنتين وأورجواى وباراجواى ، حيث أدى فتح الباب لقوى السوق وللتحرير والخصخصة والشركات المتعددة ، إلى تباين أثقال الدول ، وإلى القضاء على الحيز الذى يمكن أن يعمل فيه الاقتصاد الاقليمى بقوانين مستقلة نسبياً عن العولمة ، إن لدى الاتحاد

الأوروبى ، بل وأمريكا واليابان ، هذا الحيز للحركة المستقلة ، وقد تم توطيد دعائمه بآليات شتى . إن الوحدة النقدية الأوروبية مثلاً هى بديل للعولمة جزئياً ، وهى فى ذات الوقت جزء منها ، والخلاصة لابد أن يحدد العرب أولاً ما يريدون من العولمة ، ويضعوا شروط الضرائب والتبادل والتعليم والثقافة والثقافة إلخ بشكل مختلف ، إذ كلما كان الاستقلال النسبى قائماً فى النظام العربى المرجو هذا ، زادت فرصة النظام ككل ، وفرصة دوله . وهذه فرصة للطامحين إلى الوحدة العربية . لا لاخترال العملية فى منطقة تجارة حرة ، حتى لو قيل إن هذه هى الدراسة ما دامت لم تحدد هدفاً وآليات . نعم للاستثمار التكاملى المتضافر كمحرك للنمو العربى (شرح د. عصام هنا ما الذى يمكن أن تقوم به قطاعات صناعية عربية مختلفة للوصول إلى الهدف) . إن الاتحاد الاقليمى العربى أصبح شرطاً - فى ظل تحديات العولمة - لاستمرار المنظومة ، وللقطرية معاً ، كما أصبح شرطاً للتحكم النسبى فى الخيارات ، وإلا فلا مفر من المرضين : التهميش والتجزئة.

وضوح الخطر وبهتان المقاومة

رغم وضوح هذا المنطوق لدى قطاعات واسعة فى النخب العربية إلا أنك تشعر وكأن «نداهة» تشد الجميع إلى اللافعل وإلى الضياع ..؟

- د. عصام : لذا السياسة مهمة هنا ، والثقافة مهمة ، لابد من حركة فكرية تتجاوز العموميات وتبحث الخصوصية العربية فى مجال الموارد والانتاج والتوزيع وكافة مجالات النشاط الاقتصادى ، وتنظر للتنسيق والتكامل نظرة جديدة ، فى ظروف هذه العولمة إن السلطات العربية لا مصلحة لها إلا فى الإطار القطرى ، وهى تنظر للعولمة من منظور قطرى أيضاً ، لكن التحليل العلمى الموضوعى ، يحتم توسيع الحيز الاقتصادى ليكون اقليمياً ، هذا يخدم الشعوب وهذه ليست قضية قوميين فقط ، بل قضية كل الوطنيين ، بما فى ذلك البرجوازية العربية ، والأمر يحتاج إلى صيغ عصرية للتوفيق والمزاوجة فى المصالح . ما نطرحه ليس إلغاء للدولة القطرية ، ولكن ترقية وتطويراً متواصلاً للتعاون الاقليمى ، تطويراً سيجد فيه الشعب العربى مصالحه على نحو أفضل ، مثلما ستكتشف البرجوازيات أن فرصها ستزيد باتساع السوق ، وخفض المخاطر وزيادة القدرة على التحكم

فى السوق ، وعلى التصدير . أنا لست أوافقك - أى المحرر - فى أن الصورة واضحة والعيب فى «التنفيذ» فالفكر النظرى وراء هذه القضايا ضعيف ، والفهم ضعيف ، والصيغ التى تنقل للتنفيذ ضعيفة ، والاستراتيجيات والسياسات ضعيفة . مثلاً ما طريقة تجديد التعليم ؟ وكيف نختار التقانة وأى نوع ومتى ، ماذا عن الصيانة والتحسين والتجديد ؟ استراتيجيتنا الصناعية غير واضحة ولذا تأتى قوانين استثمارنا ضعيفة . فيما أتخصص وبماذا والأهم ، تخصصى بعد عشرين سنة ؟ دراستنا القطاعية ضعيفة . كيف نعلم ونتشقف وندريب ؟ ما الدراسات المتاحة عن قطاع المعلومات العربى وتقائمه وتجديداته ومن يهيمن ومن يتنافس وما أساليب الاستفادة من التناقضات العولمية للحصول على صفقات استراتيجية ؟ البحوث الأساسية مسئولية الدولة ، وهناك مجالات يجب تربط جهود الدولة البحثية ، فيها بجهود الأفراد والقطاع الخاص معاً .

الحا ضر ليس ملكنا لكن المستقبل يمكن أن يكون لنا . توجد تجارب لآخرين . مفتاح الموقف سياسى .. نعم أوافق ، لكن حتى السلطوية المرشدة (نماذج النمور) يمكن أن تنجز . إن النضال هو الذى فرض التعددية والديمقراطية على الرأسمالية أى أن الأخيرة لن تأتى بهذين لنتحدث عنهما كشرط وحيد للنهوض .

* الجهد العربى المبذول بجدية يتمثل فى هذه النقطة بالذات .. بمعنى يبذل العرب جهوداً حثيثة لاستمرار نوع منفرد من السلطوية يستحيل أن يفضى إلى ما أفضت إليه تجارب السلطويات المرشدة ، كما يستحيل أن ينضج على التجربة الديمقراطية .

- د. عصام .. عملية مغلقة وجاهلة كوربا صنعت تخصصها وتواصلها التنموى الاستراتيجى بسماع أصحاب الأعمال والضغط عليهم أحياناً ، والضغط أكثر على العمال ، إلى أن أصبح النظام أقرب إلى الطبيعة الديمقراطية السلسلة . كعرب - سوسيولوجيا - معظم حكامنا عسكر أو من أصول فلاحية ، وبالتالي قليلى الثقافة . فى العولمة الجديدة لا يمكن تكرار النموذج الأسيرى ، لكنه يبقى نموذجاً فعالاً يمكن الإفادة منه .

إن الفكرة التى ينبغى أن نتوقف عندها فيه بوجه خاص ، فكرة «تذويب الفوارق بين الطبقات» .. الناصرية مضافاً إليها ديناميكية إنتاجية تخلق أولاً طبقة برجوازية ، ثم تليها

عمالية تقيم التوازن .. لكن فى النهاية لا يمكن أن تقود مجتمعا إلى الازدهار الفكرى والاجتماعى إلا فى مناخ تعددى ديمقراطى حقيقى.

شرق أوسطية بلا مواجهة!

* لكن المشروع العربى الذى تحدثت عنه يواجه تحديا آخر بخلاف تحدياته الداخلية ، هو تحدى « الشرق أوسطية » الذى بزغ ، ثم انطفأ قليلا ثم عاد « متعافيا وبأبعاد جديدة (كالتعاون فى الطاقة والمياه والتعليم) فى ظل حالة ضعف عربى لم يسبق لها مثيل فى الحقبة الحديثة؟.

-د. عصام : هناك ثلاثة مشاريع مطروحة على العالم العربى كلها تهدف لربطه بالاقتصاد العالمى وإدماجه فيه ، وهى مختلفة الأول مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الذى أقرته جامعة الدول العربية.

الثانى والثالث يخلطان العالم العربى بما ليس عربيا ، كالشرق أوسطية ، والشراكة المتوسطية.

وبهمنى هنا أن أشير إلى أن اليابان وأوروبا يؤيدان المشروع الشرق أوسطى بقوة ، فضلا بالطبع عن قوة الدفع الأمريكية الضخمة ، وبالتالي سيزيد هذا من صعوبة متطلبات مواجهته . ولا ينفى دعم الأوروبيين له أن لهم تحفظات على نقاط فيه ، وقد برز ذلك فيما يتعلق بالبنك الإقليمى بشكل خاص. فكرة الشرق أوسطية معروفة : تجاوز النزاع السياسى بخلق مصالح مشتركة ، بينما يرى الجانب العربى أن الحل العادل والدائم للصراع بين العرب وإسرائيل هو الذى سيمهد لتعاون اقتصادى ولتجاوز الخلافات . وهنا لا يهتم العرب أيضا بنقطة مهمة هى ضرورة اشتراط مرحلة انتقالية ، قبل التعاون الاقتصادى ، إذا تحققت التسوية التاريخية ، وفى كل الحالات يجب أن يتم التعاون الاقتصادى دون شروط مسبقة لقد نصت وثيقة هارفارد ١٩٩١ على ضرورة إقامة مثلث اقتصادى كمحور له أذرع ، يضم إسرائيل والأردن وفلسطين ، ومن الواضح أن القيادة فى المثلث وخارجه محجوزة لإسرائيل وهذا معلوم للعرب ، غير أن المحير أنه كلما تقدمت مفاوضات السلام دون أن تسفر عن نتيجة يصبح سهلا على أمريكا أن تضغط على العرب ليقدموا المزيد من التنازلات ، وعادة ما يستجيبون .. آية مقلوبة . لذلك فإن مؤتمر « الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » القادم فى القاهرة ، سينعقد دون مقاومة ، وإن كانت دول سقاطعه مثل ليبيا وسوريا والعراق ، لكن حتى الغرف التجارية

الفكرة التى ينبغى أن نتوقف عندها فكرة «تذويب الفوارق بين الطبقات»

والصناعية التى قاطعت من دول الخليج فى السابق تعبيرا عن ارادة شعبية ستجد نفسها فى موقف صعب . نحن لم نتناقل ولم نحلل .. وليس لدينا تعبئة سياسية .. الشرق أوسطية والوحدة العربية نقيضان لا يمكن أن يجتمعا .

«سياتل» قليل من الفرح

- من وجهة نظرى فإن عجزنا عن المقاومة أنتج نوعا من الفرح العاطفى الزائد ، بمقاومة مؤتمر منظمة التجارة الذى تم فى سياتل كيف تنظر إلى الأمر؟ وما أشكال المقاومة التقدمية التى يعتد بها ضد العولمة ومدى تفاعلنا معها؟.

- د. عصام : لاحظت من متابعة كتابات مصرية لمفكرين لهم وزن أن تقدير حركة المقاومة فى سياتل انطوى على قدر- وأأسف- من عدم وضوح الرؤية ، ناهيك عما فى كتابات أخرى من زفة فرح هى خارج حديثى الآن .ففى سياتل كانت ثمة ثلاثة اتجاهات الأول : تحريك العمال الأمريكيين وجوهرة حصانى كما أنه مؤيد لتوحيد معايير العمل الدولية وهذه ليست فى صالح البلدان النامية الآن.

الثانى : احتجاجات بيئية من القوى التقدمية والديمقراطية والايجاب فيها أنها محاولة للجم آلية التوسع الرأسمالى ، لكن هذا الاحتجاج أيضا فيه ما هو غير مفيد أو مقبول للعالم النامى ، لأنه يطالب بمعايير عالمية لحماية البيئة ، ويتناسى أن الرأسماليات التقدمية لم تهتم بالبيئة ، إلا بعد إنجاز عمليات أساسية فى التنمية ، ثم إن الشركات المتعدية نفسها لا تلتزم بها فى بلادها .

الاتجاه الثالث: احتجاجات مبعثها تناقضات المصالح بين الكتل الاقتصادية المتقدمة ذاتها ، بالأساس ، وتناقضات الشمال والجنوب على نحو أقل ظهورا وإن كان ما بينهما هو الأكثر تناقضا.

وفى المحصلة لابد أن نقرأ سياتل جيدا لنبنى على الايجابى فيه. إن الدرس الأول المستفاد هو أن تحرير التجارة لا يمكن أن

يتحقق لا عام ٢٠٢٠ و لا ٢٠٢٥ ولا بد من مدى زمنى أوسع ، والثانى هو أن على بلدان العالم النامى والأقل نمواً وضع أطر ومطالب واستراتيجيات للدخول فى التجارة العالمية على مراحل متباينة ، وفى إطار تكامل وتنسيق ، وبرامج قطاعية وزمنية إلخ.

ثالثا فجر المؤتمر تناقضات حادة فى المركز الرأسمالى الامبريالى ، لكن التناقضات كانت قبل وبعد المؤتمر ، وظهر أن الاتجاهات الحمائية أقوى مما نظن ، وأن الخطاب التحريرى الأمريكى قويهى ، لأن الأمريكان وغيرهم يضعون آليات حماية صارمة ، كل حسب مصالحه ، ودرجة تطور صناعة معينة عنده ، وميزته التنافسية فى صناعة ثانية إلخ .لقد تصورت بعد سياتل أن يسارع العرب (أو مجموعة مثل ال١٥) لوضع مبادرة استراتيجية للتعامل مع تحرير التجارة ، لكن ذلك لم يحدث ، بل ويبدو أن أحدا لن يتابع حتى الجهود التى قادها د. أحمد جوبلى فى هذا المجال ، وللأسف فانه حتى الذين يدخلون الآن إلى منظمة التجارة يدخلون دون رؤية ! بعد عشرين سنة قد تظهر أشكال جديدة من الاندماجات الاقليمية ، وقد تختلف وسائل تعامل المندمجين مع تحرير التجارة ، لكن ثمة أشياء ستبقى فى هذا المدى مهمة ، مثل موقفنا كعرب ، ووحدتنا والنفط ، وأوراق تفاوضية أخرى.

بالنسبة للشق الثانى من السؤال أشير أولا إلى أن ثمة فرق بين جوهر العولمة وأشكالها ، بين شدة الاندماج (كاندماج صناعة النفط فى العولمة من بدري) وبين نمط الاندماج .. النمط الذى يمكن أن تشارك من خلاله قطاعات الصناعة التحويلية والمعلوماتية ، وبغير الصورة المتخلفة الأولى (شدة الاندماج). وأقول أيضا:

نحن كباحثين عرب لسنا منخرطين فى العولمة بشكل عميق .نحن فى مرحلة متقدمة من العولمة ويتطلب ذلك نمط متحد جديدا ووعيا جديدا . صحيح أن العالم لم تتبلور فيه حتى الآن حركة كبيرة لمقاومة أخطار العولمة على البشر والأرض والبيئة ، وعلى القيم الإنسانية ، لكن ثمة محاولات من منظمات المجتمع المدنى ، بعضها يثمر (كما فى حالة نجاحها فى فضح اتفاقيات الاستثمار الموحدة) وهناك أيضا تحركات نقابية ، وهناك اتجاه ضد توسيع مدى ومضمون العولمة ، وثمة تجمعات مؤثرة أو يمكن أن تكون مثل مجموعة ال ١٥ ، لكن علينا أن نعمل فى ظل عدم وجود أيديولوجية قائمة لرفض العولمة ، أو دولة قائمة للنضال

تقرير الحزب الشيوعى المصرى حول :

ألفية جديدة وتحديات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

مصر تعيش أزمة اقتصادية خطيرة



الرئيس حسنى مبارك .. من برنامج الالف اليوم إلى التحرير الاقتصادى إلى الاصلاح الاقتصادى
.. والأزمة مستمرة

أصدر الحزب الشيوعى
المصرى تقريراً سياسياً شاملاً
فى مارس الماضى تحت
عنوان « ألفية جديدة ..
وتحديات الأزمة الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية »
وجاء فيه ..

« تدخل مصر الألفية الجديدة وهى تواجه
أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وروحية
عميقة ، فبالإضافة إلى فشل محاولات
التنمية الرأسمالية التابعة التى حاولتها
الطبقة الرأسمالية الطفيلية والمتوحشة فى
الثمانينات والتسعينات تحت شعارات
« الانفتاح » و« برنامج الألف يوم » و« التحرير
الاقتصادى » و« الاصلاح الاقتصادى »
.. فالإصلاح المالى الذى أنجزه الحكم وتركز فى
خفض عجز الموازنة وخفض التضخم وتثبيت
سعر الصرف وتحقيق فائض فى ميزان

المدفوعات وسياسة الخصخصة انتهى فى
السنوات الثلاث الأخيرة إلى أزمة حقيقية
متعددة الجوانب .

* فبعد أن كان ميزان المدفوعات يحقق
فائضا لعدة سنوات ووصل فى السنة المالية
٩٦ / ٩٧ إلى ١٩١٢ مليون دولار ، أصبح
سالبا . فوصل العجز فى العام ٩٧ / ٩٨ إلى
١٣٥ مليون دولار ثم ارتفع العجز فى العام
٩٨ / ٩٩ إلى ٢١١٧ مليون دولار .

* وأرتفع العجز الدائم فى الميزان
التجارى من ١٠٢ مليار دولار عام ٩٦ /

٩٧ إلى ٨١ مليار دولار عام ٩٧ / ٩٨
وإلى ١٢ مليار و ٥٢٤ مليون دولار عام ٩٨ /
٩٩ .

* والرهان على تدفق الاستثمارات
الأجنبية انتهى بدوره إلى فشل ذريع رغم
التسهيلات والامتيازات غير المسبوقة والتى
وصلت إلى حد التفريط فى الأمن القومى .
وقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة
فى مصر من ١١٠٤ مليون دولار عام
٩٨ / ٩٩ إلى ٧١١ مليون دولار فقط خلال
عام ٩٩ / ٩٨ وهو يمثل أقل من ٢٪ من
إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على



د. كمال الجزورى
أزمة سوق
النقد أطاحت به

الأجنبية (البترو - قناة السويس - تحويلات المصريين فى الخارج - السياحة) . وقد انخفضت أيضا تحويلات المصريين فى الخارج بعد توقف أغلب دول الخليج وليبيا عن استيراد العملة المصرية . وأدت أحداث الأقصر لتراجع هائل فى السياحة .

د - بدء ما سمي بالمشروعات القومية الكبرى فى وقت واحد واستنزافها للعملة الأجنبية (سحب مشروع توشكى فقط خلال عامين ٢ مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبى لشراء معدات له والتهمة محطة الرفع ٧ مليارات جنيه) .

هـ - سياسة الخصخصة . فطرح عدد كبير من المشروعات للبيع تصل قيمتها إلى مليارات الجنيهات وفى نفس الوقت تخفيض سعر الجنيه عملياً أمام الدولار ، يعد بمثابة «علاوة» تمنحها مصر للأجانب الذين سيشترون القطاع العام بالدولار .

- وارتبط بأزمة سوق النقد أزمة سيولة فى البنوك نتيجة للزيادة الكبيرة فى أنشطة الاقتراض والائتمان الذى بلغ عام ١٩٩٩ طبقاً لتقرير البنك المركزى ٤٥١ مليار جنيه مصرى مقابل ٢٨ مليار جنيه فى العام السابق ، أى بزيادة ٢١٣٪ ، وقد لجأ البنك المركزى إلى طرح ١١٥٨ عطاء لإعادة شراء أذون الخزانة بقيمة إجمالية ٦٠١ مليار جنيه فى محاولة لضبط السيولة وتحقيق التوازن فى السوق المصرفى . وقدم نحو ٣٠ مليار جنيه للبنوك لمواجهة أزمة السيولة .

ولا يمكن الفصل بين هذه الأزمة وظاهرة ارتفاع الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها بالبنوك ، وبالتالي زيادة المخصصات المرسودة لها إلى ٢٥ مليار و ٩٨٤ مليون

سيارات الركوب بنسبة زيادة ٩٠٪ والسكر بنسبة زيادة ٥٦٪ والأسمدة بنسبة ٤٦٪ والأسمدة بنسبة ٣٨٥٪ وكذلك التلفزيونات والمعدات الكهربائية .

*** وقوع أزميتين متتاليتين فى سوق النقد «أزمة الدولار»** حيث ارتفع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بصورة مفاجئة اضطر البنك المركزى والحكومة للتدخل عدة مرات بطرح مليارات الدولارات فى السوق فى محاولة لتثبيت سعر الجنيه أمام الدولار وكانت الأزمة الأولى (فبراير ومارس ١٩٩٨) ثم الأزمة الثانية (أغسطس - سبتمبر ١٩٩٩) أحد أسباب الإطاحة بحكومة د. كمال الجزورى .

وتكشف أزمة سوق النقد عن مظاهر أخرى للخلل فى الاقتصاد المصرى . فهذه الأزمة تعود إلى مجموعة من الأسباب منها :
١ - انتهاء فترة السماح التى حصلت عليها مصر نتيجة لإعادة جدولة ديونها ، وبدء الحكومة المصرية فى سداد أعباء الدين الخارجى .

ب - تحويل المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية (الاستثمار غير المباشر) لأرباحهم ورؤوس أموالهم للخارج والتى تجاوزت مئات الملايين من الدولارات فى الفترة الماضية .

ج - انخفاض حصة مصر من العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمية (انخفاض حصة مصر فى عام واحد نتيجة لذلك بحوالى ٨٠٠ مليون دولار) . الذى أثر بدوره على حصة الصادرات ورسوم المرور فى القناة . وهى نتيجة طبيعية لاعتماد الاقتصاد المصرى على مصادر رعية للعملات

مستوى العالم . وهو أمر منطقي مفهوم فى ظل غياب العناصر الحقيقية الجاذبة لرأس لامال ، مثل دخول البلد المستقبل للاستثمارات مرحلة نمو اقتصادى سريع ، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو على مدى عشر أو خمس عشرة سنة متصلة (وهو ما لم يحدث فى مصر) ، وارتفاع القدرة الادخارية الوطنية إلى معدل يتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ (معدل الادخار فى مصر لا يصل إلى ١٦٪) ووجود سوق واسعة تستوعب منتجات الاستثمارات الوافدة ، أى ارتفاع فى متوسط الدخل الفردى وقدر من عدالة توزيع الدخل القومى (وهو الأمر المفتقد فى مصر نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردى وسوء توزيع الدخل القومى وبالتالي تقلص الحجم الفعلى للسوق المصرية) والاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى ، وهو أمر غير متحقق فى مصر خاصة فى ظل الغموض الذى يحيط بالرؤية المستقبلية الرسمية والاندفاع لتنفيذ مشروعات (قومية) كبيرة دون دراسة جدوى دقيقة ومتعمقة ، وأثر البيروقراطية والفساد .

*** تراجع الصادرات** والتى راهنت عليها السياسة الاقتصادية للحكم بعد الاستثمارات الأجنبية ، وطبقاً للبيانات الرسمية فقد تراجع مؤشر نسبة صادراتنا إلى الناتج المحلى من ١٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٫٢٪ فقط عام ١٩٩٨ (تصل هذه النسبة فى إندونيسيا مثلاً إلى ٢٥٪ وفى المغرب إلى ١٨٪) .

*** الزيادة غير المبررة فى الواردات** السلعية من حوالى ١٥٥٦٥ مليون دولار عام ٩٦ / ٩٧ إلى حوالى ١٦٨٩٩ مليون دولار عام ٩٨ / ٩٧ أى بمعدل زيادة فى سنة واحدة حوالى ٨٦٪ وأهم السلع المستوردة هى

- * عجز ميزان المدفوعات (٢١١٧ مليون دولار)
- * عجز متزايد فى الميزان التجارى (١٢٥٤٢ مليون دولار)
- * تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٧١١ مليون دولار فقط)
- * تراجع الصادرات (من ١٤٪ إلى ٥٫٢٪ بالنسبة للناتج المحلى)
- * زيادة كبيرة فى الواردات (١٦٨٩٩ مليون دولار)
- * أزمة فى سوق النقد الأجنبى (أزمة الدولار)
- * أزمة سيولة
- * ارتفاع اجمالى الدين المحلى (١٨٥٨٠٠ مليون دولار)



د. عاطف عبيد

عبيد أن «حركة التاريخ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الاقتصاد الحر هو الأقدر على تحقيق التنمية السريعة والمتواصلة ، وهو قول يكذبه الواقع . فكما أشار د. الفونس عزيز فإن تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كثير من البلدان النامية التي تأخذ بالاقتصاد الحر ، تكشف عن أوضاع متدنية منها مثلاً أن متوسط دخل الفرد السنوي في البلدان منخفضة الدخل والبالغ حجم سكانها حوالي ٦٠٪ من حجم السكان في العالم في عام ١٩٨٨ بلغ حوالي ٥٢٠ دولاراً ، أي بواقع دولار واحد ونصف يومياً في المتوسط ، وذلك طبقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ . كذلك بلغ نصيب هذه البلدان حوالي ٦٪ فقط من كل الناتج العالمي والصادرات العالمية في السنة المذكورة.

أيضاً فإن نسبة ناتج الصناعة التحويلية في حوالي ٨٠ دولة نامية لم تتجاوز ٢٠٪ من الناتج الإجمالي في السنة ذاتها . أيضاً

التي تتميز بالوحشية والعداء للديمقراطية ، وإنسحاب الدولة من الاستثمار في التنمية وتقليص دورها وتخليها عن توفير الخدمات الأساسية تدريجياً ، والتحول إلى التصدير وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وترك إدارة الاقتصاد لآليات السوق ، مع تكثيف وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية ، والاعتماد على « ريع الموقع » أي قناة السريس والمساعدات الأجنبية والسياحة ، وعلى بيع « الموارد النافذة » أي البترول والغاز الطبيعي ، وعلى تصدير العمالة للخارج بهدف الحصول على تحويلات المصريين بالخارج ، وهي عمالة مرتبطة بالريع النفطي . وانحاز هذا التحالف الطبقي الحاكم بقسوة ضد الطبقات العاملة والقطاع الأكبر من الظلم الاجتماعي وتدهور مستوى المعيشة .

ويكشف البرنامج الأخير للحكومة الذي تقدم به د. عاطف عبيد إلى مجلس الشعب في ١٨ ديسمبر الماضي عن إصرار الحكم على تنفيذ هذه السياسات الفاشلة . لقد أكد د.

جنيه بنسبة ٧٣٪ من إجمالي المراكز المالية للبنوك وبنسبة ٢٦ مليار جنيه عن عام ١٩٩٨ . وتبلغ الديون المشكوك فيها بالبنوك التجارية وحدها ٢٠ مليار و ٩٥٠ مليون جنيه ، ٣ مليارات و ٤٦٤ مليون جنيه في بنوك الاستثمار والأعمال ومليار و ٥٧٠ مليون جنيه في البنوك المتخصصة طبقاً لآخر تقارير البنك المركزي .

- ارتفاع الديون المحلية بصورة غير مسبوقة . فقد بلغ إجمالي الدين المحلي عام ١٩٩٩/٩٨ (١٨٥٨ مليار جنيه مصري) بفوائد قدرها (١٢ مليار و ٧٢٢ مليون جنيه مصري) سنوياً . أي بنسبة ٦٨٪ من إجمالي الناتج القومي (٢٨٣ مليار جنيه) وهي نسبة خطيرة وفقاً للمؤشرات الدولية التي تحدد نسبة ٥٠٪ أو ٦٠٪ كحد أقصى للدين المحلي . وتصل نسبة الفوائد المسددة لخدمة هذا الدين ٤٢٪ من إجمالي الناتج القومي . وقد أدت سياسة الحكومة في طرح السندات وأذون الخزانة (٣٥ مليار و ٤٤٦ مليون جنيه قيمة السندات الحكومية عام ٩٧ / ٩٨ ، ٣٨ مليار قيمة أذون الخزانة) إلى تخفيف منابع السيولة في السوق والجهاز المصرفي والقفز بأسعار الفائدة في البنوك إلى ١٢٪ في المتوسط على الردائع وبالتالي على القروض مما شكل عبئاً على الاستثمارات والتنمية.

- وفي تقرير أخير لليونسيف أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد في مصر من الناتج القومي ثابت منذ عام ١٩٦٥ عند ٢٨٪ بينما معدل التضخم السنوي إزداد إلى ١١٪ . وأن ٢٣٪ من سكان الريف لا تتوافر لهم المياه الصحية ، وأن ١٢٪ من سكان الريف والمدن لا تصل لهم خدمات الصرف الصحي .

- وفي تقرير أخير للبنك الدولي أن ٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، ويشير تقرير لمنظمة التربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» أن نسبة تعليم الكبار في مصر لا تتجاوز ٦٨٪ للذكور و ٣٨٪ للإناث . وأن نسبة التحاق الإناث بالمدارس الثانوية انخفضت وتوقفت عند ٧٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ .

وكما سبقت الإشارة في التقرير الصادر عن الحزب في سنة ١٩٩٩ فالبطالة وصلت إلى ١٧٥٪ من قوة العمل .

إن هذه الحقائق تؤكد فشل سياسات الحكم التي نفذتها الحكومات المختلفة في ربع القرن الماضي والتي تقوم على التحول إلى اقتصاد رأسمالي تابع يقوده تحالف الرأسمالية الكبيرة والطفيلية والبيروقراطية

برنامج حكومة د. عاطف عبيد يتجاهل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .. وتعثر المشروعات القومية التي أدت إلى توقف الانفاق الحكومى على المشروعات داخل الدلتا ووادى النيل!

بلغت نسبة الدين الخارجى فى حوالى ٤٢ دولة نامية تأخذ بالاقتصاد الرأسمالى أكثر من ٥٠٪ من حجم الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٩٧ . وتقدم تجارب النمور الآسيوية دليلا قاطعا على فشل هذه السياسات . فقد واجهت بلاد جنوب شرق آسيا التى حققت درجة لافتة من التنمية الاقتصادية فى الحقبة الأخيرة ، سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى السنوات الثلاث الأخيرة ، بدءا من «تايلاند» التى نجحت فى مطلع التسعينات فى اجتذاب نحو ٩٠ مليار دولار فى شكل استثمارات أجنبية حققت عام ١٩٩٦ غوا مطردا بنسبة ٦٤٪ ثم واجهت فى يوليو ١٩٩٧ أزمة اقتصادية طاحنة أفقدت عملتها ٤٠٪ من قيمتها ، وعرضت ما يقرب من نصف شركاتها للإفلاس ، وانهار قطاع المقاولات بها . وانتقلت الأزمة إلى ماليزيا فإندونيسيا فهونج كونج فكوريا الجنوبية وتفجرت صراعات اجتماعية وسياسية عنيفة فى هذه البلدان .

ويلفت النظر فى هذا البرنامج الأخير للحكومة الجديدة تجاهله لأهم وأخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعتماد نفس سياسات الحكومة السابقة فى خداع الجماهير والكذب عليها وبيع الوهم لهما .

لقد تجاهل البيان أزمة السيولة وأزمة سعر الصرف وأزمة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات والارتفاع المتوالى للدين الداخلى وفشل سياسات الاعتماد على التصدير ورأس المال الأجنبى ، وتعثر ما سعى بالمشروعات القومية التى استنزفت احتياطي النقد الأجنبى وأدت إلى توقف الانفاق الحكومى على المشروعات داخل الدلتا ووادى النيل ، وتشور حول جدواها الاقتصادية شكوك كثيرة بالإضافة إلى خطر استنزافها لموارد المياه القليلة المتاحة لمصر بما يضاعف من خطر المجاعة المائية .

ولجأ البيان إلى الوعد بسلسلة من الإجراءات لحل بعض المشاكل الحياتية للناس ، مثل الوعد بتوظيف ٦٥٠ ألف عاطل سنويا ، وصرف معاش « ٥٠ جنيها » لحوالى مليون مواطن ، وتقديم قروض لطلاب الجامعات تسدد على ٤٠ عاما ومد مظلة التأمين الصحى لجميع العاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية .. وبصرف النظر عن جزئية هذه الحلول التى لا تدخل على الإطلاق فى باب التنمية الاجتماعية أو محاربة الفقر ، فإن تكلفة هذه الإجراءات تحتاج ما لا يقل عن ١٠ مليارات جنيه مصرى سنويا ، وحوالى ٣٩ مليار جنيه استثمارات سنوية لخلق فرص العمل المطلوبة . وهو أمر يتجاوز إمكانيات

الحكومة والواقع الاقتصادى . ويصاحب هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة والمتدنية التى تدخل بها مصر إلى القرن الحادى والعشرين ، شيوع الفساد والاستبداد والعداء للديمقراطية واضطهاد المرأة فى ظل حكم الرئيس مبارك . فبينما تشهد قضية تحرر المرأة على الصعيد العالمى تطورا كبيرا حيث ينصب اهتمام المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة على تخصيص برامج وموارد للنهوض بالنساء خاصة فى بلدان العالم ومن ضمنها بلدا .

شهدت مصر فى الأسابيع الماضية معركة ما تزال آثارها بادية بين قوى التجديد والاستنارة وقوى الجمود والتخلف حول التعديلات الجزئية فى قانون الاجراءات فى الأحوال الشخصية ، والتى تنبج للمرأة لأول مرة إمكانية تطليق نفسها فى مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر ، صحيح سيكون عليها أن تتنازل عن جميع حقوقها لكنها على أى حال خطوة للأمام ، كما شهدت البلاد إنشاء المجلس القومى للمرأة وهو مجلس حكومى يهتم بكل قضايا المرأة وكأنه وزارة خاصة بها .

لكن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والإطار العام الذى خلقته مجموعة السياسات الحكومية القائمة على أيديولوجية السوق والتى أدت فى المقابل إلى تدهور مستوى معيشة الطبقة العاملة والكادحين عامة الذين التحقت بهم الفئات الرئيسية من الطبقة الوسطى ، أصاب قضية تحرر المرأة وتقدمها فى مقتل ، وجعل كل الاجراءات القانونية الجزئية عملا فوقيا لا يؤثر فى العمق الاجتماعى إلا تأثيرا هامشيا ، حيث يشتد الاستغلال ويحتدم الصراع الطبقي وتصبح النساء بالملايين عرضة للفقر والبطالة والإنهاك المعنوى والجسدى . ويسعى الحكم المأزوم إلى دفعهن دفعا إلى بطالة مقنعة تمهيدا لإلقاء الملايين منهم خارج سوق العمل المنظم ، بطرح مشروع قانون للعمل بنصف الوقت بنصف

الأجر أو العودة إلى المنزل بربع الأجر ، مع الترويج الدعائى لمشاريع الصندوق الاجتماعى بالغة الصغر المصممة خصيصا من أجل النساء ، وهى مشاريع فضلا عن أنها هشة وعرضة غالبا للانحيار بسبب عدم قدرتها على المنافسة تعود بقوة العمل النسائية عشرات السنين إلى الوراء ، أى قبل العمل المنظم الذى يتيح للمرأة أن تكون جزءا من جماعة وعضوا فى نقابة تتمتع بالتأمين الاجتماعى والصحة وتناضل فى صفوف رفاق ورفيقات فى مجتمع حديث ومنشأة عصرية .

كذلك فإن مشروع قانون العمل الموحد الجديد يلحق أضرارا بالغة بالنساء العاملات ويكاد يجبرهن على العودة إلى المنزل تماما ، كما تنادى جماعات الإسلام السياسى التى ترى أن المرأة عورة لا بد من إخفائها ، باختصار تدفع المرأة المصرية ثمنا مضاعفا للأزمة الشاملة المحتدمة ويبدو وضعها متناقضا لأنها فى حين تقتحم كل مجالات الحياة والعمل والسياسة ، تظل العلاقات الأسرية محكومة بقانون متخلف برغم التعديلات الأخيرة ، ويظل عنف الأزمة « الاقتصادية - الاجتماعية » يكدر طاقات ملايين النساء ويعطلهن ، بينما تتكفل القوانين المقيدة للحريات بإعاقة حركتهن المنظمة .

ولقد أصبح الفساد عنوانا على هذا العصر وأحد أسلحة الحكم الرئيسية فى إعادة توزيع الثروة لصالح أثرياء الانفتاح وملوك ما يسمى بالاقتصاد السرى فى مصر . وتقدر دراسة جامعية حول الفساد اعتمدت فقط على ما نشر فى الصحف من قضايا فساد - وهى لا تتجاوز فى تقدير الدراسة ١٠٪ من جرائم الفساد طبقا لتقدير أجهزة الضبط - أن المفسدين ينهبون سنويا ٧٠٠ مليون جنيه نتيجة للسمسة والوساطة والعمولات ، وأن ما نهب خلال ١٥ عاما (هى فترة الدراسة) لا يقل عن ٢٤ مليار و ٢٥٩ مليون جنيه . والقضايا التى كشفت خلال حكم الرئيس مبارك مثل قضايا حوت مدينة نصر والحباك

وسوريا والعراق والجزائر . أو تجارب الأنظمة البترولية في الخليج ، أو تجارب الأنظمة التقليدية في تونس والمغرب . وخضعت معظم البلاد العربية في النهاية إلى برامج " التثبيت والتكيف الهيكلي " التي قررها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهما مؤسستان ماليتان دوليتان خاضعتان للولايات المتحدة وجزء أساسي من أدوات العملة الرأسمالية ، كما انضمت ١٣ دولة عربية إلى اتفاقية " الجات " أخيرا .

ويشير تقرير علمي قدم أخيرا إلى المؤتمر العاشر للاتحاد الدولي لثقافات العمال العرب الذي عقد في دمشق في نهاية العام الماضي إلى أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " تستند إلى مفهوم نقدي وليس تنمويا في معالجة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الاقتصاديات النامية . وهي تركز على جانب العجز في ميزان المدفوعات والدين الخارجي . ويقصد بها تثبيت الوضع المالي للدولة المعنية وتدعيم إمكانياتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال تكيف بنود نفقاتها ومواردها وسياساتها الاقتصادية عموما وإخضاعها لرقابة وإشراف خارجيين . إن هذه البرامج لم تأت كعلاج لمشكلات التنمية التي تعانيها البلدان النامية ، وإنما جاءت لحل مشكلة النظام النقدي الدولي والنظام الرأسمالي العالمي عموما " .

وتكشف دراسة صادرة عن " منظمة العمل العربية " أن هذه البرامج أدت إلى زيادة الفقر وتوسيع قاعدة المحرومين .. وزيادة معدل البطالة .. وتفشي الفساد في الطبقات الحاكمة وإقامة مشاريع غير ضرورية أو غير ذات جدوى اقتصادية وتكلفة تزيد على التكاليف العالية بشكل كبير . كما ساهم جو الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في زيادة هروب وتهريب رأس المال إلى الخارج . وهكذا بددت الثروة الوطنية وطاقات المجتمع ، وتحولت القروض والمساعدات إلى تقليل الواردات وأدت هذه السياسات بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي يمكن إجمالها في التبادل غير المتكافئ في مصلحة المراكز الرأسمالية المتقدمة وهيمنة الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية الاحتكارية ، إلى زيادة نهب ثروات وخيرات الدول النامية " وفي تقرير أخير عن الفساد في العالم (١٩٩٩) أصدرته " منظمة الشفافية العالمية " حول مدى تغلغل الفساد في ٩٩ دولة من دول العالم ، على ضوء مدى وجود " الصفقات المشبوهة " ، والعمولات المربية والتهرب الضريبي ، وإدخال سلع فاسدة ، وإصدار تشريعات لخدمة أشخاص بعينهم وتزوير السلطة والمال ، واستغلال النفوذ واحتكار القوة السياسية " وقسمت فيه الدول إلى أربع مجموعات ..

ملايين النساء معرضة للفقر والبطالة والانهاك المعنوي والجسدي

عليها!! أو تدخل في غزل وصفقات مع الحكم بهدف الحصول على نصيب (أو نصيب أكبر) في توزيع المقاعد المحددة التي سيسمح الحكم للمعارضة بالحصول عليها في انتخابات مجلس الشعب القادمة . وبعض المنظمات الحقوقية والشخصيات العامة التي لا تنتمي إلى حزب سياسي معين مازالت تتصور أنها بديل للأحزاب السياسية التي فقدت - من وجهة نظرها - أي دور حقيقي . رغم أن الممارسة أكدت الدور الأساسي والرئيسي للأحزاب ، وأهمية عملها المشترك مع القوى الأخرى . واستمرار هذه الظواهر السلبية سيقود إلى مزيد من التراجع عن الهامش الديمقراطي المحدود الذي استخلصه النضال السياسي للقوى الديمقراطية ، وإلى تدعيم الدولة البوليسية الاستبدادية القائمة . ولا يمكن تجاهل ما كشفت عنه أحداث الكشع الأخيرة - وأحداث مشابهة متفرقة من قبل - عن وجود أزمة في العلاقات بين مسلمي وأقباط مصر وحالة من التريب والشك المتبادل تتحمل مسؤولياتها سياسات الحكم والأزمة الشاملة التي تمسك بخناق المجتمع نتيجة لهذه السياسات ، وفي القلب منها حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد بالمواطنين والتميز بينهم على أساس الدين وبالتالي غياب التعامل على أساس حق المواطنة والمساواة للجميع ، وحصار وضرب العمل الجماعي والعمل السياسي خاصة ، وسيطرة التعصب والجهل على الإعلام الرسمي ومناهج التعليم القديمة ، وصعود جماعات التكفير والتخوين في السنوات الأخيرة . كذلك فأحداث ميت لما والشرقية توضع مدى التوتر الاجتماعي والسياسي في المجتمع وخطر العنف .

عربيا : التسوية وتصحيح الخلل

ولا تختلف الأوضاع في الوطن العربي والساحة الإقليمية كثيرا ، بل لعل الصورة أكثر إظلاما من الأوضاع الداخلية في مصر . لقد انتهت تجارب التنمية الوطنية العربية جميعا إلى فشل ، سواء التجارب التي قادتها أنظمة التحرر الوطني في مصر

ولوسى آرتين ومنى الشافعي ونواب المخدرات ونواب القروض وممدوح الليثي والفساد في جهاز التلفزيون والأغذية الفاسدة وتسمم تلاميذ المدارس ووزراء الداخلية عبد الحليم موسى وزكي بدر وحسن الألفي « وأبناء كبار المسؤولين من رئيس الجمهورية إلى وزير الداخلية (حسن الألفي) إلى أقارب رئيس الوزراء (كمال الجنزوري) إلى قضية سكرتير وزير الثقافة ومحافظ الجيزة.. إلخ ليست إلا قليلا من كثير يؤكد أن الفساد هو المؤسسة الأولى للدولة .

والفساد هو الوجه الآخر لغياب الديمقراطية واحتكار فرد وحزب واحد للسلطة والحكم بقوانين الطوارئ لمدة تزيد على ١٨ عاما ، وتزوير انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات وتجميد النقابات المهنية والتدخل في انتخابات النقابات العمالية وضرب الحركة الطلابية والتعاونية وملاحقة منظمات ومراكز حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ، والسلطات المطلقة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ، وسلسلة القوانين التي تنتهك الدستور وتعتمد على الحريات وحقوق الإنسان ، وشيوع التعذيب ، والسيطرة على أجهزة الإعلام والصحافة المملوكة للدولة (القومية) . ومن الواضح أن السلطة تنجبه إلى مزيد من السيطرة البوليسية وإحكام القبضة ، وخاصة في ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية . وستوجه ضربتها في خمسة اتجاهات

١- تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة .

٢- ملاحقة وتصفية حركة حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية النشطة .

٣- الاجهاز على الحركة العمالية وتصفية ما بقي من حقوق عمالية .

٤- إعادة الاستيلاء على النقابات المهنية المجمدة حاليا .

٥- حصار الأحزاب والسعي لتفجيرها من الداخل .

ومما يؤسف له أن حركة المقاومة للدولة البوليسية والاستبداد ، ومن أجل الإصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي التي اكتسبت بعدا جديدا خلال العام الماضي وشارك فيها عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومراكز حقوق الإنسان وقيادات سياسية ونقابية وشخصيات عامة ديمقراطية وأدباء كبار ، تواجه عددا من العقبات . فبعض الأحزاب تنسحب عمليا من هذه الحركة وتقيم العراقيل أمامها بمقولة أن مسؤولية الإصلاح السياسي هي مسؤولية الأحزاب فقط!! ولا بد أن تتولى قيادتها وأن لا يسمح لأي فرد أو جماعة حقوقية أو نقابية بالقفز

الفساد.. هو عنوان هذا الحكم..

دبلوماسية كاملة بين إسرائيل ومصر والأردن ، وعلاقات سياسية وتجارية مع دول وحكومات عربية أخرى من المغرب إلى قطر ..

كل ذلك وإسرائيل مازالت تحتل الجولان والشريط الحدودي في جنوب لبنان و٨١٪ من أراضي الضفة الغربية و٤٠٪ من أراضي قطاع غزة ، وتفرض نزع سلاح سيناء المصرية. وقد ضمنت الاتفاقات التي تم توقيعها ، والأخرى التي سيتم توقيعها ، بالإضافة للاعتراف بإسرائيل والتخلي عن الحقوق العربية في فلسطين (١٩٤٨) إلزام الحكومات العربية بفتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل تحت شعار التطبيع ، والاتفاق على ترتيبات عسكرية تشمل مناطق واسعة منزوعة السلاح في أراضي مصر والأردن ، ومواقع للإنذار المبكر في أراض مصر والتسليم عمليا بتفوق إسرائيل المطلق في التسليح التقليدي وفوق التقليدي وأسلحة الدمار الشامل واحتكارها للسلاح النووي ، وتحكم إسرائيل في عدد من أهم مصادر المياه في المنطقة.

واستكملت الحكومات العربية هزيمة شعوبها في الدخول في أشكال من التحالف والتبعية للولايات المتحدة خاصة بعد جريمة غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية . فهناك تمركز دائم للقوات الأمريكية والطائرات

بها . وتخضع البلاد العربية جميعا لأوضاع وأنظمة غير ديمقراطية ، لافرق في ذلك بين دول جمهورية أو ملكية أو إمارات أو مشايخ ، وبين دول تفتقر إلى أي مؤسسات ذات شكل ديمقراطي وأخرى لديها برلمانات وأحزاب ، وبين دول تجرم وجود الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، وأخرى لديها أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية أي شكل من الأشكال التعددية أو دول الجبهات الوطنية وحزب القائد أو دول الحزب الواحد . فالبلاد العربية لاتعرف تقريبا تداول السلطة ، وتنتهك فيها - بدرجة أو بأخرى - الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وقد قبلت الحكومات العربية بتسوية سياسية لنتائج (هزيمة) حرب يونيو ١٩٦٧ لتحقيق انتصارا واضحا لإسرائيل ، ودخلت جميعها تقريبا في تحالف وتبعية للولايات المتحدة الأمريكية . فبعد أن رفض العرب في مؤتمر الخرطوم الاستسلام لهزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ ورفعوا شعار " لا صلح - لا مفاوضة - لا اعتراف " ، قبلوا بعد انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتسوية سياسية تحقق أهداف العدوان الإسرائيلي ، واندفعوا في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل (كل طرف على حده) ووقعوا اتفاقات جزئية وانفرادية في كامب ديفيد (١٩٧٨) وأوسلو (١٩٩٣) ووادي عربة (١٩٩٤) ومازالت هناك اتفاقات أخرى في الطريق ، وأقيمت علاقات

الدول النظيفه (أو الأقل فسادا) وشملت ٢٠ دولة ، والدول متوسطة الفساد (٢٠ دولة) ، والدول الفاسدة (أو التي هي تحت خط المتوسط) وضمت ٤٦ دولة ، وأخيرا الدول القذرة وضمت ١٣ دولة . وقد وردت أكثر الدول العربية ضمن المجموعة الثالثة - قبل الأخيرة - وهي مجموعة الدول الفاسدة (تحت المتوسط) مثل الأردن والمغرب ومصر) وهي أكثر الثلاثة فسادا) ووردت دولتان هما تونس وموريتانيا ضمن المجموعة الثانية وهي الدول متوسطة الفساد .

وتسجل منظمة العمل العربي أن البطالة في العالم العربي وصلت إلى نسبة ١٤٪ من قوة العمل العربية البالغة نحو ٨٩ مليون شخص . ويقول البنك الدولي أن نسبة البطالة في الجزائر ١٩٪ (أكثر من ٦٠٪ منهم دون ٢٥ سنة) و ١٧٪ في مصر (أكثر من ٧٦٪ منهم دون ٢٥ سنة) و ١٧٪ في الأردن (نحو ٥٨٪ منهم دون ٢٥ سنة) و ١٣٪ في المغرب (نحو ٣٨٪ منهم دون سن ٢٥ سنة) . ويقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨ أن متوسط نصيب الفرد في العالم العربي لا يتجاوز (٢٢٦٩) دولاراً في السنة . ويقول تقرير البنك الدولي إن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر (دولار واحد في اليوم وصل في الأردن مثلاً إلى ٢٤٪ من السكان وفي مصر إلى ٥٢٪ من السكان) . وطبقاً لأرقام اليونسكو فهناك ٦٨ مليون أمي في الوطن العربي بنسبة ٣٨٫٥٪ من السكان . (السودان ٤٣٪ - المغرب ٥٥٪ - موريتانيا ٥٤٪ - اليمن ٥٦٪ - جيبوتي ٤٣٪ - تونس ٣٢٪ - الجزائر ٣٧٪ - عمان ٣٢٪) .

وقد أهدر العرب الثروات التي توافرت لهم في الحقبة النفطية وفشلوا في مواجهة تحدى التنمية خلالها " لقد تحولت الثروة النفطية التي تكدست في يد القلة إلى سلاح ضد الأمة العربية ، عندما لجأت هذه القلة لتبديد هذه الثروة وممارسة نفوذ متزايد على باقي الأقطار العربية ، وإشاعة نماذج من الاستهلاك والتبعية الكاذبة دمرت الثروات العربية ، وسرعان ما تراجعت الحقبة النفطية ، خاصة بعد تخفيض أسعار النفط ، وتحول الفائض من الدول النفطية إلى عجز ساهم في تحقيقه أيضا تكاليف حرب الخليج الثانية التي تحملتها دول الخليج خاصة السعودية والكويت ، ونفقات التسليح الواسع للجيوش دول الخليج وتكاليف وجود القوات الأمريكية

الدولة البوليسية توجه ضرباتها في خمسة اتجاهات:

★ تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة.

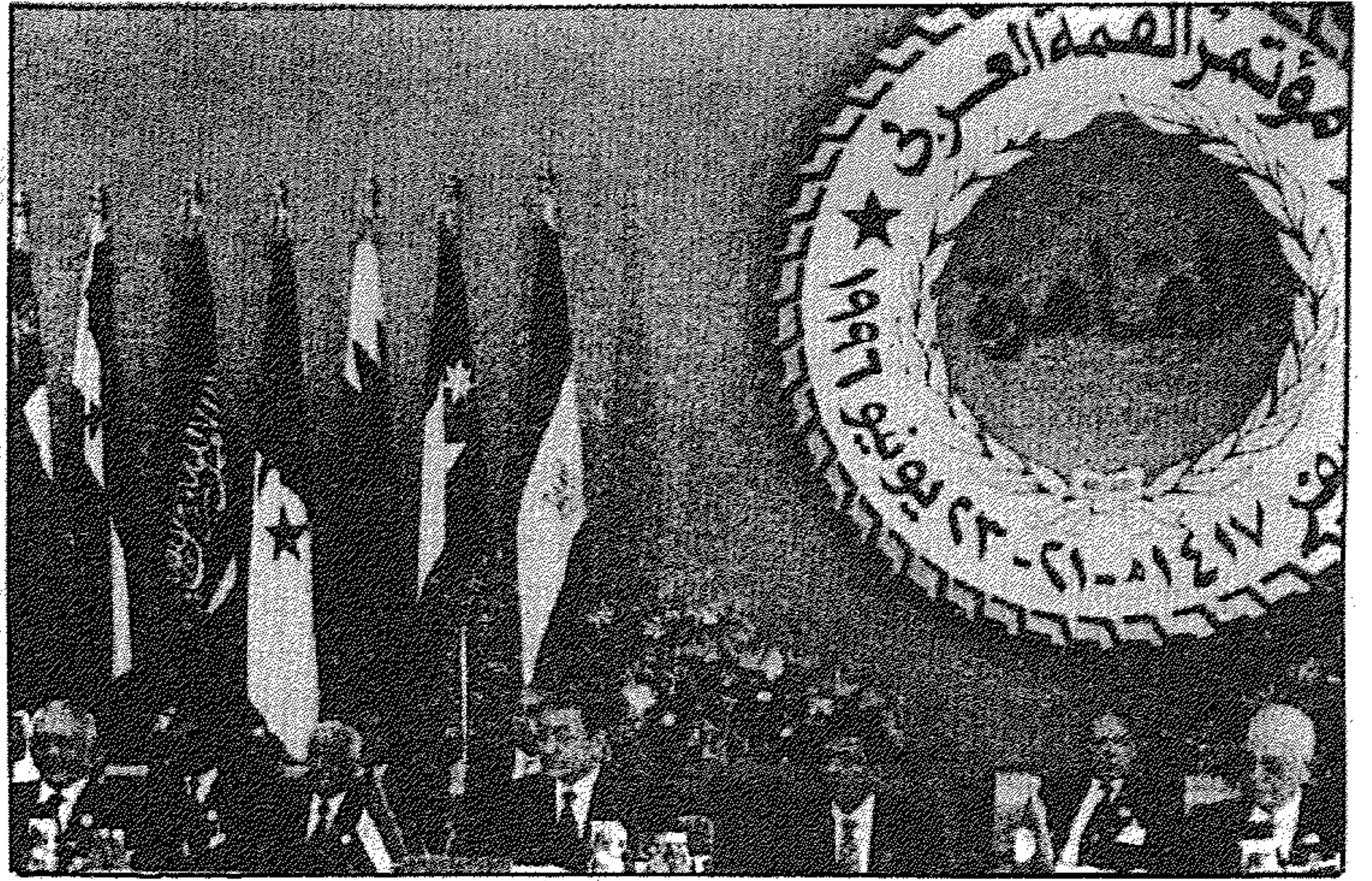
★ ملاحقة وتصفية حركة حقوق الإنسان.

★ الاجهاز على الحركة العمالية.

★ إعادة الاستيلاء على النقابات المهنية.

★ حصار الأحزاب والسعى لتفجيرها من الداخل.

تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهي ما تزال تحتل الجلولان والشريط الحدودي في جنوب لبنان و٨١٪ من الضفة الغربية و٤٠٪ من قطاع غزة!!



وتوجيه سياسات الإقراض والائتمان على النطاق العالمي وتحديد شروطه . وأصبح هناك ضرورة- من وجهة نظر الرأسمالية المسيطرة - لتقويض أسس الاقتصاديات القومية والسوق القومية ومفاهيم السيادة والمصلحة القومية لحساب الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسية العابرة للقوميات.

وتم فرض سياسة واحدة على المستوى العالمي وعلى المستويات المحلية تقوم على «ديكتاتورية» السوق بمقولة كلما ازدادت حرية الاقتصاد والقطاع الخاص في الاستثمار والتوظيف ، كلما ازداد النمو والرفاهية للجميع ، وطرحت ثلاثة شعارات أساسية على مستوى الدول هي: « وقف تدخل الدولة- التحرير -الخصخصة» وعلى مستوى الشركات : الترشيد وخفض الأجور عن طريق التصغير ، النقل للخارج ، إعادة التنظيم وإعادة الهندسة.

واستكملت هذه « العولمة » الرأسمالية هجرمها لإخضاع العالم كله- المنقسم اجتماعيا وقوميا وطبقيا- لرؤية فكرية واحدة وتبعية ثقافة من خلال استغلال كامل لمنجزات ثورة الاتصالات والمعلومات ، وذلك من خلال مئات الأقمار الصناعية التي « تغذي أحلام وأشواق الناس في كل القارات ، وتبث للبشرية كلها المعنى نفسه للحدث والعولمة » ويتلقى سكان كوكب الأرض عبر أكثر من ألف مليون جهاز تلفزيون حلما مشتركا واحدا. حلم مشترك لأكثر من ٦ مليار إنسان . وتسيطر دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية على ٦٥٪ من المادة الإعلامية العالمية.

وقد سادت هذه العولمة الرأسمالية المتوحشة في العقد الأخير نتيجة استغلالها لاختلال التوازن الاجتماعي وانهيار التوازن

الإنتاج الرأسمالي ، وتوجه إلى مزيد من تعميق هذا النمط وتجذيره وتحقيق سيادته وسيطرته عالميا ، واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .. وهو ما يعرف باسم « العولمة » وهي الترجمة الشائعة للكلمة الانجليزية GLOBALIZATION.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة من هذا القرن تسارعا غير مسبوق في الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتزايد استخدام منجزات الهندسة الوراثية وثورة إحلال الموارد والاعتماد المتزايد على الروبوت وأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) المتطورة وبرامج وأنظم المعلومات والاتصالات ، أو ما عرف بتطبيقات الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية ، مما غير من طابع العمليات الإنتاجية وعمليات التسويق والإدارة ، ونوعية القوى العاملة ، ودور الحكومات القومية ، ودور وفعالية منظمات العاملين ومنظمات العمل الأهلي الأخرى وغيرها.

وتراجع دور قطاع الانتاج المادي في تكوين الثروات مقابل زيادة دور رأس المال النقدي والعقاري والمالي لتصبح الايجارات والفوائد وحصص الأسهم هي المنبع المباشر لجزء أساسي من تلك الدخول بعبارة أخرى تراجع نصيب الزراعة والصناعة لحساب قطاع الخدمات . ورفعت الرأسمالية شعارات عالمية السوق إنتاجيا واستهلاكيا ، وضرورة «فرض» فتح الأسواق -كل الأسواق- في مختلف أنحاء العالم لتدفقات السلع ورأس المال.

ولتحقيق ذلك طورت عمل المؤسسات الدولية الخاصة بالتمويل والتجارة» صندوق النقد الدولي- البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية «بما يمكنها من فرض قواعد تحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفنية وغيرها ،

والسفن الحربية في الخليج . وهناك « مناورات النجم الساطع » كل عامين في مصر . وتتسابق الدول العربية -خاصة دول الخليج وفي مقدمتها السعودية ودولة الإمارات - في شراء الأسلحة الأمريكية بمليارات الدولارات سنويا وتكديسها دون أي احتمال لاستخدامها في الدفاع عن شعوب الأمة العربية ، بعد أن فقدت البوصلة ولم يعد العدو بالنسبة لها إسرائيل ، وإنما ليبيا أو إيران أو العراق!!.

وتسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة واستبدال الإطار القومي العربي بالإطار الشرق أوسطي وتهميش الدور المصري لضمان دور إسرائيل كدولة قائدة ومسيطرة على المنطقة بعد إدماجها فيها عن طريق الاتفاقات الثنائية ومؤتمرات القمة الشرق أوسطية، وباعتبارها أحد أدوات حلف الأطلسي في تنفيذ استراتيجيته الجديدة والتي تدخل «الضفة الأخرى من المتوسط» أي البلاد العربية في جنوب وشرق المتوسط ضمن مسرح عمليات الحلف.

فإذا أضفنا إلى هذا كله استمرار الحرب الأهلية في السودان ،والحصار والعدوان على العراق المهدد عمليا بالتقسيم عرقيا ودينيا ، وتفكك الصومال والنتائج المأساوية للحرب الأهلية في الجزائر.. وفشل العرب في إقامة علاقات صحيحة مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا وأثيوبيا ، وتحالف تركيا مع إسرائيل عسكريا وسياسيا لأدركنا مدى الأخطار والتحديات التي تواجهنا في الساحة القومية والإقليمية مع بداية الألفية الثالثة.

دوليا : العولمة الرأسمالية

وتبدو الصورة على الساحة العالمية مع بداية الألفية الثالثة ، وكأن الرأسمالية قد نجحت في هيكلة العالم وقبوله داخل فظ

حلف الأطلنطي هو الذراع العسكرية للعمولة الرأسمالية

بين الدول الرأسمالية الكبرى والدول النامية . هذا الصراع الذي يتخذ أشكالا متنوعة من تدخل وعدوان واحتلال وفرض شروط عسكرية وسياسية واقتصادية ورؤى ثقافية ، لتكريس سيطرتها استتباعها لهذه الدول النامية وطمس خصوصيتها الثقافية والقومية وإعاقة تطورها التنموي الذاتي.

وهذا الصراع بشقيه ، سواء بين الشركات والدول الرأسمالية الكبرى المعولة ، أو بينها ككل وبين البلدان النامية ، يؤكد استمرار السمة الجهرية لهذا النمط الانتاجي الرأسمالي .. الصراع الطبقي في السياق القومي ، ثم في السياق العالمي كذلك.

ومن الخطأ إنكار العمولة ورفضها كظاهرة موضوعية . وخطأ أكبر الاستسلام لها وللهيمنة التي يراد فرضها علينا فهناك إمكانية لتحويل « هذه العمولة الرأسمالية الشرسة التي تستقطب ثمرات الجهود الإنسانية العاملة والمبدعة ، إلى عمولة إنسانية يتحقق فيها وبها مستوى أرقى من التفتح الإنساني ومن التحرر من الاستغلال والقهر والقمع والظلم والاستتباع والاغتراب والتعصب العرقي والديني والجمود الفكري » ومن أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على الوضع الإنساني الراهن أيا كانت صفته ، والسعي إلى دعم المشروعية الدولية .. إلى جانب ضمان حق كل بلدان العالم في اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والابداعية ، وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية بين شعوب العالم .

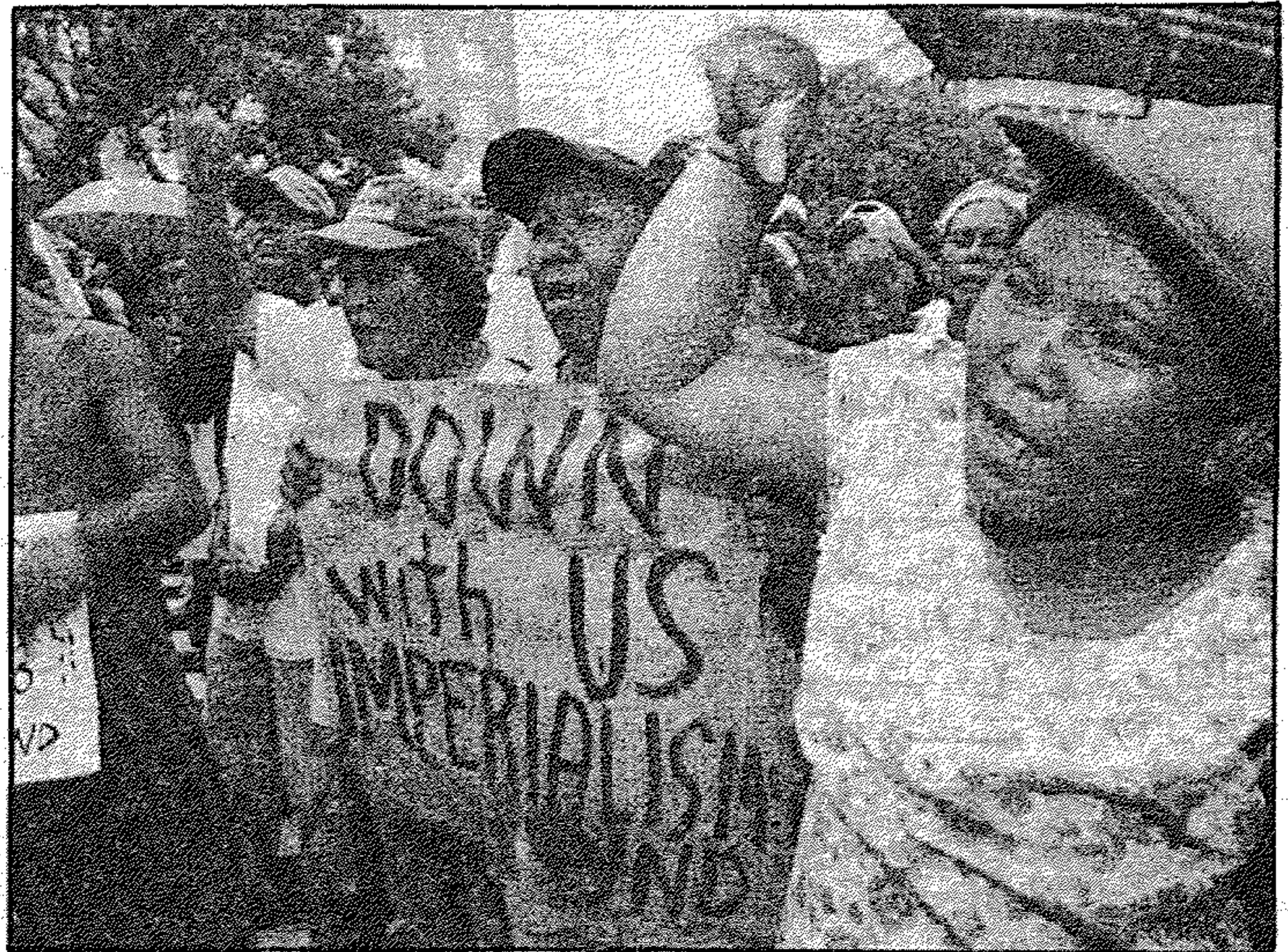
* وقد برزت في مواجهة هذه العمولة « الرأسمالية الشرسة » ظواهر إنسانية معولة أخرى ومضادة لهذه العمولة السائدة . فمن ناحية أصبحت العديد من القضايا المشتركة لشعوب العالم ذات طابع معولم ، مثل قضية البيئة والأخطار والكوارث الطبيعية ، وندرة المياه والأمراض الوبائية والأخطار النووية والسلام العالمي والتصحر والمجاعات ، فضلا عن الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية والعامية وبخاصة حقوق المرأة والأطفال والأقليات العرقية والمهمشين وحماية الخصوصيات القومية والهويات الثقافية وتمييزها إلى غير ذلك .. وأخذت تتشكل من أجل هذه القضايا جماعات وهيئات شعبية

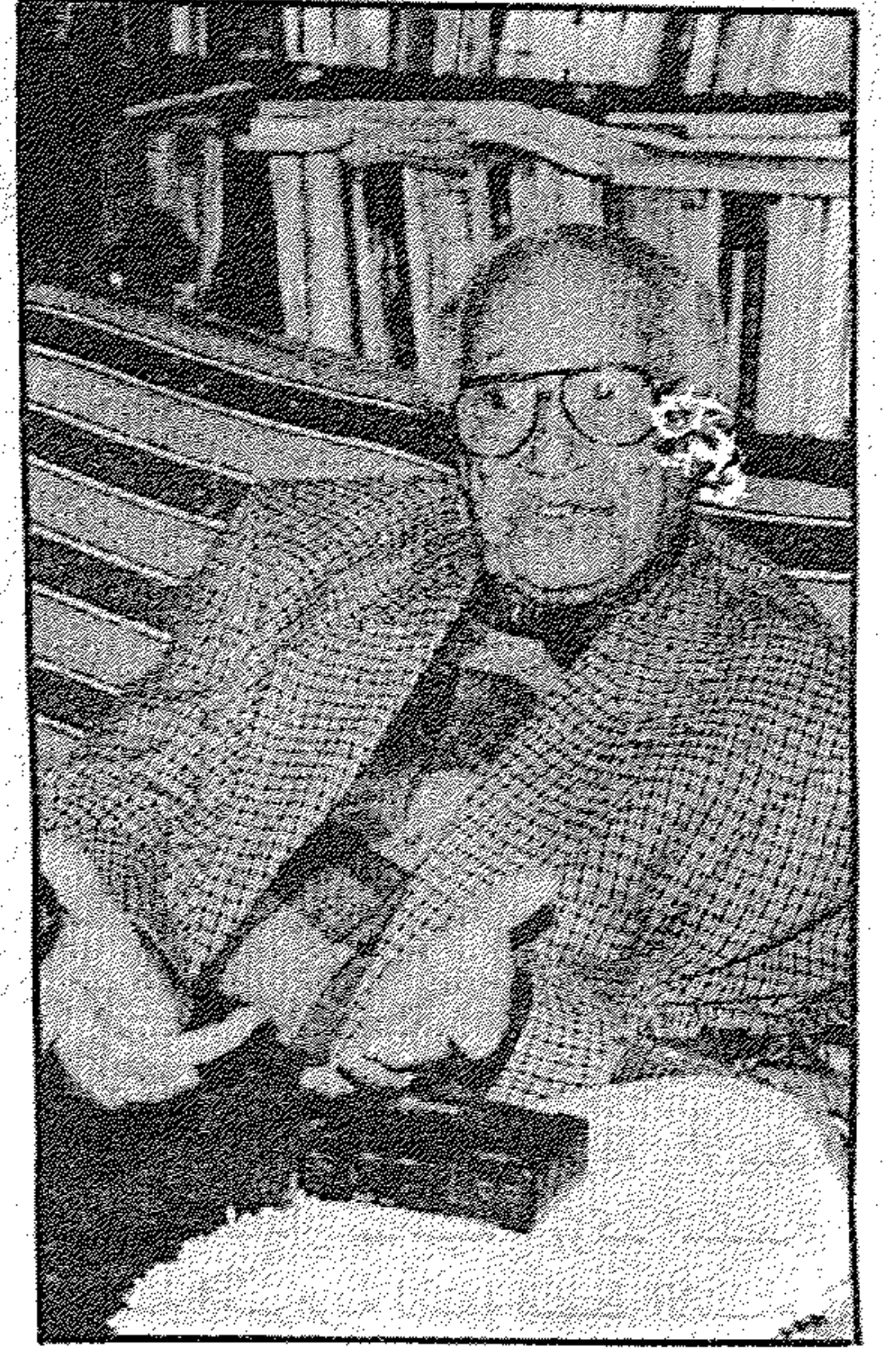
للمساس في أي بقعة في العالم بالمصالح العليا المباشرة وغير المباشرة للدول الموقعة على هذا الاتفاق . أي أن الحلف أصبح أداة لتحقيق الأهداف السياسية لدول الأطلنطي عسكريا إذا دعت الضرورة لذلك . ويتعبير آخر فحلف الأطلنطي ، هو الذراع العسكرية للعمولة الرأسمالية.

ويخطئ من يقول أن الصراع الدائر في عصرنا حضاري فأى مراقب مدقق يدرك أنه في ظل العمولة « .. » ليس ثمة صراع حضاري على أساس ثقافي ديني .. ليس ثمة صراع بين مسيحية الغرب وإسلامية وكونفوشيوسية الشرق . وليس ثمة صراع حضاري ديني بين أمريكا واليابان مثلا رغم اختلاف الخصوصية القومية والثقافية والتراثية بينهما .. بل هو صراع مصالح اقتصادية داخل حضارة سائدة وواحدة كما يقول المفكر محمود أمين العالم « فهو أولا صراع بين مصالح الدول الرأسمالية الكبرى نفسها من أجل المزيد من الريح والتوسع والهيمنة وإدارة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية المتفاقمة . وقد يبرز الجانب الثقافي منه في ظواهر عديدة مثل » الاستثناء الثقافي « الذي فرضته فرنسا وكندا في اتفاقية « الجات » . وهناك ثانيا الصراع

الدولي الذي كان قائما بعد الحرب العالمية الثانية واختفاء القطب الاشتراكي .. وتراجع حركة التحرر الوطني وتراكم ديون خارجية في دول الجنوب عجزت الأنظمة الحاكمة عن تحمل أعبائها . وإذا كانت « العمولة » في حقيقتها ظاهرة موضوعية إنتاجية رأسمالية سائدة « إلا أن القوى المسيطرة في الساحة العالمية في ظل هذه العمولة حولتها إلى « هيمنة » وإلى فرض قيود وحدود على التنمية والتصنيع والتجارة والوحدة القومية والخصوصية الثقافية . لتبقى - دول الجنوب بالذات - سوقا استهلاكية لمنتجاتها وأداة لمخططاتها ومشروعاتها وتوسعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية . وقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الكبرى حلف الأطلنطي (الناتو) من قوة عسكرية محددة المهام بحدود أوروبا ، إلى قوة عسكرية وسياسية بديلة لمجلس الأمن والأمم المتحدة ذات صلاحيات ومشروعات مفروضة على نطاق العالم . وفي الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على تأسيس الحلف في واشنطن « ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٩ » وقع رؤساء الدول والحكومات المشاركة في الاجتماع الخطة الاستراتيجية الجديدة للحلف ، والتي تم على أساسها تحويله إلى قوة ردع عسكرية وسياسية في مواجهة أي محاولة

مظاهرات ضد السفارة الأمريكية في الفلبين .. ترفع شعار « تسقط الامبريالية »





محمود أمين العالم:

خطأ كبير

الاستسلام للعولمة

وللهيمنة التي يراد

فرضها علينا

العالمية المباشرة خلال ٢٥ عاما بمقدار ٢٧ مرة وبمتوسط زيادة سنوية ١٧٪ ووصول قيمتها الإجمالية عام ١٩٩٨ إلى ٦٤٥ مليار دولار) كانت ٦٠ ملياراً عام ٨٥ و٢٤ مليار عام (٧٣) فإن هذا الاتفاق بينها لم يمنع اختلافها الحاد حول عدد من القضايا .. مثل مراجعة قوانين مناهضة الإغراق . فاليابان وبعض الدول الأوروبية طالبت بإعادة النظر في الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق الصادر عن منظمة التجارة العالمية لأنه سمح للولايات المتحدة بتقييد وارداتها من الصلب وغيرها من المنتجات دون مبرر كاف ، وأصر رئيس وزراء اليابان على إدراج هذا البند ، ولكن الولايات المتحدة رفضت إعادة التفاوض حول هذا الاتفاق .. أيضا رفضت الولايات المتحدة نصا يدعو لوضع رغبات المستهلكين والعوامل البيئية في الاعتبار عند تناولها قضية المواد الغذائية المعالجة وراثيا .. ورفضت الإدارة الأمريكية ورقة عمل من شأنها السماح للدول النامية بفترة إضافية مقدارها ٣ سنوات بحيث تنقيد بعدها بالاتفاقية التي تطالب الأعضاء باتخاذ اجراءات الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية مثل براءة الاختراع والعلامات التجارية . وأصرت الولايات المتحدة على فرض عقوبات على الدول التي تخالف المعايير الدولية للعمالة ، وصدق الرئيس الأمريكي في ٢ ديسمبر ١٩٩٩ على معاهدة تنص على منع ممارسات وتشغيل الأطفال ، واتهم ممثل المفوضية الأوروبية في واشنطن (جون ريتشارد سون) الولايات المتحدة بممارسة الامبريالية الاقتصادية ردا على اقتراح الرئيس الأمريكي فرض عقوبات اقتصادية دولية على الدول التي لا تحرم الحقوق الاقتصادية للعمال .. ووقع خلاف آخر .. حول إلغاء الجمارك على الواردات رغم أن إلغاء الولايات المتحدة للجمارك على وارداتها من الدول الأقل نموا لن يحملها إلا أعباء تقدر قيمتها بنحو ١٢٣ مليون دولار فقط من حصيللة إجمالية قدرها ١٧٥٠٠ مليار (أى ١٧٥٠٠ مليون دولار) فجملة واردات أمريكا من هذه الدول البالغ عددها ٤٨ دولة تبلغ ٦٣ مليار دولار وتمثل ٧٪ فقط من جملة وارداتها . كما تباينت مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الملف الزراعى وهو من أهم الملفات فالولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية (صدرت عام ١٩٩٨ ما قيمته ٧٠ مليار دولار تمثل ١٢٦٪ من جملة الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية تليها فرنسا (٤١ مليار دولار بنسبة ٧٤٪) ثم هولندا (٣٤٧ مليار دولار بنسبة ٦٣٪) ثم كندا (٣٠ مليار دولار بنسبة ٥٤٪) .. والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد الأوروبي ناتج عن اختلاف نسبي في المصالح

للكتب بواسطة الإنترنت» .. ويحصل نحو ٦٠ ألف أسرة من سكانها على دخل سنوى يناهز المليون دولار (٣٥٥ مليون جنيه) .. وكان مقررا أن تناقش مجموعة من القضايا فى مقدمتها .. مزيد من التحرير فى قطاعى الزراعة والخدمات .. وقضايا العمل والبيئة وإزالة الحواجز الجمركية.

وقد انتهى مؤتمر سياتل إلى فشل لا يمكن تجاهل أهميته ، ومن المفيد استخلاص دروسه الحقيقية دون مبالغة أو تهوين . وكان هناك عاملان أساسيان فى فشل مؤتمر سياتل .

١- العامل الأول: هو الخلاف بين الدول الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة - دول الاتحاد الأوروبى - اليابان) فرغم ما يجمع بين هذه الديناميكيات من وحدة تامة فى الدفاع عن مصالح ومطالب رأس المال والعولمة والشركات متعددة الجنسية ، إلا أن تباين المصالح بينهما كان كبيرا جدا ، ولعب دورا لا يستهان به فى إفشال المؤتمر «كما سجل د. رمزي زكى» . فإذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى متفقة على أهمية بدء جولة عالمية جديدة من المفاوضات للمزيد من التحرر فى قطاع الزراعة والخدمات (باحتل القطاعان مركز الشغل فى الاقتصاد العالمى بحوالى ثلثى الناتج العالمى الإجمالى) وبصفة خاصة تجارة الخدمات العالمية التى تكاد تكون محتكرة لها فى ظل احتكارها للثروة المعرفية وحركة الأموال فى العالم والمعارف الفنية المتطورة والتكنولوجيا وهو ما يتمثل فى سيطرتها على نحو ٩٦٪ من براءات الاختراع العالمى ، وتساعد حركة الأموال عبر العالم إلى ١٥٠٠ تريليون دولار (١٥٠٠ مليار دولار) فى اليوم ، ومضاعفة الاستثمارات الخارجية

غير حكومية . وتنعقد مؤتمرات وتقوم مبادرات مطلوبة على المستوى القومى والإقليمى والعالمى . هذا إلى جانب تواصل التنظيمات والتشكيلات والهيئات السياسية والحزبية والأدبية والفنية ذات التوجهات الديمقراطية الوطنية والقومية والاشتراكية والشيوعية والدينية المستنيرة فى مختلف أنحاء العالم تصديا لهذه العولمة الرأسمالية .

* وفى قلب هذه العولمة والهيمنة الرأسمالية لا تزال ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية والحداثة والاستنارة والتقدم واحترام الاختلاف والتنوع فى الاجتهادات الفكرية والإبداعية .

* وقد وجهت ضربة ذات دلالة لهذه العولمة الرأسمالية فى نهاية العام الماضى عشية وخلال انعقاد اجتماعات «منظمة التجارة العالمية» فى سياتل بالولايات المتحدة (١-٤ ديسمبر ١٩٩٩) . لقد قامت منظمة التجارة العالمية نتيجة لاتفاقيات الجات فيما عرف باسم «دورة أوروغواي» وتوقيع اتفاقية التجارة العالمية فى جنيف «ديسمبر ١٩٩٣» ، ثم التوقيع النهائى على هذه الاتفاقية فى مراكش بالمغرب ١٩٩٤ وقيام المنظمة ١٩٩٥ .

وكان مقررا أن تناقش هذه الدورة من اجتماعات منظمة التجارة العالمية ، التى عقدت فى مدينة سياتل لتأكيد الآثار الجانبية للعولمة وكيف تحولت سياتل من «مرفأ نائم على الساحل الغربى إلى مقر لكبرى الشركات التى استفادت من الاقتصاد العالمى الجديد ومن بينها شركة «بوينج» التى تزود العالم بنصف حاجاته من الطائرات التجارية وشركة «مايكروسوفت» عملاق صناعة برامج الكمبيوتر إضافة إلى شركة «أمازون كوم»

لا بد من البحث عن ما يجمع ويوحد الشيوعيين

واليساريين والديمقراطيين عامة.. وتأجيل

وتجنب ما يفرق بينهم..

أيام انعقاد المؤتمر شارك فيها ٤٠ ألف شخص ونجحت في منع وصول الوفود إلى قاعة المؤتمر وتأجيل افتتاحه يوما. وقالت وسائل الإعلام الغربية عن هذه المظاهرات إنها أعادت للأذهان احتجاجات الستينيات والسبعينيات للمطالبة بدعم حقوق المدنية ومناهضة الحرب، ونجح «مجهولون» في جنيف في قطع امدادات الكهرباء عن المقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية لمدة ساعتين بهدف تعطيل أعمال مؤتمر المنظمة في سياتل.

وقد نظم هذه المظاهرات عديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن الصحة والبيئة وحقوق المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية «والحزب النقابات العمال» في الولايات المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية المنتشرة في أوروبا وكندا ودول العالم الثالث منها «لجنة الاتصال الدولية للمسيرة العالمية للمرأة ضد الفقر والعنف التي انعقدت في مونتريال قبل مؤتمر سياتل بأيام قليلة.

وقد نجحت هذه المنظمات بتفوق في استخدام «سلاح الإنترنت» فانطلقت من مواقع الإنترنت على امتداد شهور طويلة قبل انعقاد مؤتمر «منظمة التجارة العالمية» في سياتل حملات مكثفة ضد أفكار وبرامج «منظمة التجارة العالمية» ووجهت لها اتهامات بتخريب البيئة والاقتصاد العالميين. ومن هذه المواقع صدرت التوجهات بتنظيم المظاهرات وأعمال العصيان المدني وفكرة غلق الشوارع المؤدية إلى مركز مدينة سياتل لمنع الوفود من الوصول إلى مقر المؤتمر يوم ٣٠ نوفمبر، وهو الموعد الذي كان مقررا لافتتاح المؤتمر.

ومن أبرز هذه المنظمات «اليسارية» منظمة أمريكية أطلقت على نفسها (٣٠- N) أي ٣٠ نوفمبر في إشارة لموعد افتتاح مؤتمر سياتل، التي قالت في بيانها عبر الانترنت «لكننا مقاومتنا مثل الرأسمالية

المتحدة للتنمية والتجارة) حقائق هامة من بينها أن الدول الأكثر فقرا في العالم تخسر ما بين ١٦٣ مليار دولار إلى ٢٦٥ مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات وتدفع ما بين ١٤٥ مليار ٢٩٢ مليار دولار نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء.

وفي تقرير آخر أن ٤٧٪ من سكان العالم يعادل ناتجهم المحلي الاجمالي سنويا ثروات ٢٢٥ من الأثرياء على مستوى العالم بالدول المتقدمة. وقد تدنى نصيب الدول الأكثر فقرا في التجارة العالمية إلى ٤٪ فقط، في حين أن الـ ١٠٪ القابضين على قمة العالم في الاتحاد الأوروبي وأمريكا يستحوذون على ٥٠٪ من تجارة العالم. ورغم أهمية مقاومة دول الجنوب (الحكومات) فإن ما حدث في سياتل- وبعد ذلك في دافوس - والدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال (والاحزاب الاشتراكية)، أضاف عنصر بالغ الأهمية في مقاومة العولمة الرأسمالية. لقد شهدت «سياتل» مظاهرات صاخبة طوال

وفي الرؤية.. فالمنظور الأمريكي يعتبر المجتمع والحياة والإنسان مجرد امتداد للسوق الحرة. والمنظور الأوروبي يرى- رغم كل ما جرى- أن السوق فعالية رئيسية من فعاليات المجتمع لا تصادفه ولا تختزله ولا تنفرد بتشكيله. ولا بد من ملاحظة أن أغلب الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي هي تحالف من اليسار (بالمفهوم الأوروبي) ويسار الوسط بما في ذلك الشيوعيون والاشتراكيون ودعاة الطريق الثالث وجماعات البيئة.. إلخ.

٢- العامل الثاني: والذي لعب دور بالغ الأهمية في فشل مؤتمر سياتل، يتمثل في تحالف غير مباشر بين دول الجنوب ومنظمات غير حكومية ونقابات عمالية وجماعات فلاحية وثقافية وبيئية في الشمال.

فدول الجنوب خاصة الدول الأفريقية والدول الأكثر فقرا في العالم هددت بعدم الانضمام إلى أي اتفاق يتوصل إليه مؤتمر «سياتل» بسبب تهميشها في عملية المفاوضات (التي تجري بين أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان وعدد من دول العالم الثالث). وقد عبر «نيكولاس ليوريدا» المدير العام لتجمع «انديان» الذي يضم كولومبيا وبيرو وفنزويلا عن موقف دول الجنوب من تهميشهم في المفاوضات داخل المؤتمر قائلا: «الغضب يعتري ممثلي الدول الفقيرة لأن الأغنياء تعمدوا عزلنا عن كل شيء» وقال: «باسكال لامي» المفوض التجاري الأوروبي «كان علينا في سياتل أكثر من أي وقت مضى أن نتعامل مع بلدان مهمة من العالم مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر، بالإضافة إلى اقتصاديات ناشئة في جنوب شرق آسيا. وأصبح واضحا أنه لم يعد ممكنا قصر المفاوضات على بضع بلدان مشاركة قط».

لقد أدركت دول الجنوب مقدار الجرم الذي تتحملة نتيجة لسياسات العولمة الرأسمالية. ففي تقرير أخير للأونكتاد (مؤتمر الأمم

فلتصدي بقوة
لديمقراطية
الأنصبة
والتواجد في
المؤسسات
المصنوعة بأي
ثمن

شعارها في الحركة النقابية:

«نقابة قوية مستقلة وديمقراطية ومتحررة من الفساد»

عابرة للجنسيات - ولينطلق نداؤنا من روح الاستمرار في بناء حركة جماهيرية قوية جريئة ومبدعة ضد المؤسسات الاقتصادية والسياسية للرأسمالية، لأننا ندرك أن أي قضية ليست منعزلة، سواء كانت استغلال العمال، وإفلاس الفلاحين والمزارعين أو تهجير السكان الأصليين بواسطة برامج «التنمية» أو تدمير البيئة. ونحن ندرك أيضا أن علينا النضال ضد المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنظام الرأسمالي». ولعب اتحاد النقابات العمالية الأمريكية بزعامه «جون سويني» دورا في حشد ٢٠ ألف من أعضائه للمشاركة في المظاهرات تعبيرا عن التخوف من العولمة ونتائجها والدعوة إلى ضرورة تقييد التحول الاقتصادي.

ويستحق الموقف داخل الولايات المتحدة الأمريكية- الدولة القائدة في هذه العولمة الرأسمالية والمستفيد الأول منها، حيث سيؤدي تنفيذ اتفاقية الجات حتى عام ٢٠٠٥ إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٢٥ و ٢٥٠ مليار دولار، وهو ما يعني أن القوة الشرائية للأسرة الأمريكية تزيد بما يتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ دولار سنويا، ويضاف إلى ذلك فرص العمل الجديدة التي وفرتها قطاعات التصدير في أمريكا والتي تصل إلى ١٣ مليون فرصة عمل في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ مع ارتفاع فرص العمل بمقدار ١١٧٪، وانخفاض نسبة البطالة من ٦٪ إلى ٤٫٥٪ وبذلك فإن قطاع التصدير في أمريكا يوفر حاليا ١٢ مليون فرصة عمل تمثل ١٠٪ من جملة فرص العمل وأن قطاعات التصدير تملك القدرة على دفع أجور أعلى للعاملين تتراوح بين ١٣٪ و ١٦٪ من المتوسط العام للأجور في أمريكا- يستحق هذا الموقف التفاتا خاصا. فبالإضافة لمقاومة الحزب الشيوعي ونقابات العمال والعديد من المنظمات غير الحكومية للعولمة الرأسمالية، فهناك رفض لها من اليمين المتطرف «ويسار» الحزب الديمقراطي، كل من مواقع مختلفة. فباترك بوكاثان المعلق السياسي المحافظ

الذي هجر الحزب الجمهوري متهمًا قيادته بالتخلي عن المبادئ المحافظة، ورالف نادر المدافع عن حقوق المستهلك الذي يعتبر أن الحزب الديمقراطي في ظل «كلينتون» قد أصبح أداة طيعة في يد الشركات الكبرى، كلاهما يرفض انضمام الولايات المتحدة لمنظمة التجارة العالمية. «بوكاثان» يعتبر هذا الانضمام تفریطا بالسيادة الوطنية وتخليًا عن الديمقراطية. «ونادر» يعتبره استهتارا بمصلحة المواطن العادي وتبييدا لفرص العمل. ويضاف إلى جبهة المقاومة اتحادات العمال. فقد صرح «الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.. أن هناك خطورة في تجاهل الجانب الاجتماعي للعولمة، وأيد الاتحاد جهود الأمم المتحدة لاقتناع الشركات العملاقة بتبني معايير وقيم عالمية حول حقوق الإنسان وقوانين العمل والبيئة، والمطالب التي طرحها «كوفي عنان» خلال قمة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس في ٣١ يناير ١٩٩٩ حول البعد الاجتماعي والأنشطة الدولية.

كذلك تجدر الإشارة إلى اجتماع مؤتمر «الاشتراكية» الدولية الذي عقد في باريس قبل مؤتمر سياتل بأيام قليلة. فالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وأغلبها أحزاب حاكمة في أوروبا ومنحازة للرأسمالية، أعلنت في هذا المؤتمر.. «أن الرأسمالية هي الأفق الذي لا يمكن تجاوزه فهي النظام الإنتاجي الذي أثبت في القرن العشرين أنه الأكثر فعالية. لكن الركود إلى أولويات السوق وحدها قد لا يكفي. وإن المطلوب قدر محدود من التدخل لضبط انحرافات قد تظهر، وللمعالجات أزمات فقد تطرأ. ولتصحيح أوضاع تضغط على الفئات الأكثر هامشية وفقرا».

ومما لا شك فيه إن نتائج «سياتل» تمثل علامة هامة في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية وستبقى اجتماعات سياتل في الذاكرة طويلة بسبب الصور التلفزيونية لقوات الشرطة، وهي تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين في مشاهد عنف تعرف باسم «حرب سياتل» والتي أعادت للأذهان مشاهد

الاحتجاج على حرب فيتنام، كما قالت وكالات الأنباء.

وتقول «تراسي كاتلمان» النشطة في حركة «تحالف المحافظة على الوظائف والبيئة». «ولقد تمكنا فعلا من تعطيل المؤتمر من خلال فرض مناخ جعل من الصعب على المندوبين العمل. إننا لم نربح المعركة كلها، لكننا تركنا تأثيرا كبيرا واعتقد أن الشركات الكبرى تترقب الآن خوفا».

وقالت الحكومة اليابانية.. «أن فشل المؤتمر ألقى مياها باردة على الثقة المفرطة التي أبدتها الولايات المتحدة وأثبت أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة بدون التعامل مع الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى.

وأضافت صحيفة «أساهي شيمبون» أن «المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكي تقول «لا» للولايات المتحدة، التي اتسمت تصرفاتها بالأنانية والغرور، لكونها القوى العظمى الوحيدة في العالم».

ويقول د. رمزي زكي لقد اجمع عدد كبير من المراقبين على أن فشل اجتماع سياتل قد شكل بداية التمرد العالمي لضحايا العولمة الذين ثاروا ضد منطق إخضاع كل شيء لحرية التجارة.. كما أن هذا الفشل شكل ضربة لأضرار العولمة والليبرالية المتوحشة، أو مروجي سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمدافعين عن مصالح الشركات متعددة الجنسية، لكن هذا الفشل مثل من ناحية أخرى انتصارا لمجموعة البلاد النامية التي استطاعت أن تعبر وبشكل جماعي باهر عن تذررها ومعارضتها للقضايا الجديدة التي حاولت الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى إدراجها على جدول أعمال المفاوضات، مثل قضايا معايير العمل والبيئة والصحة النباتية وتجارة التجزئة والمشتريات الحكومية وتوسيع نطاق الخدمات المشمولة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

ولابد أن تتواصل المعركة ضد العولمة الرأسمالية والهيمنة. وعلينا أن نتذكر دائما المؤس الذي يعيشه العالم رغم التقدم الهائل في الاكتشاف والعلوم. يقول تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٩٨ إن سكان العالم البالغ عددهم ٦٨٠٠ مليون شخص، يعيش الثلثان منهم (٤٤٠٠ مليون) في دول فقيرة ومتخلفة. ويعيش الثلث في دول صناعية ومتقدمة. وأن ثلاثة أشخاص فقط من أغنى أغنياء العالم يمتلكون ما يزيد على قيمة الإنتاج الوطني لثمان وأربعين دولة بكل ما فيها وما عليها. وأن من بين الـ ١٤٠٠ مليون الذين يعيشون في دول فقيرة ثلاثة أخصاسهم لا يحصلون على حاجات الإنسان الأساسية، فمنهم من لا يجدون الماء النقي الصالح للشرب، ومنهم من لا يعيشون

برنامج لمقاومة التسوية السياسية الجارية يقوم على

خمس أسس:

★ إعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية على المستوى القطري

والقومي.

★ اعتبار الحملة ضد التطبيع أحد أهم أسلحة النضال ضد

إسرائيل والحركة الصهيونية.

★ مقاومة كافة المشروعات التي تريد استبدال النظام

الاقليمي العربي بنظام شرق أوسطى أو متوسطى.

★ رفض التسوية الحالية القائمة على مبادئ كامب ديفيد

.. وطرح مشروع تسوية سياسية بديلة لإزالة الاحتلال

الاسرائيلي للأراضي العربية عقب هزيمة ١٩٦٧ . دون

أن يعنى ذلك إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي

(الصهيونى).

★ الدفاع بكل قوة عن أهمية الوحدة العربية..

فى مساكن مناسبة للآدميين أو يحصلون على الحد الأدنى من الرعاية الصحية المناسبة أو لا يوجد أمامهم فرصة للتعليم لأكثر من المرحلة الابتدائية ، أو يعيشون تحت خط الفقر ، أى أنهم أفقر من الفقراء . كل ذلك رغم أن ثروة العالم فى عام ١٩٩٧ بلغت ستة أضعاف ثروة العالم عام ١٩٧٥ .

ما العمل ؟

إن التصدى للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التى تمسك بخناق المجتمع المصرى عشية الألفية الثالثة ، وللأوضاع الصعبة والبالغة التعقيد قوميا وإقليميا وفى الساحة الدولية .. لا يمكن أن يتحمل مسئوليته مجموعة من الهواة يتعاملون مع هذه القضايا المتشابكة فى أوقات الفراغ . بل لابد من قوة قادرة وواعية ومنظمة ، تعطى كل جهدها - بل وحياتها - من أجل إنقاذ الوطن والأمة ومواجهة هذه التحديات غير المسبوقة التى فرضت على هذا الجيل من المناضلين.

والخطوة الأولى فى مسيرة الألف ميل تبدأ بأن يستعيد حزبنا «الحزب الشيوعى المصرى» قوته وفعاليته وانضباطه وروحته الأصيلة ، روح التضحية والعطاء بلا حدود ، وأن يكون قادته وأعضاؤه فى مقدمة الصفوف دائما فى المعارك الطبقيّة والقومية ومعارك الديمقراطية ، وأن نبشّ عن ما يجمع ويوحد الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين عامة ، ونؤجل أو نتجنب ما يفرق بينهم.

باختصار أن نكون حيث توجد الجماهير ، وأن نخوض معاركها بشجاعة وقوة وعقل وانضباط . ويحمل لنا عام ٢٠٠٠ العديد من المعارك التى يتعين علينا أن نضعها فى أولويات عملنا ، إضافة للمهام التى حددتها اللجنة المركزية فى دورتها الأخيرة أغسطس ١٩٩٩ .

- مواصلة تعرية وفضح سياسة الحكم المنفذة طول ربع قرن فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى وانحيازه بقسوة ضد الطبقات العاملة والقطاع الأكبر من الطبقة الوسطى ، وخاصة الفلاحين والعمال والموظفين . معتمدين فى ذلك على الحقائق والأرقام والبيانات المتوافرة . ورفض الانجرار لأى تأييد للحكومة الحالية - أو السابقة - والفصل بين الرئيس (أو مؤسسة الرئاسة) والحكومة والحزب وإعطاء قضية تحقيق الديمقراطية السياسية كمدخل للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية أولوية فى عملنا الحزبى والتصدى بقوة للديمقراطية الأنصبة والتواجد فى المؤسسات التمثيلية (المصنوعة) بأى ثمن (!)

بعض القوى لإضعاف هذا التجمع أو ذاك لحسابات صغيرة ضيقة أو بمقولة احتكار العمل السياسى والديمقراطى للأحزاب وحدها . والسعى لتعميم تجارب العمل المشترك من أجل الديمقراطية على المستوى القومى إلى كافة المناطق والمواقع .

- إعطاء معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة ما تستحقه من اهتمام ، خاصة فى المرحلة الحالية التى تدعو خلالها الأحزاب والقوى السياسية لتوفير ضمانات ديمقراطية عامة منذ الآن كشرط أولى لانتخابات حرة ونزيهة مع التركيز على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإطلاق حرية الاجتماعات والمسيرات وتوزيع البيانات وإصدار الصحف وتحرير الاذاعة والتلفزيون

إن المكتب السياسى يؤكد أهمية العمل البرلماني والتواجد فى المؤسسات المنتخبة كأحد أهم وسائل النضال الديمقراطى ومن أجل التغيير . بشرط أن تكون وسيلتنا لذلك عمل ديمقراطى شعبى ، وليس سماح من حاكم مقابل ثمن مهما كان بخسا فهو إهدار لمفهوم الديمقراطية وللاتخابات.

- العمل بقوة - وعلى كافة المستويات - لإنجاح العمل المشترك مع الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والنقابات والشخصيات الديمقراطية ، سواء من خلال لجنة تنسيق الأحزاب ، أو اللجنة التحضيرية لمؤتمر الإصلاح السياسى والدستورى ، أو أى تجمع جديد تفرزه الأحداث . ومقاومة الميل لدى

من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم وإلغاء حالة الطوارئ. وصولاً إلى تعديل الدستور . وتحديد موقف الحزب من المشاركة في الترشح لمجلس الشعب على ضوء نتائج معركة توفير ضمانات الديمقراطية وبالتشاور مع الأحزاب والقوى السياسية.

- **خوض معركة النقابات المهنية ودعم أي جهد لأعضاء النقابات المهنية لتأكيد ديمقراطية واستغلال العمل النقابي ومحاربة الفساد في النقابات** ، ليكون شعارنا في كافة معارك النقابات المهنية . نقابة قوية مستقلة وديمقراطية ومتحررة من الفساد» أن يرفض رفاقنا في النقابات المهنية تبعية النقابة للحكومة أو لأي حزب أو قوى سياسية ، وفي نفس الوقت رفض استبعاد أي نقابي لمجرد انتمائه لهذا الحزب أو ذاك أو لتيار سياسي معين واعتبار إلغاء القانون ١٠٠ شرطاً أساسياً لتحرير النقابات المهنية.

- **الاستعداد من الآن لانتخابات النقابات العمالية**، ووضع استراتيجية واضحة لاستخلاص الحركة العمالية من يد السلطة وتأكيد استقلالها وديمقراطيتها وحرية تكوينها والانتماء إليها . والتصدي بقوة- وبالتعاون مع القوى العمالية الديمقراطية واليسارية - لمشروع قانون العمل الجديد والذي يهدف بوضوح إلى إطلاق يد رجال الأعمال (قطاع خاص وعام واستثماري) في فصل العمال بصورة مباشرة ولأسباب عديدة لا حصر لها ، أو بصورة غير مباشرة من خلال التوسع في العمالة المؤقتة والموسمية ، وإلغاء كثير من الحقوق المادية المضمونة حالياً للعمال مثل إلغاء الحوافز والبدلات أو عن طريق زيادة ساعات العمل أو تخفيض الأجور ، وتقييد حق الاضراب عن طريق إباحته قانوناً ثم إلغائه عملياً من خلال فرض شروط تعجيزية ، وتجريمه تماماً في العديد من المنشآت التي يحددها مجلس الوزراء .. إلى غير ذلك من المخالفات الواردة في المشروع . ومعارضة الرأسمالية المصرية والأجنبية لهذا المشروع ومطالبتها بمشروع أكثر انحيازاً لها ، لا يعني كما يروج البعض أن تقبل الطبقة العاملة بمشروع ينتقص من حقوقها الأساسية فلنقاوم المشروع بكل قوة وندافع عن الحقوق القليلة المضمونة للعمال في القانون الحالي ونسعى لتعديله نحو مزيد من حقوق الطبقة العاملة من خلال تعديل الخلل القائم في المجتمع ضد الطبقات الكادحة والمنتجة خاصة العمال والفلاحين.

- **وتفرض معركة مقاومة الخصخصة نفسها بقوة على المجتمع ككل**. فمن الواضح أن الحكم الرأسمالي المتوحش القائم يتجه إلى مد «الخصخصة» إلى المرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والاستراتيجية كسرفق المياه والكهرباء

والسكك الحديدية والنقل الجوي وقناة السويس ، فضلاً عن بنوك القطاع العام التجارية الأربعة.

وإذا كان الحكم قد نجح خلال السنوات الماضية في بيع وتصفية كثير من الثروات والمنشآت التي كانت مملوكة للقطاع العام دون مقاومة تذكر ، فهذا لا يعني أننا قد خسرنا المعركة . فالدفاع عن ما بقي هو الخطوة الأولى لوقف سياسة الخصخصة واستعادة بعض ما فقدناه ، خاصة أن جبهة المعارضة لبيع المرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى أعرض من السابق وزاد من قوتها الحقائق التي تكشف حول المؤسسات التي تم بيعها بالفعل.

- **تصعيد المواجهة لقوى التخلف والتعصب ومحاربة العقل والتكفير والتخوين** ، والعمل بكل قوة على تأسيس ثقافة تقوم على ممارسة النقد وحق الاختلاف والاجتهاد والتفكير العلمي والعقلاني وحرية الابداع ومحاربة الخرافة.

- **الدفاع عن منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والتصدي لمحاولات السلطة حصارها وإخضاعها** . سواء عبر قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٥٣ لسنة ١٩٩٩) أو استخدام الأوامر العسكرية والمحاكمات الاستثنائية.

- **وعلى الساحة العربية والاقليمية تزداد الحاجة لطرح رؤية متكاملة في مواجهة عملية التسوية السياسية التي يجري فرضها على المنطقة تقوم على:**

أ- **إعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية على المستوى القطري والقومي** . سواء المقاومة المسلحة التي تجرى بنجاح في جنوب لبنان ، أو الانتفاضة التي واجه بها الشعب الفلسطيني الاحتلال سنوات طويلة ، أو المقاومة الاقتصادية الرسمية أو الشعبية.

ب- **اعتبار الحملة ضد التطبيع أحد أهم أسلحة النضال ضد إسرائيل والحركة الصهيونية.**

ج- **مقاومة كافة المشروعات التي تريد استبدال النظام الاقليمي العربي بنظام شرق أوسطي أو نظام متوسطي «دول البحر الأبيض المتوسط».**

د- **رفض التسوية الحالية القائمة على مبادئ كامب ديفيد ، وطرح مشروع تسوية سياسية بديلة لإزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عقب هزيمة ٦٧ ، دون أن يعني ذلك إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي (الصهيوني) . فلابد من مواصلة الصراع حتى إزالة أسبابه كاملة وأن كان بوسائل أخرى.**

لقد تبلورت ثلاثة مواقف واضحة من قضية الصراع العربي الاسرائيلي واحتلال اسرائيل للأراضي العربية والغزوة الصهيونية. موقف الاستسلام التام للشروط والاهداف الاسرائيلية الأمريكية والتخلي عن الحقوق والمصالح

العربية بمقولة استحالة هزيمة اسرائيل وأمريكا والموقف الدولي إلخ . وموقف آخر يقفز على الواقع تماماً ويتمسك بالاستراتيجية التي يصعب تحقيقه في الأمد المنظور ، ويدعو عملياً إلى رفض أي تسوية مرحلية لعدوان ١٩٦٧ ، انتظاراً لتحقيق هدف تحرير فلسطين من النهر إلى البحر . وموقف ثالث- يتبناه حزينا وقوى يسارية وقومية عديدة ، يرفض التسوية الحالية وي طرح بديلاً لها تسوية عادلة وشاملة دون التخلي عن الحقوق والثوابت الفلسطينية والعربية أو إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي قبل تحقيق سلام شامل وعادل أساسه- كما جاء في أدبيات الحزب والتقرير حول التطورات السياسية في ٢١ سبتمبر ٩٩- «إزالة الطابع الصهيوني العنصري الاستيطاني القائم على التوسع والعنف والضم ، وإنهاء الطابع الديني (اليهودي) للدولة والمجتمع الاسرائيلي بحيث يتمتع كل السكان بحقوق المواطنة والمساواة التامة . وإزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من المنطقة تماماً».

ومرة أخرى يؤكد الحزب أن أي تسوية سياسية لآثار عدوان ١٩٦٧ لابد أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة والعودة لحدود ٤ يونيو ٦٧ والانسحاب بلا قيد أو شرط من الجولان وجنوب لبنان ، وقيام الدولة الفلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها من الاحتلال كدولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها ومياهها وسماتها وعاصمتها القدس العربية (التي احتلت عام ١٩٦٧) ، وعودة اللاجئين والنازحين وإزالة كافة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة والجولان . وبشرط أن لا تفرض أي تسوية سياسية أية قيود على استمرار الصراع العربي الاسرائيلي.

هـ- **الدفاع بكل قوة عن أهمية «الوحدة العربية»** ليس بالمعنى الدستوري ولكن بمعنى أشمل اقتصادي سياسي عسكري ، وبصفة خاصة العمل العربي المشترك والسوق الاقتصادية ، وتفعيل آليات القمة العربية.

- **وعلى الساحة العالمية لابد من مواصلة التوعية للرأي العام بأخطار الهيمنة الأمريكية والعولمة الرأسمالية ، ومساندة كل الجهود على المستوى الدولي ، سواء جهود دول الجنوب أو المنظمات غير الحكومية من أجل بلورة عولمة إنسانية ودعم الشرعية الدولية وضمان حق كل بلدان العالم في اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والابداعية وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنمية والثقافية بين شعوب العالم.**

التحرير الاقتصادي .. على الطريقة المصرية

يدمر الزراعة .. ويهدر الصناعة .. ويفقر الفلاحين والمستهلكين

عريان نصيف

ولقد دعم أنصار هذا الاتجاه ، تبريراتهم بما يلي:

* أن مصر لا يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم ، بل على العكس يجب أن يكون لها دور واضح في " النظام العالمي الجديد " .

* أن كافة الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية - في المجال الزراعي - كانت مصر سباقة في الأخذ بها - وفق سياساتها الزراعية ونهجها الاقتصادي عموما - قبل انضمامها للاتفاقية ، بما يتمثل في التالي:

- إلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعي .

- إلغاء التركيب المحصولي .

- تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية .

* أن الاتفاقية تتضمن الكثير من المزايا لمصر :

- المرونة ، بما في ذلك السماح بفترة عشر سنوات لنفاذ اجراءاتها وخاصة الجمركية .

- عدم الانحياز ، حيث تحمل الاتفاقية (من وجهة نظرهم) نظاما متكاملا لفض المنازعات - بدون تحيز - بين الدول الأعضاء .

- الدعم الانساني ، حيث حصلت مصر على نص يضمن لها الاستمرار في تلقي المعونات الغذائية .

* وأخيرا ، فلعل أطرف ما طرح - في إطار مزايا الاتفاقية للزراعة المصرية - هو إمكانية دعمها لمشروع " عيش القراب " - الذي يحظى باهتمام خاص من جانب د. يوسف والي - واستطاعة مصر - بعد انضمامها للاتفاقية - أن تجعل منه المحصول التصديري الأول ، بدلا من استيرادنا الحالي له بما قيمته ٣

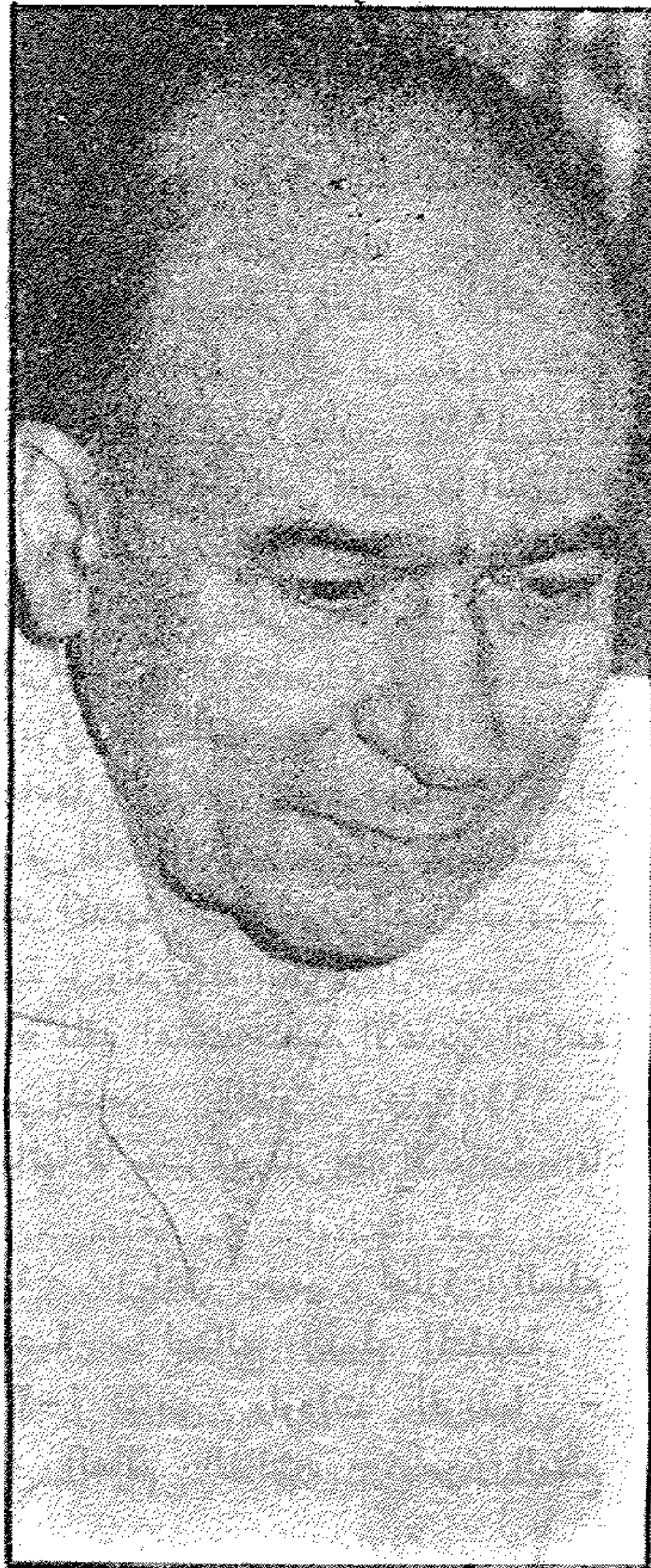
الحديث في المجال الزراعي .

٣- قيام وحدات جديدة للاستصلاح والاستزراع .

٤- التوسع في زراعة الحبوب .

٥- الاستفادة بقوانين الاتفاقية التي تستهدف " رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب ، وحماية البيئة وصحة الانسان " .

د. يوسف والي



في جلسة ١٦ أبريل عام ١٩٩٥ ، وافق مجلس الشعب - بصفة نهائية - على انضمام مصر لاتفاقية التجارة الدولية " جولة أوروغواي " (الجات سابقا) ، كخطوة محورية في سبيل عضويتنا في " نادي النظام العالمي الجديد " .

ولعل أبرز القواعد " المعلنة " بهذه الاتفاقية - فيما يختص بالتجارة الدولية في السلع الزراعية - ما يلي :

١- إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية .

٢- تخفيض الدعم الداخلي للانتاج الزراعي بالنسبة للدول الغنية .

٣- إلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية ، بالنسبة للدول المتقدمة .

وكان من الطبيعي أن يسبق - ويلحق - انضمامنا لهذه الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ ، وضوح وجهتي نظر متناقضتين حول هذه الاتفاقية ونتائج انضمامنا إليها بالتالي:

الرؤية الموافقة بل والمتحمسة للاتفاقية:

ولقد عبر عن هذه الرؤية عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين - المعاصرين أو السابقين آنذاك - ومن كبار رجال الفكر الاقتصادي " العولمي " . كالدكاترة يوسف والي ويسرى مصطفى وحامد السايح ومحمود محمد محمود وسعيد النجار .

ويمكن أن نلخص دوافعهم التي أبدوها لتبرير هذا الحماس ، فيما يلي من اعتبارات في المجال الزراعي والغذائي .

١- أن انضمامنا إلى هذه الاتفاقية سوف يعزز القوة التصديرية للسلع الزراعية .

٢- حصول مصر على التكنولوجيا

ملايين دولار سنويا.

الرؤية التي حددت المخاطر التي ستلحق بالزراعة المصرية ،بعد انضمامنا للاتفاقية.في مواجهة هذا الحماس والتفاؤل لأصحاب الرؤية السابق عرضها بشأن الاتفاقية - أيا كانت أسباب حماسهم وتفاؤلهم - فلقد حذر الكثيرون - من المؤسسات والقيادات التنفيذية والعلمية والسياسية والاقتصادية ، من المخاطر الحقيقية المحدقة بالزراعة المصرية والتي ستنتج من تداعيات انضمامنا لها :

* السفير منير زهران - رئيس البعثة المصرية في مقر جنيف للأمم المتحدة ، حدد أنه وفقا للاتفاقية ، سوف يضاف على الفاتورة المصرية للغذاء ، حوالي ٢٠٠ مليون دولار في السنة ، قد تصل في نهاية ٦ سنوات إلى حوالي ٣ مليارات جنيه .

* مصادر مسئولة بالتمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد ، صرحت في جريدة الأهرام في ١٩٩٥/١/٣١ ، بأن خسارة مصر - نتيجة رفع أسعار السلع الغذائية والزراعية وفقا لرفع الدعم عنها طبقا للاتفاقية - ستبلغ ٣٠٠ مليون دولار ، من خلال استيرادنا للقمح والدقيق والزيتون واللحوم والدواجن ومنتجات الألبان .

* خبراء معهد التخطيط القومي ، قاموا في يوليو ١٩٩٥ بالتحذير من سياسة الاغراق المتوقعة والتي ستشمل ثلاثة محاصيل أساسية هي السكر والقطن والذرة الشامية ، بما لذلك من آثار سلبية على الزراعة والصناعة والمستهلكين .

* الدكتور عبد العزيز حجازي - رئيس مجلس الوزراء الأسبق - يعلن من خلال الندوة التي عقدتها المنظمة المصرية لتضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية في بونيه ١٩٩٤ ، أن هذه الاتفاقية ماهي إلا الذراع الثالثة مع الصندوق والبنك الدوليين ، للتدخل في السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة.

* المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين - المنعقد في مارس ١٩٩٥ - حدد الزيادة على فاتورة مصر من الواردات الغذائية والزراعية - نتيجة الاتفاقية - بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وخاصة بالنسبة لاستيراد مصر للقمح واللحوم ومنتجات الألبان.

* د. عطيه الابراشي - الخبير

المصري العالى - نبه إلى خطورة ماورد في الاتفاقية بخصوص حقوق الملكية الفكرية ، إذ أنها تمنع أى دولة نامية - كمصر - من تصنيع أى شئ لم تقم باختراعه ، بما سيؤدي إلى سيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على إنتاج التقاوى الزراعية.

* د. هانى رزق - خبير الصناعات الغذائية حذر من الاغراق المتوقع فى مجال الدواجن بما يصفى صناعتها فى مصر ، مع صعوبة اثبات الدعم والاعراق حيث أنها مسألة معقدة تحتاج لوسائل قانونية دولية ليست سهلة.

* د. محمود منصور - الخبير فى الاقتصاد الزراعى - قرر - فى دراسة غير منشورة - أنه فى ظل صعوبة التصدير للحاصلات الزراعية ، لتخلف بعض أو كل عناصر الانتاج أو التسويق أو التمويل ، سترتفع قيمة الواردات الزراعية والغذائية سنويا فيما بين ١٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار.

* د. جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ، طرح - فى دراسة له بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٥/٤/١٧ ، أنه مع افتراض ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى السوق العالمية - نتيجة رفع الدعم - ومع بقاء التركيب المحصولى كما هو فى الأجل القصير (وبالتالي استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء) ، فإن معنى ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الغذاء بحوالى ٣٠٠ مليون دولار سنويا.

* أستاذ الاقتصاد الزراعى الراحل د. محمد أبو مندور ، أكد فى رأى له نشره بجريدة التعاون فى ٧ مارس ١٩٩٥ ، أن العديد من الدراسات التى قامت بها المنظمات العالمية ، اتفقت على الآثار السلبية للاتفاقية تجاه الدول النامية وقدرت خسائرها على مصر بحوالى مليار و ٣٢٠ مليون دولار.

.. وإذا كانت هذه هى المخاطر - بأحجامها الكبيرة - التى توقعها خبرة خبراء مصر فى المجال الاقتصادى والزراعى والغذائى ، فلقد أكدتها أيضا جهات نظر جادة دولية وغربية بل وأمريكية أيضا .

* فلقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة " الفاو " - عام ١٩٩٥ - توقعاتها لما سيعترب على هذه الاتفاقية ، بما يلى:

- ١- زيادة حجم تجارة السلع الزراعية ، لصالح الدول المتقدمة.
- ٢- تنامي واردات أفريقيا - ودول العالم الثالث - من السلع

الزراعية والغذائية .

٣- تناقص فرص الدول النامية للتمتع بأفضلية التصدير.

* ووصفت صحيفة " ليبراسيون " الفرنسية ، الجو الذى تم فيه التوقيع على الاتفاقية بأنه كان خاليا من الحماسة من جانب العديد من دول العالم الثالث الذين شعروا بالخذية ، وبأنهم قد استخدموا فى لعبة تمت بين الدول الغنية من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادى لنفسها .

* وحددت " الهيرالد تريبيون " - فى فبراير ١٩٩٥ - مدى الاستفادة السنوية المباشرة للدول الغنية - من جراء هذه الاتفاقية - فيما يلى:

- أمريكا ٣٦ مليار دولار.

- اليابان ٢٧ مليار دولار.

- كندا ٤ مليارات دولار.

* الخبير العالى " ديموند هويكنر " ، يتوقع أن مصر سوف تكون من أكثر الدول تعرضا للخسارة - نتيجة هذه الاتفاقية - بما قدره ما بين ١٨٠ - ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

* د. " ستانلى جونسون " - مدير معهد السياسات الزراعية بواشنطن ، لايتوقع زيادة المساحة التى ستزرع بالقمح فى مصر خلال العشر سنوات القادمة ، بل على العكس يرى أن مصر سوف تستورد عام ٢٠٠٣ ، ٢ مليون طن زيادة عن حجم استيرادها للقمح عام ١٩٩٥ .

السياسات الزراعية والاقتصادية فى مصر تضاعف من حجم مخاطر الاتفاقية وآثارها السلبية.

كان من المفترض - مع انضمامنا لمنظمة التجارة الدولية - أن يتم اتخاذ العديد من الاجراءات الكفيلة بتحجيم قدر المخاطر المترتبة على ذلك. ولكن للأسف - وبمنهج الخصخصة والتحرير الاقتصادى على الطريقة المصرية المعاصرة - تمسك المسئولون عن سياساتنا الاقتصادية عامة وفى قطاع الزراعة بشكل خاص بتوجهات من شأنها زيادة المخاطر على إنتاجنا المحلى. وتتمثل فى:

* رفع يد الدولة بالكامل - بالخلاف حتى مع الفهم الرأسمالى الحقيقى - عن كافة محاور العملية الزراعية إنتاجا وتمويلا وتسويقا.

* الاصرار على سياسة " التصدير من أجل الاستيراد " ، التى تأكدت مخاطرها

الاقتصادية والسياسية ، وثبت - أيضا - فشلها العملي.

* فوضى عمليات الاستيراد والتصدير ، بما مكن مافيات " الاحتكار والاغراق " من الهيمنة على سوقنا المحلية وتجارتنا الخارجية.

وتتضح الآثار السلبية لهذه السياسات - التي اتخذت تحت دعوى الارتباط بالاقتصاد الدولي الحر وبالنظام العالمى الجديد- فى التفصيل التالى:

* تدهور زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج

* فتح الباب على مصراعيه لاستيراد القطن الأمريكى ، بما أدى فى موسم واحد (١٩٩٣) إلى خسارة مصر لحوالى ٢ مليار جنيه ، فسعر القطن المصرى الجيد المصدر كان ٩٠ سنتاً للطن ، وسعر استيراد القطن الأمريكى الأقل جودة بمراحل ١٠٥ سنتات للطن.

* تنازل الحكومة المصرية - اعتباراً من عام ١٩٩٨ - عن فترة السماح المقررة لنا حتى عام ٢٠٠٤ - وفقاً للاتفاقية - لحماية إنتاجنا المحلى من خلال تحجيم استيراد السلع النسيجية بالرسوم الجمركية.

* الاصرار على خصخصة شركات الغزل والنسيج الكبرى ، رغم التأكيدات السابقة بعدم المساس بها ، ولقد تمثل التمهيد لذلك بما يلي:

- تأجير أجزاء منها للمستثمرين الأجانب (كما حدث فى شركة مصر بالمحلة الكبرى).
- التصفية العملية للشركات - شركة حلوان، وسجاد المحلة) .
- إهدار حقوق العمال ، ودفعهم إلى ترك العمل تحت لافتة المعاش المبكر.

* الصمت الكامل أمام الحملات الأمريكية المحمومة :

- سراء ضد القطن المصرى (بدعوى تخلف وسائل زراعته وجنيه) .
- أو ضد الصادرات النسيجية المصرية (بدعوى قيامها بالاغراق) .

* العقبات الكبيرة - والمتواصلة - التى توضع أمام الفلاحين من زراع القطن ، على المستويات الانتاجية والائتمانية والتسويقية .
... وكانت النتائج المنطقية لذلك:

١- انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن ، إلى ما لا يزيد كثيراً عن ٦٠٠ ألف فدان ، (بعد أن كانت مليون و٦٢٧ ألف فدان) .

العالم كله - فى

سياطل - يرفض

الهيمنة الأمريكية

والرأسمالية المتوحشة

ونحن فى مصر

نتمسك بها تحت

دعوى الارتباط

بالتجارة الدولية

والنظام الاقتصادى

العالمى الجديد !!

فدان).

٢- هبوط الطاقة الانتاجية للشركات الكبرى بنسبة أكثر من ٥٠ ٪ ، وانخفاض عدد المصانع المتوسطة من ١٥٧٥ مصنعاً حتى عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ مصنع فقط ، مع افلاس وغلق المئات من المصانع الصغيرة.

٣- الارتفاع الكبير - بالتالى - فى نسبة المنسوجات القطنية المستوردة ، على حساب الزراعة والصناعة والاقتصاد الوطنى.

القمح ورغيف العيش، تحت رحمة" الصديق الأمريكى

* زيادة الأعباء والمعاناة - تحت دعاوى الخصخصة والتحرير الزراعى - على الفلاحين المنتجين.

* الاصرار على اتباع سياسة مايسمى " التصدير من أجل الاستيراد " ، التى لم ترفع من قيمة الصادرات ولم تخفض من قيمة الواردات ، بل نتج عنها عكس الأمرين.

* رغم التعتن الأمريكى تجاهنا فى سبيل توريد القمح - من حيث السعر أو اجراءات الصفقات أو شروطها - إلى أن المسئولين عن

السياسة الزراعية فى مصر يبدون وينفذون - تحت دعاوى الحرص على الالتزام بحرية التجارة وبقواعد النظام العالمى الجديد - الكثير من صور التسامح والتنازل تجاه المصدر الأمريكى ، لدرجة:

* استلام شحنات قمح أمريكى مصابة بالفطر عام ١٩٩٦ وعدم التوقيع على الاتفاقية التى وقعتها جميع الدول المستوردة للقمح الأمريكى - ماعدا مصر - برفض استلام الشحنات المصابة.

* التفاوض عن الاستفزاز الأمريكى ، الذى بلغ درجة اصدار السفارة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٩٥ لبيان غريب - فى مواجهة الاعلان عن الحملة القومية لتنمية زراعة القمح - يزعم عدم قدرة مصر على ذلك.

... وكانت النتيجة الطبيعية

تطور - أو بالدقة تدهور - الحالة القمحية فى مصر ، من كوننا - وفق تقارير مجلس القمح الأمريكى ومجلس القمح الدولى عام ١٩٩٣ - الدولة الثانية بالنسبة لاستيراد القمح فى العالم - إلى الدولة الأولى .

السكر المصرى أصبح مرا

* تم التلاعب - من خلال رفع يد الدولة عن انتاج واستيراد السكر والتعامل فيه - الى اغراق السوق المصرية بالسكر المستورد المدعوم من دول تصديره بما جعله أرخص سعراً ولكن أقل جودة.

* وصل الأمر بهذا الاغراق - فى الموسمين الأخيرين إلى مايلى:

- ركود كمية من السكر فى مخازن الشركة العامة ، قدرت قيمتها بحوالى ٩٠٠ مليون جنيه.

- قيام الشركة العامة بالسحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه تبلغ فوائدها ١٠٠ مليون جنيه سنوياً.

- تقليص مساحات زراعة القصب كمحصول رئيسى فى صعيد مصر.

- انهيار صناعة السماد المصرية العملاقة

على الرغم من الجودة التاريخية - المقررة عالمياً - لصناعة السماد المصرية. وعلى الرغم أيضاً من أن الانتاج المحلى منه يغطى احتياجات الزراعة المصرية بل وتفيض كمية تقدر بحوالى ٤٠٠ ألف طن قابلة للتصدير.

فان الالتزام - على الطريقة المصرية - باتفاقيات التجارة الدولية ، ويكل " الأدب "

الواجب علينا تجاه العولمة ولحاقنا ببركبتها، قد أدى إلى أن تنهار - بأيدى المسؤولين - هذه الصناعة الاستراتيجية الهامة ، نتيجة عدم مواجهة الاغراق وفوضى التصدير والاستيراد . * ففي عام ١٩٩٥ ، تم تصدير مليون طن من السماد المنتج محليا - مما أضر بالزراعة وبالمزارعين ، ثم تم - فى نفس العام - استيراد مليون طن من الخارج ، بما أضر بالصناعة الوطنية .. وفى كلتا حالتى التصدير والاستيراد ، كانت الفائدة والترح بالملايين والمليارات لأنصار العولمة على الطريقة المصرية .

* وفى عام ١٩٩٨ ، تم اغراق السوق المحلية بالسماد المستورد - الأرخص سعرا والأقل جودة - بما ترتب عليه من خسائر لا تقل عن ٢٠٠ مليون جنيه لشركات السماد المصرية ، بالإضافة إلى تهديد استقرار آلاف العاملين بهذه الصناعة .

اللحوم المسممة ، ولتحيا العولمة

ولعل الواقعة الأخيرة - فى نهايات ١٩٩٩ - تمثل حقيقة الالتزام المصرى بالنظام العالمى الجديد ، ولو على صحة وحياة أبناء الشعب .

فتأكيدا من السادة المسؤولين على المراعاة الكاملة لمقتضيات إيمانهم بالفكر العولمى الجديد ، يقترح السيد وزير التموين الجديد على السفير الأمريكى بالقاهرة ، أن يوجه خطابا إلى سيادته من شركة " إى . بى . بى " الأمريكية وتطلب فيه رفع الحظر الذى سبق أن فرضه د. أحمد جويلى وزير التموين السابق على اللحوم والكبدة الفاسدة التى تورده من هذه الشركة إلى مصر . وما كان لنا أن نسعد ونفخر " بحرص مسئولينا على عضويتنا بنادى النظام العالمى الجديد - ولو على حساب صحتنا وحياتنا نفسها - لولا " الضربة الصحفية " الناجحة لجريدة الوفد ، بهذا الشأن، وإن كنا - حقيقة - ندرك هذه الاتجاهات الأخلاقية / العولمية من خلال العديد من الوقائع المشابهة السابقة .

البطاطس المصرية المرفوضة ممن استوردنا منهم بذورها !!

قامت الدنيا ولم تقعد فى الاتحاد الأوروبى - منذ ١٩٩٧ - ضد البطاطس المصرية . ومع ماثبت - علميا - من المبالغة الشديدة من جانبهم فى اتهام البطاطس المصرية بالأمراض ، إلا أن المسؤولين عن زراعاتنا وتصديرها بذلوا - ويبدلون - جهودا كبيرة محلية وخارجية ، من أجل إثبات " براءة " البطاطس المصرية ؛ حرصا منهم على التمسك الشديد - وعلى الطريقة المصرية المعاصرة - براحة واطمئنان ورضاء السادة المستوردين لأجانب ، فى نفس الوقت الذى

يتضح فيه أننا نستورد منهم تقاوى هذا المحصول - وهى محملة بهذه الأمراض على فرض اصابتها - بحوالى ٢٥ مليون جنيه سنويا ، وأن قيمة صادراتنا من البطاطس إلى هذه الدول لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار .

... وعلى كافة محاور الزراعة المصرية ، يحاول المسؤولون - مهما كان الثمن على حساب انتاجنا أو اقتصادنا أو الانسان المصرى المنتج - تأكيد التزامنا - وفق منهج " أبى العلاء المعرى " (لزوم ما لا يلزم) - بتوجهات المهيمنين على تجارة العالم .

* تحديد مساحات خاصة لزراعات " نظيفة " خالية محصولاتهم من مخاطر وسموم المبيدات وقصرها على الزراعات التصديرية ، ولايهم - من أجل هذا الهدف النبيل - الارتفاع الكبير والمتوالى فى إصابة المصريين بالسرطان والفشل الكلوى نتيجة تسمم المحاصيل فى مجمل الزراعات .

* استيراد تقاوى وبذور بما قيمته ٢ مليار جنيه سنويا ، ولو كان ذلك يقابله تدمير الصناعة المصرية فى هذا المجال الحيوى .

* صدور القانون ٦ لسنة ١٩٩٥ ، الذى يبيع للأجانب ملكية أى مساحات من أراضي مصر الصحراوية بالمجان أو بايجار رمزى ، ولو كان فى ذلك خروج على مقتضيات حماية الأرض المصرية ، بل والأمن القومى المصرى .

* الاصرار على نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى أهدر حياة ملايين المستأجرين وأسرهم وأضعف كثيرا من الناتج المحصولى ، ولكن يؤكد مدى التزامنا بالتحريم الكامل للعملية الزراعية .

* تصفية دور الحركة التعاونية الزراعية - اثتمانيا وتسريقيا - وحرمانها من دورها الطبيعى فى التعامل فى مستلزمات الانتاج وترك الفلاحين نهبا لمافيات السوق السوداء والمرابين وكبار المحتكرين ، مقابل اثبات أننا - فى مجال الالتزام بقواعد الرسمة الدولية - ملكيون أكثر من الملك نفسه ، الذى يدعم - فى بلاده - القطاع التعاونى على كافة المحاور .

... وللأسف ، فى الوقت الذى نحاول فيه - من خلال هذه الأمثلة وغيرها الكثير - أن تكون صفحتنا - تجاه الهيمنة الأمريكية من خلال تحكمها فى تجارة العالم وخاصة الزراعية والغذائية - بيضاء ناصعة بل ولا معة أيضا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لاتعاب بنا وبمحاولتنا ، ولعل موقفها من قضية السكر خير وأوضح تعبير عن ذلك . فلقد كانت أمريكا - حتى عام ١٩٩٦ -

تستورد ٢ مليون طن من السكر لاستكمال احتياجاتها الاستهلاكية من هذه السلعة . ولكنها - فى عام ١٩٩٧ - وبعد أن حققت الاكتفاء الذاتى من السكر ، حظرت - رغم بنود اتفاقية جولة أوروغواى الخاصة بعدم الحظر للتصدير أو الاستيراد - استيراد أى كمية منه ، بل أعلنت - على لسان مادلين أولبرايت وزيرة خارجيتها " أن الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تنفذ أى بند فى اتفاقية التجارة الدولية ، يمكن أن يضر بالاقتصاد الأمريكى !! "

* * *

التجارة الدولية والاقتصاد العالمى ستار زائف للهيمنة الأمريكية وسطوة الشركات الكبرى

وتحت الستار الزائف - الشفاف لشعوب العالم - عن عولمة التجارة والاقتصاد ازدادت هيمنة أمريكا وسطوة الشركات متعددة الجنسية ، على مقدرات شعوب العالم . ويتبين ذلك من الأرقام والبيانات الخطيرة التالية:

* هناك ١٠٠ شركة على رأسها جنرال اليكتريك وفورد وشل - هى " محركات " النظام العالمى الانتاجى الجديد - تستثمر فى الخارج ١٨٠٠ مليار دولار ، يعمل فيها ٦ ملايين عامل ، يصل رقم أعمالها إلى ٢١٠٠ مليار دولار . * كما تقوم أيضا ٦٠ ألف شركة عالمية أخرى - بتبيع لها ٥٠٠ ألف فرع فى انحاء العالم - بالحصول على ٢٥٪ من الناتج العالمى ، ويصل رقم أعمالها إلى ١١ ألف مليار دولار .

* الحواجز الجمركية التى تفرضها الدول الغنية ، تكبد الدول النامية خسائر تصل إلى ٧٠٠ مليار دولار ، من الأرباح المحتملة من صادراتها فى قطاع واحد وهو السلع منخفضة التكنولوجيا .

" من التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - ١٩٩٨ . "

* تزايد الفارق فى الدخل بين الدول الأكثر ثراء والدول الأشد فقرا ، كما يلى:

١٩٦٠ - ١٩٣٠

١٩٩٠ - ١٠٦٠

١٩٩٩ - ١٠٧٤

* أغنى ٢٠٠ شخص فى العالم ، زادت ثرواتهم - خلال ٤ سنوات - تريليون دولار .

* أغنى ٣٥٨ ملياردير ، تعادل ثرواتهم نصيب ٤٥٪ من سكان



د. جودة
عبد
الخالق

"أسامة غيث - جريدة الأهرام في
١٩٩٩/١٢/٤".

وانفجرت شعوب العالم في سياتل ضد أمريكا ، والرأسمالية المتوحشة

لم تكن المعارضة الحادة داخل اجتماع
دورة سياتل - في الشهر الأخير من القرن
العشرين - والمظاهرات الصاخبة المحاصرة له
، أمراً غريباً على سياق الأوضاع التجارية
والاقتصادية العالمية ، ولكنه كان نتيجة
منطقية لتداعيات هذه الأوضاع والصراعات
الكامنة في داخلها.

ولقد رفع شعار شعوب العالم "لا..
لأمريكا وللرأسمالية المعاصرة" ، خسرون
ألف من المتظاهرين من مختلف التوجهات ،
ولعل أبرزهم :

١- المنظمات غير الحكومية
القادمة إلى سياتل من خارج
أمريكا ومن كافة دول العالم ، لعرض
وجهة نظر شعوبهم تجاه قضية التجارة
العالمية. وعلى الرغم من أن هذه الوفود قد
دخلت إلى سياتل بطريقة منظمة بل
واتفاقيات مسبقة - مع المسؤولين بمنظمة
التجارة العالمية وبأمريكا - كدولة مضيفة
لهذه الدورة لاجتماعاتها - إلا أنه قد تم
تأجيل ثم إلغاء الاجتماع الخاص بها والاكتفاء
بتوزيع بعض أوراقهم وتقاريرهم في "مداخل"

الاجمالي للدول النامية منخفضة الدخل (٦٠٠
مليون نسمة)

" د. حمدي عبد العظيم - عميد مركز
بحوث أكاديمية السادات للعلوم الادارية " .
* أكبر ٢٠٠ شركة ، تحقق أرباحاً تفوق
الناتج القومي في ١٥٠ دولة.

* ٢٠٠ شركة احتكارية ، تحصل على
نسبة ٢٦٣٪ من مجموع الانتاج الفعلي (
الذي بلغ عام ١٩٩٨ ، ٢٦ ألف و ٦٥٤ مليار
دولار) ، بينما لم يبلغ نصيب الناتج القومي
في ١٥٠ دولة - غير عضو في منظمة باريس
- سوى ٢٤٥٪ من المجموع العام.

ومن هذه الشركات ٣٣ شركة أمريكية
تمتلك ٦٦٪ من الناتج العالمي وقيمتها في
الأسواق المالية ٧١٨٪.

" د. أنور عبد الملك - المفكر المصري
البارز".

* يأتي على رأس قائمة الدول المصدرة
للمنتجات الزراعية في العالم ، الولايات
المتحدة الأمريكية بقيمة قدرها ٧٠ مليار
دولار في عام ١٩٩٨ فقط.

* تصدر أمريكا القوى الاقتصادية
والتجارية العالمية الأعظم لقائمة دعاوى
الاغراق ، حيث قدمت حتى الآن ٦٠ دعوى
اغراق ، بينما لم تقدم جملة الدول النامية -
التي تمثل ٨٠٪ من عضوية المنظمة - سوى
٤٤ دعوى .

العالم.
* أغنى ٢٠٪ من سكان العالم
، يحصلون على ٨٦٪ من الناتج
العالمي ، وأفقر ٢٠٪ من سكان
العالم ، يحصلون على ١٪ من هذا
الناتج .

- من برنامج للأمم المتحدة للتنمية -
١٩٩٩

* ٤٥ دولة ، يمثل سكانها ١٧٧٪ من
سكان العالم يملكون ٨٠٪ من الناتج والدخل
ويبلغ متوسط الدخل الفردي السنوي بها ٣٤
ألف دولار . بينما ٣٥ دولة ، يمثل سكانها
١١٪ من سكان العالم يملكون ٠٧٪ من
الناتج والدخل ومتوسط الدخل الفردي
السنوي بها ٢٧٤ دولار.

* من سكان العالم الثالث
٦٠٪ يعيشون بلا صرف صحي .
٣٣٪ بلا مياه نقية .
٢٠٪ بلا مسكن أصلاً.

* ١٤ مليار نسمة في العالم ، الدخل
الفردي السنوي لكل منهم أقل من دولار في
اليوم.

" من حديث د. عبد العزيز حجازي -
رئيس مجلس الوزراء المصري الأسبق بمعرض
الكتاب - يناير ١٩٩٩"

* فقراء العالم عام ١٩٥٤ مليون واحد
* عام ١٩٩٨ ٩٥٠ مليون
* ٣ مليارات ، تفوق ثروتهم الناتج

ويمكن إيجاز التوجه العام لهذه المنظمات - على الرغم من تباين دولها وتشكيلها وبرامجها - فى قضية " التأثير السلبى الكبير لاتفاقية جولة أوروغواى ، على الأوضاع الاقتصادية - زراعية وصناعية وتجارية - للشعوب وخاصة فى دول العالم الثالث ، وتزايد معدلات الفقر والبطالة بها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات".

٢- **مخلو المزارعين الأوروبيين وفلاحي أمريكا اللاتينية - الرافضون للضغوط الأمريكية التى تساندتها مجموعة " الكارتز" (من دول استراليا وكندا) والتى تسعى للإلغاء التام والمباغت لدعم المنتجات الزراعية والتحرير الاقتصادى الكامل لعملية الانتاج الزراعى وتسويق الحاصلات .**

ومع توحيد هذه القوى فى رفض هذا التعنت الأمريكى - الذى لا يستهدف سوى أحكام قبضتها على المقدرات الزراعية والغذائية للشعوب - إلا أن توجهاتهم - بهذا الشأن - كانت تتراوح بين مقاومة تحرير الزراعة وبين الموافقة على رفع الدعم عن العملية الزراعية بثلاثة شروط:

* أن يتم ذلك بشكل تدريجى وفقا لواقع وظروف كل دولة.

* أن يستمر دور الدولة فى حماية المحاصيل ذات الطبيعة الاستراتيجية.

* أن تكون هناك الرقابة الفاعلة التى تضمن عدم الانفراد الأمريكى بالسوق العالمية فى الزراعة والغذاء.

٣- **الحكومات ومنظمات العمال الأمريكية.**

التي لم تكنف بالمظاهرات " الساخنة" فى سياتل ، بل واكبت ذلك بالعديد من المظاهرات ومسيرات الاحتجاج فى المدن الأمريكية الأخرى وبعلا " الاضرابات التحذيرية" فى الموانى الواقعة على شاطئ المحيط الباسيفيكي ، المنفذ الرئيسى لتجارة أمريكا الخارجية.

وتحدد رؤيتهم فى أن تحكم الشركات الكبرى متعددة الجنسية - من خلال الإدارة الأمريكية التى تيسر لها ذلك مستغلة اتفاقيات التجارة العالمية - سوف يؤدى ليس فقط إلى الإضرار والإهدار لعمالة وشعوب الدول الفقيرة أصلاً ، ولكن سيؤدى أيضا إلى أن تدبر هذه الشركات التى تضخمت هيمنتها على اقتصاد ومصير العالم - عملياتها الانتاجية من خارج أمريكا - استغلال للعمالة الرخيصة - و" تصدر" إنتاجها للسوق الأمريكية بما يهدد الصناعة الأمريكية ويلحق أشد الأضرار بالطبقة العاملة الأمريكية .

وإذا كانت هذه هى القوى الثلاث الرئيسية التى واجهت - وأفشلت - اجتماع W.T.O. " منظمة التجارة العالمية " ، فى دورة انعقادها فى سياتل فى نهاية القرن العشرين - والتى كانت تستهدف المزيد من القبضة الأمريكية على مقدرات شعوب العالم مع بداية القرن الجديد - فلقد كانت هناك قوى وتجمعات ومنظمات أخرى.

* **المسيرات النسائية الراضية لافقار الأسر والشعوب.**

* **تظاهرات نشطاء حقوق الانسان فى العالم.**

* **تجمعات أحزاب الحضر الأوروبية.**

* **احتجاجات جماعات حماية البيئة ، والدفاع عن صحة الانسان. ... ومع التباين الطبيعى فى الاتجاهات الطبقة والفكرية.**

... ومع اختلاف جنسيات الرافضين. ... ومع تعدد برامج ومخططات تلك القوى.

إلا أنها قد تجمعت - رغم كل ذلك - فى هتاف موحد، صادر من ٥٠ ألف متظاهر - يعبرون عن الواقع الحقيقى للمجتمع العمالى - تحدد فى ثلاث كلمات " تسقط الرأسمالية المتوحشة".

ولأن هذه الكلمات المحدودة - فى سياقها الموضوعى - لم تكن فقط تعبيراً عن رفض التوجهات الأمريكية للسيطرة على تجارة العالم ، ولكنها كانت - بالأساس - تعبيراً حاداً وواضحاً فى كشف ورفض وتحدى شعوب العالم - بما فيها الشعب الأمريكى - لهيمنة الاحتكارات الأمريكية والشركات متعددة الجنسية على مقدرات الانسانية - على كافة محاورها - تمت لافته" النظام العالمى الجديد" من أجل تلك الرسالة التى وصلت بجلاء إلى الإدارة الأمريكية ، كان التصدى والعنف البالغ لهذه المظاهرات وسقوط الفئاع الأمريكى الزائف بحماية حقوق الانسان ، واستخدام قوات مكافحة الشعب الأمريكية للغازات المسيلة للدموع وقنابل الدخان وإطلاق الرصاص المطاطى على التظاهرات والمسيرات السلمية.

وماكان .. بطبيعة الحال - لهذا التصدى البوليسى للمظاهرات - والذى تم دعمه بقدرات اضافية من " البنناجون" وقوات الحرس الوطنى الأمريكى بولاية واشنطن - أن يوقف هدير الغضب .. فالقضية ليست اجتماعاً ومظاهرة ، ولكنها قضية مصير لتجارة واقتصاد بل وحياة شعوب العالم ، فى مواجهة شراسة رأسمالية مايسمى النظام العالمى الجديد.

* **فنتائج الاستطلاع العاجل الذى أجرته كل من مجلة " وول ستريت جورنال"**

وشبكة " إن . بي . سى . نيوز" الاخبارية ، توضح أن ٣٢٪ من الأمريكيين المشاركين فى هذا الاستطلاع ، يرفضون ويعارضون اتفاقيات التبادل التجارى الحر .. التى تدافع عنها الادارة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية - لأنها من وجهة نظرهم ستؤثر بالسلب على حياة الشعب الأمريكى بالاضافة إلى تدميرها لحياة الشعوب الفقيرة.

* **و" ريتشاردسون " - ممثل المفوضية الأوروبية فى اسنطن يعلن - من خلال حديث مع شبكة تليفزيون " دويتس فيلى" الألمانية - أنه " لايمكن أن نفرض على الدول النامية أسلوب ادارة اقتصادها وحياتها ، وأن نقول لها كيف تحكم نفسها - وهو ما تحاوله الولايات المتحدة الأمريكية مستغلة منظمة التجارة العالمية - وأن هذا التوجه الأمريكى ، إنما هو " شكل من أشكال الامبريالية الاقتصادية" الذى لايقبل به الاتحاد الأوروبى ."**

* **و" نيكولاس ليوريدا" - المدير العام لتجمع انديان (ممثل دول كولومبيا وبيرو وفنزويلا) يؤكد أن " الغضب يعترى ممثلى الدول الفقيرة ، لأن الأغنياء تعمدوا إهدار مصالحنا وعزلنا عن كل شئ".**

* **والعديد من الدول الأفريقية - ودول فقيرة أخرى فى آسيا وأمريكا الجنوبية - أعلنت أنه أمام " التردى الذى حدث من خلال " جولة أوروغواى " لاقتصادها لصالح أمريكا المؤسسات الرأسمالية العالمية الكبيرة ، وماتأكد من خلال " سياتل " على إصرار أمريكا على المزيد من اهدار شعوبها وتهميشها ، فانها ترفض أى اتفاق جديد يدعم هذه الأوضاع الاستغلالية".**

* **والمفكر " الليبرالى" السويسرى جون زيغلر - يصرح لجريدة الأهرام المصرية فى ١٢/١٢/١٩٩٩ " إن منظمة التجارة العالمية ، هى المنظمة التى تجسد الليبرالية الجديدة فى صورتها المتطرفة ، وهى تعنى - ضمن ماتعنى - موتاً محققاً للعالم الثالث .. بمعنى اخر لليبرالية الجديدة والسوق الرأسمالية الموحدة ، خلقاً رأسمالية الغابة .. التى تعنى نهاية الدولة الوطنية والسيادة الشعبية وقيم التنوير مثل التضامن والعدالة الاجتماعية وتعنى أيضا ضياع ٢٠٠ سنة من الثورة الديمقراطية .**

.. ولكن كليفتون مصر ومتفائل أيضا:

فلقد صرح فى بيان صادر عن البيت الأبيض فى ٤ ديسمبر ١٩٩٩ ، - وعقب أحداث سياتل مباشرة - أنه " يعتبر اجتماعات ومفاوضات سياتل ناجحة - رغم مأحاط بها من معوقات وخلافات - وأنه

وأخطر - فنحن لسنا كما يدعى البعض سوداويون ومتشائمون ، بل على العكس فنحن ندرك تماما - من خلال معاشتنا المباشرة للواقع - أن إمكانيات الزراعة المصرية ، وطاقات الفلاحين المصريين وخبرتهم ، كقيلة بتجاوز مصر لأزمته الزراعية والغذائية .. ولكن - ونشدد على " ولكن " - من خلال خطة تنمية حقيقية .

.. ولكن - ونشدد مرة أخرى على " ولكن " - نؤكد أنه بالاستقراء العلمى والعملى ستتزايد حالة التدهور الزراعى / الفلاحى ، نتيجة تواصل السياسات الحريصة - يشغف غريب ورغم كل ما كشفت عنه سيائل (رغم أنه لم يكن خافياً) - على الارتباط والالتحاق - بأى ثمن ولو كان تدمير الزراعة والفلاح بل والمجتمع المصرى بأسره - يركب النظام العالمى الجديد " أو بالدقة - التى عبر عنها حتى كبار المفكرين الرأسماليين والدول الكبرى - بنيل المحاولة الأمريكية والرأسمالية العالمية المتوحشة للاستيلاء على العالم .

ولعل هذا الاصرار - الذى لا يمكن تبريره أو حتى تقسيمه بأى توجهات عقلانية طبقية أو سياسية - يتضح بجلاء مما أعلن عنه - ونشر بجريدة أخبار اليوم فى ٤ ديسمبر ١٩٩٩ (فى ذروة سخونة معارضة شعوب العالم للتآمر عليها وعلى مصيرها من خلال شعار " تحرير التجار ! ") - حول التوجهات الأساسية للحكومة المصرية فى هذا الشأن ، الذى جاء - بالنص - فى أحد أهم محاوره .. " التزام مصر بالسير قدماً فى تحرير التجارة ، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادى ، وأخذاً فى الاعتبار ماحقه الاقتصاد المصرى من تقدم ودرجة من النضج تسمح له بتحقيق قدر أكبر من الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وما يوفره ذلك من مزايا اضافية ، وما يتطلبه من تحمل للالتزامات !! "

" إن هذا الفجر الذى وعدت به أمريكا دول العالم . هو فى النهاية ، فجر كاذب ، لأن ليس كل شئ يمكن أن يتاجر به . أو يجب أن يتاجر به " جون جراى

والفلاحى فى مصر ، فاننا نستكمل به عرض مجرد مؤشرات لواقع الفلاحين المصريين وبأرقام محددة ، موثقة من الجهات والمؤسسات الرسمية : التنفيذية أو الاحصائية أو البرلمانية أو البحثية.

* نسبة الفقر فى الريف المصرى ٥١٪ بالنسبة لعدد السكان ، يعيش ٧١٪ منهم فى حالة " الفقر المدقع " .

* انخفض دخل الفرد فى الريف بنسبة ٣٢٪ ، كما انخفض الانفاق الحقيقى للأسرة الريفية بنسبة ٢٥٪ * متوسط الأجر النقدي للعامل الزراعى - فى السنة - ١٢٢٤ جنيهًا ، بينما أجره - الحقيقى - لا يتجاوز ٤٠٠ جنيه .

* يعانى أطفال الريف كثيرا سوء التغذية ، حيث تبلغ نسبة الاصابة بمرض " نقص كرات الدم الحمراء " (الأنيميا) ٥٥٪ منهم ، بينما حوالى ٤٠٪ مصابون بالأمراض الناتجة عن نقص السعرات الحرارية .

٢٣٪ من سكان الريف لا تتوافر لهم المياه الصالحة للشرب .

* نسبة الأمية فى المناطق الريفية تصل - فى المتوسط - إلى ٦١٪ ، بينما تتراوح بالنسبة للثلاث - وخاصة فى ريف الصعيد - ما بين ٧٧ - ٩٣٪ .

... وعلى الرغم من ذلك - وغيره أكثر

متفائل بأن جولة جديدة وناجحة من المباحثات ، سوف تضمن القضاء على الجواجز القائمة فى الزراعة والصناعة ودعم أسس النظام العالمى الجديد . معلنا " اصراره على المضى قدما فى طريق تحرير التجارة فى العالم " .

كما يؤكد " دان جليكمان " - وزير الزراعة الأمريكى ، بأنه قد تم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بوثيقة " القضايا الزراعية " ، وأنه - أيضا - متفائل بالتوصل - من خلال المباحثات مع " الدول والشعوب الصديقة " - الى المزيد من النجاحات .

ورغم كل هذا ، فلأنصار الخصخصة على الطريقة المصرية .. رأى آخر

** عندما يعلن المفكر الانجليزى " جون جراى " أستاذ العلوم السياسية بجامعة اكسفورد ، والذى تنشر مقالاته - بصفة دورية - صحيفتا " الجارديان والتايمز " البريطانيتان ، والذى - وهذا هو المهم - كان حتى عدة سنوات محدودة من كبار المبشرين والمتحمسين للفكر اليميني الجديد ولعولمة الاقتصاد والتجارة ، - فى كتابه الحديث " الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية " - أن " فرص السوق الحرة الأنجلو سكسونية على العالم ، ستؤدى حتما إلى كارثة .. وسيفجر الحروب ويعمق الصراعات العرقية ويفقر الملايين ويدمر البيئة .. ويحول الفلاحين إلى لاجئين .. ويستبعد عشرات الملايين من العمل والمشاركة فى المجتمع - حتى فى الدول المتقدمة - وينشر الفوضى العامة والجريمة المنظمة ..

وأن هذا الفجر الذى وعدت به أمريكا دول العالم ، هو فى النهاية " فجر كاذب " ، " لأن ليس كل شئ يمكن أن يتاجر به ، أو يجب أن يتاجر به .. "

** وعندما يحدد جون زيغلر - فى كتابه " الجوع كما شرحتة لابنى ، أن هناك " ٩٢٥ مليون شخص أصابهم الجوع فى مقتل فى العام الماضى ، فمات منهم من مات ، أما الباقون فلقد ترك الجوع بصماته عليهم ، إما بالأوبئة أو بسبب نقص الغذاء ، وأن السبب المؤكد لهذا الوضع - الذى تؤكد أرقام منظمة الفاو - هو عالم " الرأسمالية الموحدة " أو " رأسمالية الغابة " .

... عندما يكون الوضع بهذه الصورة الرهيبة على مستوى العالم ، فمن الحتم أن يكون له - وفق اقتناع الحكم فى مصر بهذا النظام العالمى المدمر ، بل ووريط عجلة اقتصادنا به - مظاهره الواضحة والحادة داخل المجتمع . وإذا كنا - فى جزء سابق من هذا المقال ، وفى حدود المجال الزراعى والغذائى فحسب - قد عرضنا لبعض هذه المظاهر ؟ النتائج السلبية على الواقع الزراعى

فى العدد القادم

الجزء الثانى - والأخير - من الموضوع:

* دافوس ، ومنتديات المليارديرات .

* " الأونكتاد " و " الكوميسا "

ومجموعة ال ١٥ . إلى أين؟ وكيف ؟

* البنك والصندوق الدوليان ، والمباراة

الاعلامية لحل مشكلة الفقراء !!

* أين " ملف " التنسيق العربى ، فى

هذا " الزحام " ؟

* التنمية الوطنية .. هى الحل الوحيد

ولمن أراد إليه سبيلاً !



د. يوسف والي

(١)

د. أحمد محمد صالح

مهموم

التعليم الزراعى وتحديات القرن الحادى والعشرين

تحدد الهياكل أو البنى المعرفية، وظهور فروع وأنظمة معرفية جديدة لم تكن موجودة من قبل ، والتقدم الحادث فى تكنولوجيا المعلومات، والتحول فى فلسفة العلم وأهدافه والاتساع فى النظرة البيئية للإنسان من المحلية إلى العالمية ، وتلوث وتحلل البيئة ، والتغيرات فى دور ومكانة المرأة فى المجتمع ، وزيادة هامشية الزراعة والحياة الريفية ، كل تلك التغيرات تتطلب تغييرات فى التعليم الزراعى ، وهذا يحتاج من مؤسسات التعليم الزراعى بمستوياته المختلفة أن تلعب دوراً ليس أكاديمياً فقط، ولكن أيضاً تلعب دوراً تنموياً وإرشادياً فى المجتمع الريفى.

ودعونا نستعرض بعض أهم التحديات التى تواجه التعليم الزراعى فى القرن الحادى والعشرين بشئ من التفصيل فيما يلى:

أولاً: التوسع الحضري وهامشية الزراعة والحياة الريفية:

نتفق أولاً أن كل دول العالم لديها فرص متزايدة فى اعتماد أنشطة سكانها الاقتصادية على الزراعة . لكن الموقف بين الآن أن نسبة الفلاحين الذين يعملون فى الزراعة طوال الوقت انخفضت إلى أقل من ٣٪ ، ونسبة السكان الذين يعتمدون اقتصادياً على الزراعة أقل من ٩٪ فى الدول الصناعية.

وعلى الرغم من زيادة السكان الريفيين

لذلك فالـتعليم الزراعى يصبح بحق عنصراً استراتيجياً فى التنمية الريفية المتواصلة فلا جدال حول إمكانية التعليم الزراعى فى تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة مما يتيح لهم فرصاً أفضل فى ظل المنافسة الإنتاجية الشديدة فى قطاع الزراعة . فعلى مر السنوات والعالم يتغير ، وفى العديد من الدول النامية ، تبين أن التعليم الزراعى فشل تماماً فى التكيف والاستجابة مع حقائق المجتمعات الريفية ، فالمنهج ووسائل وطرق التعليم وأدواته غالباً لم تنجح فى ترجمة أهداف التنمية لدى أعضاء المجتمع . وفشلت فى إشباع احتياجات الزراع واحتياجات سوق العمالة بصفة عامة.

هذا علاوة على ذلك التدهور الحادث نتيجة الأزمات الاقتصادية فى العالم . وفى كثير من الدول النامية ، كان القطاع العام يمتص الأغلبية الكبيرة المتزايدة من خريجي التعليم الزراعى ، ولكن هذا لم يستمر طويلاً ، فخريجو الزراعة الآن يجدون صعوبات متزايدة للدخول فى سوق العمالة ، لأن مستوى ونوعية تعليمهم الزراعى أصبح غير متوجه أو متكيف مع الاحتياجات المتزايدة للقطاع التجارى.

ولعل أهم التغيرات والتحديات التى تواجه التعليم الزراعى هو ذلك النمو الهائل والمتسارع فى المعرفة والفكر الذى أدى إلى

فى التسعينيات انبثقت على مدى واسع تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كان لها تأثيرات دراماتيكية ، عملت على تغيير طريقة وأسلوب الناس فى جميع أنحاء العالم . وعلى نحو متزامن أدت التغييرات السياسية التى أعقبت الحرب الباردة إلى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، وتوجهت معظم الدول فى سياساتها الاقتصادية نحو سياسات السوق، وكيفت بناءها السياسى والمؤسسى لخدمة هذا الاتجاه . وأصبح على التعليم الزراعى أن يتحمل دوراً ملحقاً وحرجاً لمواجهة تلك التغيرات . ويحاول التكيف معها فى البناء والاستراتيجية . فمؤسسات التعليم الزراعى تحتاج أن تواجه التحديات الجديدة فى القرن الحادى والعشرين ، خاصة أن التعليم العالى الزراعى يلعب دوراً حاسماً فى التنمية الريفية المتواصلة ، وفى الزيادة المستمرة للإنتاج الزراعى.

وبينما عملت العولمة على زيادة النمو الاقتصادى فى بعض البلاد ، إلا أنها تطلبت أيضاً تنافسية مضاعفة فى القرن الحادى والعشرين ، وسوف يضطر كل بلد إلى أن يتيح الفرصة لمواطنيه لكى يكتسبوا المهارات الضرورية من أجل البقاء على قيد الحياة ، ولتحسين نوعية حياتهم . والتعليم هو المكون الأساسى الأكثر صلة باكتساب المعرفة والمهارات التى يحتاجها أفراد المجتمع.

فى معظم أنحاء العالم وزيادة الطلب على إنتاج الطعام ، إلا أن نسبة السكان الذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة مستمرة فى التناقص ، ويتم تدعيم وتنمية التكنولوجيا الزراعى من خلال تحسين وتنمية التكنولوجيا الزراعية فهى المسؤولة فى معظم الحالات عن الزيادة النوعية للإنتاج الزراعى أكثر من مسؤوليتها عن زيادة الكمية ، وهذا النشاط يعطى الفرصة لتطبيق منتجات العلم والتكنولوجيا فى النظم الزراعية المنتجة للغذاء ، ويعطى الفرصة أيضا لنمو السكان الريفيين وزيادتهم ، ومع زيادة كفاءة الانتاج القائم على التكنولوجيا ترتفع مستويات البطالة، والبطالة المقنعة ، ويتزايد تيار الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص عمل ومستوى معيشى أفضل. والاتجاهات العالمية قبل إلى إشباع احتياجات المراكز الحضرية لتأثيرها السياسى والاقتصادى على حساب الموارد الريفية.

هذا الميل والتحيز للحضر ، مع الانفجار السكانى فى الريف ، أوصلا إلى انخفاض المستويات الحقيقية للدخول فى المناطق الريفية . ونتيجة زيادة الهامشية للزراعة والحياة الريفية ، فالتدعيم والموارد المالية والميزانيات المخصصة للتعليم الزراعى تقلصت وأصبحت محدودة فى الميزانيات القومية . وانخفاض ميزانيات التعليم العام فى المناطق الريفية، يعنى مستويات تعليم فقيرة، وبناء على ذلك فقلة من الصغار فى الريف تتاح لهم فرصة تأهيل مناسب للتعليم الزراعى ، وهذا يعنى أيضا أن قلة من طلبة الزراعة هم الذين يكتسبون فهما أعمق ورؤية أوسع للحياة الريفية ومشاكل التنمية الريفية.

وزيادة الخريجين الزراعيين ذو الأصل والخلفية الحضرية ، تجعل هؤلاء الخريجين يعملون فى المناطق الريفية كمخططين ومقدمي المشورة التنموية رغم ضعف معارفهم التطبيقية حول العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية للمناطق الريفية. ومن ناحية أخرى غالبا ما توضع المناهج فى كليات الزراعة ومعاهدها ومدارسها على المستوى القومى من خلال إطار يعتمد على معارف ومهارات تعكس فلسفة المراكز الحضرية من مدن وعواصم أكثر مما يعكس احتياجات المناطق الريفية . ونزعم هنا أن أهم مصدر لمعرفة نظم الحياة الريفية، ونظم الانتاج فيها من أجل التنمية الزراعية هم الناس الريفيون أنفسهم . وبناء على ذلك فوصف واستكشاف وتحليل تلك النظم ضرورى كنقطة بداية للتعليم الزراعى ومناهج

وأفعال التنمية الأخرى مثل الإرشاد الزراعى ، والتى تقصد مساعدة الريفيين ليصبحوا أكثر إنتاجية.

ثانيا: قضايا النمو السكانى والتعليم السكانى:

تشير التوقعات المستقبلية لنمو السكان فى العالم ، إلى استمرار الزيادة السكانية ، من ٥ر٥ بليون نسمة فى العالم الآن إلى عدد يتراوح بين ١١ و١٤ بليون نسمة فى نهاية القرن الحادى والعشرين ، رغم أن آخر مضاعفة للسكان فى العالم حدثت فى حوالى ٣٧ عاما فقط ، هذا معناه أن معدل متوسط النمو السكانى يتناقص على المستوى الواسع للعالم ككل . لكن الموقف مختلف فى الدول النامية وبالأخص فى المناطق الريفية ، حيث المؤشرات الحالية تشير إلى أن السكان مستمرين فى الزيادة ، حيث فشلت الجهود المبذولة لتناقص الخصوبة . وإذا لم يتم تخفيض سرعة نمو السكان فى تلك الدول ، وزيادة الانتاج الزراعى الذى يتضمن الأمن الغذائى ، فإن الزيادة السكانية سوف تضغط وتوزع التلوث والإفساد فى الموارد الطبيعية والبيئة.

والمؤسسات التعليمية الزراعية بمستوياتها المختلفة تحتاج إلى دمج مفاهيم ومبادئ التعليم السكانى فى مناهجها العلمية ، حيث الكثير من الخريجين الزراعيين الذين سوف يصبحون مدراء تخطيط ، وصانعى قرارات سياسية ، يحتاجون إلى فهم ديناميكية العلاقات الداخلية بين الغذاء والسكان والبيئة والتنمية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية . وطلاب الزراعة يحتاجون مثالا إلى معرفة تأثير النمو السكانى على الزراعة والموارد الطبيعية ، ويحتاجون إلى معرفة الأساس الديمجرافى ، وقضايا تضمين النوع ، كقضايا مرتبطة بالسكان والزراعة.

علاوة على أن طلاب الزراعة على كل المستويات يحتاجون للتدريب والتحضير والإعداد للعمل والإرشاد الزراعى بمعناه الواسع حيث يتوقع منهم ممارسة الإرشاد الزراعى بطريقة أو بأخرى ، وتحت مسميات مختلفة وإن كانت لا تحمل عنوان المرشد الزراعى ، فهم يحتاجون للتدريب والإعداد ليكونوا قادرين على جذب الزراع وإقناع الأسر المزارعية والريفية بديالوج وحوار قضايا السكان ، وأن يكونوا قادرين على الاتصال الفعال فى توصيل رسائل القضية السكانية إلى الريفيين.

ثالثا: التقدم العلمى السريع وخطوة التغيير:

والتقدم العلمى السريع والواسع فى العلوم والتكنولوجيا أحدث زيادة كمية ونوعية أثرت بعمق على موضوعات مهمة أعطت فهما جديدا للزراعة. تكنولوجيا الغذاء وتكنولوجيايات ما بعد الحصاد ، والبيوتكنولوجيا ، وإدارة الأعمال والمشروعات الزراعية وتنمية وتطوير النظم المزارعية ، والمعلوماتية الزراعية ، كلها مثل بعض المناطق الجديدة التى تحتاج إلى الدمج فى منهج التعليم الزراعى.

وهذه الموضوعات عندما تندمج فى المنهج قد تجذب أعدادا متزايدة من الطلبة إلى التعليم الزراعى ، وقد تخلق فرص عمل جديدة . فمن الأهمية تنمية مهارات واتجاهات طلبة الزراعة بطريقة إيجابية لمواجهة تلك التغييرات السريعة.

رابعا: التغيير فى فرص العمالة:

إن تناقص تدفق الدعم والمساعدة ، والنقص فى ميزان المدفوعات ، والضغط المتزايد على الحكومات للإتفاق ، أوصلا كل ذلك إلى زيادة النظرة والمرجععية التجارية للتعليم الزراعى . لذلك فمناهج التعليم الزراعى بكل مستوياته تحتاج إلى أن تصبح أكثر ارتباطا بفرص العمالة المطلوبة المتاحة ، وهذا يستدعى مواصلة تحليل احتياجات الأسواق ، خاصة فى الدول النامية ، وما حدث فيها من تناقص دراماتيكي ومثير فى فرص العمل الحكومى والقطاع العام . فطلاب التعليم الزراعى بكل مستوياته يحتاجون إلى أن يتعلموا معارف ، ومهارات جديدة تمكنهم من التعامل مع القطاع الخاص . ويجب أن تتوافق أعداد الطلاب المسجلين فى التعليم الزراعى بكل مستوياته مع فرص العمالة المتاحة والمطلوبة . ويجب أن يستمر ويتواصل تحليل التوقعات التى تحتاجها سوق العمل من الزراعيين كما ونوعا حتى يمكن تخطيط وتنمية وتطوير مناهج التعليم الزراعى بحيث يمكنهم إعداد الزراعيين الإعداد الملائم لفرص العمالة فى القطاع الخاص.

خامسا: قضايا تضمين النوع gender:

النساء يلعبن دوراً رئيسياً فى نظم الإنتاج الزراعى خاصة فى الدول النامية ، وثلاث أرباب الأسر الريفية من النساء حيث يقمن بالادارة المنزلية . وفى دول جنوب الصحراء فى أفريقيا ودول الكاريبي ينتجن من ٦٠٪ - ٨٠٪ من المواد الغذائية الأساسية

، بينما في آسيا تمثل النساء أكثر من ٥٠٪ من العمالة المستخدمة في عمليات حرق وشتل الأرز . وإنكار دور المرأة الحيوى والرئيسى فى الإنتاج الزراعى خاصة فى إنتاج الغذاء فى الدول النامية يعتبر أساساً للمفاضلة بين النوعين وينعكس ذلك فى معظم خصائص المجتمعات المزرعية. وهذا الأساس فى المفاضلة يتضح بشدة فى برامج التعليم والإرشاد الزراعى سواء فى الدول النامية أم المتقدمة ، قال فلاحين عادة لهم نظرة تفضيل للذكورة. لكن فى السنوات الحالية زاد الادراك والاهتمام بالأدوار الحيوية التى تلعبها المرأة فى كل مناطق القطاع الزراعى، وزادت حاجة النساء إلى الوصول إلى المعارف والمهارات المرتبطة بعمليات الإنتاج الزراعى والتسويق . والمرأة الريفية تحتاج التدريب والمعلومات فى ممارسات متخصصة بالإضافة إلى التدريب والمعلومات حول تطوير النظم المزارعية والادارة الاقتصادية، وطلاب الزراعة يحتاجون إلى أن يتعلموا ويكونوا معلومات حول مشاكل المرأة الريفية، وقدراتها وطموحاتها. وقضية تضمين النوع ال-Gen der ليست قضية مساواة فى المعاملة بين الجنسين ، ولكنها قضية النفع المتساوى من الجنسينEpuat benefit، ففى معظم الحالات النساء والرجال يحتاجون لمعاملة مختلفة ومداخل مختلفة تعطى لهم من خلال برامج التعليم الرسمى وغير الرسمى . واختلاف المسؤوليات بين الرجال والنساء يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط برامج التعليم التى يجب أن تراعى هذه الاختلافات لكى تحصل على عائد وفائدة متساوية من الجنسين من خلال الجهود التعليمية .والسؤال هو: كيف لجذب الطالبات إلى الدخول فى التعليم الزراعى والعلوم الزراعية، وهذا مرتبط بقضية تشجيع الطلاب من المناطق الريفية للدخول ومواصلة تعليمهم العالى .وفى السنوات العشر الأخيرة تزايد عدد الطالبات فى التعليم الزراعى على مستوى العالم . ويجب تدعيم وتشجيع هذا الاتجاه ، فزيادة عدد النساء فى التعليم الزراعى وبرامج الإرشاد الزراعى مهم جدا ويعنى تعزيز الوعد بفهم وتغيير مكانة المرأة .والنساء المهنيات فى الزراعة مثل المرشدات الزراعيات ، وأخصائيات الاقتصاد المنزلى وغيرهن يجب أيضا أن يصبحن على وعى بالعوامل الاقتصادية والثقافية وعوامل تضمين النوع التى تشارك فى تلوث البيئة

وعدم التنمية المتواصلة ، ويمكن على وعى بالعلاقات بين تلك العوامل ، ويجب أيضا أن يكن قدوة ونماذج للمرأة الريفية ، والعمل على تدعيمهن فى جهودهن لتحسين مكانتهن.

سادسا: ما يتعلق بالبيئة

عرفت الفاو مصطلح التنمية المتواصلة بأنها إدارة الموارد الطبيعية التى تصون وتحافظ على الأرض والماء ، وموارد الأصول الجينية للنبات والحيوان ، فهى بيئة صيانة البيئة من الانحلال والتلوث وهى أيضا تعنى التكنولوجيا المناسبة ، وهى اقتصاديا القابلة للنمو الاقتصادى ، وهى تعنى أيضا القبول والرضى الاجتماعى . والانتاجية الزراعية تحتاج إلى زيادة لإشباع احتياجات التضخم السكانى بدون التضحية بطبيعة الموارد المتوفرة. وزيادة الإنتاجية الزراعية غالبا ما تنجز وتتم من خلال اللجوء إلى مدخلات ذات تكاليف مرتفعة ، وما يتضمن ذلك من استعمال شامل وواسع لمنتجات الوقود المحفزة التى تفسد وتلوث وتخرّب البيئة .وفى أجزاء كثيرة من العالم زيادة الاحتياجات للغذاء والوقود والألياف الناتجة من النمو المستمر للسكان ، نتج عنها إزالة الأشجار والاحراج ، وتآكل وتعرية التربة الصلبة وفقدان موارد المياه ، وأخيرا تقلص الانتاج فى المحاصيل .ومن الواضح أن ندرة الموارد الطبيعية وتلوث وتحلل البيئة أثر تماما على الأمن الغذائى ، ومؤسسات التعليم الزراعى تستطيع أن تلعب دوراً مهماً يودى إلى شرح وتوضيح تلك القضايا ، وبالمساعدة فى تنمية تكنولوجيات إنتاج صديقة للبيئة ، وتحتاج مؤسسات التعليم الزراعى على كل مستوياته إلى إدماج قضايا التنمية المتواصلة فى مناهجها . ويكون تطبيق دمج وإدخال مفاهيم علوم التنمية المتواصلة والتنمية البيئية ليس فقط فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج ، ولكن أيضا فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية والسياسات العامة . ويستلزم ذلك تغيير الاتجاهات والممارسات والسياسات وأهداف التعليم الزراعى . ومشاكل البيئة تحتاج بوضوح إلى انضباط صارم فى مناهج ومداخل البحث والتدريس الزراعى ، فالطلاب والأساتذة على جميع مستويات التعليم الزراعى يحتاجون إلى أن يلاحظوا أولا البيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال أنشطة تعليمية تركز على تلك المشاكل

والتعليم الزراعى يحتاج إلى إدخال ودمج مهارات جديدة فى مناهجه مثل اقتصاديات البيئة وتقييمها بالإضافة إلى إدراك صحة وشرعية أنواع المعارف المختلفة التى يملكها الريفيون، خاصة تلك المعارف المتعلقة بالبيئة.

سابعا: التعليم الإرشادى

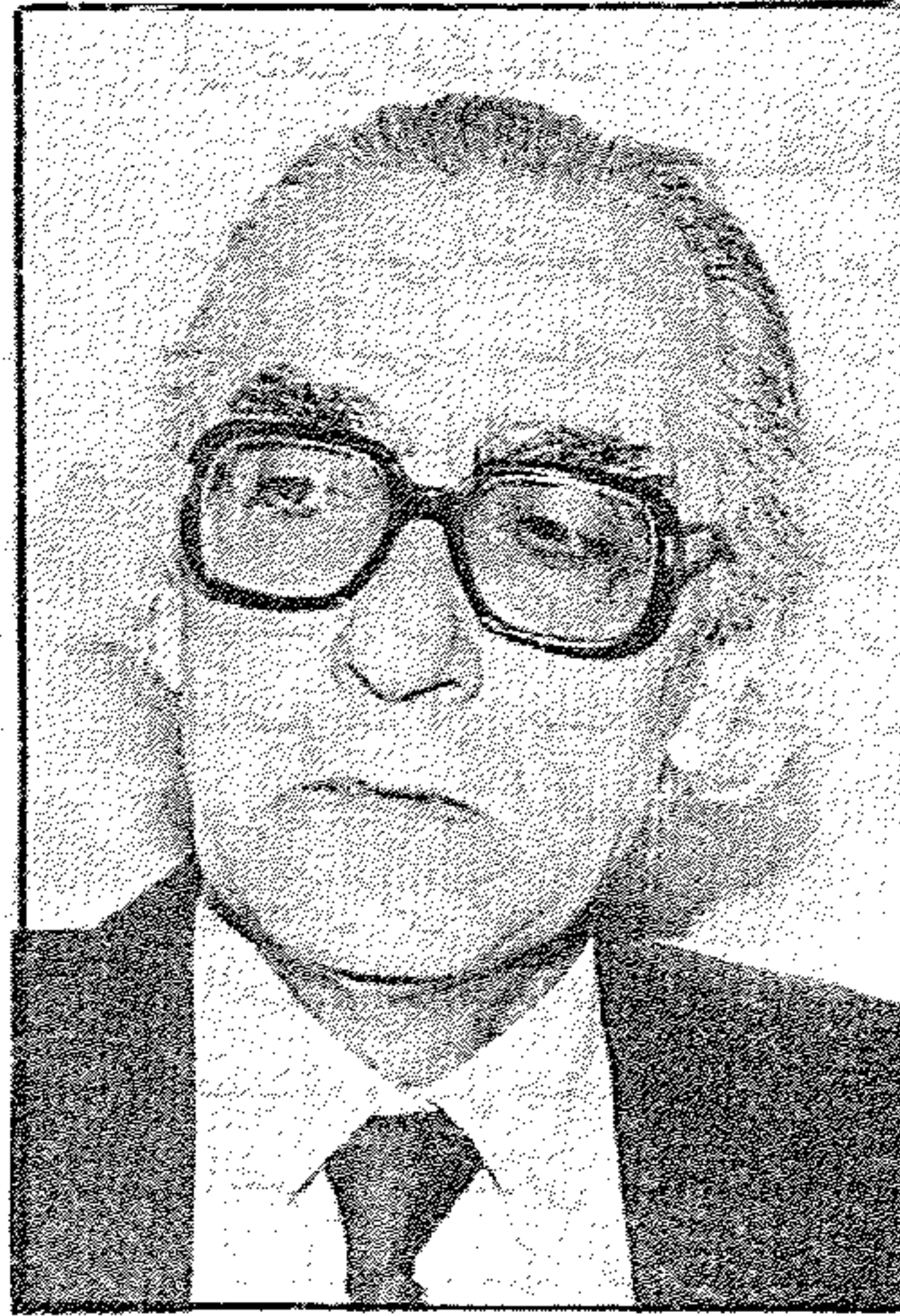
الإرشاد الزراعى كمدخل من مدخلات التعليم ، يستطيع أن يسهم مساهمة جيدة ومهمة فى التنمية الزراعية المتواصلة للإنتاج وفى التنمية الريفية . وتظهر البيانات العالمية أنه توجد حاجة ملحة إلى التدريب الجيد لأعداد كبيرة من العاملين فى الإرشاد الزراعى فى كثير من الدول النامية . وموضوعات الإرشاد الزراعى فى مناهج وبرامج التعليم الزراعى فى كثير من مؤسسات التعليم الزراعى غير ملائمة وغير وافية ، وتحتاج إلى مراجعة وتنقيح لكى تكون أكثر إشباعا للاحتياجات الحالية .وفى كثير من المؤسسات التعليمية الزراعية توجد حاجة لتقييم: ١- التصور المطلوب للتدريب. ٢- التأهيل المتوفر لأعضاء هيئة التدريس ٣- الاحتياجات الفيزيائية والمالية المطلوبة. ٤- معارف ومهارات واتجاهات الطلاب التى تحتاج إلى تعديل وإصلاح لتواكب احتياجات سوق العمل الزراعية ، والمشاركة فى التنمية الوطنية .

وأخيرا هناك اتجاه بين مؤسسات التعليم الزراعى يهتم فى المقام الأول بتزويد الطلاب بالمعارف العلمية والتكنولوجية فى مختلف فروع العلوم الزراعية . وغالبا ما يعطى اهتمام أقل بتزويد الطلاب بأنماط من المقررات المهمة لإعداد الطلاب كمرشدين زراعيين ومدرسين . ويوجد أيضا نقص فى الجهود المبذولة للتكامل الداخلى بين محتويات المقررات ، وعدم الاهتمام بالتعليم التطبيقى العملى فى معظم المقررات . ولتفعيل عنوان مشاكل التنمية الريفية والتنمية الزراعية ، تحتاج المناهج ومحتوياتها إلى أن تعتمد على التعليم التطبيقى أكثر من الاعتماد النظرى ، والتعليم الزراعى يحتاج للتأكيد على تعليم مهارات البحث والتفكير لكى يستطيع الطالب أن يستخدمها فى تفسير المشاكل وتحليلها وبواجهه المواقف التى تتطلب منه النصيحة والاستشارة ، علاوة على أن مراجعة المناهج تحتاج إلى أن تأخذ فى حسابها حساب العوامل مثل تقلص العمالة فى القطاع العام ، تلوث وتحلل البيئة الطبيعية ، والتغيرات فى أدوار ومسؤوليات المرأة.

(٢) الوطن المفشوخ



د. جلال أمين
الدولة الرخوة تش



د. مراد وهبه
التخلف حالة دئمة

لا تتعجلوا في الحكم على كاتب المقال من عنوان المفشوخ، فلم أجد مصطلحا أكثر تعبيراً عما يحدث في الوطن إلا وصف المفشوخ، فأستاذنا الدكتور جلال أمين يصف ما يحدث في مصر بالدولة الرخوة، والأستاذ مصباح قطب يصف مصر بالمجتمع السائل، وآخرون يصفون ما يحدث بتسييل المجتمع، ومجتمع الروشنة، وقد أرحى لى الدكتور عمرو عبد السميع في قصته الرائعة «الاشرار لوحات ساخرة من مصر المعاصرة» بهذا العنوان، فهو يصف بدقة رائعة قاع المجتمع المصرى، وسلوكيات الطبقة الجديدة، و«باكى» الراقصة أحد رموز تلك الطبقة تحاول باستمرار استخدام تعبيرات أنيقة أجنبية في توجيه الراقصات الأخريات في فرقتها أثناء تدريبهن على حركة الفشخة وهي فعل أدائى مثل القمص والعرش وهي تعكس مفردات رقص عوالم شارع محمد على. وفي المعجم الوجيز فشخ الرجل يعنى أرخى مفاصله وأعبا. والمجتمع المصرى الآن قد أرخى مفاصله وأعبا، وأصبح في حالة إنفشاخ على الآخر، وأثناء كتابة المقال تنبعت على صوت الكاسيت وهو يأتى عبر نوافذ الجيران بصوت مرتفع للغاية ويقتحم حجرتى بأغنية قديمة لأحمد عدوية فى أوائل التسعينات تقول: «كله على كله ولما تشوفه قوله»، وكأنها رسالة ساخرة تهزأ من أفكارى وتعبر عن المجتمع المفشوخ على الآخر. مجتمع يسود فيه التهديد والأجباط والتهيب، يسود فيه القلق والاكتئاب والإنهاك النفسى، وهل فى مصر مفخرة غير الألقاب والرتب.

فى وطنى المفشوخ وعى سياسى متمزق إزاء مشكلة الحكم. فى وطنى المفشوخ فجوة واسعة بين الواقع والمفروض، وأصبحنا نحتمى بالمفروض كأنه استثناء فى الوطن نظر للعمل كأنه سد خانة والمسئولية كأنها تشريف وليست تكليفا نحاسب عليه أمام خالق العباد. فى الوطن المفشوخ يعانى من فقر دم وإعاقة وتقزم سياسى، وفى وطنى الذين يحكمون لا ينتجون، وإذا كان هناك

من ينتجون فهم لا يحكمون. والوطن كله فى اجازة وضع. الناس فى وطنى يتحدثون عن الفساد الذى أصبح حقيقة دامغة فى الوطن المفشوخ. فى وطنى المفشوخ وفى تاريخ حياته البرلمانية فضائح غير مسبوقه فلم يشهد مجلس تشريعى اقتياد ٦ من أعضائه إلى السجون بتهمة الاستيلاء على المال العام. فى وطنى المفشوخ يسود الانتفاص من احترام الأحكام القضائية، والتحايل الخبيث على تعطيل تنفيذها والتلكؤ الظاهر والتراخى فى الالتزام والخضوع لما قضت به يمثل تهديدا خطيرا للدولة، ويزداد الخطر عندما تأتى تلك الأفعال من جانب الدولة نفسها بدون خجل أو حرج. فى الوطن المفشوخ الاعلام جاهل ومهمته الأساسية إعتام العقول، ويسود الفن والاسفاف الرخيص والجنس والعنف.

فى الوطن المفشوخ أصبحت شهادات الماجستير والدكتوراه تعطى لكل من هب ودب مثل رخص قيادة السيارات، فتجد من يحملون الماجستير والدكتوراه وهم لا يعرفون القراءة والكتابة. فى وطنى المفشوخ تمارس إدارته على مر العصور جميع أنواع القهر لإرادة الناس فاصيبت الشخصية المصرية فى مقتل وتسيدها العجز والسلبية والبلادة والفردية والجبن والنفاق والخوف. وفى كتاب وصف مصر (كتاب يضم جملة أبحاث ٥٤ عالما فى جميع المجالات التى أجريت بعد الحملة الفرنسية على مصر واستغرق تأليفه حوالى ١٣ سنة ١٨٠٩-١٨٢٢) جاء الوصف السيكلوجى للإنسان المصرى بأن المصرى سوف يظل عبدا يائسا سلبيا خاملا تدور به دوامات الشك، دون أن يفكر فى وضعه

المحزن، ولربما تكون بلادته هبة من القدر. والبلادة ملحوظة فى كل بلدان الشرق. والبلادة معوقة للانتاج الحضارى الذى هو تغيير البيئة لمواجهة احتياجات الإنسان المتطورة وغياب النتاج الحضارى يعنى تثبيت الوضع دون تغييره أى يعنى التخلف ويتساءل أستاذنا الدكتور مراد وهبه شيخ الفلاسفة فى كتاب «ملاك الحقيقة» هل حال التخلف هنا عابرة أم دائمة؟ ويقول ان جواب كتاب وصف مصر ما يزال على حاله حتى اليوم معنى ذلك أن حالة التخلف فى مصر حالة دائمة.

فى وطنى المفشوخ، الأفراد فيه يمارسون يرميا سلوكيات قريبة من العصيان المدنى تأخذ أشكال رفض الطاعة للقانون، والمقاطعة، والاهمال، والاستخفاف وعدم الإذعان أو إيجاز الواجبات المدنية. ويسود بينهم الالتزام الضميرى بأفعال الرفض أو عدم الامتثال مثل المقاطعة، الاهمال، الاستخفاف والسخرية والازدراء من رموز السلطة، عدم دفع الضرائب، عدم المشاركة فى الانتخابات، عدم الامتثال للقوانين والمطالبات والتشريعات والسياسات الحكومية.

فى وطنى المفشوخ انحصر العنف السياسى إلى أدنى مستوى له خلال ما يقرب من عشر سنوات، لكن الأذان تصم عن مطالب الإصلاح السياسى، فهو يحكم منذ خمسين عاما بأحكام الطوارئ، وتسبب القوانين بعناية للحد من استقلال منظمات المجتمع المدنى. وتستمر القيود الشديدة لبقاء أنشطة لأحزاب السياسة مهمشة ومكبلة

في وطني المفشوخ يموت الناس فجأة في أقسام الشرطة ، تحظر فيه قراءة بعض الكتب بحجة انها تتنافى مع ديننا وثقافتنا وتقاليدنا مثل « رواية » أولاد حارتنا » للكاتب نجيب محفوظ ، الحائز على جائزة نوبل في الأدب ، ورواية « امرأة عند نقطة الصفر » ، لداعية حقوق المرأة نوال السعداوى ، وكتاب « التطرف الإسلامى » فى مصر للباحث الفرنسى جيل كيبيل.

فى وطني المفشوخ ممنوع المظاهرات السلمية ، ولكن يعلن تأييده للمظاهرات التى تقوم فى سياتل و دافوس . فى وطني المفشوخ تمضى الادارة قدما فى تنفيذ برنامج الخصخصة وتحرير الاقتصاد عملا بتوصيات « صندوق النقد الدولى » ، ويستمر مسلسل حرمان العمال من الحق القانونى فى الإضراب والمفاوضة الجماعية على الأجور ، كما يظل مئات الألوف من الأطفال دون حماية من الظروف الضارة بالصحة فى أماكن العمل . وقد خلص « الاتحاد الدولى للنقابات الحرة » ومقره بروكسل ، فى تقرير أصدره فى يونيو / حزيران الماضى ، إلى وجود « انتهاكات جسيمة للحقوق النقابية فى مصر » ، مشيرا إلى أن الحكومة تعتبر الإضراب شكلا من أشكال القلاقل العامة ، ومن ثم فهو غير مشروع سواء فى القطاع العام أو الخاص ، و« أن قوات الأمن استخدمت العنف فى كثير من الأحيان لإنهاء نزاعات العمال مع الادارة » ، كما أشار الاتحاد إلى وجود تمييز واسع النطاق سواء فى الريف أو الحضر ، ودلل على ذلك بإحصاءات وزارة الصحة التى تؤكد وجود نحو مليونى عامل من الأطفال بين سن السادسة والخامسة عشرة.

فى وطني المفشوخ هناك آلاف من الأطفال ، تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة عشرة ، يعملون فى دوريات مدة كل منها ثمانى ساعات ، دون منحهم وقتا لتناول الطعام أو الراحة ، مقابل أجر يومية قدره جنيهان أو ثلاثة جنيهات مصرية (أى أقل من دولار أمريكى واحد) . ويعمل هؤلاء الأطفال ، الذين يفتقرون إلى أية حماية قانونية ، فى بيئة غير صحية للغاية.

فى وطني المفشوخ نتلقى معونات أمريكية ضخمة نستخدم جانبها كبيرا منها فى شراء سلع وخدمات أمريكية . رغم أن هناك ٧ ملايين مصرى يسكنون ٤٠٠ منطقة عشوائية . فى وطني المفشوخ تسود حوادث القتل نتيجة الإهمال ويموت العشرات يوميا فى حوادث عبثية ولا يهتز مسئول واحد ، لأن فى وطني المفشوخ لا تنكشف الأخطاء إلا بعد

أن تتغير الحكومات .

فى وطني المفشوخ ينتشر العنف فى كل مكان ، فى الشوارع والمدارس بل أصبح سلوكاً أسرياً ، وسادت الإجراءات الفوقية على آلية العملية السياسية والاجتماعية طوال تاريخ مصر ، بل أصبح العنف الآن ملازم للمصرى فى حياته اليومية وفى كل موقع ، خاصة بعد أن تخلت الدولة عن معظم أدوارها ، وزاد التنافس والصراع على لقمة العيش والسكن فى مجتمع الزحمة والفقر والعشوائيات والفساد ، ومع ظهور طبقة جديدة ، وجيل جديد يتصف بالخواء الروحي والفراغ الأخلاقي ، والعشوائية المفرطة ، والسفاهة السلوكية فى فطرتهم . ولعلنا نلاحظ ، كميات الأسلحة اليدوية المتنوعة التى تضبط مع البلطجية والفوغاء ، ولعلنا أيضا نلاحظ مظاهر التسليح المنتشرة الآن فى ملابس الرجال الذين تقابلهم بين الحين والحين فى الشارع المصرى . حتى بين التلاميذ ، فالشوارع الآن مليئة بالمظاهر المسلحة ، كأن هناك شنيثا من العنف ننتظره جميعا . والغريب ؟ أننا فعلا نعيش عنفا معنويا من أجهزة الاعلام التى تصور لنا أن حياتنا وردية ، فنحن الأحسن والأقوى والأفضل دائما ، ونجلد فى كل لحظة بسوط الاعلانات ، التى نحولنا إلى كائنات مستهلكة ، وتضغط علينا أجهزة الاعلام بالتبشير الفج بالرخاء المنتظر ، وتنتظر إلى الاتوبيس وهو يكاد ينفجر بأجساد البشر ، وتتساءل كيف يكون الاستقرار والرخاء ؟ والناس فى واد آخر ، فى همهم اليومى لسد حاجاتهم المعيشية ، فالأغلبية العظمى من الناس فى توهان يومية وغسيل أعلامى .

المصريون والمرأة

عندما نوقشت الابعاد المختلفة لمشروع قانون الاحوال الشخصية الجديد فى مجلس الشعب ، وعلى صفحات الصحف والمجلات ، أتضح تماما أن هناك فريقا كبيرا بين المصريين ما زالوا ينظر للمرأة كأنها سقط متاع ، ويتستر وراء الدين فى تبريراته ، التى هى فى

حقيقتها دفاع عن ذكورة مزعومة عبثية ، ويعتقد جهلا أن ما يملكونه من زائدة جلدية ، تعطيهم الحق فى قوامة السيد على العبد ، وينسون أنها قوامة الرحمة والرعاية والكفالة . وهذا الفريق يدنى مكانة المرأة ، ويتشكك ويرفض مشاركتها فى العمل ونحن فى القرن الحادى والعشرين ، وحرية المرأة عندهم تعنى دائما تحررها الجنسي وانفلاتها ، وهم دائما مشغولون بتعبئة المرأة فى سواد الجهل ، الذى يمنع الموسيقى والرسم ، ويحرم السينما والغناء ويحجب التلفزيون ، ويأسلم المعرفة بقراءة تراجعية للنصوص ، ويرفع من القيمة الرمزية للحجاب والنقاب واللحية وتقصير الثوب ، وينشر قيم التزمت ، وحجب وعزل المرأة ، إلخ تلك القائمة المعروفة . وهذا الفريق من الناس تربى فى نظم تعليمية تشجع وتنمى قيم التزمت ، وحجب وعزل المرأة ، والمبالغة فى النزعة الذكورية ، وتفضيل الماضى ، ونبذ العلم والتفكير العلمى ، وتضخيم النزعة العائلية والقبلية ، وتنمية الروح القدرية ، وافكار هذا الفريق من المصريين تنتشر بسرعة بين البسطاء ، وانصاف المتعلمين .

المصرى الآخر

تكرر احداث قرية الكشح (سبتمبر ٩٨ ويناير ٢٠٠٠) ، بدون أن نعترف أن كل الكلام المعسول حول الوحدة الوطنية الصادر عن أجهزة الاعلام الرسمية ، ويتصدر كتابات المثقفين مجرد كلام فى الهواء ، لا يعبر عن الواقع ، ولا يسمعه أحد ، ولا يصل إلى الاطراف المستهدفة . ولا نعترف أن هناك (تدينا) فاسداً منتشراً بين الطرفين ؟ وان جوهر الدين مغيب عند قطاع عريض من الناس عند الطرفين ؟ وان منظومة الفقر والجهل والقهر فى قرى الصعيد ، سوف تزيد فرص تكرار أحداث الكشح ؟ ولا نعترف أن هيبة الدولة متمثلة فى شرطتها قد ضاعت تماما فى شوارع المدن وحوارى القرى خاصة فى الصعيد ؟ ولا نعترف أن ما حدث فى الكشح ، وما يحدث فى مجتمعنا من مظاهر سلوكية تهدد الوحدة الوطنية ليست ناتجة من عناصر إرهابية أو متطرفة فقط ، لكن الأخطر أن هناك مناخا عاما مهددا للوحدة الوطنية ؟ وأن هناك كتلة سكانية من الناس العاديين فى الطرفين على استعداد تام للاستجابة لرسالة التطرف والتعصب والعنف . إننا نحتاج مواجهة ومصارحة ثقافية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، نتصالح وتتصالح كل منا مع الآخر ، ونتعلم فيها كيف نقبل المصرى الآخر .

مصادرة « أولاد حارتنا » و « امرأة عند نقطة الصفر »

الصاع الذى أمن العمال من خوف

وأطعمهم من جوع .. وكان رئيسا لجمهورية الأرجنتين !!

محمد جمال إمام

مديرا لمكتب السيد حسن الشافعى وزير الشئون الاجتماعية بدلا من عبد الرحمن فريد الذى نقل إلى هيئة التأمينات الاجتماعية».

سائح ترانزيت

ومن هنا كان حرصى على شراء مذكرات طعيمة التى صدرت فى أواخر العام الماضى وتحمل عنوان «شاهد حق .. صراع السلطة.. نجيب -عبد الناصر- عامر- السادات» رغبة فى التعرف على هذه الشخصية الأسطورية فى فترة مهمة من فترات التاريخ العمالى المصرى، وأملا فى معرفة الكثير من خبايا تلك الفترة . وبعد أن انتهيت من قراءتها ، ندمت على ما دفعته فيها من ثمن ، فلم أجد فيها شهادة حق يعتد بها عن أى نوع من الصراعات ، ولا كشف عن الكثير من الخبايا السياسية والعمالية لتلك الفترة المهمة ، وإنما فى أغلبها استعراض لبطولات وأمجاد شخصية ، يراها صاحبها كذلك ، وقد ينظر إليها الآخرون من زاوية أخرى . وتمنيت لو كان لى قريب أو صديق شاب يدرس علم النفس ، وبعد للحصول على شهادة عالية فى هذا العلم ، لاقتربت عليه أن يدرسها كنوع من تحليل شخصية شباب الضباط الذين جاؤا فى ركب ثورة ٢٣ يوليو ، وحاولوا مخلصين ما من شك فى ذلك ، المساهمة فيما تهدف إليه من تحويل لمسار الأمة ، فأصاب بعضهم وأخطأ البعض الآخر . وكان البعض منهم ممن ابتليت به هذه الثورة فأساؤا إليها كل الاساءة وحملوها أوزارا لم تكن لها ولا لقائدها جريرة فيها .

وقد كتب عدد لا يستهان به من ضباط الفئة الوسطى من ضباط الثورة مذكراتهم

يقول الزعيم النقابى الراحل فتحى كامل فى مذكراته التى صدرت فى عام ١٩٨٥ بعنوان «مع الحركة النقابية فى نصف قرن .. صفحات من ذكريات فتحى كامل» عن هؤلاء الضباط : بعد ذلك تشكلت هيئة التحرير ومن بين تنظيماتها «مكتب العمال» يرأسه الصاع» أحمد عبد الله طعيمة» وكان مقر المكتب فى ثكنات الحرس الملكى التى أصبحت الآن مقرا لمحافظة القاهرة . الحقيقة أننى فى ذلك الوقت كنت قد وصلت إلى قناعة بأننى لست الرجل المناسب لهذه المرحلة . كان الكثيرون من هواة العمل النقابى ومحبي الالتصاق بالسلطة قد تدافعوا للإحاطة بالضباط الشبان الذين أوكل إليهم أمر الإشراف على الشئون العمالية ، وأصبحت المسألة هى مقدار ما يقدم من الولاء ، والتواجد الدائم فى مكاتب هيئة التحرير ، ولم تعد الأمور تقاس بمقدار النضال من أجل العمال كما كان الأمر فى الأيام السابقة ..

عقب ذلك (أى عقب أحداث مارس ١٩٥٤) أضيف إلى مكتب العمال بهيئة التحرير ما عرف باسم نادى العمال وعهد بالإشراف عليه إلى البيوزباشى وفاء حجازى يساعده الملازم أول سامى شرف ، وكان مقره أيضا بثكنات الحرس الملكى ، وكون له مجلس إدارة .. ونشأت بين النادى والمكتب صراعات عنيفة مرجعها أساسا الصراع بين القائمين عليهما ، وإلى أن مجموعة النقابيين الملتفة حول الصاع طعيمة .. كانت تؤمن بأنها أكثر تمثيلا للحركة العمالية من مجموعة النادى . وقاد «العقبلى» هذا الصراع الذى انتهى بتصفية النادى ونقل وفاء حجازى

عندما التحقت بالعمل فى الاتحاد العام لعمال مصر فى أكتوبر عام ١٩٦٣ قادمًا من الإسكندرية حيث تخرجت فى جامعتها ، ودون أن يكون لى سابق معرفة بأسرار الحركة العمالية ، أخذ يتردد على سعى أسماء بعض ضباط الجيش من أصحاب الكلمة المسموعة فى الحركة العمالية ، وكانت الشخصية المؤثرة فيها حينئذ هو خالد فوزى ، رحمه الله ، الذى كان مسئولًا عن أمور العمل والعمال داخل النظام الحاكم ، ومتخطيا فى ذلك سلطة الوزير المسئول رسميا ، حتى تعقدت الأمور بينه وبين الوزير والقيادات النقابية فأبعد وحل محله مساعده ، ضابط الشرطة ، مسعد التمامى ، إلى أن وقعت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وأبعد فيمن أبعاد من رجال العناصر المتحكمة قبل ذلك . على أن الأسم الأشهر فى دوائر العمال فى ذلك الحين كان اسم الصاع أحمد عبد الله طعيمة ، رغم أن علاقته بأمر الحركة النقابية كانت قد بعدت ، ومن بعده كان اسم البيوزباشى محمد وفاء حجازى ، كنت أسمع أسماءهم وبعضا من حكاياتهم مع القيادات النقابية ، إلى أن شاء لى حسن حظى أن أقوم بتحرير مذكرات الزعيم النقابى الراحل فتحى كامل . فسمعت منه قصصا كثيرة بعضها مسل وبعضها غريب الشأن ، وبعضها مؤلم عن الطريقة المهينة التى كان بعض هؤلاء الضباط الشبان يعاملون بها قيادات العمل النقابى وبعضهم فى سن آبائهم (وفى ذلك يقول طعيمة فى مذكراته «لقد كنا صغار السن ، وفجأة وجدنا أنفسنا فى مركز السلطة» ، ومن أسف أن السلطة قد أعمت بعضهم عن جادة الصواب) .

فكشف بعضهم عن خلفية فكرية وثقافية جيدة أعطت لمذكراتهم قيمة لدى قارئها ، وحملت قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة ، بينما كشف أكثرها عن ضحالة فكرية مخجلة تنم عن ضعف صلة بالفكر والقراءة والتثقيف والفهم السياسي وأن أصحابها كانوا ، كما قال طعيمة عن نفسه من باب السخرية والتهمك بمجريات الحكم التي أفضت إلى كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وأذكر أنني قلت للرئيس بالحرف الواحد : « لقد اكتشفت يا سيادة الرئيس أنني كنت سائحا أجنبيا ترانزيت في مطار القاهرة ولم أر الهرم ».

بعد نظر الرئيس

ومن المتعارف عليه ، أنه عندما يقدم رجل سلطة بعد تقاعده على كتابة مذكراته فإنه يستعين بكاتب محترف يساعده في ذلك حتى تخرج في صورة مقبولة من الناحية الحرفية والفكرية واللغوية . ويشير الصاغ طعيمة أن صديقه عزيز أباطة كان قد اقترح عليه في أواخر الستينات أن يكتب مذكراته ورشح له ملحقا ثقافيا مصرية سابقا ليساعده في ذلك ، ولكن الصاغ طعيمة اشتبه في صلة هذا الرجل بالخبايا فقطع صلته به . ومن المؤكد أنه عندما قرع عزمه على كتابة مذكراته فإنه كتبها بنفسه ، فلا يمكن أن تكون هذه المذكرات نتاج جهد شخص محترف أو على قدر محترم من الثقافة ، وإلا لفقد المرء ثقته بأهل الحرفة في مصر .

فاللذكرات للأسف متهاففة ومتقطعة الأوصال ، وملينة بالتناقضات والأخطاء اللغوية ، وليس لها هيكل سليم ولا تعكس عنوانها بالشكل الوافي .

ولابد من أن القارئ سيدهش لتلك الصداقة التي جمعت بين الصاغ طعيمة ، وهو

من أسرة متوسطة فوالده كما يقول من رجال التربية والتعليم من خريجي كلية دار العلوم ، وبين عزيز أباطة باشا (وقد كنت وعزيز باشا أباطة تجمعنا صداقة وأخوة !) ص : ١١) ، ولربما ذكره ذلك بما جاء في مذكرات السيد خالد محيي الدين عن تلك الصداقة التي ربطت بينه بعد إبعاده إلى جنيف ، عقب أحداث مارس ١٩٥٤ ، وبين عبد الفتاح باشا الطويل ومحمود بك أبو الفتح وجلستهم معا في فندق بريستول ، وهو واحد من أفخم فنادق جنيف . الظريف في الأمر أيضا أن الصاغ طعيمة كان قد طلب من جمال عبد الناصر أن يأمر بإمداده بوثائق ثورة ٢٣ يوليو ليكتب تاريخها ، ولكن يبدو أن جمال عبد الناصر بشاغب بصيرته أدرك إمكانيات الطالب ولم ير أن يجرح أحاسيسه فاقترح عليه أن يؤجل الأمر إلى ما بعد وفاته (أي عبد الناصر) « وأثناء اللقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر طلبت من سيادته أن يعطى تعليماته للأخ أمين هويدي مدير المخابرات العامة لإمدادي بكل الوثائق التي احتاجها في إصدار كتاب عن ثورة ٢٣ يوليو ، ففوجئت به بطلب تأجيل إصدار الكتاب إلى ما بعد وفاته .. فكان ردي أن عشرات الكتاب الأجانب كتبوا عن الثورة وأنا ابن الثورة فلماذا لا أكتب عنها ، فأصر الرئيس على رأيه ، وانتهت المقابلة (ص : ١٢) . ولابد أن القارئ بعد أن ينتهي من قراءة هذه المذكرات سيقدر لعبد الناصر صنيعة وبعد نظره .

سيطرت على الحركة العمالية

وكما ذكرت قبلا ، فعنوان الكتاب خادع ، فكل ما فيه عن صراع السلطة بين نجيب وعبد الناصر وعامر والسادات ، قليل جدا

وعبارة عن نتف من حكايات أصبحت معروفة وموجوعة من كثرة تكرارها وسطحيتها ، على أن ما يعنينا أولا في هذه المذكرات هو ما جاء بها عن الحركة العمالية المصرية .

يقول طعيمة في صفحة ٦٩ : « في هيئة التحرير لم تكن هناك اختصاصات .. فالطحاوي وأنا وكنا كفريق واحد .. هو يعلم ما أعمله ، وأنا أعلم ما يعمل ، وكانت أمورنا تدور بيننا بمبدأ الشورى .. وفي هذه النقطة أحب أن أذكر علاقة العمال بهيئة التحرير لما في ذلك من دور خطير مع ما هو قادم من الأيام . كانت الحركة العمالية في مصر يتزعمها النبيل عباس حليم ولم يكن يضم العمال اتحاد عام يقوى من شأنهم ، وكانت الدولة قبل ذلك تعارض قيام مثل هذا الاتحاد خوفا من تحركات العمال ، ولكن في نفس الوقت كانت المظالم العمالية لا تعد ولا تحصى من ناحية الحقوق والواجبات .

وبالممارسة ، أصبح اتحاد العمال (لاحظ أنه لم يكن هناك اتحاد للعمال في ذلك الوقت كما يقول كاتب المذكرات ذاته قبل سطور قليلة) من اختصاصي كعمل رئيسي في هيئة التحرير ، وكانت للعمال مشاكل غير قابلة للحل قبل الثورة ، فلما لجأوا إلى هيئة التحرير بدأت في حل مشاكلهم المزمنة واحدة تلو الأخرى مما أدى إلى إرتباطهم الوثيق بهيئة التحرير ونمو هذا الارتباط يوما بعد يوم خاصة وأنني كنت أتوخي العدل بين العمال وأصحاب العمل ، فلا انحاز إلى جانب ضد الآخر مما أكسبني أيضا ثقة أصحاب الأعمال ورجال الأعمال . ومن هنا يتضح أنه في خلال أقل من سنة ونصف السنة كنت مسيطرا على الحركة العمالية بالحب والتفاهم وتحقيق مصلحة ، مما سيؤدي إلى دور العمال وموقفهم في أزمة مارس ١٩٥٤ » .

ثم يستطرد إلى القول (ص : ٧٠) : وللحقيقة فإنني أود أن أسجل أنني قد أنشأت (وسياحظ القارئ أن هذه الأنا تطفئ على معظم صفحات الكتاب ، حتى عن إنجازات وزارة الأوقات في عهده ، والتي تعتبر عملا جماعيا لكافة العاملين في الوزارة ، فإنه يرويها قائلا وقد أنشأت .. وقد أسست) من خلال هيئة التحرير عدة مؤسسات لخدمة العمال وعائلاتهم وهي .. وبعد أن يشير إلى تأسيسه هو ، وليس هيئة التحرير التي كان يشترك في قيادتها ، المؤسسة الصحية العمالية والمؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة والمؤسسة الثقافية العمالية وبنك الجمهورية وشركة الجمهورية للتأمين والمؤسسة التعاونية ، يصل إلى النقطة السابعة المهمة .

جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .. ومعهم عبد اللطيف بغدادى



وإذا كان العديد من القيادات النقابية المصرية ستصاب بالذعر وهي تقرأ تلك الانجازات السابقة منسوبة إلى شخص طعيمة ، فلا بد أن شخصا كفتحي كامل ، أول أمين عام لاتحاد العمال العرب وسكرتير عام المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر الذي مهد لقيام اتحاد عمال مصر، لا يزال يتقلب في قبره غيظا ، وقد كان رحمه الله شديد الانفعال- منذ صدور الكتاب لما حوته هذه النقطة السابقة.

يقول الصاغ طعيمة في مجال تعداد المؤسسات التي أنشأها للحركة العمالية (ص: ٧٤) : اتحاد العمال العرب واتحاد عمال مصر لأول مرة .. توجت خدمة العمال بأن وفقني الله في إنشاء اتحاد العمال العرب الذي نسب إليه قطع خطوط أنابيب البترول أثناء حرب ١٩٥٦ ، كما أنشأت اتحاد عمال مصر بعد إقناع الداخلية بأنه لا خطر من قيام اتحاد لعمال مصر فلا يصح أن يكون هناك اتحاد للعمال العرب ولا يوجد اتحاد لعمال مصر . كما أصدرت الثورة قانون العمل (الحمد لله أنه لم ينسب صدور القانون إلى نفسه أيضا) الذي منع الفصل التعسفي ومنع أصحاب الأعمال من التوقف إلا بأذن من الحكومة . وكان هذا العمل بالنسبة للعمال قمة ما يطمحوا فيه من تحقيق مصالحهم . وهنا يحق لي أن أوجه تساؤلاتي لمن يروجون عن باطل أن حركة مارس ١٩٥٤ كانت نتيجة رشوة مالية دفعت للعمال وتضارب فيها الأقوال من مليون جنيه كما نشرت جريدة المصري في ذلك الوقت وحتى أربعة آلاف جنيه وهو الرقم الذي ذكره الرئيس جمال عبد الناصر في حياته مع بغدادى وخالد محبى الدين.

أليس في كل الأعمال السابقة ما يجعل ولاء العمال لهيئة التحرير التي حرصت كل الحرص على تحقيق مصالحهم .. وقد استطعت بفضل الله وبكل تلك المؤسسات التي قامت في هيئة التحرير أن أعاونهم في تحقيق أمنهم فلن يطاردتهم شبح الخوف ، ومن فقدان عملهم ، أو التنضيق في أرزاقهم .

وقد أعاننى الله أن أكون في خدمة العمال ولا يشعرون منى بأى تعال أو كبرياء ، وأنتى واحد منهم لا أتميز عن أحدهم بأى شئ.

شهادة فتحي كامل

نعم، ما من شك أن هيئة التحرير ، ومكتب العمال الذي كان يرأسه طعيمة ، رغم أنه لم يشر إليه بكلمة واحدة ، كان لهما دورهما البارز في قيام تلك المؤسسات ، ولكنها كانت نتاج عمل جماعى شارك فيه العديد من القيادات العمالية فى ذلك الوقت

التي التفت حول مكتب العمل ، ولم تكن من «إنشاءات» الصاغ طعيمة بجهوده الذاتية وحدها منبثة الصلة عن نضال الحركة العمالية المصرية . وفى هذا الصدد يقول فتحي كامل فى مذكراته: كان لى صديق من النقابيين هو الأخ «محمود شاهين» . وكان كثيرا ما ينقل إلى رغبة الصاغ طعيمة فى أن أزوره فى مكتب العمال ، ولكنى أتلمس الحرج المختلفة لعدم الذهاب ، ولكنه فى يوم من الأيام فى أوائل سنة ١٩٩٥ ، جاءنى بخطاب دعوة لحضور اجتماع فى مكتب العمل لمناقشة حول تأسيس بنك بأموال العمال ، هو بنك الجمهورية.

كان مكتب العمال قد تبنى فى يوليو السابق دعوة إلى أن يحتفل العمال بذكرى الثورة بطريقة توضح جليا تأييدهم للثورة ، وتقرر أن يتبرع العمال بأجر يوم ٢٣ يولييه ليخصص لتنفيذ مشروع عمالى مهم ، وبالفعل تم جمع مبلغ كبير من المال ، واتفق على أن تقام من حصيلته المؤسسة الاجتماعية العمالية الموجودة حاليا فى شبرا الخيمة ، وبعدها طرحت فكرة تضامن نقابات العمال فى تأسيس بنك تودع فيه أموال هذه النقابات .. فذهبت إلى الاجتماع مع الصديق «محمود شاهين» ووجدت أن المكلف بهذا الأمر أحد ضباط الجيش الحاصلين على بكالوريوس تجارة وكان يدعى القائم مقام أسعد رفلة . وتعددت الاجتماعات .. والحقيقة أننى واطيت على حضور هذه الاجتماعات إذ أثار اهتمامى أمر تأسيس هذا البنك ، واتفقنا إلى الاتفاق على أن تشارك بعض النقابات القادرة فى تأسيس هذا البنك .. وبالفعل تقرر أن يطرح البنك فى السوق أسهما للتأسيس ويكون ثمة السهم جنيهين بحيث يشارك فى شرائها من يريد من العمال إلى جوار شراء النقابات للجانب الأكبر من هذه الأسهم.

أما عن تأسيس اتحاد العمال ، فإن فتحي كامل يقول : وبعد هذه الاجتماعات التى استغرقت ما يقارب ستة شهور ، عدت إلى الانزواء بعيدا عن مواقع «السلطة» العمالية . ومرت الأيام ثم فوجئت بالصديق محمود شاهين يحمل لى دعوة ثانية من الصاغ طعيمة لحضور اجتماع عمالى مهم فى هيئة التحرير ، وترددت فى حضور الاجتماع ، ولكن شاهين ضغط على فذهبت بالفعل ووجدت أعدادا كبيرة من الأخوة النقابيين متواجدين .. وفهمت أن الدافع من وراء هذا الاجتماع هو الحرج الذى شعرت به السلطة فى أثناء زيارة قام بها لمصر وفد يوغوسلافى يمثل

اتحاد النقابات هناك. هذه الزيارة فيما يبدو جعلت السلطة تكتشف فجأة أنه لا يوجد فى مصر اتحاد للنقابات وأنه من الضروري استكمال هذا الشكل المهم ، ومن هنا كانت الدعوة لهذا الاجتماع من أجل البحث فى تأسيس اتحاد للنقابات العمالية.

ودار الحديث حول هذا الموضوع وقال الصاغ طعيمة إنه لا بد من قيام تنظيم موحد للنقابات وأدلى الكثير بدلوهم .. كيف .. وكيف .. واتجه الرأى لأن تكون الخطوة الأولى هى تكوين تنظيم ما يعطى صورة من التجمع للنقابات القائمة ويمثل الحركة النقابية فى المناسبات الدولية.. وقبل لى إنه قد تم الاتفاق على أن أكون سكرتيرا عاما للتنظيم المقترح ، وتناقشنا حول اسم هذا التنظيم .. وفتح الله على بأن أقترح بأن يطلق عليه اسم المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر..

ووجدت أنه من الضروري على أن أبذل كل ما أستطيع من جهد لتصحيح هذا الوضع ، ووجدت نفسى أستأنف جهودى القديمة لتكوين اتحاد نقابات عمال مصر ، وكان هذا الأمر دائما فى مقدمة أحاديثى ومناقشاتى مع المسئولين فى الحكومة وهيئة التحرير..

ثم تأسس الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب فى مارس ١٩٥٦ ، وأصبح وضع نقابات العمال فى مصر أكثر حرجا فالجميع داخل هذا الاتحاد يمثلون اتحادات شرعية للنقابات فى أقطار عربية إلا مصر كان المندوبون المصريون يمثلون «مؤتمر دائم للنقابات» لم يجر تكوينه أو انتخاب قياداته بالطرق التنظيمية المتعارف عليها فى العمل النقابى . وأفادنا هذا الموقف فى الضغط على السلطات المسئولة حتى استجابت لنا ووافقت على تكوين الاتحاد.

أما تأسيس اتحاد العمال العرب فإنه قصة طويلة، لم يكن لمكتب العمال من دور فيها سوى تسهيل بعض أموره وتقديم جانب من الدعم المالى له ، ولم يكن من ثمرات أفكار الصاغ طعيمة بأى حال من الأحوال.

استشهاد فى غير محله

وقارئ مذكرات طعيمة سيلاحظ كثرة استشهادات الكاتب بالآيات القرآنية ، ومن أسف أن الكثير من تلك الاستشهادات يأتى فى غير موضعه ، ولا أريد أن أصف ما ينطوى عليه مثل هذا الخلط، خذ عندك مثلا قوله (ص: ٨١) : «إن ولاء العمال كان لهيئة التحرير وللثورة لما حققته لهم من مكاسب . وصدق الله تعالى إذ يقول فى كتابه الكريم» فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف» . وما صنعتته الثورة

وهيئة التحرير إلا أن أمنت لهم لقمة العيش الكريم مع أصحاب الأعمال ، وردت لهم حقوقهم المنهوبة ، ووقفت معهم ضد الخوف على حاضريهم ومستقبلهم ، وأى حكومة فى أى دولة لا توفر هذين المطلبين لشعبها فلا يحق له طلب الولاء من الشعب » وأترك للقارئ اللبيب الحكم على لياقة الاستشهاد والتشبيه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

إضرابات العمال

فى مارس ١٩٥٤

فماذا يقول الصاغ طعيمة عن إضرابات العمال الشهيرة إبان أحداث مارس ١٩٥٤ ، والتي اختلفت حول حقيقتها الأقاويل . يقول فى الصفحات ٧٦ - ٨٣ :

« وبدأت المحاولة بأن استدعى يوسف صديق قريبه صاوى أحمد الصاوى رئيس اتحاد النقل المشترك ومحمدى عبد القادر سكرتير الاتحاد لمقابلة الرئيس محمد نجيب فى منزله الذى يقع إلى جوار منزل يوسف صديق . وتم اللقاء بين الرئيس محمد نجيب ويوسف صديق وصاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر الذين فهموا ضمنا من اللقاء أن خالد محيى الدين معهم .

وعرض الرئيس محمد نجيب ويوسف صديق على الصاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر أن يدفعوا لهم عشرة آلاف جنيه كدفعة أولى مقابل عملية إضراب واعتصام ضد مجلس قيادة الثورة مطالبين بتنفيذ قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات فوراً ودون انتظار مجئ شهر يولييه ١٩٥٤ ، فوعدهم صاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر بالتفكير فى الأمر .. وغادروهما على أمل اللقاء مرة أخرى .

جاءنى صاوى ومحمدى وأخطرائنى أنهما قادمان من منزل محمد نجيب ورويا لى قصة اللقاء ، ولما بيننا من ثقة مطلقة وحب أخوى ، قال لى أنهما فى حيرة من أمرهما ، فهما لا يعرفان محمد نجيب ولا يعرفان جمال عبد الناصر ولكنهما يعرفانى شخصياً ويشقان فى رأى تماماً ولا يهتمهما من الأمر كله سوى مصلحة مصر ، فقلت لهما على الفور : جمال عبد الناصر زعيم وطنى ١٠٠٪ ولا يعمل إلا لخدمة مصر .

وقلت لهما - الصاوى ومحمدى - نعم ستحقق رغبة المتأمرين بالإضراب والاعتصام ، لا للمطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش إلى الثكنات بدلا من يولييه القادم ، وإنما سيقومون بالإضراب والاعتصام للمطالبة بالغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات



اللواء محمد نجيب

وإصدار دستور دائم (لاحظ أيها القارئ الكريم أن من بين المآخذ التى يأخذها طعيمة على عبد الناصر أنه مانع فى إصدار دستور دائم لمصر طوال فترة حكمه) .

واقترحت عليهما البقاء فى مقر هيئة التحرير والاتصال ليلاً بكل النقابات واستدعاء رؤسائها وتنظيم عملية الإضراب بحيث تبدأ العملية بإضراب عمال النقل المشترك وكذلك نقابة سائقى التاكسى بحيث يتساعل الجميع عن سبب هذا الإضراب ويتم الاعتصام فى مبنى اتحاد النقل المشترك وتتوالى الإضرابات إلى أن تصل إلى يوم ٢٩ مارس حيث تكتمل وحدة الصف بين كافة العمال ، ويشارك فى الإضراب عمال السكك الحديدية وكافة النقابات مع استثناء العاملين فى المياه والكهرباء والمخابز .

وبمجرد ما أتمت التفاهم مع الصاوى ومحمدى والنقابات والاتحادات الأخرى ، وتم الاتفاق على تنفيذ الخطة . اتصلت أنا والطحاوى بجمال عبد الناصر لنخبره بأبعاد المؤامرة التى كانت تدبر ضدنا والجراء الذى اتخذناه كرد فعل لما يحاولون القيام به وإحباط مؤامرتهم .

فقلنا له إننا نتصل به فقط لنعلم أن المظاهرات والإضرابات والاعتصام سيكون مؤيدا له وليس لمعارضته ، وبعد ربع ساعة اتصل بنا جمال عبد الناصر عارضا إرسال خمسين ألف جنيه للمساعدة ، إلا أننى رفضت هذا العرض لرفضى الشديد شراء الذم

والضماير ، وأنه إن لم يكن العمال مدفوعين بحبهم للثورة والدفاع عن مصالحهم ومؤسساتهم التى انشأتها الثورة وهيئة التحرير فلا حاجة لنا بهم .

فعاد عبد الناصر وعرض إرسال خمسة آلاف جنيه لشراء يفت واستئجار سيارات أو أية لوازم أخرى ، فقلت لا مانع وسأرسل منها ألفى جنيه إلى الليثى عبد الناصر فى الاسكندرية لتغطية الاسكندرية وسأحتفظ بالثلاثة آلاف جنيه الأخرى . وفعلأ .. أرسلت ألفين جنيه إلى الليثى عبد الناصر وأنفقت أنا ألفين فقط وأخطرت عبد الناصر فى سياق حديثه مع عبد اللطيف البغدادي وخالد محيى الدين .

.. كانت التعليمات الصادرة من هيئة التحرير إلى جميع نقابات العمال والهيئات المشتركة فى حركة مارس ١٩٥٤ هى المحافظة على الأمن وعدم الاعتداء على المباني والمنشآت والأفراد والهيئات . وقد مرت الأيام الخمس من ٢٥ إلى ٢٩ مارس بلا حوادث واحد عكر صفو الأمن ، إلا أنه للأسف الشديد توجهت بعض المظاهرات إلى مجلس الدولة والاعتداء على رئيسه الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذى كان موضع ثقة الرئيس عبد الناصر ورجال الثورة بعد أن سرت شائعة مغرضة بأن مجلس الدولة مجتمع لإصدار فتوى ضد ثورة ٢٣ يولييه وسمعتها السيد أحمد أنور قائد البوليس الحرسى فى ذلك الوقت ومساعد حسين عرفه ، فتدخل فى سير أحداث ١٩٥٤ بما لم يطلب منهما وقادوا بعض المشتركين إلى مجلس الدولة بدون علمنا فى هيئة التحرير ، لأنه لو كان فى تخطيط هيئة التحرير الاعتداء لكنت دبرت الاعتداء على نقابة المحامين التى أصدرت قرارها بالفعل ضد الثورة .

وقرر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصالح سالم زيارة مقر اتحاد عمال النقل المشترك مساء يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ لإنهاء الاعتصام وتقديم الشكر على الموقف الوطنى والرجولى لتأييده الثورة فلما انتهت الزيارة وأمام باب الاتحاد قال صالح سالم موجها الحديث لجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قائلا : إن طعيمة يساوى أكثر من ثقله ذهب .

ورواية فتحي كامل

هذا ما ذكره طعيمة عن تلك الأحداث العمالية المهمة التى قامت بدور بارز فى مسيرة ثورة ٢٣ يولييه ، فماذا يقول عنها فتحي كامل فى مذكراته : « دعيت إلى

اجتماع يعقد بمقر نقابة التنظيم لمناقشة الموقف العمالي من هذه الأحداث .. وذهبت إلى الاجتماع ووجدت هناك عدداً كبيراً من القيادات النقابية، ودار الحوار حول دور الحركة العمالية من هذه الأحداث . وبالطبع فقد كانت هناك آراء متباينة ، كان هناك المتشجعون والمزايدون على كلا الجانبين . وكان من رأيي أنه من الضروري أن نشرى وأن ندرس الأمر بتعمق حرصاً على مصالح الأمة والجماهير . وأذكر أنه كانت هناك مجموعة من شباب العمال من الشيوعيين شديدي الحماس لاتخاذ موقف متطرف تأييداً لحائب محمد نجيب الذي كان يضم أيضاً السيد خالد محيي الدين .. وبعد فترة طويلة من الحوار الساخن ساد التعقل وانتهى الرأي إلى أن نصدر بياناً ندعو فيه مجلس قيادة الثورة إلى حل مشاكله متمسكاً بوحدة الصف حرصاً على الصالح العام وعلى استمرار الثورة وابتعاداً بالأمة في هذه الفترة الحساسة عن المشاكل ، واتفقنا على صيغة هذا البيان وأمليناه على سكرتير نقابة سائقى سيارات الأجرة بالقاهرة ، وهو المرحوم رشاد دوس ، على أساس أن يكتب فيما بعد على الآلة الكاتبة ويوزع على الصحف والمجلات المختلفة.

وخلال مناقشاتنا ، وخاصة قرب نهايتها ، شعرت بأن بعض الوجوه النقابية البارزة قد انسحبت بهدوء من الاجتماع ، ومن بينهم الأخ العقيلي ، ورغم استغرابي لهذا الأمر فإننى لم أعره لحظتها كثيراً من الاهتمام أو الشك . وبعد انتهاء الاجتماع انصرفت أنا والمرحوم سيد قنديل متجهين إلى محطة الأتوبيس الرئيسية بميدان العتبة ، وأثناء سيرنا أخبرنى صديقى أن الذين انسحبوا قد اتجهوا إلى اتحاد النقل المشترك لكي يقوموا باعتصام هناك .. وقال المرحوم قنديل إن عمال النقل قرروا الاعتصام والإضراب عن الطعام حتى يعدل مجلس قيادة الثورة عن قراره بتسليم زمام الأمور إلى اللواء محمد نجيب والعودة إلى أعمالهم السابقة بصفوف القوات المسلحة.

كان عمال النقل العام قد أضربوا وكنت أعرف أخبار تحركاتهم مما كان يصلنى من أخبار من خلال اتصال رئيس نقابة ترام القاهرة «زكى مخيمر» وسكرتيرها محمود فرغلى بى بشكل شبه دائم ، وذكرهم بما يطلب منهم من تحركات بخصوص الإضراب وما شابه ذلك .. وقد أخبرانى بأن بعض المسؤولين بهيئة التحرير طلبوا منهما إيقاف الترام ، ولما رفضا قام بعض أفراد الحرس الوطنى بإيقاف

المركبات واعتدوا بالضرب على العاملين فيها وعلى فرغلى .. وأذاع رئيس رابطة سائقى القطارات على عثمان هو وسكرتير الرابطة عبد الغفار الوجيه بياناً دعوا فيه عمال السكك الحديدية إلى الإضراب . كذلك اتصل بى عبد العزيز الجندى رئيس نقابة عمال مترو مصر الجديدة وأخبرنى أن الصاغ طعيمة استدعاه فى هيئة التحرير وطلب منه تحريض العمال على الإضراب ولكنه رفض.

والحقيقة أننى لا أريد أن استطرده فى رواية تفاصيل هذه الأحداث فلم أكن من المشاركين فيها وإنما كنت أرقبها عن بعد ، وقد يكون فيما أذكره من أخبارها والتي نقلت إلى من أطراف أخرى بعداً ما عن الحقائق .. وإن كان يمكننى القول بأن عملية الإضراب كان يتم ترتيبتها فى هيئة التحرير وتحت إشراف الصاغ أحمد عبد الله طعيمة ، وأن الموضوع بدأ عندما نشبت الأزمة داخل مجلس قيادة الثورة فناقش طعيمة الموقف مع بعض المقربين منه داخل مكتب العمال بالهيئة وفى مقدمتهم الأخ العقيلي ، وأن العقيلي كان فى مقدمة الذين اقترحوا فكرة قيام عمال النقل المشترك بالإضراب كمقدمة لتحرك عمالي كبير يدعم استمرار مجلس الثورة، ورغم أن أموالاً وأسلحة كثيرة وزعت على قادة الإضراب فإننى أود أن أؤكد بأننى سمعت من أكثر من مصدر موثوق به أن العقيلي رفض ظرفاً قدم له يحتوى على نقود . ولا يفوتنى أن أذكر هنا أن الأخ أمين عز الدين حاول جاهداً إثناء قادة الإضراب عن المضى فى مخططهم . الظواهر كلها كانت تدل على أن جهات رسمية كانت وراء هذا الإضراب.

طعيمة رئيساً لجمهورية الأرجنتين

المذكرات كما سبق أن أشرت متهافنة ومتقطعة الأوصال ومليئة بالمتناقضات ، وتشف عن أن هم كاتبها بالأساس هو استعراض أمجاده الشخصية وإنجازاته خلال الفترة من يولييه ١٩٥٢ وحتى عزله من منصبه كوزير فى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤ . وفى حماس الكاتب لتحقيق هذا الغرض فإنه لم يدرك فى بعض ما يكتبه من إساءة لشخصه وتشويه لما يحاول أن يتوصل إليه . ولما كان اهتمامنا الأساسى هو ما يتصل من المذكرات بتاريخ الحركة العمالية المصرية ، فإننا سنشير إلى بعض هذه الهنات فى عجلة.

فى صفحة ٨٢ يقول: « اتصل بنا جمال عسبد الناصر فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ واستدعانى أنا والطحاوى إلى مجلس الوزراء

لمقابلته ، وأثار موضوع أنه يرغب فى انتهاء المظاهرات وعودة السكينة والأمن إلى البلاد فقلت له إن القرار قراره فليحدد لنا الساعة التى يريد إنهاء الإضراب فيها ونحن قادرون على حظر التجول فى الساعة التى يحددها . فقال كيف ذلك والشوارع كلها ممتلئة بأفراد الشعب ، فقلت له أن هؤلاء لهم قيادة وكل القادة متصلون بنا وبأخذون التعليمات منا فالحبال كلها تنتهى إلينا ، فتسأل عبد الناصر هل نحن متمكنون ومتحكمون لهذه الدرجة فى الجماهير ، فأجبنه بالتأكيد .. فلما سألنا أحمد عبده الشرباصى الصديق الصدوق ووزير الأشغال عما دار فى المقابلة وحكىنا له أنذنا الشرباصى بأننا قد أخطأنا بهذا الرد وقال ألا تعلموا المثل الفلاحى بأن « كل حاجة تزرعها تفلعها ما عدا البنى آدم تزرعه يفلعك وأنا سوف نرى أياماً تعيسة فى المستقبل القريب والبعيد .

وفى صفحة ٨٤ يتحدث عن عرض عبد الناصر عليه تعيينه وزيراً للعمل بعد أحداث مارس ١٩٥٤ واعتذاره عن قبول هذا العرض لأسباب عددها ، ثم يقول « وقد اقتنع الرئيس عبد الناصر بوجهة نظرى وقال « على كيفك ، أنا أتعجب ، أنت أول واحد يقول لا » وكان عملى وقتها لا يتجاوز الثانية والثلاثين .. ولكن بطانة السوء صورت له أنه لا يكفينى منصب الوزير وأنى أتطلع لمنصب رئيس الجمهورية وأنى «بيرون» مصر رئيس الأرجنتين» السابق الذى بدأ الصعود إلى السلطة بعلاقاته بالعمال» .

وفى صفحة ١٠٢ يتحدث عن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس فيقول: « استمعت إلى خطاب الرئيس وأنا فى مكتبى بهيئة التحرير بالقاهرة . وما أن أنهى خطابه وأعلن قرار التأميم حتى اتصلت به تليفونيا وسألته عن طريق عودته إلى القاهرة ، فأجبنى أنه سيسلك الطريق الصحراوى فى العودة هو والزملاء فقلت له أن رد فعلى لقرار التأميم حينما أبلغنا بالقرار قبلاً قد اختلف عن رد فعلى الآن بعد سماعى للخطاب ، وأنه يجب أن نتوقع عدواناً على مصر وحرباً يشنها الانجليز (ليعودوا إلى احتلال قاعدة القناة للتخلص من عبد الناصر) والفرنسيون أيضاً لدعمه لثورة الجزائر ، فتلك هى الأسباب الحقيقية . للعدوان .. فسمعت الرئيس يتكلم مع من حوله الذين أيدوا عدم اقتناعهم بتقديرى للموقف وانتهت المكالمة .. وقد حدث فعلاً ما توقعته أثناء حرب ١٩٥٦ .

وفى عام ١٩٥٨ سافر طعيمة للعلاج فى السويد ، وعند عودته إلى القاهرة نظم له

الصاوي أحمد الصاوي ومن كانوا يحيطون به في مكتب العمال استقبالا حاشدا في مطار القاهرة ، وحدث خلاله أن قام أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية بصفع الصاوي بالقلم على وجهه أمام اتباعه إذلالا له وكان ذلك إيذانا ببداية انحسار نفوذ الصاوي في الحركة العمالية المصرية ، ويقول طعيمة في هذا الصدد في صفحة ١١٧ : « في طريقى إلى منزلى فى الجزيرة توقفت فى مشيئة البكرى لأزور الرئيس عبد الناصر وأخيه ، وقلت له أنت أول من أراه عند وصولى وقبل التوجه إلى منزلى وشكرت له ما قدمه من أجلى ، ففوجئت به يقول « قالوا لى أن هناك رئيس جمهورية ثانى وصل إلى المطار » .

وعن الشهرة التى حققها فى الأرجنتين إبان عمله سفيراً لمصر فيها ، يقول فى صفحة ١٦٥ : « ولما كان عبد الناصر يعلم أننى نجحت كسفير فى الأرجنتين نجاحاً جعله يسأل اللبثى عبد الناصر أثناء مشاهدته فيلماً عن الأرجنتين إن كان يعلم من هو رئيس الأرجنتين ، فأجاب اللبثى بالنفى ، فقال له الرئيس عبد الناصر .. أنا أرسلت أحمد طعيمة كسفير عمل رئيس جمهورية ، وقد روى لى اللبثى هذه الواقعة » .

نصيحة جمال سالم

عند عودة عبد الناصر من باندونج فى عام ١٩٥٥ نظمت له هيئة التحرير استقبالا شعبيا بناء على تعليمات من عبد الحكيم عامر وبالمخالفة لتعليمات جمال سالم نائب رئيس الوزراء المكلف بتسولى السلطة فى غياب الرئيس ، وغضب جمال سالم غضبا شديدا لمخالفة تعليماته واستدعى طعيمة والطحاوى لحاسبتهما على مخالفة تعليماته ، ويروى طعيمة قصة المواجهة فى صفحة ٨٩ من مذكراته قائلا : « أخذت جمال سالم نوبة من الغضب الشديد ، ووجه حديثه لنا جميعا قائلا إذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون مصر أكثر منى ، فلا .. وإذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون جمال عبد الناصر أكثر منى فلا .. ولكن لو كنتم تدرسون التاريخ المصرى لوجدتم أن شعبها الطيب يصنع من الحكام آلهة وأصنام ، ثم يأتى وقت يحاول الشعب التخلص منهم فلا يستطيع ويدفع الجميع الثمن .. وأنا أحذركم أن تصنعوا من جمال عبد الناصر صنما أو ديكتاتورا ، ولو فعلتم لدفعتم أنتم شخصا ثمن ذلك ومعكم الشعب الطيب » . ورغم أن طعيمة لا يترك مناسبة فى مذكراته إلا ويعبر فيها عن حبه وإخلاصه لعبد الناصر ، وهو مخلص بالتأكيد فيما يقول فليس له مصلحة فى أن يناق زعيمنا راحلا لا

يألوا أعداؤه جهدا فى الهجوم عليه ليلا ونهارا ، فإنه لا يعدم أيضا أن يشير بالغمز واللمز بين الحين والآخر إلى نزوعه إلى الديكتاتورية ، رغم أنه فعل كل ما حذر منه جمال سالم ، صحيح أنه كان قد بدأ ذلك قبل استماعه إلى تلك النصيحة ، وذلك على سبيل المثال عندما عرض عليه عبد الناصر اقتراحه بأن يخرج هو والطحاوى ووجيه أباطة ومجدى حسنين من الجيش لكي يتفرغوا لما كلفوا به من مهام مدنية ، فقد كان رده « أننا أسلمنا لك رقابتنا قبل الثورة فكيف تسألنا عن الاحالة إلى المعاش .. تصرف كما تشاء ما دام الأمر فيه مصلحة للثورة والشعب .. غير أنه يقول من هذا القبيل ما هو أكثر وفى مناسبات متعددة طوال عمله إلى جانب عبد الناصر . أنظر مثلا ما جاء فى خطاب كتبه لعبد الناصر بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٧ « أقسم لكم فى النهاية أنى ما كتبت حرفا أبغى به غرضا ومأربا ، وما سطرت كلمة إلا حقا حقا .. وإنى لأقسم بالله العلى القدير بأننى لو كان دمي ودم أبنائى لخيرك وخير هذه الأمة لسفكته ببدى فداء لكم وحبا لكم وإخلاصا لكم والله على ما أقول شهيد » .

واقعتان مؤسفتان

ولكى لا أطيل على القارئ ، فإننى أختم تعليقي على هذه المذكرات بالإشارة إلى واقعتين لا أعتقد أن أى محرر مذكرات محترف كان سينصح صاحبها بالإشارة إليهما .

الواقعة الأولى تتعلق بقول صاحب المذكرات فى معرض تعداد أمجاده (ص: ٦٦) : « ما تقدم ولنا أن نفخر أن هيئة التحرير كتنظيم سياسى أصبحت أيضا أكبر جهاز معلومات فى مصر والتى كانت تصلنى لا عن طريق عملاء مدفوعا لهم أجرهم أو موظفين يؤدون الواجب فحسب ، إنما كانوا جنودا فى هيئة التحرير يدافعون عن الثورة بأرواحهم .. فكانت تصلنى معلومات تصل إلى دبيب النمل من أسوان إلى الاسكندرية حماية للثورة » . فهذه التحرير التى يقول طعيمة عن نشأتها « وكانت فكرة جمال عبد الناصر فى إنشاء هيئة التحرير تستند إلى أن صناع الثورة كلهم من ضباط الجيش العسكريين ولم تكن لنا قاعدة شعبية يستند إليها مؤيدو الثورة من أبناء الشعب فلا بد إذن من وجود جهاز مدنى يجمع شملهم » تحولت من تنظيم سياسى شعبى إلى جهاز مخابرات مواز على أيدى من أوكل إليهم أمرها نيابة عن قيادة الثورة !

والواقعة الثانية تتعلق بالمتاعب المالية

التي واجهها طعيمة بعد خروجه من الوزارة فى عام ١٩٦١ فيقول فى صفحة ١٥٣ : « وسأروى هذه القصة التى تثبت أن فرج الله دائم آت وقريب لا ريب فيه .. أقول لقد كانت أيام عيد الأضحى على الأبواب ولم أكن أملك ثمن الأضحية وكان أملى متعلقا بمبلغ ٧٥ جنيهها كانت تمنح لى فى يوليو من كل عام ، فلما أرسلت سائقى لصرف الشيك من البنك اعتذروا عن عدم الصرف لعدم وصول المحبة فبكت سائلا الله الفرج ، وفجأة إذا بالشيخ محمود الكولى الصحفى بالأهرام وكان مندوبا للأهرام فى وزارة الأوقاف يطرق بابى مسلما إياى خطابا من المرحوم سيد نصار رئيس نقابة عمال هيئة قناة السويس ، وإذا بالخطاب يتضمن شيكا دون أى كلة أخرى شيكا بمبلغ ٣٠٠ جنيه . فسألت الشيخ محمود الكولى عن الأمر فقال أن سيد نصار سأل هل ترى أحمد طعيمة فأجابه نعم فأعطاه هذا الخطاب دون أن يعرف فحواه .. وصرفت المبلغ وتم شراء الأضحية كما تعودنا .. وكنت مصرا على معرفة سبب إقدام سيد نصار على هذا التصرف . وفى أول لقاء معه سألته فأجابنى أنه فكر أن يرسل لى هذا المبلغ لعلى فى حاجة إليه وإن لم أكن احتاجه فسأرد إليه الشيك .. هذا هو الله مفرج الكرب . ولا تعليق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

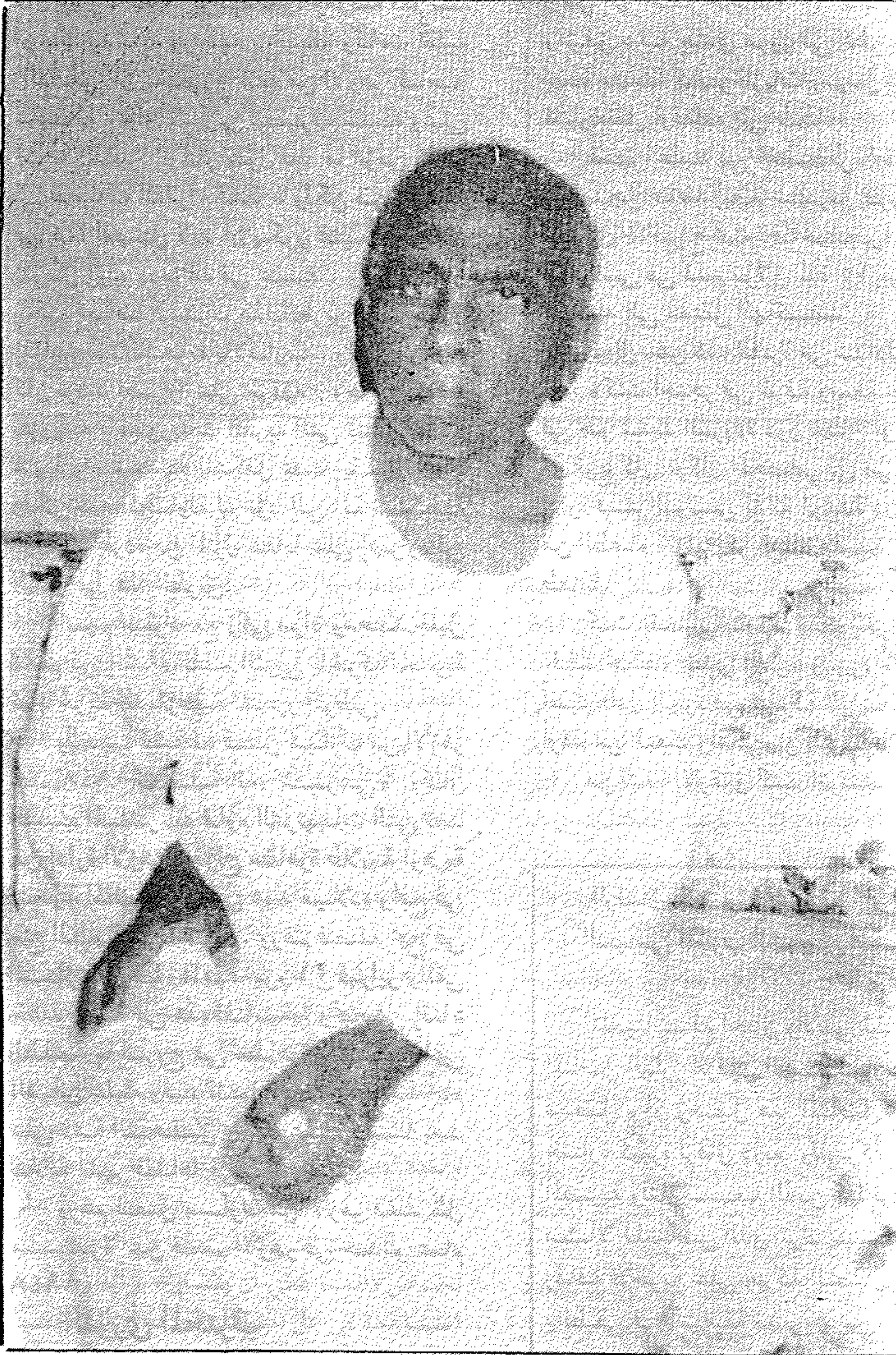
الشيء الإيجابى المهم فى هذه المذكرات أنها تلقى أضوا كثيرة على تصرفات جمال عبد الناصر مع الكثيرين من المحيطين به من الضباط الأحرار وفهمه العميق لهم ومواقفه الإنسانية حيال بعضهم رغم إدراكه الشائب لإمكاناتهم ، فطعيمة الذى لا يكف عن التلميح إلى عدم حصوله على ما يستحقه من مناصب فى قيادة الحكم ، لم يدرك أبدا أنه بأفكاره التى كان يستعرضها مزهوا فى المذكرات كان بعيدا كل البعد عن الخط السياسى العام للثورة ، ويكفى أن عبد الناصر اختار له أمانة الرأسمالية الوطنية فى الاتحاد الاشتراكى بعد أن كان مسئولاً عن أمور العمل والعمال فى وقت من الأوقات ، ولكنه لم يفهم ، ولم يجد غضاضة فى ذلك ، كما لم يجد غضاضة فى أن ينفذ طلب أنور السادات منه بأن ينشئ تنظيمًا موازيا للإخوان المسلمين من بعض قياداته المستعدة للتعاون مع النظام ، رغم أنه ظل طوال المذكرات يكيل الاتهامات إلى الإخوان المسلمين . ألم أقل إنها مذكرات تستحق أن تكون موضوعا لدراسة نفسانية متعمقة !

* ١٩٢٧ - ٢٠٠٠ *

مبارك عبده فضل الإنسان

العمل السياسي .. خدمة الناس والتضحية من أجلهم

محمد الجندي



مبارك عبده فضل نموذج للإنسان الشيوعي المصري . عاش حياته كلها لقضية الثورة من أجل الكادحين والمحرومين التي وهب لها حياته وعمله وطاقته وفكره وكل اهتماماته . وفهم العمل السياسي بأنه خدمة الناس ومساعدتهم والتضحية من أجلهم .

ولد مبارك في يوليو ١٩٢٧ في قرية «أرمنا» بالنوبة . حفظ القرآن كاملاً على يد شيخ نوبي من أبناء قريته . التحق بالتعليم الأزهرى عام ١٩٤٢ . ويرجع الفضل في الالتحاق بالأزهر إلى والده ، الذي كان يقول له : إن لم تتعلم فسوف تعمل خادماً مثلي في المنازل وستجد الإهانة تلو الإهانة من السادة الأغنياء من الأجانب والمصريين .

كانت حياته في السنوات الأولى بالأزهر شديدة البؤس ، فمرتب والده من عمله الحكومي لم يكن يتجاوز أربعة جنيهات في الشهر ، وكانت الأسرة كلها خمسة أفراد تعيش في غرفة واحدة . وكان مصروفه الشخصي خمسة مليمات ، ولذا كان مضطراً أن يسير على قدميه من حي السبتية إلى حي الدراسة يومياً ذهاباً وإياباً ، والمليمات الخمسة كانت تكفي لتناول سندوتش مكرونة بين راحات الحصص في المعهد الديني .

في عام ١٩٤٥ قررت إدارة الأزهر معونة ثلاثة جنيهات شهرياً ، علاوة على جنيه واحد كمعونة من مجلس الوزراء . ومن الغريب أن أبناء النوبة المصرية كانوا في نظر الأزهر طلبة غرباء ويجمعهم مع الطلبة النوبيين في السودان رواق يسمى « رواق شمال السودان » .

وبعد أن أصبح دخل مبارك الشهري مثل دخل والده تغير تماماً تعامل والده معه . فتخلّى عن ضربة بسبب وبدون سبب ، وتخلّى كذلك عن إهانته وتقريعه ، وأصبح يتشاور معه في شئون إدارة مصروفات المنزل . وكان هذا طبيعياً لأنه كان يحتفظ من الجنيهات

، وكان السبب في ذلك - بشكل أساسي - ما كان يشاهده من عريضة الجنود الانجليز في شوارع القاهرة . وكان يعيش مع والده في غرفة بسطح إحدى العمارات حيث كان يعمل فراشا في مصلحة الضرائب .

الأربعة بجنيه واحد وشرك الجنيهات الثلاثة الباقية لدعم ميزانية هذه الأسرة البائسة الفقيرة .

مع بدايات عام ١٩٤٥ نما شعوره الوطني بشكل تلقائي ضد الاستعمار البريطاني

الانضمام إلى الحركة المصرية للتحرير الوطني (ح.م.)

انضم مبارك في صيف عام ١٩٤٥ إلى ح.م بعد أن نجح في امتحان النقل من السنة الثالثة الابتدائية إلى السنة الرابعة. ولم تكن المسألة الوطنية هي بوابة انضمامه للحركة الشيوعية المصرية، بل كانت بوابة الاحساس بالقهر الطبقي والاحساس بمهانة الفقر وآلام الفقراء.

وعندما علم والده بانضمامه للحركة الشيوعية، وذلك بعثوره على بعض الأوراق الخاصة بالحركة عنده، بدأ استجوابه. ولما كان مبارك معتدا بوجهة نظره وموقفه فلم يشأ أن يكذب عليه وواجهه بالحقيقة وكانت أمنية والده هي أن يتخرج ابنه من الأزهر كأحد علمائه، وأن يتولى الصرف عليه وعلى أسرته الفقيرة، وكان يقول له «ما تؤمن به هو في مصلحة الفقراء فعلا، ولكن من يشترك في هذا العمل لابد أن يكون غنياً». وكان يتوسل إليه ودموعه في عينيه، وأحيانا كان يبكي أمامه ليترك هذا الطريق وقد حاول إقناعه بالاستعانة بالأقارب. ولكن مبارك كان يزداد إصراراً على موقفه. وحاول إغراءه بتزويجه باحدى بنات القرية التي تنتمي عائلة غنية واستعداده للتكفل بمصاريف زواجه. ولكن هذه المحاولة لم تؤد إلى أية نتيجة، وأخيراً طرده من المنزل عقاباً على إصراره في السير في هذا الطريق.

أسهم مبارك مع زكي مراد ومحمد خليل قاسم في إنشاء القسم النوبي بالحركة المصرية ثم بالحركة الديمقراطية للتحرير الوطني. وبسبب نشاطه فصل مبارك من الأزهر عام ١٩٤٨ بتهمة أنه «شيوعي». وكان السبب المباشر أنه قاوم الترتيبات التي تعد من إدارة الأزهر لاجراء مظاهرة طلابية أزهرية لتحية الملك فاروق في عيد ميلاده ونجح في منع الطلبة من الخروج. ورغم فصله نجح في التسلل إلى فناء المعهد يوم ٢١ فبراير وألقى خطبة وطنية في هذه المناسبة، ونجح في إقناع الطلبة بالخروج في مظاهرة وطنية. ألقى القبض عليه وقدم للنيابة وحبس أربعة أيام على ذمة التحقيق وحكم عليه فيما بعد بثلاثة أشهر قضاها في سجن مضر.

ورغم فصل مبارك من الأزهر فقد ظل مسنولاً عن قسم الأزهر في حدتو عام ١٩٤٨.

الثوري المحترف

بعد اعتقالات مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين عرضت عليه قيادة حدتو الموجودة خارج السجن أن يتفرغ للعمل الحزبي ويصبح ثوريا محترفا وأن يعمل في الوجه البحري. قبل على الفور. وكان عليه أن يشرف على العمل الحزبي في المحلة ودمنهوور. بعد الحملات البوليسية كان يشوب بعض الزملاء

في دمنهور نوع من الخوف والتردد. نزل مبارك في دمنهور ومعه قرش صاغ واحد، وبعد إقامة أربعة في منزل أحد الزملاء، وقبيل ساعات المصادرة طلب منه أن يعطيه بعض القروش ليواصل سفره إلى طنطا فالمحلة الكبرى، وفوجئ باعتذاره عن امداذه بليم واحد من الاشتراكات أو كسلفة شخصية.

ورأى أن تصرفه لم يكن بخلاف قدر ما كان خوفاً ورسالة منه إلى الحركة بأن لا يعود إلى دمنهور مرة أخرى. ولم يغامر بركوب القطار بلا نقود لأنه كان مطلوباً للاعتقال، فغادر دمنهور في الصباح وسار على قدميه حتى وصل إلى كفر الزيات (٦٠ كيلو متر). وأشفق عليه جندي مرور في الطريق الزراعي بعد مدينة كفر الزيات وتوسل إلى سائق سيارة نقل أوصلته إلى طنطا.

قبض عليه في أغسطس ١٩٤٨ ورحل إلى سجن طنطا وبعد شهرين قررت غرفة المشورة الافراج عنه. فاحتجزه البوليس السياسي في قسم بولاق لمدة ١٥ يوماً تمهيداً لترحيله إلى معتقل الهاكستب.

يروى عن هذه الفترة في شهادته:

«كنت احتجز في غرفة واسعة جدا بمفردي في جو شديد البرودة دون غطاء أو فرش من أي نوع كان، وكان المخصص لي من الأكل من إدارة قسم البوليس ثلاثة أرغفة دون أي نوع من الطعام. ولم أكن أملك مليماً أشتري به طعاماً.

كنت أقضي معظم وقت الليل دون نوم، فقد تحالف ضدي الجوع والبرد معا. كنت أسير طول اليوم في الغرفة الواسعة، علني أرقد من التعب وأتمكن من النوم ليلاً من شدة الازهاق كنت أتوسد يدي ليلاً

الرفاق الأعزاء أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ رحيل المناضل البارز الرفيق الشيخ مبارك عبده فضل. إن رحيل هذا المناضل البارز خسارة كبيرة لرفاق دربه وللحركة الوطنية المصرية ولنا جميعاً الذين كنا نرى فيه مثلاً للمناضل الذي ترك بصماته مع رفاقه الآخرين على حركة النضال الوطني والطبقي في الشقيقة مصر.

تقبلوا أحر تعازينا القلبية، راجين نقل التعازي الحارة لأسرة الفقيد ورفاقه

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

الأردني

الأمين العام

الدكتور منير حمارة

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

المصري

تلقينا بتأثر بالغ نبأ وفاة المناضل الرفيق الشيخ مبارك عبده فضل عضو المكتب السياسي لحزبكم الشقيق، وأحد قادته التاريخيين المرموقين.

إننا نعرف جيداً، ونقدر عالياً حجم الجهود والإسهامات التي قدمها الرفيق الراحل، والتضحيات التي لم يتوان عن بذلها، مهما غلت، خلال مسيرة حياته الكفاحية الغنية، والتي كرسها كلياً لخدمة قضايا وطنه وأمتة ومصالح شعبه، ولصيانة وتعزيز الدور الوطني والاجتماعي لحزبه.

إننا، نتقدم في هذه المناسبة الأليمة، باسم أعضاء حزبنا الشيوعي السوري وأصدقائه، بأحر التعازي القلبية، إليكم وإلى عائلة الفقيد الراحل، وإلى سائر الشيوعيين والوطنيين المصريين، ونعبر عن ثقتنا الراسخة بأن حياة هذا المناضل الباسل والمعطاء ستظل حافزاً لكل المناضلين الوطنيين والتقدميين.

يوسف الفيصل

الأمين العام للجنة المركزية للحزب

الشيوعي السوري

وأتكور بحثاً عن الدفء، وقد أغفو لمدة ربع ساعة أقوم بعدها وأنا في حالة ارتعاش لا يوصف من البرد، اضطر بعدها إلى السير في الغرفة بحثاً عن قليل من الدفء. كان هذا المنظر يتكرر كثيراً كل ليلة، سير تعقبه إغفاء ثم رعشة برد، أسير بعدها مرة أخرى. حينما أتذكر الآن وأنا أكتب هذه السطور أتساءل كيف احتملت هذه المعاناة لمدة ١٥ يوماً، أجد الإجابة في سببين: أولهما صغر سني وقوة الشباب الجسمية. ثانيهما ارتفاع روحي العفوية وما كنت أقيز به من إرادة وعناد في مواجهة هذه الظروف.

يعكس هذا العناد وبصوره أبلغ تصوير أن منزل أسرتي حيث يعيش والدي وإخوتي الصغار كان على بعد ٣ كيلو مترات من قسم بولاق، ومع هذا صممت على ألا ألتجأ إليهم. فبإلى جانب العناد كان هناك حماس الشباب ورجوته، واتخذت موقف عدم اللجوء للأسرة وأنا في حالتني هذه، رغم إدراكي الآن أنه بمجرد اللجوء للأسرة كانت ستبادر للحضور.

بعد ١٥ يوماً رحلت إلى معتقل الهاكستب. وصلت المعتقل وأنا منهك الصحة رث الشباب. ولأول مرة منذ أكثر من شهرين يلمس جسمي ماء ساخن وصابونة. وأذكر أن الزملاء قرروا التخلص بالحرق من الملابس الرثة التي كنت ألبسها، وأن يهدوني

ملابس أخرى جديدة بدلا عنها».

لعبت فترة الهاكستب حيث كانت القيادة دوراً كبيراً في تشقيف مبارك من خلال المناقشات المستمرة والمحاضرات والكتب . وانتقل بعد ذلك إلى معتقل الطور . وظلت فترة سجنه واعتقاله أكثر من سنة ونصف السنة إلى أن أفرج عنه في فبراير ١٩٥٠ .

شارك في العمل الجماهيري الواسع بعد الخروج من المعتقل في الانتخابات التي أدت إلى قدوم حزب الوفد إلى السلطة، ثم إصدار مجلة «البشير» ثم «الملايين» و«الميدان» وتأسيس حركة السلام ودور حدتو في الكفاح المسلح في القتال والعمل لتوحيد الحركة النقابية وتأسيس اللجان الوطنية لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية والتعاون مع الضباط الأحرار ومساندة ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ظل مبارك ثوريا محترفا حتى آخر حياته . كافح من أجل مجتمع متحرر من الاستعمار ومن الظلم الاجتماعي . كان يكافح من أجل الاشتراكية كما فهمها بأنها مجتمع العدالة والتقدم والتنمية والحرية من أجل صالح ورخاء الكادحين ومجموع الشعب . وكان يؤمن بأن هذه الاشتراكية ستنتج من ظروف المجتمع المصري الذي يعيش فيه ، وهي ليست نصوصا وعقائد مستوردة من كتب أو أنظمة ، وذلك رغم احترامه وتقديره الكبير للتجارب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى .

لم يكن مبارك منظرا ولا كاتباً لامعا ، ولكنه إنسان بسيط نشأ من عامة الشعب ، وظل إلى آخر حياته مرتبطا بالناس البسطاء والفقراء . ولكنه اكتسب احترام وثقة الجميع من جميع الفئات . وكان زملاؤه وأقاربه ومعارفه يلجأون إليه إذا واجهتهم مشكلة سواء في عملهم النضالي أم في حياتهم الشخصية . وكان ينشغل ويهتم بمشاكل زملائه النضالية بنفس القدر الذي ينشغل فيه بمشاكلهم الشخصية ، ويعتبرها مشاكله . ولا يأنف من أن يمضي فيها الوقت والجهد للمساندة في حلها .

عاش مبارك فقيرا ومات فقيرا ، ولكنه كان يبذل الجهد وكل طاقته لمساعدة زملائه وأهله وكل من يلجأ إليه ، وهو على استعداد دائما لأن يتقاسم ما معه ولو على حساب نفسه وراحته . ويفعل هذا كله بلا ادعاء أو شكوى ، ويعتبره أمرا طبيعيا وواجبا عليه . ولذا كان الجميع يلجأون إليه عند الضرورة . ولهذا كان يلقي احتراما كبيرا وهيبه بين كل من كانت له به علاقة سواء من زملائه في النضال أم أهله وأخوته وأبنائه أم بين عشيرته من التربين .

وعند وفاته أراد زملاؤه أن يقيموا له سرادقا يليق به في مسجد عمر مكرم فأصرت جماعته من النوبيين أن يقيموا العزاء في مقر

الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، الرفيق أمين عام الحزب،

تلقينا ببالح الحزن وفاة القائد الشيوعي المصري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري المناضل الشيخ مبارك عبده فضل .

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم الأمانة العامة واللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني بأحر التعازي للحزب الشيوعي المصري والحركة الوطنية بوفاة هذا المناضل الفذ والذي كرس حياته للنضال في سبيل قضايا الشعب المصري والحركة الوطنية العربية .

إن ذكرى المناضل الشيوعي المصري الشيخ مبارك عبده فضل ستبقى خالدة في ضمير كل الشيوعيين الذين يعقدون العزم على مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف التي ناضل وقضى من أجلها الرفيق الشيخ مبارك عبده فضل .

مع أحر تعازينا

حزب الشعب الفلسطيني

الحزب الشيوعي اللبناني المكتب السياسي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري أيها الرفاق الأعزاء

بحزن شديد تلقينا نبأ وفاة المناضل الشيوعي الكبير الشيخ مبارك عبده فضل . لقد ارتبط اسم الفقيه بالحركة الشيوعية المصرية والحركة الوطنية المصرية منذ عقود عديدة أثبت خلالها صلابته الكفاحية وإخلاصه الشديد للمبادئ التي آمن بها في باكر حياته وتحمل بتمسكه الصارم بها السجون والمنافي والقهر والحرمان شأن الكثيرين من رفاقه وأبناء جيله .

إننا ننحني اجلالا لوفاته منهيها حياة غنية زاخرة بالعطاء الإنساني الأسمى وتنمى لكم أيها الرفاق الأعزاء الصبر والسلوان والنجاح في تكملة المسيرة التي شق طريقها جيل الفقيه العزيز الراحل .

عن المكتب السياسي
للحزب الشيوعي اللبناني
مسئول السياسة الخارجية والعلاقات
الدولية

جمعية «أرنا» النوبية التي ساهم في إنشائها وكان له الدور الأساسي في التغلب على الصعوبات التي واجهتها .

تميز مبارك بالنشاط العملي والمهنية التنظيمية ، وتميز دائما بقدرته على تبين الخط الصحيح والتوجه السليم في ظروف الأزمات . ولهذا كان دائما مع التوجه الذي يحافظ على الوحدة ويحققها والذي يضمن الارتباط بالجماهير والتمسك بالمبدأ مع المرونة في الحركة . ورفض دائما كل الاتجاهات الانقسامية والتكتلية . ورغم ما اقتصت به الحركة الشيوعية في مصر على مدى تاريخها الطويل بالانقسامات والتكتلات فإنه ظل دائما حريصا على وحدتها ولم يخرج أبدا مع أي انقسام أو تكتل بل كافح دائما ضد الانقسامية والتكتلية .

لم يتوقف عن النضال لحظة واحدة طوال حياته ، ودخل العديد من السجون والمعتقلات منذ الأربعينيات سواء قبل الثورة أم بعدها . وكان موقفه داخل السجن وخارجه يتميز بالصلاية والإصرار ، وكان يخرج دائما من السجن أو المعتقل أكثر صلابة وأكثر إصرار .

وأذكر في عام ١٩٦٠ في شهر يونيو عندما رحلنا من سجن الاسكندرية إلى ليمان أبو زعبل . وكان ينتظرنا الضباط والجنود وهم يحملون الشم والجريد وأمرونا بأن نجلس القرفصاء وبدأ الضرب والاعتداء طلب منا مبارك ألا يبدى أحد أي شكل من أشكال التألم وطالبنا بأن نتحمل ألم الضرب في صمت . وما زلت أذكر هذا التوجيه وكان سليما فأبى مظهر من التأوه أو الصراخ أو الشكوى كان سيسبب الجلادين وكان

سيجعلهم يتمادون أكثر في مهتهم القذرة . وعندما وصلنا العنابر بعد أن مررنا بعدة مراحل من التعذيب وجدنا أنه ينقصنا خمسة رفاق كان منهم مبارك . وعرفنا بعد ذلك أنه وثلاثة آخرون (جمال غالي ونور سليمان جاسر ومحمد عباس فهمي) كانوا بين الحياة والموت من أثر التعذيب . أما الخامس وهو شهيد عطية فكان قد اغتيل ورغم ذلك كنا نساند سياسة جمال عبد الناصر الوطنية والاجتماعية وظل مبارك على هذا الموقف ويدافع عنه في الكونغرس الذي بدأنا عقده في سجن الاسكندرية وواصلناه في أبو زعبل وظللنا على هذا الموقف ونظوره حتى خروجنا من السجن .

بعد الخروج من السجن في أغسطس ١٩٦٤ واصل مبارك النضال ولم يتوقف أبدا ، وظل يبحث مع زملائه عن أساليب جديدة للنضال في مختلف الظروف . وكان له دائما دور قيادي بارز . وأذكر أنه في سنواته الأخيرة رغم مرضه وفقد لبصره وصعوبة حركته - فإنه كان حريصا على المشاركة في العمل . وكان حريصا على حضور الندوات التي كانت تعقد في التجمع . كان يحرص دائما على أن يشارك برأيه وجهده للمساعدة في حل المشاكل العامة أو الشخصية للزملاء والأهل الذين كانوا يلجأون إليه رغم مرضه .

خسر اليسار برحيل مبارك مناضلا وطاقة ومثلا نادرا في العمل والتضحية قل أن يوجد لها مثيل . ولكنه قدم لنا ولشباب اليوم مثلا يحتذى في الوطنية والنضال من أجل مصالح الشعب والكادحين .

العولمة والخصخصة وتلويث البيئة

منظمة التجارة العالمية . . الحكومة الفاعلة للعولمة

دول الجنوب وتمتص دماء أبنائها فقلنا أن الرأسمالية انتقلت إلى مرحلة الإمبريالية الاستعمارية . واليوم الرأسمالية أصبحت في ثوب جديد ثوب هيمنة كونية أو عولمة تريد السيطرة على العالم أجمع . وقد برزت العولمة الاقتصادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ومن هذا يصح أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي قائدة العولمة أو هي الإمبراطورية الجديدة التي تريد أن تستعمر وتسيطر وتهيمن على العالم وهذا يدهي مادام نصيبها من الشركات متعددة الجنسيات هو نصيب الأسد .

إذن اليوم اختفى الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي والإستعمار الغربي والإستعمار الياباني وظهر استعمار جديد بتكتيك جديد . ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية تنادى ظاهريا بشعارات برامة هي الديمقراطية والليبرالية والحرية ونبذ النظم الشمولية ، وهي مضمرة استغلال الشعوب والسيطرة عليها ، ولسان حالها يقول هاهي النظم الشمولية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي قد انهارت تلقائيا بدون طلقة رصاص واحدة ، وهاهي الرأسمالية نظام طبيعي والعالم قد وصل إلى نهاية التاريخ بزوال التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية ، وعلى كل بلاد العالم أن تنتهج النظم الليبرالية وتسلم اقتصادها إلى القطاع الخاص ، أي تعمل على خصخصة كل أنشطتها المختلفة لتنفذ خلال ذلك إلى اقتصاديات الدول المختلفة .

ولقد قامت الكثير من الدول بتطبيق ذلك ولناخذ مصر مثالا . فقد قامت مصر بخصخصة الكثير من الشركات ببيعها بأسهم في البورصة مع وجود

جيش فهو جيش محدود العدد ناقص التدريب ضعيف السلاح . وليس بعيد حينما نهض محمد علي باشا بمصر وكون جيشا وأسطولا استطاع بهما أن يحقق النصر في مواقع عدة أن أجبر على تحديد عدد جيشه بعد هزيمته من قبل دول الغرب . أما الحدود الجغرافية فلم تكتسب أهميتها الواجبة إذ أن أراضي مصر وأراضي الدول المجاورة كلها واقعة تحت قبضة المستعمر .

ومن المعروف أن الدولة أي دولة لا بد أن يكون لها هويتها : علمها - نشيدها القومي - دستورها - نظامها السياسي - قائد الدولة - هيكل إداري - حدود جغرافية - جيش - لزود عن الوطن - قانون للتقاضي - رجال قانون تنفيذيون - مسئول عن الاقتصاد والضرائب - مسئول عن الزراعة . الخ وهذه أمور كلها نشأت في مصر بنشأة الدولة المركزية من آلاف السنين وهذه الأمور إنتابها التغيير والتعديل والتبديل والتهميش بوجود المحتل الغاصب ولا تنفرد مصر بالصورة التي ذكرت عاليه وإنما ذكرت كمثال تكرر في باقي الدول النامية التي تشابهت ظروفها مع ظروف مصر ووقعت مثلها تحت براثن الاستعمار الأجنبي .

تعالوا ننظر ماذا يحدث هذه الأيام . نحن نسمع عن العولمة الاقتصادية وهي في الحقيقة مصالح للشركات الكونية أو الشركات متعددة الجنسيات أي الرأسمالية في ثوب جديد بنهاية القرن العشرين . وكنا من زمن نعرف الرأسمالية وهي في بلدها تدبر مصانعها وتشغل العمال وتسرق منتجاتها داخل بلدها . ولما زاد نشاط الرأسمالية في دول الشمال خرجت لاستعمر

عندما قامت أول دولة مركزية في التاريخ على ضفاف نهر النيل في مصر كان اقتصادها اقتصادا زراعيا وتطلب ذلك نظام حكم شمولى على رأسه ملك هو إله أو ابن إله يعاونه مسئول عن الري والزراعة وآخر عن جباية الضرائب ، كما كان هناك قانون للتقاضي ورجال قانون تنفيذيون ، وكان هناك جيش يحمى حدود الدولة الجغرافية من الطامعين الرعاة المحيطين بها ، ثم وقعت مصر تحت الاحتلال وأصبحت دولة مستعمرة لإمبراطوريات تذكر منها الإمبراطورية الفارسية والرومانية العثمانية والبريطانية .

لما الذي حدث لهيكل الدولة المصرية تحت ظل الاحتلال الأجنبي ؟ أصبح حاكم مصر أو والى أجنبيا في غالب الأحوال مصريا في فترات قصيرة يتلقى الأوامر من عاصمة الإمبراطورية روما أو بغداد أو لندن . واستمر المسئول عن الزراعة والري في عمله ، غير أن حكام الإمبراطورية كانوا يتدخلون في نوعية المحاصيل الزراعية . ففي زمن الإمبراطورية الرومانية كانت مصر مزرعة قمح للرومان ، وفي زمن الاحتلال البريطاني كانت أغلب الزراعة زراعة القطن لتغذي صناعة النسيج في إنجلترا . كما استمر المسئول عن جمع الضرائب يعاونه رجال من المحتلين . أما بالنسبة للقانون القضائي فقد كان يكيل بمكيالين فهناك قانون للسادة المحتلين والأجانب وقانون آخر للمواطنين المصريين أو المواطنين من الدرجة الثانية ، وليس بعيد الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التي كانت في مصر حتى الثلاثينات من القرن العشرين . أما الجيش فكان مهماشا إذ أن المحتل يريض بجيشه في أرض الوطن تحسبا لأي انتفاضة أو ثورة شعبية في الداخل أو محاولة غزو من الخارج وإذا ماسمح بتكوين

على الدين أحمد حمزه



الشرطة السويسرية تسد الطرق خوفا من المحتجين في "ديفرس"

تحت استعمار الإمبراطوريات القديمة هيكل إداري ضعيف - حدود غير ذات أهمية - أرض مستباحة ولا يتبقى سوى وجود حكومة للإمبراطورية الجديدة تبعث بارشاداتها وتعليماتها إلى الدول التابعة. وحتى تستكمل الحلقات انعقدت منظمة التجارة العالمية في سياتل في الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية بحضور ممثلين عن ١٣٥ دولة لكن هذا الجمع الفقير من ممثلي دول العالم ومن بينهم الدول النامية لم يكن له الكلمة أو القيادة لكن انفردت دول الشمال بالتخطيط بقيادة أمريكا وبذلك إذا ما قدر لهذه الدورة النجاح لكان معناه إرساء حجر أساس للحكومة العالمية للعولة الاقتصادية تقدم للعالم قوانين للإتباع ، وتكيل كما هو متوقع بمكيالين مكبال للدول السادة وآخر للدول النامية والفقيرة. وتستطيع هذه الحكومة أن تعاقب الدول الرافضة للانصياع بحجج مختلفة مثل " حقوق الإنسان - التفرقة العنصرية - انتهاج نظام شمولي غير ديمقراطي - عدم مطابقة المنتجات للمواصفات التي تضعها - عدم مسايرة أجور العمال في الدول النامية للأجور العالمية - تشغيل الأطفال - مساندة الإرهاب - الخوف من الإغراق .. إلى غير ذلك "، وكل

الأنشطة كقطاع الكهرباء والطاقة والمواصلات والمياه وقد يصل الأمر إلى الطيوان والسكك الحديدية وليس هذا المطلب بغريب فقد كان الأمر كذلك قبل الحقبة الناصرية فقد كان قطاع الكهرباء والترام وغيرها قطاعاً خاصاً أجنبياً. نعم تتمنى الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية أن يسرى التخصيص إلى أبعد مدى في البنية الاقتصادية للدول النامية وبذلك يضعف الهيكل الإداري لها . أما من ناحية الحدود فستطبق اتفاقية الجات وستخفض الجمارك أو تزول تدريجياً ، ورأس المال وطنياً كان أو أجنبياً يمكنه الدخول والخروج من وإلى البلد دون عائق طالما أن المواصلات والاتصالات الحديثة جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة . والعالم كله لاهم له سوى اقتصاد السوق العالمي وعليه فالحدود ستصبح لا أهمية لها سوى لمنع التهريب أو دخول الأمراض الوبائية أو العناصر الإرهابية . وأخيراً فالجيش سيصبح محدوداً للغاية طالما يوجد مارد عسكري لاقبل لأحد بمنازلته ومهما سلح فهو تحت المراقبة والحساب الإلكتروني. وبذلك تعود الدول النامية تحت الهيمنة الأمريكية إلى وضعها السابق حينما كانت

مشتري رئيسي وبذلك انتقل جزء كبير من قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص . لكن العولة لاكتفى بهذا القدر من التخصص بل تأمل في المزيد فمثلاً الخدمات الصحية ألا تعتبر المستشفيات الخاصة الحديثة والمستوصفات الأهلية والعيادات المتخصصة ومراكز الفحوص المتميزة وغيرها نوعاً من التخصص بحيث لم يتبق سوى خدمات التأمين الصحي والمستشفيات الحكومية التي إن تم تخصيصها لأصبح جهاز الخدمات الصحية يقتصر نشاطه على النواحي الوقائية والرعاية الصحية الأولية إن لم يتم تخصيصها أيضاً . والخدمات التعليمية ألا تعتبر المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية والملحقة بالسفارات والدروس الخصوصية وغير ذلك نوعاً من التخصص بحيث لم يتبق سوى المدارس الموجودة حالياً التي إن تم تخصيصها لاقتصر نشاط الخدمات التعليمية على التعليم الأولي أو الأساسي. وقطاع الاتصالات ألا تعتبر مكاتب الاتصالات الدولية الخاصة والكومبيوتر والتليفون المحمول نوعاً من التخصص. وهكذا تأمل العولة في تخصيص باقى

هم أمريكا أن تنشئ سوقا عالمية يتحدد فيها سعر المنتجات طبقا للعرض والطلب وجودة الإنتاج وهذه السوق سوق للجميع وليتنافس فيها المتنافسون، ضاربة عرض الحائط بالتفاوت الكبير بين إمكانيات دول العالم خاصة الدول النامية وإمكانيات أمريكا من حيث حجم وقوة الرأسمال والتكنولوجيا المتقدمة والضغط والهيمنة التي تمارسها خلال هيئة الأمم المتحدة والفيثو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والقوة العسكرية المنتشرة في العالم.

إذن فليست المظاهرات التي اندلعت في سياتل وإيجلثرا وفرنسا وسويسرا ضد منظمة التجارة العالمية ليست هذه المظاهرات الصاخبة بسبب مطالبة أمريكا برفع الدعم عن الإنتاج الزراعي في أوروبا ولا بسبب تسويق المنسوجات والملابس ولا بسبب مطالب أمريكا برفع أجور العمال بالدول النامية حتى ترتفع أسعار منتجاتها في السوق العالمية ولا بسبب زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء ليست بسبب ذلك كله فقط ، وإنما كانت المظاهرات بسبب أهم وأعمق هو أن الجماهير شعرت أن منظمة التجارة العالمية ستكون الحكومة الفاعلة للعولمة تسن القوانين التي ترضى الرأسماليين ولا تلتقي بالا لقضية العدل الاجتماعي والتوازن في التجارة الدولية ولا تلتزم بمصدق لفكرة تحرير التجارة العالمية وإنما تنحاز لمصالح الرأسماليين الاقتصادية وسيكون لها أدوات العقاب التي توقعها على من تراه وباختصار تعود بالعالم إلى المرحلة المتوحشة للرأسمالية التي بدأت بها.

العولمة وتلوث البيئة

وحيثما راقبنا تجمع ممثلي دول العالم في دورة سياتل وقد بلغ عددهم ١٣٥ ممثلا وجدنا أن الكلمة العليا والقيادة انعقدت الدول الشمال الغنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وكان معنى ذلك أن أصوات ممثلي الدول النامية خافتة وباهتة، وهذا يعنى بكل وضوح أن ممثلي الدول الرأسمالية الكبرى والتي يتشكل منها أغلب أصحاب الشركات متعددة الجنسيات وهي المؤيدة والمهيمنة على العولمة الاقتصادية كانوا بمعزل عن باقي الدول الأخرى وقد تكررت هذه الصورة في اجتماع المنظمة في دافوس.

وتستطيع أن تقول إن ممثلي الدول الصناعية الكبرى الذين نصبوا أنفسهم قادة في اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل ثم في دافوس هم غالبا المنتمون إلى الدول

الشمالي الكبار وهم في نفس الوقت غالبا الأعضاء في حلف الناتو .

ونتوقف قليلا أمام انعزال هؤلاء الرأسماليين الكبار ونفسره بأنهم بحكم أوضاعهم المالية والاقتصادية أصبح لهم لغة مشتركة كما أصبح يجمعهم حب جارف لجنى أكبر قدر من الأرباح فضلا عن تشجيعهم للبرالية التي تعود عليهم بالمنفعة التجارية وكرههم للقيود الجمركية والاقتصاد الموجه .. إلخ . لكن أن تمتد هذه العزلة إلى مقار سكنهم فهذا ولاشك أمر جد جديد فبالفعل أصبحنا نجد الآن في كثير من البلاد النامية وغيرها مناطق سكنية للسادة الجدد تتكون من قصور منيفة وفيلات فاخرة، وقد تحاط المنطقة السكنية بسور مزود بأساليب أمان وعليه حراس وأبواب لا تسمح بدخول غريب إلا لسبب مقبول . وقد تشمل المنطقة السكنية كل الوسائل اللازمة للحياة المريحة وأسباب الترفيه كما قد تشمل مدارس على مختلف الدرجات وربما جامعة ليتعلم فيها أولاد السادة ويتأهلون للدخول إلى القرن الواحد والعشرين . وإذا ما أراد أحد العظماء الخروج من هذه المنطقة السكنية ففي عربات فاخرة حولها حراسة خاصة كما يتم الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق الطائرات الخاصة وباستعمال الكمبيوتر والإنترنت .. إلخ

ويعيش هؤلاء الرأسماليون الجدد منعزلين في جزرهم المعزولة غير شاعرين بالجماهير حولهم، هم أشبه بسكان جزر في محيط من

زيادة ثاني أكسيد

الكربون في الجو

ستؤدي إلى ارتفاع

في درجات حرارة

الجو وتغيير في

الأحوال المناخية

وأعاصير مدمرة

الفقراء ولن نستمر في القول إن الرأسماليين الجدد أقطاب العولمة الاقتصادية يلحقون الضرر بكل الدول كافة والنامية منها على وجه الخصوص، ولن نؤكد على أن النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية سيقابل بتحد كبير قد يؤدي إلى توقفه أو بطئه إن لم يكن تراجعها ، لكن ثمة أضرار بليغة نتيجة العولمة هي المؤثرة في البيئة في كل بلد وفي العالم أجمع . فمن المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات اللاهثة وراء الأرباح تشجع العلم والإبتكار وتأخذ بتطبيقاته أو بالتكنولوجيا لتستخدمها لزيادة الإنتاج وتحسينه، وهي في سبيل ذلك تغمض عينها عن المشاكل البيئية الناجمة عن هذا التطبيق سواء المشاكل الحالية أم المستقبلية - فمثلا يستعمل الفريون (وهو غاز الكلوروفلورو كاربون) في التبريد وفي التكييف وفي دفع الإيروسولات المختلفة (العطور والمبيدات الحشرية) وفي صناعة المطاط الرغوي وفي التنظيف ، وهذا الفريون أدى إلى ثقب طبقة الأوزون في الطبقات العليا من الجو ، والأوزون يعمل كدرع واقية من الأشعة فوق البنفسجية الواردة من الشمس ، وهذه الأشعة تسبب سرطان الجلد عند الأفراد بيض البشرة ، وكذلك تسبب عتامة عدسة العين (المياه البيضاء) ، كما تؤثر في جهاز مناعة الجسم ، والأدهى من ذلك أنها تقضي على النباتات وحيدة الخلية التي تعيش على سطح الماء والتي تتغذى عليها القشريات ثم الأسماك فالإنسان. وبالرغم من تحذير العلماء والأطباء وأنصار البيئة وغيرهم من خطورة اتساع ثقب الأوزون والأضرار الفادحة الناجمة عنه فإن شركات الثلاجات المكيفات بأمريكا ماضية في إنتاجها دون أن تأبه لأى تحذير.

وثمة خطر بيئي آخر يفوق في خطورته خطورة اتساع ثقب الأوزون وهو زيادة ثاني أكسيد الكربون في جو العالم. ومن المعروف أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية والذين يكونون ٥٪ فقط من مجموع سكان العالم يستهلكون ٢٥٪ من طاقة العالم وبذلك تكون أمريكا أكبر منتج لثاني أكسيد الكربون في العالم. وثاني أكسيد الكربون ينتج من مصادر كثيرة مختلفة منها عوادم السيارات والطائرات ودخان المصانع وحرق الوقود الحفري كما يزيده قطع الأشجار التي تستهلك هذا الغاز في التمثيل الكلوروفيل. وزيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو ستؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الجو وتسبب تغييرا في الأحوال المناخية مما قد

والدواجن البيضاء، اختلف طعم لحمها، حتى البيض تغير عما قبل، والكل يعتقد أن الدواجن يضاف إلى علفها هرمونات. واللحوم المستوردة والتي يقبل عليها الناس لرخص أسعارها مقارنة باللحوم المحلية يبنى شكلها بتلوثها. حتى رغيف العيش والذي زاد سعره أكثر من مرة أصبح غير مستساغ. ونرى هذه الأيام مياه الشرب تباع في زجاجات بلاستيك تنتجها شركات على أساس أنها مياه نقية كأن مياه الصنابير مشكوك في نقاوتها.

وحقيقى أن كثيرا من أسباب تلوث البيئة في مصر راجع إلى أسباب محلية فمثلا مشكلة القمامة التي تجدها في كل مكان في صناديق القمامة ومبعثرة جوارها وفي المناور وعلى الأسطح وبين قضبان السكة الحديد .. الخ، والضوضاء الناتجة عن كثرة وسائل المواصلات من سيارات أجرة وملاكى وأوتوبيسات وموتوسيكلات .. إلخ، وتلوث نهر النيل نتيجة صرف مخلفات المصانع فيه ومخلفات الفنادق السياحية العائنة والمطاعم الرابضة على شاطئ النهر بالقاهرة والمراكب .. إلخ، وتلوث الجو من عوادم السيارات والمصانع والمحروقات، والأهم من ذلك كله العشوائيات التي انتشرت في طول البلد وعرضها حتى لكأن مصر أصبحت دولة عشوائيات تتبعثر وسطها جزر قليلة من المناطق الراقية. كل هذا قد ترجعه إلى انخفاض الوعي عامة أي الجهل وانخفاض المستوى الإقتصادي أي الفقر لكن ليس الجهل والفقر هما أكبر أسباب تلوث البيئة وهما إن كانا من أمراض مصر الزمنة فهما في ظل العولمة الاقتصادية مرشحان للتفاقم الشديد.

وبعد فإن ملاحظناه من انعزال ممثلى أصحاب الشركات متعددة الجنسيات في دورة سيائل لمنظمة التجارة العالمية التي إن لم نعتبرها هي الحكومة الفاعلة للعولمة الاقتصادية فعلى الأقل هي رأس الحربة في استراتيجية العولمة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أى رأس الحربة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم من الناحية التكنولوجية في إطار السعى لبناء اقتصاد القرن الحادى والعشرين الجديد الأمريكى .. هذا الإنعزال سواء كان ضمنا أو ظاهريا، سواء كان فى سكنى المليارديرات أو فى عراطفهم، هذا الإنعزال يعنى أن المليارديرات لا يأبهون بأضرار العولمة الإقتصادية ومن أهمها تلوث البيئة سواء على المستوى المحلى أم على المستوى العالمى وماداموا هم يرفلون فى نعيمهم فى أبراجهم العالية فى جزرهم المعزولة ففى هذا الكفاية.

انفrazad الولايات المتحدة بالقوة العسكرية والسياسية أدى إلى اندلاع حروب كثيرة مثل حروب العراق والبوسنة وكوسوفو والشيشان.

تستعمل هرمونات لزيادة الإنتاج ويكون الناتج آخر الأمر خضرا وفاكهة مختلفة فقدت الطعم والرائحة المذاق قد تضر بصحة لإنسان خاصة صحة الأطفال والحوامل.

وبالنسبة للإنتاج الحيوانى والسمكى فيتبع نفس الخطوات التي اتبعت فى الإنتاج الزراعى بمعنى معالجتها بالهندسة الوراثية وتقديم أعلاف مشكوك فى صلاحيتها مع استعمال هرمونات.

وفى الحقيقة فإن الأثار الضارة فى البيئة على المستوى المحلى والعالمى الناجم من التطبيقات التكنولوجية التي تستعملها الشركات المكونة للعولمة الاقتصادية كثيرة وتحتاج إلى المتخصصين لرصدها وبيان اتساع مجالاتها واحتمالاتها المستقبلية. وحقيقى أن التكنولوجيا أخذ بها قبل أن تتبلور العولمة الاقتصادية وأنها جاءت متسربة رويدا رويدا، إلا أن العولمة الاقتصادية لم تتبلور إلا بمكونات معينة وكانت التكنولوجيا من أهم هذه المكونات فهي التي قدمت الآلية فى المصانع وعملت على زيادة الإنتاجية وتحسينها .. الخ وأصبحت عماد الصناعة الحديثة حاليا.

ونحن فى مصر نلمس هذا العبث فى البيئة. فهامى مأكولاتنا تغيرت نظمها فالخضر المعروضة أمامنا فى الأسواق غير ما عرفناها وماتعودنا عليه فمثلا الخيار منظره جميل لكن لا طعم له والطماطم مرضها واضح وسريعة العطب والفاكهة نالها أيضا هذا التغيير. فمثلا الفراولة فقدت نكهتها المميزة،

ينتج عنه أعاصير مدمرة كاعصار أندرو الذى كلف شركات التأمين فى الولايات المتحدة الأمريكية مايزيد على ٥٠ بليون دولار. كما سيؤدى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية حتى ولو كان بسيطا إلى تغيير فى أساليب حياة الحيوانات والحشرات والميكروبات. والأهم من هذا كله سيؤدى إلى انصهار الثلوج القطبية فيزيد حجم الماء فى المحيطات والبحار وبالتالي تغرق الجزر الموجودة وسط المحيطات والبحار كما تطفئ المياه المالحة على دلتا الأنهار وتغرق المدن الساحلية كالاسكندرية ونيويورك وغيرها.

والشركات متعددة الجنسيات المكونة لنظام العولمة الإقتصادية الجديد تتاجر فى أى شئ وفى كل شئ مادام يؤدى إلى جنى الأرباح الطائلة. ولعل أهم تجارة فى العالم هى تجارة السلاح ولاشك أن مصالح الشركات الكبرى المنتجة للسلاح تلتقى مع استمرار الحروب وتفاقمها فى العالم. وقد رأينا من وقت أن تفكك الاتحاد السوفيتى وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية وبالقوة العسكرية والسياسية أدى إلى اندلاع الكثير من الحروب مثل حروب العراق والبوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان. وينبئ أن هذه الحروب تضيف إلى تلوث البيئة فى العالم بطريقة متزايدة. ومن المعلوم أن الدول الخمس الكبار صاحبة العضوية الدائمة بمجلس الأمن وهى التى من المفروض أن تتولى مهمة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ثلاثة فيها تعتبر أكبر منتج للسلاح وهى فى نفس الوقت تشمل الشركات العملاقة عابرة القارات المكونة للعولمة الاقتصادية.

ثم هناك التلوث الناجم عن التخلص من النفايات الذرية والتي يتم دفنها تحت باطن الأرض فى الصحراوات بالبلاد النامية، مما قد يؤدى إلى تلوث المياه الجوفية، كما يتم دفنها فى قاع المحيطات فضلا عن تسرب المواد المشعة فى المحيطات، والبحار والأنهار مهددا الحياة النباتية والحياة البحرية وبالتالي الحياة الإنسانية، وهذه الأيام تتم دراسة التلوث الناجم عن البتروكيماويات مادام العصر البترولى لايزال مستمرا.

وبالنسبة للإنتاج الزراعى فقد أدخلت التطبيقات التكنولوجية الجديدة فى إنتاج الخضر والفاكهة، فيتم اليوم زراعة الكثير منها فى صوبات وهذه تضيف إلى ارتفاع درجة حرارة الجو. كما تستعمل أسمدة كيماوية قد تحوى أحيانا مواداً ضارة كما يتم رش وتعفير المزروعات بمبيدات حشرية تتضح أحيانا سميتها للنبات والحيوان والإنسان، ثم أن البذور المستعملة كتنقاوى للمزروعات بذور معدلة صفاتها بالهندسة الوراثية. وأخيرا فقد

١٤٣ من القيادات الفكرية والسياسية العربية يحاسبون أنفسهم في المؤتمر القومي العربي



بشير بومعزة رئيس مجلس الامة الجزائرى يفتتح المؤتمر وإلى يساره عبد الحميد مهري وعلى بن محمد وإلى يساره أحمد صدقي الدجاني ومجدي حماد

رسالة الجزائر

حسين عبد الرازق

عندما بدأت الطائرة في الهبوط في مطار «هوارى بومدين» بالعاصمة الجزائرية (كان اسمها في الماضي مطار الدار البيضاء Maison Blanc) أدركت ن الزمن يمضي بأسرع مما كنت أتصور . فمنذ ثلاثين عاما كاملة- في سبتمبر ١٩٧٠ تحديدًا- غادرت وأسرتي الجزائر إلى القاهرة عبر فرنسا ، بعد أن عشنا فيها عامين عملت خلالهما و«فريدة النقاش» زوجتي بمجلة «المجاهد» العربية وبالتدريس بالجامعة (فريدة بمعهد الترجمة وأنا بمعهد الصحافة) . صممت بمجرد وصولي إلى فندق «الاوراسي» على انتهاز فرصة وصولنا للجزائر قبل بدأ أعمال المؤتمر القومي العربي العاشر بحوالي ٦٠ ساعة لتتجول في شوارع الجزائر ونقوم بزيارة الأماكن التي عشنا فيها مع طفليتنا رشا وجاسر (ولد في الجزائر) وعملنا بها .. منتجع «بن عكنون» حيث أقمنا مع عدد من الأسر المصرية والسورية ، أذكر منهم . الطاهر مكى ود. طعيمة الجرف ود. شكرى فيصل وسعد زهران ،ومحمد سليم، في انتظار العشور على شقة ملائمة .. ثم حى «بلكور» حيث أقمنا بعد ذلك .. وميدان الأمير عبد القادر ومقر صحيفة المجاهد ، و «الملك بار» وقهوة «اللوتس» التي أغلقت بعد ذلك بقرار جمهورى باعتبارها مكان تجمع

وعبد المجيد بن حديد ...- الفضل في استعادة كثير من الذكريات والاقتراب أكثر من فهم أوضاع الجزائر الصعبة . بعد هذه الساعات الستين بدأت أعمال «المؤتمر القومي العربي العاشر» والتي استمرت خمسة أيام من ٣ إلى ٧ أبريل ٢٠٠٠ ، وشارك فيها ١٤٣ من القيادات الفكرية والسياسية العربية ينتمون إلى ١٧ قطراً عربياً « مصر - لبنان - فلسطين - سوريا - الاردن - العراق - اليمن - السعودية - البحرين - الامارات - قطر - السودان - ليبيا - تونس - المغرب - موريتانيا - الجزائر » وبعضهم جاء من أوروبا أو أمريكا ، بالإضافة لعدد من المراقبين . وكان واضحاً منذ البداية أن لهذا المؤتمر بالذات سمات خاصة .

*** أولها أنه يعقد في الجزائر ، البلد الذى ضحى بليون شهيد من أجل استقلاله عن الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وإنهاء اللاحق والقضاء على الهيمنة ، وقدم للأمة العربية تجربة رائدة في المقاومة المسلحة وحرب التحرير الشعبية في الخمسينيات وأوائل

للمعارضة (!!) ، وشارعى العربى بن مهدي وديروش مراد .. وشاطى زيرالدا وتيبازا .. ونادى الصنوبر، وقد عشت في أحد فيلاته مع مصطفى نبيل وفيليب جلاب فى مايو ١٩٦٧ خلال مؤتمر الاشتراكيين العرب ، أحد أهم اللقاءات التي لم تتكرر بين المدارس والقيادات الاشتراكية الحزبية والفكرية والحاكمة فى الوطن العربى ، ولكن هزيمة ١٩٦٧ ألقت به وبأعماله فى غياهب النسيان ..

ورغم الساعات القليلة المتاحة فقد ساعدنا الزميلان العزيزان «ليب بدو» مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط فى الجزائر و«نصر القفاص» مدير مكتب الاهرام هناك ، على زيارة عديد من هذه الأماكن ومشاهدة التفسيرات الواسعة التى أصابتها . كما كان للحوارات التى جرت مع عديد من الزملاء الذين عملت معهم فى صحيفة «المجاهد» وكانوا فى بداية حياتهم العملية، أو قمت بالتدريس لهم فى معهد الصحافة ، وقد أصبحوا من نجوم الصحافة العربية فى الجزائر-مثل سعد بو عقية ومحمد عباس

الستينيات (١٩٥٤ - ١٩٦٢) ، ثم عاش حرباً أهلية دامية وعنفاً غير مسبوق في بداية التسعينات بعد الغاء الجيش لتتأرجح الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية والجوء جبهة الانتقاذ - ومن بعدها الجماعات الإسلامية المسلحة - للمقاومة وممارسة القتل والاغتيال وتهديد الحياة فوق أرض الجزائر. وتبذل الجزائر اليوم جهوداً هائلة لطي هذه الصفحة وتحقيق «الوئام الوطني».

وقد أضافت الجزائر للمؤتمر العاشر هما جديدا لم يطرح من قبل على جدول أعماله، وهو حماية اللغة العربية. فالمعركة المستعرة بين الفرانكوفونية والعربية في الجزائر، كشفت عن وجود حملة تستهدف اللغة العربية في كل مكان من الوطن العربي وخارجه.

فاجأ د. عثمان سعدى الذى عرفناه في بداية الثمونية طالب علم في كلية الآداب بجامعة القاهرة، ثم سفيراً للجزائر المستقلة، وهو الآن رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.. فاجأ المؤتمر بالحديث عن قرار فرنسى يلزم دارسى اللغة العربية بكتابتها بحروف لاتينية خلال امتحان «البكالوريا» هذا العام!

قال عثمان سعدى «كانت العربية منذ قرون تدرس بفرنسا بالحروف العربية، وتعامل بالمدارس الثانوية في مستوى واحد مع الانجليزية والاسبانية. وفي يوم ٧ يناير ٢٠٠٠ أصدرت وزارة التربية الفرنسية قرارا سيطبق في امتحان البكالوريا (التمام الدراسة لثانوية) في يونيو المقبل، بحيث تمتحن فيه العربية لأول مرة في تاريخ فرنسا بالحروف الفرنسية. أي أن النصوص العربية التي تقدم في ورقة الامتحانات تكون مكتوبة بالحروف الفرنسية، وأن الجواب يكتب بالفرنسية. ويشمل هذا القرار الغريب أيضا التوقف عن تدريس العربية الفصحى التي يعتبرها الداعون للقرار لغة غير حية، واستبدالها باللهجات العربية. وقد اعتمدت حتى الآن اللهجة المغاربية، واللهجة الشامية أي اللبنانية والسورية، واللهجة البربرية القبائلية. وطبعاً كلها تعلم بالحروف الفرنسية.

وما أن صدر هذا القرار في فرنسا حتى وجد له صدى في أوساط اللوبي الفرنكفوني بالجزائر، فقد مَرَّرت التلفزة الجزائرية حصة غريبة بعنوان «لغات الجزائر» نشطها الكاتب الجزائري «واسيني لعرج» وشارك فيها عدد من المعادين للبعد العربى للجزائر وللغة العربية، وطالبوا بالاعتراف باللغات الأربع للجزائر وهى: العربية الفصحى، الجزائرية، الفرنسية، الامازيغية!!

الغريب - والمؤسف - أن هذا القرار آثار

التسوية السياسية الحالية لعدوان ١٩٦٧ لا تعالج الجذور الضلعية للصراع العربى الصهيونى وللعنوان.. وهى اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها

احتجاج منظمات أهلية فرنسية مثل «الجمعية الفرنسية لاساتذة اللغة العربية» التى إحتج رئيسها واعتبر قرار الوزارة «موقفاً أيديولوجياً ينطلق من الاستعمار الجديد الذى يفرنس حتى العربية»، و«الجمعية الفرنسية لأساتذة اللغات الحية» و«لجنة الجامعيين للدراسات العربية».. بينما إكتفت الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بالصمت التام..

*** السمة الثانية للمؤتمر القومى العاشر أنه كان مؤتمراً لتقييم دور «المؤتمر» فى الحياة الفكرية والسياسية العربية بعد مرور عقد كامل على تأسيسه. لقد ولدت فكرة «المؤتمر القومى العربى» فى صنعاء عام ١٩٨٨ أثناء عقد ندوة «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها» التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. وتشكلت لجنة تحضيرية من «أحمد صدقى الدجاني (فلسطين) وأديب الجادر (العراق)، وجاسم القطامى (الكويت) وجوزيف معزل (لبنان) وخير الدين حسيب (العراق) وعصام نعمان (لبنان)، ومحمد البصرى (المغرب) ومحمد فائق (مصر) ومحمود رياض (مصر) ومصطفى القبلاى (تونس). وعقد المؤتمر الأول فى «قصر الشرق» فى تونس (مارس ١٩٩٠).

كانت هناك بعض الاشارات الايجابية فى الساحة العربية، أوجت لأصحاب الفكرة ببعض الأمل فى الخروج من الأزمة العربية الشاملة التى بدأت بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ويلفت ذروتها باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن، وبالتالي إدارت مصر الرسمية ظهرها للعرب وخرجت من ساحة المواجهة مع إسرائيل والامبريالية الأمريكية.

ولخص بيان المؤتمر الأول هذه الاشارات فى إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية وصدورها فى وجه محاولات إخمادها.. تحول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى مطلب شعبى شامل والانتقال نحو أنظمة تعددية فى كل من الجزائر والاردن وتحرك الكويت نحو عودة الحياة النيابية، وتزايد التقارب العربى، وبشائر توحد شطرى اليمن.

ويضيف د. عبد الله بلقزيز أسباباً إيجابية أخرى ساعدت على ميلاد الأمل وبالتالي الدفع فى اتجاه عقد المؤتمر القومى العربى الأول، هى.. إخماد الحرب الأهلية فى لبنان وعقد مؤتمر الطائف، وقيام اتحادين إقليمى عربيين (مجلس التعاون العربى - اتحاد المغرب العربى) وخروج العراق منتصراً فى حرب الخليج الأولى (١١).

وعرّف أصحاب الفكرة المؤتمر القومى العربى بأنه «تجمع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الاقطار العربية ومن أجيال عدة. المقتنعين بأهداف الأمة العربية والرغبين فى متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضارى القومى العربى، وهو يعمل على صعيد شعبى مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر فى حال الأمة العربية ومناقشة قضاياها الحيوية، وله أن يكون فروعاً فى الاقطار العربية وخارجها» كما جاء فى المادة الأولى من النظام الأساسى للمؤتمر. وحدوداً أهداف المشروع الحضارى العربى فى ستة مبادئ:

- ١- الوحدة.
- ٢- الديمقراطية.
- ٣- التنمية المستقلة.
- ٤- العدالة الاجتماعية.
- ٥- الاستقلال القومى والوطنى.
- ٦- التجدد الحضارى.

كما فسروا عبارة «القومى العربى» بأنها تعنى الاطار العربى العام ككل، وليس تياراً فكرياً أو سياسياً واحداً، بمعنى أن العضوية أو المشاركة فيه لا تقتصر على التيار القومى التقليدى (البعث، حركة القوميين العرب، الناصريين) فقط، وإنما تشمل كل القوى والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى العاملة فى مختلف الساحات العربية سواء كانت ذات مرجعية قومية بحتة، أو وطنية أو دينية أو علمانية أو ماركسية أو ليبرالية. فالمهم أن تكون هذه التيارات مؤمنة بوحدة الأمة العربية ومشروعها الحضارى.

وأكدوا أن المؤتمر القومى العربى ليس حزباً سياسياً وليس ندوة فكرية، ولكنه تجمع يهدف لتحقيق شئنين إثنين هما:

أ- أن يكون «مرجعية قومية شعبية»

ما زال ينظر بريبة إلى زملائهم الماركسيين في المؤتمر، ويرى أن المؤتمر منبر للقوميين «التقليديين» وأن الماركسيين دخلاء عليهم أن يبحثوا عن منبر آخر لهم. وأن آخرين يضيقون بالاجتهادات المختلفة ويريد أن يقبل كل أعضاء المؤتمر برؤيته وإلا فهم محل شك وريبة. وأن هناك انتقادات طرحت في هذا المؤتمر (العاشر) وفي مؤتمرات سابقة تركز على وجود حلقة ضيقة من بعض المؤسسين للمؤتمر لعب دوراً واضحاً في نشاط المؤتمر وأعماله واستمراره وتريد بالمقابل فرض وصايتها عليه، سواء في الصياغات والقرارات أو في انتخابات الأمانة العامة.

فكل هذه الظواهر - إن وجدت - تظل هامشية لا تمس جوهر الانجاز الذي تحقق خلال عشر سنوات. وأي مراجعة لتشكيل الأمانة العامة (٢٥ عضواً) ولانتخاب الأمين العام (د. خير الدين حسيب ثم عبد الحميد مهري ثم ضياء الدين داود) وللزيادة المستمرة في عضوية المؤتمر التي وصلت الآن إلى ٥٠٠ عضو وللشاركة في المؤتمر السنوي الذي بدأ عام ١٩٩٠ بحضور ٦٠ عضواً ووصل خلال المؤتمر الأخير إلى ١٤٣ عضواً (بالإضافة للمراقبين) تحمّلوا مصاريف الانتقال (ويتحملون عامة مصاريف الإقامة باستثناء مؤتمر الجزائر)، ومتابعة النقاشات الحرة والحادة في جلسات المؤتمر ولجانه، تؤكد أن هذه النجاحات حقيقة لا شك فيها.

يضاف إليها إنجازات عملية محددة، مثل نجاح المؤتمر في تحقيق «استقلاليته» وعدم تبعيته لأي جهة، سواء حكم أو حزب أو تيار سياسي، وتأسيسه للمؤسسة الثقافية المهمة بدراسة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية والاقتصادية والتاريخية للوطن العربي وتقوم أيضاً بدعم الاتصال والتعاون بين الباحثين والعلماء والادباء العرب، والصندوق القومي العربي الذي رصد وقفية لصندوق تعزيز العمل الأهلي العربي ومخيمات الشباب القومي العربي (ملتقى الشباب العربي) وعقدتها اعتباراً من أغسطس ١٩٩٠ في لبنان واليمن والاردن وتونس وسوريا والمغرب ومصر والسودان والعراق، وأخيراً انشائه للمؤتمر القومي العربي الاسلامي اعتباراً من ١٩٩٤ وعدد من النوادي والمنتديات الفكرية العربية في لبنان والاردن والمغرب.

ورغم هذه النجاحات فقد كان واضحاً من خلال المناقشات وجود بعض نواحي القصور والضعف.

فلم ينجح المؤتمر القومي العربي حتى الآن



مناقشات حامية في لجنة الدولة والمجتمع..

وإلى حركة القوميين العرب وإلى الأحزاب الناصرية العربية، وإلى التيار الاسلامي أو الليبرالي أو الاشتراكي الديمقراطي، والمستقلين عن الأحزاب والتيارات.

ونجح اجراء نقاشات جادة بين كل هؤلاء، واتفاقهم على مبادئ ستة محددة، وعلى إصدار بيان سنوي برؤيتهم المشتركة لكافة قضايا ومشاكل الأمة العربية، ومشاركته في انتخاب الأمانة العامة والأمين العام كل ثلاث سنوات.. في تأكيد التقاليد والقيم الديمقراطية والقبول بالأمر، والخروج من هاوية تصور كل حزب وكل تيار أنه وحده يملك الحقيقة المطلقة وتكفيره وتخوينه للآخرين.

لا يلغى هذا النجاح أو يقلل من قيمته أن بعض أعضاء المؤتمر من الناصريين والبعثيين

للأمة العربية في القضايا والمسائل المصيرية التي تواجهها.

ب- أن يشكل «قوة ضغط» سياسية وفكرية فاعلة في مختلف الساحات العربية انطلاقاً من المصالح العربية العليا للأمة العربية.

وبعد عشر سنوات كان لا بد من وقفة تقييمية، خاصة وهناك. من يرى أن المؤتمر لا يعدو كونه منتدى لعدد من المسؤولين السابقين الذين أبعدوا عن الطبقة الحاكمة في الأقطار العربية، يلتقون سويًا ليكرروا مقولات عفا عليها الزمن، ويصدروا بيان لا يقرأه أحد، ويوهموا أنفسهم أنهم ما زالوا قادرين على التأثير ولم يخرجوا بعد خارج التاريخ.

وقد طرحت الأمانة العامة للمؤتمر ثلاثة أوراق أساسية للمساعدة على هذا التقييم... المؤتمر القومي العربي في عشر سنوات.. مفهومه - نشأته - أهدافه - اعداد مصطفى نوبصر عضو الأمانة العامة، و« المؤتمر القومي العربي.. حصيلة عقد ومتطلبات دور» للدكتور عبيد الإله بلقزيز عضو الأمانة العامة، و« المؤتمر القومي العربي يبدأ عقده الثاني» للدكتور كمال عبد اللطيف عضو الأمانة العامة. وجرت في جلسات عامة مناقشات - حادة أحياناً - تبلورت في عدد من النقاط.

فقد نجح المؤتمر في الجمع بين أجيال مختلفة ومفكرين وساسة من أقطار الوطن العربي بعضهم من المفكرين وآخرين من الممارسين للعمل السياسي والعمل العام، وينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية كانت متصارعة ومتباينة في فترات تاريخية سابقة، فهناك المنتسبين إلى أحزاب البعث العربي الاشتراكي، وإلى الأحزاب الشيوعية العربية

المؤتمر يناقش أسباب

عدم نجاحه في

ممارسة دوره كقوة

ضغط سياسية

وفكرية في الساحات

السياسية

فى ممارسة دوره كقوة ضغط سياسية وفكرية فى الساحات العربية المختلفة نتيجة لمجموعة من العوامل من بينها عدم اجتماع أعضاء المؤتمر فى كل قطر بصفة دورية للسهر على تحقيق أهداف المؤتمر فى بلدهم ، وأن بعض أعضائه يعتبر أن دوره ينتهى بالمشاركة فى المؤتمر وإصدار البيان الختامى دون أى التزام بقراراته- وبعضهم يحتلون مواقع مؤثرة فى أحزاب وجبهات سياسية (حاكمة) - وعدم انفتاح المؤتمر بشكل كاف على منظمات نقابية وجمعيات أهلية تلعب دورا هاما فى بلادها ، وضعف نسبة مشاركة النساء والشباب فى عضويته.

كذلك كشفت مناقشات المؤتمر فى دوراته المختلفة عن تناقض غريب . فمع نجاح المؤتمر كمؤسسة فى تحقيق استقلاله عن أنظمة الحكم بصورة جلية ، فإن بعض أعضائه المنتمين إلى أحزاب أو جبهات حاكمة ، أو المشايخين لها ، يمارسون دورهم فى المؤتمر دفاعا عن هذه الأنظمة وسياساتها التى تتعارض أحيانا مع أهداف المؤتمر ، خاصة هدف الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويكفون فيما بينهم ما يشبه التكتل داخل المؤتمر مما يضعف من مصداقية بعض قراراته ومواقفه.

*** أما السمة الثالثة للمؤتمر القومى العربى العاشر -والاهم- فكانت بلا شك الواقع العربى والاقليمى والعالمى البالغ السوء ، إلى الحد الذى دفع محرروا تقرير «حال الأمة ١٩٩٩» إلى القول أن عام ١٩٩٩ شهد «الكثير من الاحباط والقليل من الأمل . فالوضع العربى العام لا يشجع ، إنه فى نفق مظلم ، ولا ملامح لضوء فى النهاية . ثمة إدراك بأن العرب يتوجهون فى القرن الجديد إلى بدايات صعبة» وتبدو أبرز ملامح هذا الواقع العربى فى ثلاثة ظواهر أساسية . - فشل تجارب التنمية الوطنية خلال النصف الأخير من القرن العشرين .

- غياب الديمقراطية وخضوع البلاد العربية جميعا - بدرجة أو أخرى - لنظم حكم استبدادية .

- دخول العرب جميعا بتسويات سياسية للصراع العربى الاسرائيلى تندرج فى نطاق السلام الاسرائيلى الأمريكى ، واحتمال استكمال حلقات التسوية خلال هذا العام أو العام القادم .

وقد فرضت هذه الحقائق المؤلمة نفسها على مناقشات المؤتمر وبلجانه وعلى البيان الختامى للمؤتمر .

وبالطبع يستحيل تناول كافة القضايا التى تناولها بيان المؤتمر وتقارير لجانه المختلفة . ولكن هناك بعض قرارات تستحق التوقف

أمامها .

مثلا فى لجنة الدولة والمجتمع سجلت اللجنة فى تقريرها حالة «الخلط بين الدولة والسلطة ، واختزال السلطة فى شخص الحاكم ، سواء كان شخصا أو حزبا أو مجموعة .. وتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، وغياب مفهوم المواطنة وسيادة حكم القانون .. واستمرارية العمل بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية فى عدة بلدان عربية ، واعتماد قوانين ونظم انتخابية تخل بتكافؤ الفرص بين المواطنين وتؤدى إلى استبعاد وإقصاء فئات اجتماعية من المشاركة ، وتهميش دور المرأة .. واستمرار وضع الخصوصيات الحضارية والثقافية العربية فى مواجهة مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ،

أنتخب المؤتمر القومى العربى العاشر
ضياء الدين داود
أميننا عاما
وانتخب أمانة عامة
جديدة من ٢٥ عضوا هم:
أحمد صدقى الدجاني
معين بشور
وميض نظمي
رسول الحبشي
ضياء الفلكي
أمل محمود
عبد الاله بلقزيز
على بن بن محمد
ليث شبيلات
محمد فائق
شفيق الحوت
عبد الله السيد ولد أباه
خالد السفيناني
جار الله عمر
حسن عبد العظيم
محمد الأخضر بلعيد
حمدين صباحي
فريدة النقاش
طلعت مسلم
سليم الزعبي
منير الحمشي
أحمد عبد الرحمن
سيف على الجروان
أحمد عبيدات

رغم أنها تعبر عن التراث الإنسانى الذى أسهمت فيه الحضارة العربية نفسها .. وعدم الالتفات بشكل كاف للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين» .

وأكدت اللجنة فى توصياتها .. «يؤكد المؤتمر القومى العربى - مجدداً - على مركزية قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان فى الوطن العربى كمدخل ضرورى للتفسير السلمى وفتح الباب أمام تحقيق الاهداف العليا القومية والوطنية والاجتماعية للأمة العربية ، كما يؤكد رفضه لأى مساومة على هذه الحقوق أو إثارة تناقض مصطنع بين الديمقراطية السياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنضال من أجل التحرر الوطنى من جهة أخرى» .

واستهل المؤتمر بيانه الختامى بقضية الصراع العربى الصهيونى ، مؤكداً «أن كل ما تم التوصل إليه من اتفاقات ، وما يمكن أن يجرى التوصل إليه منها ، بين الحكومات العربية والكيان الصهيونى إنما يشمل آثار عدوان ١٩٦٧ بالدرجة الأولى ، فيما لا يعالج البتة الجذور الفعلية للمشكلة الرئيسية التى أدت إلى العدوان ، وهى اغتصاب فلسطينى وتشريد أهلها ، أى أنه لا يعالج أسباب العدوان ذاتها قبل عام ١٩٦٧ ونتائجها . ان استحضار هذه الحقيقة يحول دون الوقوع فى الأوهام السائدة التى ترى فى التسوية المطروحة سلاما نهائيا وشاملا . فهذه التسوية هى فى أحسن الأحوال سلام حكومات وليست سلام شعوب» .

وشدد المؤتمر على ضرورة إحياء مكاتب مقاطعة العدو الإسرائيلى ، ودعا «الحكومة المصرية إلى التراجع عن القيام بأى جهد لعقد المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى سبق أن سقط فى الدوحة قبل أعوام ثلاثة ، كما دعا كل الحكومات العربية إلى وقف كل أشكال التطبيع والتمثيل مع الكيان الصهيونى» .

وأفرد المؤتمر مساحة كبيرة فى قراراته لموضوع الحصار على شعب العراق وصاغ لأول مرة - رؤية متكاملة من ١٢ نقطة لاجراج العراق والوطن العربى من محتته .

ورغم أهمية قرارات المؤتمر يبقى المقياس الحقيقى الذى يقاس به نجاح المؤتمر العاشر وفكرة المؤتمر فى حد ذاتها ، هو مدى التزام الأعضاء فى أقطارهم ومن خلال منظماتهم المختلفة بهذه القرارات الهامة .

على الرغم من الفوارق في الظروف وفي نوعية النظامين السوري والعراقي، فإن تطورات الأحداث على الجبهة السورية اللبنانية الإسرائيلية تذكرنا بالفخ الذي نصب للرئيس صدام حسين في حربي الخليج الأخيرتين، وقد وقع فيهما. فكل الدلائل تشير إلى أن هناك طوقا خانقا من العزلة، يقترب من سوريا لظهارها متصلة متحجرة رافضة للسلام. السؤال هو كيف يجابه الرئيس حافظ الأسد هذا الفخ؟ هل ستفتق تجربته وحنكته عن حل مبدع يجعله يكسر الطوق ويغير قوانين اللعب؟ أم سيجد نفسه محاربا على عدة جبهات سياسية وعسكرية وأزمات اقتصادية وانتشار النزاعات مع الدول العربية الشقيقة؟

الفخ المنصب لسوريا



كلينتون .. يتوسط باراك والشرع

وراء الحوار الساخن الدائر في أروقة المفاوضات الإسرائيلية السورية، والذي تقوده الإدارة الأمريكية، وتشارك فيه الكثير من الدول والشخصيات، في مقدمتها مصر وفرنسا يتطور سيناريو آخر من وراء الكواليس، يتناقض بروحه وبمضمونه تمام التناقض عن المسار السلمي. بل هو نوع من التكتيك الحربي، الذي يذكرنا إلى حد كبير بالفخ الذي نصب في حينه مرتين للرئيس العراقي، صدام حسين، ووقع فيه بحربي الخليج (مع إيران أولى، ثم الحرب العالمية التي أعقبت غزو الكويت ثانيا).

فما يجري على ساحة هذا السيناريو اليوم، هو وضع سورية أمام خيارين: فإما التنازل عن بضع مئات من الأمطار في بحيرة طبريا ومواصلة المفاوضات وفقا للاحتياجات الداخلية لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود باراك، وإما مجابهة عزلة دولية واستفزازات حربية تقوده إلى مواجهة عسكرية لايريدها.

وعلى الرغم من حنكة الرئيس السوري حافظ الأسد، وقدرته على الافادة من تجربة العراق، وعلى الرغم من اختلاف الظروف وعدم جاهزية العالم العربي للوقوف ضد سورية كما وقف ضد القيادة العراقية في حرب الخليج الأخيرة، فإن مجريات الأمور المتسارعة والانسحاب العتيد من لبنان والغطاء الدولي الذي يحظى به رئيس الحكومة الإسرائيلية، تندر بخطر حقيقي يحدق

البداية

في حينه نجحت الإدارة الأمريكية في استئناف المفاوضات، على الأسس التالية: - أولا: إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، إيهود باراك، استعدادة لدفع ثمن السلام مع سورية، على طريق معلمه اسحق رابين. ومعروف أن رابين كان على استعداد للانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام الكامل مع سورية. ولكن باراك، لم يقل هذا الرأي بتلك الكلمات الواضحة. إنما أعلن أنه لا يحرم ما وافق عليه سابقوه من رؤساء الحكومات، كاشفا أن رئيس حكومة الليكود

بسورية ويحملها مسئوليات جساما إزاء ما يترتب عنه، غربا وشرق أوسطيا وعالميا. ولكي نستشف أبعاد هذا الخطر، لابد من مراجعة للتطورات السياسية الحاصلة، منذ استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية في شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٩ في واشنطن.

نظير مجلى

والمثقفين ، الذين اعترضوا على مبدأ السلام مع إسرائيل ، وبهذا لم يسهموا في معركة السلام التي تخوضها قيادتهم بل استفادت إسرائيل من معارضتهم أكثر من أى طرف آخر.

من هنا ، وجد باراك نفسه عاجزا عن تمهيد معاهدة سلام مع سورية ، على أساس مبدأ الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل. فجاء إلى الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن يطلب تهميش موضوع الانسحاب ، والتركيز على القضايا الأخرى مثل التطبيع والمياه والترتيبات الأمنية. ورفض السوريون ذلك. وأوقفوا المفاوضات.

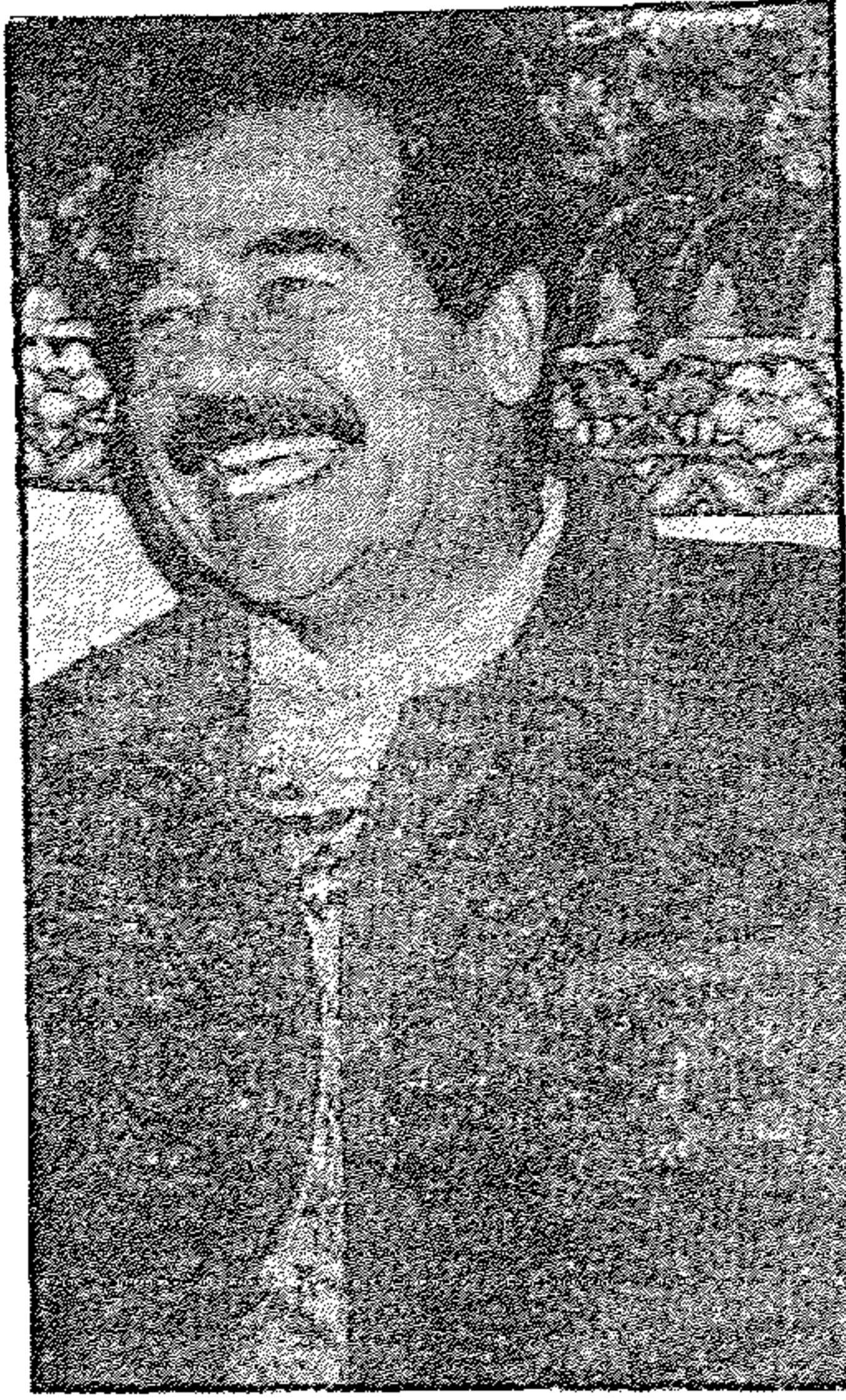
وراح باراك يحاول مواجهة المعارضة الداخلية بواسطة إبراز أهمية الانسحاب من لبنان في إطار حزمة اتفاقات مع سورية ولبنان باتجاه السلام الكامل. لكن المعارضة ، مستفيدة من أزمة المفاوضات ، أنزلت إلى الشارع ربع مليون متظاهر (تل أبيب - يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠) . ثم جاء قرار الكنيسة الإسرائيلية بسن قانون تمهيدى يقضى بإجراء استفتاء شعبي حول اتفاق السلام مع سورية ، بحيث تكون نسبة الفوز ٥٠٪ من أصوات أصحاب حق الاقتراع (أى ٦٦٪ من أصوات الناخبين) . وينطوي هذا القرار على توجه عنصري إذ أنه يجهض تأثير الناخبين العرب في إسرائيل (فلسطيني ٤٨) ، البالغة نسبتهم ١٥٪ من مجموع الناخبين (يشكلون نسبة ١٧.٥٪ من مجموع السكان).

ولم يجد باراك ما يواجه به اليمين عندئذ ، سوى استعمال الموقف السوري نفسه ، فقال : الغضب السوري هو برهان على أنني لم أتعهد بالانسحاب الكامل من الجولان. وفي هذا ، زاد عسليا من تشجيع المعارضة اليمينية وأثبتت أن كلما زاد نشاطها وضغطها ، تراجع أمامها.

خطة باراك

على إثر هذه التطورات ، جاءت خطة إيهود باراك الجديدة ، للانسحاب من لبنان من طرف واحد ، بلا اتفاق . وبدأ حملة عالمية ، يجند فيها زعماء العالم الغربي وبعض القادة العرب ، لجعل الانسحاب بمثابة تنفيذ حرقى لقرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

وهما القراران اللذان اتخذتا سنة ١٩٧٨ على أثر الاجتياح الإسرائيلي (غزوة الليطاني ، بقيادة عيزر فايتسمان ، رئيس الدولة العبرية الحالي الذي كان آنذاك وزيرا للدفاع في حكومة مناحم بيجين) ، ويقضيان بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان إلى الحدود الدولية ووضع قوات طوارئ على الحدود لضمان الهدنة.



صدام وقع فى الفخ مرتيم
فهل يفلت الأسد

إسرائيل رفعت الجاسوس الإسرائيلي إلى كوهين ، الذى اعدم فى دمشق بعد اكتشافه قبل ٣٥ سنة » و « ترفض التعهد بتطبيع كامل للعلاقات الإسرائيلية السورية بعد توقيع معاهدة السلام » .. إلخ .. من الاتهامات التي تلاقى آذانا صاغية وتعاطفا كبيرا في الغرب.

وقد ارتدع إيهود باراك من هذا النشاط لليمين الإسرائيلي ، وساهم في الكثير منه ، هو ووزرائه .. خصوصا أولئك الذين لا يوافقون باراك على تفضيله المسار السوري ومطالبونه بتفضيل المسار الفلسطيني (وعلى رأسهم شمعون بيرس ، وزير التعاون الإقليمي حاليا ورئيس الحكومة السابق ، ويوسى بيلين ، وزير القضاء وأحد مهندسي اتفاقات أوسلو وشلومو بن عامى ، وزير الأمن الداخلي الذى فاز بأعلى نسبة تأييد فى الانتخابات الداخلية لحزب العمل ، وحاييم رامون ، وزير الدولة للشئون البرلمانية وغيرهم).

وكان لافتاً للنظر أن صوت اليمين الإسرائيلي علا ونشط على وسائل الاعلام العالمية ، وقاده حفنة من المستوطنين اليهود المستعمرين فى أراضي الجولان السوري المحتل ، بينما لم يرتفع صوت أصحاب الجولان الحقيقيين ، السوريين ، الذين ما زالوا مشردين لاجئين خارج الجولان بعد أن تم ترحيلهم بالقوة خلال حرب ١٩٦٧ ، وهدمت جميع قراهم (كان عددهم ١١٥ آلاف نسمة يعيشون فى ١٢٠ قرية ، وهدمت ١٠٥ قرى منها ، وأصبح عددهم اليوم حوالى نصف مليون نسمة). والصوت الوحيد الذى ارتفع فى سوريا ، خلال تلك الفترة هو صوت الأدباء

، بنيسامين نتينياهو ، أيضا ، وافق على الانسحاب الكامل. وقد زين باراك موقفه هذا بإغداق المدائح على الرئيس حافظ الأسد . « الرئيس القومى القادر على اتخاذ القرارات التاريخية . باني سورية الحديثة .. إلخ ».

ثانياً:- رأى الرئيس حافظ الأسد أن أمامه قائدا مرنا فى إسرائيل ، صاهقا فى توجهه للانسحاب الكامل. فتنازل عن سماع أو قراءة تعهد رسمى بهذا الانسحاب. ووافق على استئناف المفاوضات من دونه . ولم يخل هو أيضا ، بالمدائح على باراك . ووافق على رفع مستوى المفاوضات إلى درجة وزير الخارجية (فاروق الشرع) مقابل رئيس الحكومة الإسرائيلية . ووعد بأن يلتقى شخصا مع باراك فى وقت لاحق ، عندما تسفر المفاوضات عن نتائج جدية على نحو مسودة اتفاق.

التحول

عندما انتهت الجولة الأولى للمفاوضات ، وبدأ أنها تسير فى الاتجاه الصحيح ، دخلت الحلبة قوى المعارضة الإسرائيلية بكل طاقاتها ونفوذها محذرة من الانسحاب الكامل من الجولان . وعملت هذه المعارضة فى اتجاهين:

الأول:- داخل إسرائيل ، بالقول إن الانسحاب الكامل ثمن باهظ لا يجوز دفعه لسورية ، وهى « التى تحتاج للسلام مع إسرائيل أكثر من إسرائيل » ، إذ أن « أوضاعها الداخلية على حافة الانهيار ، بسبب التدهور الاقتصادى والفقر والبطالة ، وبسبب حاجة الرئيس الأسد لتسليم نجله بشار الحكم وهو يحمل اتفاق سلام جيدا ، وبسبب حاجته للمساعدات المالية الأمريكية وللدعم المالى والسياسى فى أوروبا . وراحت تفزع المواطنين فى الشمال من الانسحاب الكامل وخطورته الأمنية من جهة والسيطرة السورية على مصادر المياه (منابع نهر الأردن ، والشاطئ الشمالى الشرقى لبحيرة طبريا من جهة ثانية).

الثانى: فى الخارج ، وبشكل خاص فى الولايات المتحدة ، إذ راحت تروج أن سورية تتوقع الحصول على مليارى دولار فى السنة من جيب دافع الضريبة الأمريكى ، كما هى الحال بالنسبة لمصر منذ كامب ديفيد . وتقول إن سورية لا تستحق هذا الدعم ، لأنها « ما زالت تدعم الارهاب » وتقيم علاقات وطيدة مع إيران وتسيطر على لبنان . كما راحت تحارب النهج السوري الجاف تجاه إسرائيل ، واحجام القادة السوريين عن القيام بخطوات تدل على نية طيبة وحقيقية للسلام : « فالوزير فاروق الشرع رفض مصافحة إيهود باراك خلال المفاوضات بينهما ورفض النظر وجها لوجه إليه و « سورية ترفض تسليم



باراك يتابع متحمسا «العدوان على لبنان»

من الطريف، في هذا السياق ، ان باراك لم يخترع هذا الموقف .فالفكرة الأساسية لتنفيذ القرارين المذكورين طرحتها حكومة بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٨ (بمبادرة وزير الدفاع في حينه ، اسحق مردخاي) . وباراك سار على طريق نتنياهو أيضا في المسار الفلسطيني حيث كان اتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق واي بلاتيشن ، الذي كان وقعه نتنياهو.

بيد أن العالم نسي أن باراك انتهج خط التردد والمساومات الذي سار عليه سابقه ، و«قبض» تفسيراته للموقف الجديد بخصوص لبنان والمعارضة. فمن يعترض على قرار حكومة الانسحاب من الأراضي التي يحتلها جيشها!! ومن ينكر أن باراك لا يواجه معارضة قوية ونشطة وذكية ، قادرة حتى على إسقاطه وعلى إعادة اليمين إلى السلطة!!

وقد نجح باراك ، نجاحا كبيرا ، في تجنب الرأي العام والقيادات الغربية ، وها هي فرنسا برئاسة جاك شيراك ، أكثر القادة الأوروبيين تعاطفا مع العرب ، تقود الجهود الدولية لإعطاء غطاء دولي فشرعية دولية للانسحاب الإسرائيلي من لبنان . وتفعل ذلك بالتنسيق مع عدة أطراف في العالم العربي ، تقول صراحة : «لا نستطيع الاعتراض على انسحاب إسرائيل من أرض عربية».

ويعطى باراك الانطباع ، بأنه يتقدم على المسار الفلسطيني ، خصوصا بعد الانسحاب الأخير من ٦١٪ من الضفة الغربية وبمواصلة إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وباستمرار المفاوضات.

ويستفيد باراك، إلى أقصى حد، من

الركود العربي من جهة ومن التفسخ العربي من جهة ثانية ، خصوصا جريمة (نعم جريمة) غياب التنسيق «السوري - الفلسطيني - اللبناني» في المفاوضات ، هذا التنسيق الذي بات أساسا لا غنى عنه لإنجاح هذه المفاوضات.

وهكذا، فقد نجح باراك في خطته الأساسية . يتسحب من لبنان وفق الشرعية الدولية . يواصل المفاوضات على المسار الفلسطيني ، ويتنازل عن كل هضبة الجولان «باستثناء بضع مئات من الأمطار على شاطئ بحيرة طبريا ومنايع الأردن ، حتى يضمن الماء لإسرائيل» . ويبدي كل الاستعداد لسلام كامل مع سورية ولبنان ، ويطرح مشاريع تعاون اقتصادي معهما وبادر للمساعدة على تجديد دعم اقتصادي لهما في الولايات المتحدة. ويبدي الاستعداد لإزالة كل المستوطنات اليهودية في الجولان ومجابهة المعارضة الداخلية القوية.

وبالمقابل ، يظهر سورية «متمسكة بأمر حرفية» ويبرز رفضها لأي حل وسط حول المناطق المختلف عليها ، بما في ذلك رفض التحكيم الدولي بشأنها ، على طراز النموذج المصري (إسرائيل اعترضت في حينه على تسليم طابا لمصر . فقط بالتحكيم الدولي فازت بها مصر وحررتها) . والرئيس الأمريكي ، بيل كلينتون ، اقترح هذا النموذج على سورية ، بالنسبة لتلك المنطقتين الصغيرتين في الجولان . فرفضته).

الخطر

في هذه الظروف والأجواء ، يأتي العمل الفعلي للانسحاب من لبنان . لقد كان الوجود الإسرائيلي الاحتلالي في لبنان ورقة ضغط جدية بأيدي سورية . فقد كان أحد أسباب نجاح إيهود باراك في الحكم وعده بأن ينفذ الانسحاب خلال سنة بالضبط ، وحدد يوم ٧ يوليو / تموز القادم موعدا نهائيا لذلك . فالشعب في إسرائيل لم يعد يطيق ارسال جنوده للموت في الأرض اللبنانية . وهذا أمر معروف.

لكن الانسحاب من لبنان بلا اتفاق ، خصوصا في ظل غطاء الشرعية الدولية ، جعله سلاحا بأيدي إسرائيل ضد سورية . وهذا أيضا معروف . إذ أن باراك ، بموافقة دولية واسعة للغاية ، وبدعم واضح من الولايات المتحدة ، يريد أن يضمن سلامة حدوده بعد الانسحاب ، بضمانات دولية، بعد أن كان يطلب ضمانات سورية في إطار معاهدة السلام.

ومع أن باراك يصارح شعبه بالقول إن هذا الانسحاب سيتوافق مع اخطار أمنية محدودة ، فإنه يحاول تجنب العالم إلى جانبه لضمان إزالة هذه الأخطار.

وفي الوقت نفسه ، يهدد باراك سورية بكل صراحة ، إن ضرب إسرائيل بعد الانسحاب سيواجه برد إسرائيلي عسكري قاس ، ويلمح هو والكثيرون من وزرائه وعسكرييه ومساعديه ، بأن «المصالح السورية لن تظل آمنة في لبنان» ، أي يهدد بقصف القوات السورية.

ولم يكن صدفة أن تعرض معسكر العمال السوريين في صيدا لاعتداء دموي (٤ أبريل / نيسان الجاري) . كما لم يكن صدفة الاستغلال الغربي والإسرائيلي الواسع للاصوات اللبنانية التي تطالب بسحب القوات السورية من لبنان.

وبلاحظ أن أوساطا إسرائيلية تراقب عن كثب ما يجري داخل سورية، وتتحدث عن قوى جدية معارضة لتسلم بشار الأسد السلطة من أبيه . ومجرد الحديث عن ذلك هو تلويح بتأجيج صراعات قائمة أو افتعال صراعات داخلية . وهذا سلاح فتنة مشهور في السياسة ، حديثها وقديمها .

من هنا ، فإن خطة باراك الجديدة بالانسحاب من لبنان وما سيتبعها ، تنطوي على أخطار ضرب طوق العزلة على سورية وربما جررها إلى صراع عسكري، في حالة استمرار أعمال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في لبنان . وهو أشبه بنصب فخ ، محاط بالأشواك وبالكثير من الحفر . ومع أن القيادة الإسرائيلية والادارة الأمريكية من ورائها تعرف ان حافظ الأسد هو ليس صدام حسين، وأن العالم العربي اليوم ليس على استعداد لتكرار تجربة الوقوف مباشرة ضد سورية كما حصل في حرب الخليج الأخيرة إلا أن هناك مراهنات في هذا الاتجاه وليس صدفة أنها تحمل ، هي أيضا غطاء «الشرعية الدولية».

ويبقى السؤال : كيف سيتعاطى الرئيس حافظ الأسد مع هذا الفخ؟

وإذا كان باراك قد نجح في خطته مع سورية ، وتهرب من مستلزمات السلام معها حاليا لخدمة المعارضة الداخلية فماذا سيفعل في مفاوضات المسار الفلسطيني ، حيث المعارضة الداخلية أشد بكثير وبينها قوى عديدة مستعدة لخوض حرب أهلية ضد الانسحاب من القدس الشرقية وحتى من بعض مستوطنات الضفة الغربية؟.

وهل سيبقى الرئيس السوري وحده في هذه الساحة؟ وإذا كان العجز عن توفير تضامن عربي حقيقي مرضا مزمننا ، فهل يظل أهل الجولان المشردون ، خارج الساحة الاعلامية على الأقل؟ وهل يصح دائما الرد العربي باستعمال اللاءات ، وترك باب المناورات الدبلوماسية والحلول الابداعية وتجنب الرأي العام العالمي وكسبه ، تركها جميعا للآخرين!!

وزارة جديدة "انتقالية" في سوريا

صدر أكثر من تأكيد من مسئولين سوريين أن مؤمراً لحزب البعث سيعقد هذا العام ، وبعضهم يؤكد أنه سيعقد خلال الأشهر الثلاثة القادمة ، وسيكون هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة كل الجدة تشمل وضع سياسات جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها ، أى برنامج عمل جديد يتوافق مع الظروف والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، وينتخب قيادة جديدة قد لا يكون من بين أعضائها إلا عدد محدود من القيادة الحالية ، وفى ضوء ذلك كله ستشكل وزارة جديدة يختار رئيسها من بين أعضاء القيادة القطرية وتكلف بتنفيذ السياسات الجديدة، ومنها القيام بتغيير شامل يطال الكوادر الأساسية للعاملين فى إدارة الدولة وشركات القطاع العام ويأتى بدماء جديدة ، أى أن التغيير الشامل فى السياسات والحكومة والإدارة سيتم بعد المؤتمر القطرى المقبل.

هناك مشكلات عديدة تواجهها الحكومة السورية الجديدة ، وعلى رأس هذه المشكلات الصعوبات الاقتصادية القائمة (الركود الاقتصادى ، ارتفاع نسبة البطالة ، تعثر مؤسسات القطاع العام ، خلل فى السياسة النقدية ، عجز فى الموازنة ، وعجز آخر فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، ارتفاع نسبة التضخم ، تراجع فى نسب النمو على عكس ما كانت تقوله الحكومة السابقة ..) ومن المشكلات الصعوبات الإدارية (الترهل الإدارى ، ضعف الأداء ، فساد الإدارة ..) هذا فضلاً عن الصعوبات فى مجالات أخرى عديدة ، مما يجعل العبء ثقيلاً على الحكومة ، ومما يؤكد فى الوقت نفسه أن المواجهة الشاملة مع هذه المشاكل ستكون بعد المؤتمر القطرى. وعلى أية حال يتوقع كثيرون أن الأسابيع القادمة ، ستشهد صدور بعض القوانين والمراسيم والإجراءات التى تتعلق خاصة بالنشاط الاقتصادى فى محاولة لتحريك الركود ، وإعطاء دفع للحكومة الجديدة ، كما يتوقعون إثارة بعض قضايا الفساد ، وفتح بعض الملفات التى تطال كثيرين لعل بعضهم كان فى السلطة إلى أمد قريب.

حكومته ، أى أنه تم الاستغناء عن تقاليد سابقة كانت تحكم تسمية رؤساء الحكومات والوزراء.

شكلت الحكومة الجديدة من (٣٥) وزيراً منهم (١٣) وزيراً من الحكومة السابقة و(٢٢) وزيراً (بمن فيهم رئيس الوزراء واثنا من نوابه) من الوزراء الجدد ، وقد احتفظ وزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد والمالية والداخلية بحقائبهم . مما يشير إلى عدم تغيير فى السياسات الدفاعية والاقتصادية والداخلية ، وشمل التغيير وزارات التربية والتعليم العالى والثقافة والإعلام . وضمت الحكومة سبعة وزراء لأحزاب الجبهة وأربعة وزراء مستقلين وأربعة وعشرين وزيراً بعضياً ، وكلفت وزيرتان بوزارتى الثقافة (مها قنوت) والعمل والشئون الاجتماعية (بارعة القدسى) وهى زوجة السيد صفوان قدسى الأمين العام لحزب الوجوديين الاشتراكيين .

سرت إشاعات عديدة ، وكتبت الصحافة خارج سورية أن الوزارة الجديدة ستكون وزارة شباب زكاهم العقيد بشار الأسد نجل الرئيس حافظ الأسد ، وجاء التشكيل غير متوافق مع مثل هذه الإشاعات ، إذ أن جميع الوزراء الجدد تجاوزوا الأربعين عاماً من عمرهم ، إلا أنه من الواضح أن تشكيل الوزارة الجديدة لا يوحى بأنها أتت فى إطار تنفيذ سياسات محددة واضحة، فمن الصعب التأكيد أنها مثلاً وزارة تكنوقراط أو سياسيين ، أو أنها توحى بوضع سياسة اقتصادية جديدة وتنفيذها (كالانفتاح الاقتصادى أو تطبيق اقتصاد السوق أو مايشبه ذلك) ، إنها كما يبدو توحى بتغيير أشخاص أكثر من تغيير السياسات . مما جعل كثيراً من المحللين يعتقدون أنها وزارة انتقالية ، ستقوم بمهمات محددة تمهيداً لتغييرات شاملة لاحقة.

رسالة دمشق

حسين العودات

لا يعود القرار السياسى فى سورية للحكومة ، فهو عادة لرئيس الجمهورية وللقيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكي الحاكم ، وبالتالي فإن تغيير الحكومة أو تعديلها لا يوحى بتغيير أو تعديل السياسات العامة أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وإنما يهتم أولاً بتنشيط أداء الحكومة ، وتغيير شئ من أساليب عملها ، وتحسين إنتاجها ، ومعالجة سلبيات قائمة فى عمل الحكومة السابقة.

بقيت حكومة السيد محمود الزغبى فى السلطة طوال مايقارب الأربعة عشر عاماً ، عدلت خلالها مرتين بتغيير بعض الوزراء ، وأشيع أكثر من مرة خلال السنوات الخمس الماضية عن تغييرها وبلغت الإشاعات مداها بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتجديد فترة رئاسية جديدة للرئيس حافظ الأسد فى آذار (مارس) من العام الماضى ، وخاصة بعد الكلمة التى ألقاها الرئيس إثر قسمه الدستورى فى (١٢/٣/١٩٩٩) والتى أشار فيها بوضوح إلى سلبيات عديدة فى مجالات الاقتصاد والإدارة والسياسات الاجتماعية والفساد وغير ذلك ، وتوقع الشارع السورى أن الحكومة ستستقيل خلال أيام ، إلا أن هذه الاستقالة تأخرت سنة كاملة ، وسبقته إشاعات عديدة لم تنقطع عن هذا التغيير ، وطالما تناولت الإشاعات إمكانية عقد مؤتمر قطرى (عقد آخر مؤتمراً عام ١٩٨٥) وبالتالي تبنى سياسات جديدة شاملة ، وتغييرات كبيرة فى القيادة والحكومة وإدارة الدولة ، إلى أن جاء التغيير الأخير مخالفاً لكل التوقعات ، سواء من حيث تسمية رئيس الوزراء المكلف أم الوزراء أم السياسات.

إنه لأول مرة منذ الحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد (١٩٧٠) ، يعين رئيس وزراء من خارج أعضاء القيادة القطرية (٢١) عضواً . فجميع رؤساء الوزارات خلال الثلاثين عاماً الماضية كانوا أعضاء فى القيادة القطرية . كما أنه لأول مرة يكون رئيس الوزراء عضواً عادياً فى حزب البعث (دون مهمة قيادية وقيادة قطرية أو لجنة مركزية) رئيساً لأعضاء قيادة قطرية ولجنة مركزية فى

العقوبات الاقتصادية الدولية وتشريع القسوة

د. عبد الحسين شعبان

المسألة تأثيرها السلبي عليه وأن اختلفت الدرجة . فالتسبب في الموت الجماعي للأطفال نتيجة سوء التغذية ونقص الدواء والتبيل من حقوق الآخرين ، خصوصا الحق في العيش بسلام ودون خوف وحقهم في تأمين الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة، وبغض النظر عما إذا كان الهدف من فرض هذه العقوبات معقولا أو غير معقول ، فإن السكان الأبرياء العزل والفئات الضعيفة هي التي يلحقها الأذى وتتعرض للحرمان والعذاب بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني ، وهو ما ذهبت إليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ سواء وقت الحرب أم السلم أم ما تضمنه بروتوكول عام ١٩٧٧ الملحقين بها بخصوص ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

ومن جهة أخرى فإن استمرار نظام العقوبات يؤدي إلى الانتقاص من إتفاقية الإبادة الجماعية الصادرة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، وإعلان حق تقرير المصير الصادر عام ١٩٦٠ الخاص بتصفية الاستعمار ، كذلك بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٣ حول السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهو يتعارض مع المبادئ النافذة للقانون الدولي المعاصر.

متى وكيف استخدم مجلس الأمن نظام الحصار الدولي؟

فرض مجلس الأمن الدولي خلال السنوات الأربعين الأولى من عمره وحتى عام ١٩٩٠ نظام العقوبات الاقتصادية مرتين فقط: الأولى ضد روديسيا (زيمبابوي حاليا)

والاستثمارات والملاحة الجوية وموقع الدولة الدبلوماسي والمالي ، وعلى تخصيص الموارد للصحة والتعليم والتغذية ، كما تؤدي إلى تعطل عمليات التنمية الاجتماعية والبشرية وتترك تأثيرها الاجتماعي والنفسي على عموم المجتمع والسلام الأهلي بل وحياة البشر.

ويثير النقص المتواصل في وصول البضائع والسلع والحاجات الضرورية للمواطن العادي الكثير من الأسئلة الأخلاقية خصوصا إذا استمر الوضع لسنوات والحال في تراجع بحيث تصبح الحياة عديمة الجدوى ، وتزداد الفئات الضعيفة فقرا وسوء تغذية ويضطر الأطفال للتسرب من مقاعد الدراسة بحثا عن لقمة العيش ، بينما لا يظهر احتمال للتغيير عندها تكبير علامات الاستفهام حول شرعية وسائل الضغط والعقوبات إزاء القادة والحكام السياسيين الذين لم يتأثروا بما حصل لشعوبهم . وهذا الأمر هو الذي دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي لوصف العقوبات بأنها « وسيلة عديمة الحس » وهو بذلك يصيب كبد الحقيقة.

ومع تراكم الكثير من الشواهد المؤلمة لنظام العقوبات الاقتصادية تبدو الصورة شديدة القتامة على حال حقوق الإنسان . فقد خلقت مأسى اجتماعية عميقة ومضاعفات خطيرة ، وعرقلت النمو الاقتصادي وأسهمت في مضاعفة المعاناة الإنسانية.

وحسب التجربة التاريخية المعاصرة لا يوجد بلد واحد ممن تعرض للعقوبات الاقتصادية - سواء الجماعية من مجلس الأمن أو مجموعة دول أو دولة كبرى - لم تترك هذه

إذا كانت الحرب هي استمرار للسياسة والدبلوماسية بوسائل عنيفة حسب المفكر العسكري النمساوي كلازوفيتز فإن الحصار والعقوبات الاقتصادية هي مواصلة للحرب العسكرية بوسائل غير عنيفة لكنها قد تكون أكثر خبثا وأوسع ضررا وأعمق ألما خصوصا إذا استمرت لمدة طويلة . ولذلك ظل الجدل الفقهي فكريا وسياسيا يعتمر فكرة الجزاء في القانون الدولي بخصوص الانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها.

وتناول الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعض جوانب فكرة الجزاء الدولي فيما إذا تعرض السلم والأمن الدوليين لتهديد أو في الحالات التي تؤدي إلى الإخلال بها ووقوع العدوان ، وحددت التدابير لإعادة السلم إلى نصابه كما ورد في المادة ٣٩ ، وذهبت المادة ٤١ إلى اعتماد الإجراءات التي لا تتطلب استخدام القوة العسكرية وذلك حين نصت « لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء « الأمم المتحدة » تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات وجزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.

لكن استمرار العقوبات الاقتصادية لأجل طويلة يخرج عن نطاق هذا الهدف ، ويتحول إلى عقوبة جماعية لا إنسانية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . فالعقوبات الاقتصادية تؤثر على التجارة الخارجية والداخلية

فى ١٦ / ١٢ / ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٧٧ ، بسبب تصرفات الأقلية البيضاء ، حيث جاءت العقوبات إثر إعلان «الاستقلال المنفرد» من جانب واحد . وقد تم رفع العقوبات بعد استعادة وحدة البلاد التى أدت إلى قيام حكومة الأغلبية.

الثانية: ضد نظام جنوب أفريقيا فى ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ بالقرار رقم ٤١٨ لانتهاجها سياسة الفصل العنصرى «الأبارتهايد» ضد الأغلبية السوداء واعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة .

وقد عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا العقوبات الاقتصادية التى استهدفت حظر توريد الأسلحة والمعدات الحربية التى من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين Arms Embargo وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت المبادر لفرضها فى حوالى ٧٠ مرة من مجموع ١٢٠ مرة أو ما يزيد قليلا . وفى ثلث هذه الحالات كانت سياسة احادية وبعضها بتحالفات مؤقتة . ومن أشهر حالات الحصار والعقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة هى تلك الموجهة ضد كوبا فممنذ عام ١٩٦٠ شرعت واشنطن فى تطبيق عقوبات برنامجية ضد كوبا ، ورغم عدم شرعية ولا قانونية القرار الأمريكى ، إلا أنه ما زال سارى المفعول منذ ذلك التاريخ ولحد الآن.

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرار الولايات المتحدة القاضى باستمرار الحظر الاقتصادى ضد كوبا فى عام ١٩٩٥ ، إلا أن واشنطن واجهت القرار بإجراء مضاد ، حيث أصدر الكونغرس قانونا يسمى « قانون هلمز- براكون » فى العام ١٩٩٦ يقضى بمعاقبة أى طرف ثالث يمارس نشاطا اقتصاديا فى كوبا . ورغم احتجاجات حلفاء الولايات المتحدة قررت المضى فى تطبيقه.

وفى تلك تتوضح المفارقة ، فمنذ طلبت منظمة الدول الأمريكية تفسيرا قانونيا للقرار الأمريكى من القانونية (للدول الأمريكية) وكان ردها أن القانون يتعارض مع القانون الدولى . وحينها تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢ / ١١ / ١٩٩٦ قرارا صوتت عليه ١١٦ دولة مقابل ثلاث دول فى حين امتنعت ٣٨ دولة عن التصويت ، حيث ندد القرار بالحظر المفروض على كوبا . ومن الجدير بالذكر أن دول الاتحاد الاوروبى إضافة إلى كندا صوتت إلى جانب القرار.

منذ العام ١٩٩٠ وخلال العقد الحالى فرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية ضد عدد من البلدان:

١- العراق منذ صدور القرار ٦٦١ فى ٦ آب / أغسطس ١٩٩٠ إثر احتلاله للكويت فى ٢ آب أغسطس من العام نفسه ، ثم تلت هذا القرار طائفة من القرارات التى صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات ، حيث توجهت بالقسار ٦٨٧ الذى كنى بـ أبو القرارات ، والذي صدر بعد توقف القتال والعمليات العسكرية فى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩١ ، فجاء القرار ٦٨٧ ليدون ويعكس نتائج الحرب ويفرض نمطا جديدا وغريبا من التعامل الدولى . ويعتبر هذا القرار المذكور تعويضا لسيادة العراق وعمق جرح كرامته الوطنية وارتهن موارده لأجل طويلة ، وفرض عليه الالتزام بالعقوبات ودفع التعويضات والرضوخ لاجراءات التفتيش والرقابة وغيرها ، بما يمكن اعتباره نظاما أشد وطأة من نظام الوصاية الدولى.

والجدير بالذكر أن قرارات مجلس الامن التى زادت على ثلاثين قرارا ، قد صدرت جميعها ضمن الفصل السابع باستثناء القرار ٦٨٨ وهو الذى دعا إلى وقف القمع وكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين . أما القرارات الأخرى فقد صدرت بعد انتهاء العمليات العسكرية التى دامت ٤٣ يوما ، وكان ١٢ منها بين اجتياح القوات العراقية للكويت وبدء العمليات العدوانية ضد العراق فى ١٧ كانون الثانى (يناير) ١٩٩١.

٢- **يوغوسلافيا** (السابقة) حيث صدر القرار ٧١٣ فى ٢٥ / ٩ / ١٩٩١ حين فرض مجلس الأمن حظرا شاملا على الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا ، بهدف تحقيق السلام وتأمين الاستقرار بعد المجازر

مادلين أولبرايت



ضد البوسنيين.

٣- **انغولا** : حيث صدر القرار ٧٣١ فى ٢٣ / ١ / ١٩٩٢ إثر الحرب الأهلية والمعارك الدامية فى محاولة لوقف النزيف الإنسانى واستعادة السلام كما ورد فى القرار.

٤- **ليبيا** : وذلك بصدور القرار ٧٤٨ فى ٣١ / ٣ / ١٩٩٢ . وبرر مجلس الأمن قراره بضرورة تسليم المتهمين بجرائم طائفة أركوبى . وحظر المجلس السفراء إلى ليبيا وتدمير الأسلحة وقطع الغيار والتجهيزات العسكرية وشبه العسكرية وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى والقنصرى وتقييد حركة الدبلوماسيين الليبيين فى أراضي الدول الأخرى.

ورغم تقدم ليبيا بطلب إلى محكمة العدل الدولية للنظر فى القضية طبقا لاختصاصاتها بموجب اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ طالبة الاجراءات التحفظية ، إلا أن مجلس الأمن أصدر القرار المذكور وذلك قبل أن تبنت المحكمة فى القضية.

وفى ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ فرض مجلس الأمن القرار ٨٣٣ الخاص بتجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج ومنع استيراد بعض المواد والأدوات التى تستخدم فى الصناعات البتروكيمياوية وغيرها . ومن الجدير بالذكر أنه بعد وساطة الأمير بندر ونيلسون مانديلا ، تم ايجاد تسوية أولية وأصدرت الأمم المتحدة قرارها لتجميد العقوبات على ليبيا بعد تسليم المتهمين الذين سلموا فى أبريل (نيسان) ١٩٩٩.

٥- **ليبيا** : القرار ٧٧٨ الصادر فى ١٩ / ١١ / ١٩٩٢.

٦- **هايتى** : القرار ٨٤١ فى ١٦ / ١ / ١٩٩٣.

٧- **أنغولا** : القرار ٨٦٤ الصادر فى ١٥ / ٩ / ١٩٩٣ . وفى العام ١٩٩٦ قرر المجلس فرض عقوبات ضد قيادة مجموعة يونيتا المتمردة تضمنت أيضا عقوبات اقتصادية وحظر سفر المسؤولين وغيرها.

٨- **رواندا** : القرار ٩١٨ فى ١٧ / ٥ / ١٩٩٤.

٩- **السودان** : القرار ١٠٤٤ الصادر عام ١٩٩٦ بعد محاولة اغتيال الرئيس المصطفى حسنى مبارك فى أديس أبابا (أثيوبيا) واتهام السودان بالإرهاب . وكانت الاتهامات حول الحكم تدور منذ الانقلاب العسكرى حول انتهاكات مبادئ حقوق الإنسان الدولية وقواعد القانون الدولى الإنسانى فى جنوب السودان ومسئولياتها فى الحرب الأهلية .



شوارزكوف

حسب بعض التقديرات الفرنسية ، فإن الحرب الاقتصادية كانت أكثر إيذاء حيث تسببت وفقا لبعض التقديرات بنحو مليوني إصابة ، أكثر من نصفهم من الأطفال وتركزت عدة ملايين يعانون من اعتلالاً وهزالاً في الحياة الاجتماعية والثقافية وتردى الحالة الصحية والمعاشية حيث أخذ الموت البطيء والاحتضار التدريجي يصبح مشهداً مألوفاً حسب الكاتب جيف سيمونز في كتابه «جلد العراق» الصادر ترجمته عن مركز دراسات الوحدة العربية ، حيث يصف بمقارنات ومفارقات الوضع العراقي الحزين بين العقوبات والقانون والعدالة.

وإذا كانت الحرب العسكرية قد استمرت فعليا ٤٢ يوما (٦ أسابيع) بما فيها مائة ساعة مرعبة من الحرب البرية ، فإن العقوبات والحرب الاقتصادية الناجمة عنها يستمر نحو ٩ سنوات بما يزيد حوالي ٨٠ مرة على الحرب العسكرية.

ولا تخفى الولايات المتحدة مهندس الحصار ساديتها فهي لا تنفي الحقائق البشعة سواء العسكرية أم الاقتصادية ، اذكر هنا مثالين:

الأول: حين عبر شوارتزكوف قائد قوات التحالف في حديث له بعد الحرب العسكرية ١٩٩١/٣/٢ ، حين قال «الشعب كله ليس

هي التي تتحمل وطأة العقوبات الاقتصادية وتعانى وتدفع الثمن باهظا حيث تقف بين فكي الكماشة : عقوبات اقتصادية من الخارج وهدر لحقوق الإنسان في الداخل . يضاف إلى ذلك أن هذه المسوغات أو الذرائع تستخدم بشكل مزدوج وانتقائي بما يلقي ظلالا إضافية من الشك حول صدقية الجهات التي تقف وراء هذا النهج الذي يتسبب في معاقبة الشعوب . ولقد استخدم سلاح (نظام العقوبات الاقتصادية) ضد العراق بعد احتلال قواته للكويت ، لكن هذا النظام ما زال ساري المفعول لحد الآن حيث يكتمل عامه التاسع مما ترك أثارا خطيرة على حال حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

لقد حول الحصار الاقتصادي ، وليس بمعزل عن السياسة الداخلية بلداً بأكمله مزدهرا ومرفها رغم كل السلبات والثغرات والعيوب والاختفاء إلى «معسكر لاجئين» خصوصا بعد أن أرغم العراق على الانصياع إلى قرارات مجحفة ومذلة ، أخذت تدريجيا تطحن عظام العراقيين وتسحق آدميتهم وتلقي إنسانيتهم وسط استرخاء ولا مبالاة دولية وصمت عربي وإقليمي لا مبرر له.

لقد حطمت الحرب العسكرية والقصف المتواصل البنيان التحتي والمرافق الاقتصادية والحسوية والهيكل الارتكازية وأودت بحياة نحو ١٥٥ ألف عراقي (مدني وعسكري)

وطالب القسرا أطول وأغرب قرار في تاريخ الأمم المتحدة ويتألف من ٣٩٠٠ كلمة و٣٤ مادة ، وزسخ القرار المذكور بتسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال خلال ستين يوما والكف عن مساندة الإرهاب الدولي .

ثم صدر قرار جديد بحق السودان في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦ تضمن ثمانى نقاط لفرض المزيد من الحظر والعقوبات وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي وتقييد حركة تنقل الدبلوماسيين وغيره .

هناك عقوبات اقتصادية أخرى تم فرضها خلال القرن العشرين سواء في عهد عصبة الأمم أو في زمن الأمم المتحدة ، لكننا لم تصدر من هيئات أو منظمات دولية ، وإنما صدرت من دولة ضد دولة أخرى أو من دولة ضد أخرى أو أخريات.

ولذلك سوف أتوه في هذا البحث إلى العقوبات الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني وسكان المناطق والأراضي العربية المحتلة كالجولان وجنوب لبنان ، حيث شملت تلك العقوبات الجماعية والفردية منع السكان من تلقي معونات من الخارج وحرمان من يخرج للبحث عن عمل من العودة (المنع من السفر أو العمل داخل الخط الأخضر وتطبيق القرى والمناطق أو الطوق الشامل) ومحاولة قطع علاقة الشتات بالداخل الفلسطيني.

لقد استخدمت السلطات الاسرائيلية الحصار الجغرافي مع الدفع إلى الخارج (الإجلاء) والفصل بين المناطق الجغرافية ، إضافة إلى حصار منطقة الحكم الذاتي بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بحجة حماية المستوطنين اليهود .

وهناك حصار خاص بشأن القدس أيضا . وإذا كانت الحصارات العربية والدولية تفرض على شعوب إلا أنها تظل فوق أرضها ، أما حصار الفلسطينيين والقدس تحديدا فقد صمم لإخلاء الأرض من أهلها ، أي أنه حصار اقتصادي وسياسي (إجلائي واستيطاني) . وقد بدأ حصار القدس منذ عام ١٩٤٨ واستمر عند احتلالها عام ١٩٦٧ وتعاضم عند ضمها بقرار الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٨٠ .

العراق وتشريع القسوة

لقد استخدم مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية ضد العديد من شعوب العالم بخاصة في الفترة الأخيرة (العقد الحالي) وذلك كوسيلة لإملاء الإرادة ضد حكومات ودول ولأسباب تتعلق بخرقها لقواعد القانون الدولي أو لأسباب أخرى لا تروق لبعض القوى الدولية المنتفذة . وسواء كانت الحجة والذريعة معقولة أم غير معقولة فإن الشعوب

برثا لسبيين : الأول أن الكثيرين من أفرادهم تمسوا لغزو الكويت والثاني أن الشعب قابل بحكم صدام حسين». ولم تكن تلك سوى ذريعة واهية ناهيك عن أن الاستنتاج لا يستند إلى وقائع صحيحة وملحوسة ، ففي حين استمرت يد الاتم لتعب بمقدرات شعب بكامله فارضة عليه أقصى حصار عرفه القرن العشرون ، فإنها وضعت العصي في دواليب أي تغيير يريده من داخل البلاد ، كما حصل بعد الهزيمة العسكرية مباشرة.

والمثال الثاني : هو ما أورده مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة بعد ست سنوات ونصف على استمرار الحصار حين قالت لمحاورتها ليسلى ستال في برنامج تلفزيوني (ستون دقيقة) ردا على سؤال عن الثمن الذي يستحق موت نصف مليون طفل عراقي بسبب العقوبات بما يزيد على الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما ، بالقول : إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك (١٢ أيار - مايو ١٩٩٦) .

لقد ضاعف استمرار الحصار الاقتصادي من هدر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، تلك التي كانت تعاني انتهاكات فظة وتجاوزات خطيرة قبل الحصار وضاعف منه استمرار الحصار خصوصا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ناهيك عن حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني والنقابي وحق المشاركة السياسية ، تلك التي تشكل تحديا حقيقية للترابط العضوي بين حقوق الإنسان والتنمية . لقد استخدمت الولايات المتحدة بنهجها وتعاطيها مع القضية العراقية معاقبة الشعب العراقي وإحكام قبضتها العسكرية والاقتصادية على منطقة غنية بالنفط وتطوير استراتيجية متعددة الوجوه للردع أو التصدي لمواجهة أية محاولة لإحداث أي تصدع في هيمنتها وتأمين سلامة حليفها الاستراتيجي « إسرائيل » .

لقد ظل المشهد المحذوف من دراما الخليج يتكرر بصور مختلفة حيث الكثير من الأدلة والشواهد سواء غزو الكويت وما بعدها بالتعاطي مع الانتفاضة الداخلية التي شهدت مساومات ومفارقات تاريخية ، فمن ذلك العراق وتحطيم بنائه التحتية إلى حرب إبادة جماعية بطيئة لجيل كامل حاض ولجيل قادم ، بحيث أخذت تشير تلك « الجرائم بحق الإنسانية » الكثير من الأسئلة الأخلاقية بخصوص الحذر النفسي إزاء الضحايا واللذين يتم التعامل معهم بدم بارد أو ترحيل الذنوب على الآخرين ، لكن الحكم بهلاك هؤلاء البشر انتظارا ودون حدود أو أجال لم يعد له

ما يبرره حتى من وجهة نظر بعض الغربيين حيث أخذت ترتفع في الآونة الأخيرة أصوات كثيرة في الكونغرس الأمريكي والبرلمان البريطاني وفي أوساط الرأي العام تحتج على التأثير الخطير للعقوبات وتجويع شعب بأكمله وإعادة إلى العصر قبل الصناعي حسب جيمس بيكر وإلى نحو ٥٠ عاما إلى الوراء وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية.

إن تلك الجرائم ترتب مسؤولية دولية جنائية وفقا للمادة ٥٤ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٩٧ . إن إدانة الحصار ومسببه هو محاولة لوضع هذا الاعتبار الانساني في المقام الأول خصوصا بما له علاقة بعرقلة التنمية البشرية وهدر حقوق الإنسان ، بعيدا عن الأهواء والأهداف والمصالح السياسية ، فالعراق الذي تعرض للحصار وما يزال ، قد تدهورت فيه حالة حقوق الإنسان على نحو مريع وإذا كان سجله حافلا بانتهاك وزاد عليها على نحو لم يسبق له مثيل بانتهاك الحدود المدنية والسياسية ، فإن استمرار الحصار قد ضاعف من هذه الانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك التي تشكل مسألة غاية في الخطورة لتدمير النسيج الاجتماعي واختلال المعايير والاناساق القيمة واتساع الجريمة وتفشي الفساد والرشوة وتهيش فئات واسعة من السكان.

إن استمرار الحصار يزيد من الهدر والتجاوز ليس للحقوق المدنية والسياسية فحسب بل يضاعف من خرق الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما يعد جريمة دولية خطيرة خصوصا أنه يعتبر نوعا من أنواع الإبادة الجماعية الشاملة وبما له علاقة بالحق في الحياة والعيش بسلام . اختتم بالقول إن استمرار نظام العقوبات ضد الشعب العراقي الذي يبطل حق أعمال التنمية ويضاعف من هدر حقوق الإنسان هو أقرب إلى تشريع القسوة وتقنين الوحشية في عالم يراى له أن يكون أكثر عدالة وتسامحا وإنسانية .

من هنا انطلق بالدعوة (كتروصية) إلى الترويج عبر منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية NGOs وفي المحافل المختلفة العربية والدولية بما فيها الأمم المتحدة لإصدار تصريح دولي لمنع معاقبة الشعوب وحصارها اقتصاديا تحت اية حجة أو ذريعة . وذلك يدخل في صلب حق أعمال التنمية للدول والشعوب النامية وأمم الجنوب الفقير وعالمنا العربي والاسلامي الذي لا يستفرد به حكامه وحدهم بل دول الشمال الغني والعالم الجديد .

كلمة أخيرة بخصوص العقوبات الاقتصادية والحصار الدولي المفروض على العراق بالارتباط مع القرارات الدولية

الصادرة عن مجلس الأمن.

١- إن القرارات غير محددة بزمن وتتطلب إلغاؤها استصدار قرار أو قرارات جديدة من مجلس الأمن . وإذا علمنا أن هناك قوة أساسية مؤثرة في مجلس الأمن من الدول الدائمة العضوية فبإمكانها تعطيل اتخاذ أي قرار باستخدام « الفيتو » فيمكن ادراك خطورة الأوضاع المستقبلية.

٢- أن القرارات تعتبر أشد وطأة من نظام الوصاية الدولي ، فحسب المادة ١٢ من نظام الوصاية يمكن للجمعية العامة أن تمنح الاستقلال للشعوب التي تحت الوصاية بقرار منها بالأغلبية ، لكن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بموافقة ٩ أعضاء من مجموع ١٥ عضوا بضمنهم ، وهذا هو مكنم الخطر ، الأعضاء الدائمون الخمسة .

٣- عندما تذكر القرارات التي تخص العراق لا تحصر بحكومته أو نظام حكمه بل تتعرض له كدول وكيان ، وهذا يعني حاضرا ومستقبلا ، مما يترك أبعاده السياسية على مستقبل العراق . ورغم أن مبدأ التغييرات الجوهرية في الظروف يمكن الاستناد إليه ، أي تغيير الأحكام بتغير الاحوال والأزمان ، إلا أن المسألة لا تتم أئوماتيكيا عند إجراء التغيير المنشود .

٤- إذا كان مجلس الأمن قد أجاز لنفسه القيام بإجراءات المراقبة والتفتيش واستخدام المطارات والطائرات دون الرجوع إلى ترخيص من السلطات العراقية وهو ما يخل اخلال خطيرا بالسيادة ، فلماذا لا يصر ، واستندا إلى « الشرعية الدولية » التي يتم التشديق بها ليل نهار ، على إجراء انتخابات حرة نزيهة ومراقبة دولية مثلما حصل في كمبوديا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتي وأنغولا وجنوب أفريقيا لكي يتحقق التغيير المنشود بصورة سلمية وبما يساعد في ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي إطار من التعددية وتكافؤ الفرص .

٥- إن الاستمرار في فرض الحصار الدولي الجائر والاستمرار في توجيه الضربات العسكرية العدوانية لمناطق الحظر الدولي شمال العراق (كردستان) وجنوبه يستهدف تمزيق المجتمع العراقي والاخلاق بوحلته الوطنية والسمي لرهن إرادته وموارده ومستقبله لأجال طويلة لا علاقة لها بالشرعية الدولية ، بل تمثل أشد وأخطر انتهاك لها ولحقوق الإنسان العراقي على جميع الصعد وهو ما يمكن اعتباره ، جريمة دولية بحق السلم والأمن الدوليين وبحق الشعب العراقي .

المرحلة الأولى لثورة ضد الرأسمالية

رسالة واشنطنون

سمير كرم

● النظام الأمريكي يعيش حالة
«إنكار لواقع التحولات التي تجري
ضده منذ أن
أعلن انتصاره على الاشتراكية..»

وبصفة خاصة الصين ، إلا أن الرأسماليات السائدة في هذه البلدان لها أنماط خاصة بها تختلف فيما بينها ، وتختلف بدرجة أوسع عن فط الرأسمالية الأمريكية . ومع ذلك قررت النخبة الحاكمة الأمريكية المضى فى عملية إعادة تشكيل المؤسسات العالمية المالية والتجارية على النحو الذى يخضع الرأسماليات الأخرى لقواعد وشروط ومصالح الرأسمالية الأمريكية.

وقد بدأت تقع سلسلة من الأحداث ذات الأهمية الكبرى التى تنبئ الولايات المتحدة والنخبة الحاكمة فيها - المؤلفة من التحالف بين الصناعيين والعسكريين ، بين الرأسمالية والجنرالات إلى الحقائق السابقة التى تؤثر أن تنكرها.

عندما وقعت أحداث مدينة «سياتل» فى نوفمبر العام الماضى - وكانت بمثابة انتفاضة صارخة من الطبقة العاملة الأمريكية وحلفائها فى الداخل الأمريكى وحلفائها فى العالم الخارجى - ضد هذا الاتجاه نحو فرض عولمة الرأسمالية الأمريكية على الجميع . تظاهرت إدارة الرئيس كلينتون بأنها تعلمت شيئا من موجات الاحتجاج ضد « منظمة التجارة العالمية » . وقال الرئيس كلينتون نفسه « إن الذين تلقوا رسالة تدعوهم للاستيقاظ من «سياتل» قد تلقوا رسالة صحيحة ».

مع ذلك ، وكما يقول معلق يسارى أمريكى هو «مارك وايزنبرث» بدا وكأن الذين تلقوا رسالة بأن يستيقظوا تصرفوا

يقوم على أرضها نوع واحد لا غير من الرأسمالية الغربية هو الرأسمالية الأمريكية بصورتها الراهنة . رأسمالية السوق الحرة . خلال هذا وطوال العقد الماضى آثرت النخبة الحاكمة ومعها الاستراتيجيون الاقتصاديون (والعسكريون فى واقع الأمر) أن تغفل - وأساسا - الطبقة العاملة الأمريكية والمنتج والخالق الحقيقى للإنتاج الصناعى الذى تريد الولايات المتحدة أن تغزو العالم به ، والعالم الثالث بكل ظروفه وأوضاعه وفقر الأغلبية الساحقة فيه .

بقيت النخبة الحاكمة الأمريكية على تصورها بأن الطبقة العاملة الأمريكية على الرغم من قوتها الاقتصادية الهائلة ضعيفة سياسيا ، وضعيفة تنظيميا ومدجئة فكريا ، ومحرومة من ثقافة طبقية خاصة لأنها لا بد أن تعتنق ما تعتنقه النخبة الحاكمة الأمريكية . ظلت على اعتقادها بأن الطبقة العاملة الأمريكية مقطوعة الصلة تماما بالطبقات العاملة الأخرى فى العالم . فى أوروبا وفى العالم الثانى (الذى كان يضم الاتحاد السوفيتى) السابق والبلدان الاشتراكية السابقة والحالية وفى العالم الثالث وأن هذا الوضع قابل للاستمرار إلى الأبد .

فى الوقت نفسه غفلت النخبة الحاكمة الأمريكية - أو أغفلت أنه على الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين فط الرأسمالية الأمريكية وأنماط الرأسمالية الأخرى فى بلدان مثل اليابان وبلدان أوروبا وشرق آسيا ،

عندما تفكك الاتحاد السوفيتى وأعلنت الولايات المتحدة انتصارها فى الحرب الباردة .. لم تتوقف النخبة الأمريكية عند هذا الحد . لقد اعتبرت أن التاريخ قد انتهى . هكذا أعلن المفكر الاستراتيجى والدبلوماسى فرانسيس فوكوياما فى كتابه « نهاية التاريخ » وكان يعنى بالتحديد نهاية تاريخ الصراع الطبقي لصالح الرأسمالية .

وجد الاقتصاديون الرأسماليون - الأمريكيون خاصة - أن لديهم كل مبرر للاعتقاد بأن السوق الحرة العالمية ستصبح خلال سنوات هى الوقع الشامل فى العالم ، وأن تعدد الأنظمة الاقتصادية والثقافات الاقتصادية الذى ساد العالم طوال قرون عديدة سيصبح جزءا من الماضى ، سيدخل التاريخ .

وتأسيسا على هذا نشطت الشركات العملاقة ونشطت الحكومات التى تعتبر نفسها فى خدمة هذه الشركات قبل وبعد أى شئ آخر فى تأسيس ، المؤسسات والمنظمات العالمية التى تملك قدرة وهدف وضع هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة موضع التنفيذ .

وتحت قيادة الولايات المتحدة - وبدا واضحا أن الولايات المتحدة مستعدة لوضع قوتها العسكرية العملاقة والمتفوقة فى خدمة خلق هذا الوضع الجديد الذى يطلق عليه الآن اسم «العولمة» الاقتصادية . وتعريف هذه العولمة بأنها نشر الإنتاج الصناعى إلى اقتصادات لا ترتبط أصلا بالسوق وفى جميع أنحاء العالم

الحركة العمالية تدخل

في صحوة ووعي جديد

لارتباط مصالحها

بعمال العالم

وفقراء العالم الثالث



كلينتون

تصرف النائم الذي جاءته مكالمات هاتفية فاستمع إليها ثم وضع السماعة في مكانها واستأنف النوم «مارك وايزبورث» هو مدير مركز بحوث الاقتصاد والسياسة في واشنطن وهو أحد المراكز التقدمية التي تلعب دورا مؤثرا في مقاومة فكر وقرارات النخبة الحاكمة الرأسمالية).

إلى متى تستطيع النخبة الحاكمة الأمريكية أن تستمر في انكار وإغفال تلك الحقائق؟

يبدو أن قدرتها على مواصلة الإنكار هي قدرة بلا حدود، وأنها لن تستطيع على الحقائق إلا بعد أن يفوت الآوان .. أوانها.

فإذا كان كل ما حدث في «سياتل» -

وقد كتب الكثير عن تفصيلاته- لم يغير من المواقف الأمريكية الرئيسية شيئا، فإن صدمات «سياتل ٢» في انتفاضة واشنطن ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - بمناسبة اجتماعاتهما المشتركة في منتصف أبريل قد تمر بدورها دون أن تعني النخبة الأمريكية الحاكمة أن انتصار الرأسمالية بتفكك النظام السوفيتي ليس كاملا ولا نهائيا.. أن الرأسمالية الأمريكية ستجد نفسها في مأزق لا يقل عن المأزق الذي أودى بالنظام السوفيتي.. وأن انهيار ذلك النظام لا يعني ولا يمكن أن يعني نهاية تاريخ الصراع الطبقي ولا نهاية الفكر الاشتراكي وطموحه الإنساني (أكتب هذا المقال قبل أيام من أحداث الاحتجاجات الشعبية في واشنطن ضد الصندوق والبنك الدوليين.. لكن أنباء الاستعدادات معروفة للجميع ومدى اتساعها متوقع تماما).

في تصوري، ان انكار النخبة الحاكمة الأمريكية لواقع وتطور الطبقة العاملة الأمريكية يشكل أخطر أخطائها.. أخطر من خطأ إغفال تعدد انماط الرأسمالية خارج أمريكا، وخطأ إغفال استمرار تأثير الفكر الاشتراكي في العالم، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، ولكن بالأخص في أوروبا وفي بلدان العالم الثاني والعالم الثالث.

لا تزال طبقة الرأسماليين الأمريكيين، وأدواتها المالية والعسكرية الثقافية، تتصرف وكأنها وضعت الطبقة العاملة الأمريكية تحت إبطها، أو في جيبيها. وأنها لا تزال تعاني الضعف وفقر التنظيم وفقر المصادر إلخ.. فلقد حدث هذا لفترة طويلة امتدت من بداية حقبة المكارثية، وربما تكون حتى قد سبقتها منذ أن انتهت أزمة الكساد الرأسمالية الكبرى التي اجتاحت أمريكا والعالم في نهاية عشرينات القرن العشرين وخلال هذه السنوات الطويلة تولت قيادة الحركة العالمية

العمالية والنقابية الأمريكية إلى أن انتهت الحرب الباردة (..).

وليس من المتصور أبدا أن تكون المصادفة وحدها هي التي جعلت الحركة العمالية تنفض عن نفسها غبار السياسات الرجعية وتتخلص نهائيا من قياداتها الخائنة بعد وقت قصير من «هزيمة الاشتراكية» وفق زعم المفكرين والمخططين الاستراتيجيين للرأسمالية الأمريكية.

لقد حدث ما يمكن أن نطلق عليه «عودة الوعي» للحركة العمالية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وربما كان الجانب الوحيد الظاهر من دلالة هذا التوقيت -حتى الآن- هو أن أحدا لن يستطيع أن يقول إن قيادات «اليسار» استولت على قيادة الحركة العمالية والنقابية الأمريكية بمؤامرة أو على الأقل تحريض من جانب الاتحاد السوفيتي أو «الشيوعية العالمية».

لكن الأمر الذي لا شك فيه أن تحرك الطبقة العاملة في الاتجاه العكسي، أي للاتجاه الصحيح للدفاع عن مصالحها داخليا وعن مصالح حلفائها في الخارج، خاصة في العالم الثالث تربطه علاقة قوية بما استبدت بالرأسمالية الأمريكية من جموح في الداخل والخارج بعد أن أعلنت انتصارها على «النظام البديل».

والواقع أن عودة القيادة في الحركة العمالية والنقابية الأمريكية إلى العناصر التقدمية كانت بداية لحركة أشمل وأعمق لها تأثيراتها الإيجابية على الحركة العمالية نفسها ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأمريكي.. وتأثيراتها الإيجابية بالمثل على الحركة العالمية لمقاومة العولمة الأمريكية بما تعنيه من

الأمريكية- ممثلة في الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكيين- كراذر دانت بالولاء لرجال الأعمال وللشركات الكبرى وليس للعمال. وفرضت على الاتحاد سياسات رجعية لم تتعرض لمثلها نقابات العمال في أوروبا، ولا حتى في العالم الثالث حتى أن تلك القيادات كانت تعمل ضد حق العمال الأمريكيين في الإضراب. وضد حقهم في تأييد الطبقات العاملة في البلدان الأخرى، كذلك ضد التضامن مع نضال الشعوب التي كانت تخوض معارك تحريرها من الاستعمار القديم. بل إن بعض قادة اتحاد العمال الأمريكي وضعوا أنفسهم في خدمة الحملة المكارثية لاضطهاد وحر القوي التقدمية، بما فيها الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي فضلا عن المفكرين والكتاب والفنانين الماركسيين.

وفي الإطار نفسه أيدت القيادات القديمة لاتحاد العمال أشد سياسات الولايات المتحدة عدوانية في العالم الخارجي، من حرب كوريا في أوائل الخمسينيات، إلى أشكال التدخل العسكري الأمريكي المختلفة في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك غزو خليج الخنازير في كوبا الذي دبرته وموكلته وأشرفت عليه المخابرات الأمريكية في أوائل الستينيات وأيدت بعد ذلك قتل لومومبا في الكونغو، وانقلاب تشيلي واغتيال رئيسها المنتخب الاشتراكي سلفادور الليندي عام ١٩٧٣. هذا فضلا عن تأييد قيادات الاتحاد للحرب الأمريكية ضد فيتنام، حتى حينما كانت المعارضة الشعبية ضد هذه الحرب في ذروتها في الجامعات والمعاهد.. وبعد ذلك في الاحتجاجات والمظاهرات في شوارع المدن الأمريكية (بصورة تذكر باحتجاجات «سياتل» الأخيرة!).

وقد بقي هذا الوضع المقلوب للحركة

هيمنة الرأسمالية الأمريكية على اقتصادات بلدان العالم. في الشهر الماضي (مارس) أعلن الاتحاد العام للعمال الأمريكيين أن عدد العمال الذين انضموا إلى نقاباته خلال عام ١٩٩٩ بلغ ٢٦٥ ألف عضو. وهي أكبر إضافة سنوية سجلت منذ ٢٠ عاما. وبذلك ارتفع عدد أعضاء نقابات العمال الأمريكيين إلى ١٦ مليوناً و ٤٨٠ ألف عامل، وارتفعت نسبة العمال الأعضاء في النقابات إلى ١٣ر٩ بالمائة من مجموع القوى العاملة.

لقد توقف الاتجاه نحو الهبوط الذي أصاب أعداد النقابيين ونسبتهم لسنوات طويلة. ووصف بيان الاتحاد سنة ١٩٩٩ بأنها كانت «أفضل السنوات في التاريخ الحديث للحركة النقابية الأمريكية».

وفي نقابات القطاع العام زاد عدد الأعضاء بنحو ١٥٣ ألف عامل في العام الماضي، إلا أن العدد الإجمالي لأعضاء هذه النقابات يعكس، انخفاض نسبتهم إلى العدد الإجمالي لعمال القطاع العام من ٣٧ر٥ بالمائة إلى ٣٧ر٣ بالمائة.

ولاحظت الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الأمريكيين أن الزيادة الكبيرة في أعداد العمال الذين انضموا إلى نقابات في العام الماضي على نجاح السياسة الجديدة التي تنتهجها قيادة الاتحاد وهي سياسة «تقدمية» قطعت صلات التحالف التي ظلت لفترة طويلة بين قيادات الاتحاد وقطاع الأعمال وكذلك القوى اليسارية في المجمع.

جدير بالذكر أن آخر قرار «سياسي» اتخذه اتحاد العمال قبل صدور البيان بأيام كان بمطالبة الحكومة الأمريكية بالتوقف عن ملاحقة العمال الأجانب الذين يقيمون على الأرض الأمريكية بلا تأشيرات دخول رسمية والذين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين. وطالب الاتحاد بمنح هؤلاء -الذين يقدر عددهم بعدة ملايين- صفة المقيمين الشرعيين، حتى لا يتركهم ضحايا لاستغلال أصحاب الأعمال

الذين يحرمونهم من الحد الأدنى للأجور ويجبرونهم على العمل في ظروف غير إنسانية وبالغة القسوة.

وبعد هذا القرار موقفاً جديداً غير مسبوق من جانب الاتحاد العام للعمال الأمريكيين. فقبل سنوات كانت معظم نقابات الاتحاد العام تطالب بالحاج بفرض عقوبات على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً «لا يحوزون «وثائق رسمية»» (أي من المهاجرين غير الشرعيين وهي سياسة تطبقها الحكومة الأمريكية فعلاً، إلا في بعض الحالات حيث تقدر أن استمرار هؤلاء العمال مهم لأحد قطاعات الأعمال -وخاصة الزراعة- وأن فصلهم ثم ترحيلهم يلحق أضراراً بالاقتصاد الأمريكي في هذا القطاع..

وبعد القرار الأخير للجنة التنفيذية للاتحاد العمال تتخذ النقابات الآن موقف الدفاع عن «العمال غير الشرعيين» وتندد «بتحويلهم إلى ضحايا من جانب أصحاب الأعمال المستغلين».

ويؤيد الاتحاد بهذا القرار إصدار عفو عن كل العمال الموجودين فعلاً على الأرض الأمريكية بلا تأشيرات قانونية، وفي الوقت نفسه تطبيق القوانين الخاصة بالحقوق العمالية على أصحاب العمل مهما كانت الوضعية القانونية للعمال، بما في ذلك -وبشكل خاص- القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور.

ويدعو الاتحاد إلى حماية العمال من المهاجرين غير الشرعيين من إجراءات الترحيل إلى الخارج التي تتبعها إدارة التجنيس والهجرة الأمريكية ضدهم، خاصة إذا حاولوا تنظيم أنفسهم نقابياً، الأمر الذي يؤدي إلى الإبلاغ عنهم من جانب أصحاب الأعمال لتلك الإدارة.

وفي ظل التركيبة الحالية للكونغرس الأمريكي - حيث الأغلبية من الجمهوريين لا يتوقع اتحاد العمال موافقة الكونغرس على هذه الاقتراحات بشأن العمال غير الشرعيين.

وقد اتخذ هذا القرار في أعقاب مشاركة قوية وفعالة من جانب الاتحاد والنقابات الأعضاء فيه في الانتفاضة الجماهيرية ضد

منظمة التجارة العالمية» في اجتماعها الوزاري في «سياتل» بولاية واشنطن في -نوفمبر من العام الماضي. وهو دور وصفه بعض المعلقين بأنه علامة على تحول الحركة النقابية العمالية الأمريكية إلى «العالمية» بعد أن كانت حركة أمريكية محافظة تحت جناح أكثر القوى السياسية يمينية في الولايات المتحدة.

وقد استعد الاتحاد العام للعمال للمشاركة بدور بارز بالمثل في حركة الاحتجاجات ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد بدأ ذلك بحملة تجنيد لأعضائه النقابيين في أنحاء الولايات المتحدة وليستعدوا للحضور إلى واشنطن للمشاركة في الاحتجاج على سياسات المؤسسات الدولية التي تلحق أضراراً بالطبقات العاملة ويفقرها البلدان النامية من أجل تمكين المؤسسات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال من تحقيق أرباح طائلة.

ويقول جون سويني رئيس الاتحاد العام للعمال الأمريكيين والذي شكل انتخابه لهذا المنصب انقلاباً في سياسات الحركة العمالية والنقابية في أمريكا «إن الاتحاد قد أصبح بؤرة تتجمع عندها القواعد والمعايير الجديدة لجعل الاقتصاد العالمي يعمل صالح الشعب العامل».

في الوقت نفسه فإن الاتحاد قد أقر استراتيجية نشطة وطموحه للعب دور مؤثر في الانتخابات الأمريكية هذا العام - سواء انتخابات الرئاسة أو انتخابات الكونغرس، أو الانتخابات لجميع المناصب (وكلها تجري في وقت واحد هو يوم ٧ نوفمبر القادم). وقد وضعت هذه الاستراتيجية الانتخابية في ضوء نجاح ملحوظ أحرزه الاتحاد في انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨، حيث لعب دوراً مؤثراً في إسقاط عدد كبير من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس ومجالس الولايات ومناصب حكام الولايات بحيث تقلصت أغلبية الجمهوريين، والمعروفين بعدائهم للحركة العمالية والنقابية على السواء، في الكونغرس والمجالس الأخرى.

وقد اتخذ الاتحاد قراراً مبكراً بتأييد نائب الرئيس الأمريكي البرت جور مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة، على الرغم من وجود بعض الخلافات التفصيلية بينه وبين القيادات العمالية خاصة بشأن السياسة التجارية الأمريكية. ومن هذه النقاط معارضة الاتحاد العام للعمال سياسة إدارة كلينتون - جور الرامية على تأييد ضم الصين إلى «منظمة التجارة العالمية» على الرغم مما يعتبره

الاحتجاجات ضد حرب فيتنام نجحت

في وقف الحرب.. لكنها لم تنجح في تقويض

النظام.. أما الانتفاضات الجديدة فإنها

موجهة ضد النظام الرأسمالي في الصين

اتحاد العمال ممارسة قمعية ضد العمال في الصين.

وعلى الصعيد الداخلي فإن الاتحاد العام للعمال يعتبر التحدي الأكبر الذي يخوضه هو تحدي التغلب على معارضة قطاع الأعمال القومية للتنظيم النقابي كمبدأ . إلى حد أن كثيرا من المؤسسات ترفض توظيف الأشخاص المنضمين لعضوية أى من النقابات . فضلا عن معارضة قطاع الأعمال حقوق أساسية للعمال تصونها القوانين في معظم بلدان العالم - خاصة البلدان الصناعة المتقدمة - وفي مقدمتها حق الاضراب وحق تكوين النقابات وحق التفاوض من أجل شروط عمل أفضل . وهى أمور لا تزال الحركة العمالية والأمريكية تناضل لنيلها . ولا يزال من حق أصحاب الأعمال - خاصة الشركات الكبرى - فصل العمال تعسفا دون التعرض لأية إجراءات من جانب الحكومة ، وأحيانا دون أن يكون من حق العامل المفاوض إقامة دعوى أمام القضاء (...).

وتقول باربرا شابلور مديرة الشؤون الدولية في الاتحاد العام للعمال الأمريكيين « إن النجاح الذي تم إحرازه في شوارع سياتل في أواخر العام الماضي قد عزز فهم الحركة العمالية للقضايا العالمية ومدى التأثير الذي سيكون لها على هذه الحركة نفسها » وتشير شابلور إلى أن أهم هذه القضايا الدولية للحركة العمالية ما يواجهه عمال القطاع العام في أنحاء العالم - وليس في أمريكا وحدها - نتيجة انتشار عمليات « الخصخصة » ونوع النمو الاقتصادي الذي يترتب على هذه العمليات.

وفي هذا الإطار يدعو الاتحاد إلى ضرورة إسقاط الديون المستحقة للبلدان الصناعية الرأسمالية عن البلدان النامية والفقيرة . ويرفع شعار « تحويل صندوق النقد الدولي » من داعية إلى التقشف إلى داعية للنمو وإلى رفع مستويات معيشة فقراء العالم . كما تصف آخر منشورات الاتحاد خطط وبرامج صندوق النقد الدولي الداعية إلى أسعار مرتفعة للفائدة على القروض وإلى خفض الانتاج الحكومي ورفع الدعم الحكومي عن السلع الضرورية والأساسية ، بأنها « خطط لا يمكن عمليا أن تنجح إلا في زيادة الأزمة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث . ويدفع ثمن هذه الخطط السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي . بدعم من الضغط الأمريكي الرسمي المباشر وغير المباشر ، عمال هذه البلدان أكثر من غيرهم ».

هذا هو مدى نمو الحركة العمالية الأمريكية - في جانبها النقابي وهذا هو مدى اتساع حركتها وعمق التحولات التي طرأت

« اتحاد العمال الأمريكي أصبح بلورة تتجمع عندها القواعد والمعايير الجديدة لجعل الاقتصاد العالمي يعمل لصالح الشعب العامل »

جون سوينى رئيس اتحاد العمال الأمريكيين

عليها منذ « نهاية الحرب الباردة » ، وهذا هو مدى تصميمها على المشاركة الفعالة في مقاومة الرأسمالية الأمريكية وخطط العولمة والوقوف إلى جانب الطبقات العاملة في البلدان النامية والفقيرة باعتبار ذلك جزءا من مصالحها الطبقيّة ومكملا لنضالها السياسى والاجتماعى داخليا .. مع ذلك فإن النخبة الأمريكية الحاكمة لا تزال تعيش فى حالة إنكار لهذه التطورات التى تجرى فى « بيتها وقريبا منها » .. فهل يمكن أن تكون أكثر استعدادا للخروج من حالة « الانكار » هذه فيما يتعلق بالعوامل والتطورات التى تقع خارج البيت الأمريكى وبعيدا عنه ؟.

ربما تعتقد هذه النخبة أن حركة الاحتجاجات الجماهيرية القوية لن تلبث أن يصيبها التعب وتتضاءل مصادرها . فهذا ما ظنته بعد انتهاء انتفاضة « سياتل » ، ولم تلبث أن عاجلتها احتجاجات « واشنطن » ، إلا أن الدلائل كثيرة على أن هذه الحركة وكذلك دور الطبقة العاملة الأمريكية فيها إلى جانب أكثر الأحزاب تقدمية ، بما فيها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية - لن تهدأ . فما أكثر المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدها مؤسسات العالمية اجتماعات القمة لمجموعة الدول السبع واجتماعات القمم الثنائية ، واجتماعات حلف الأطلسي السياسية تارة والعسكرية .. إلخ كلها « مناسبات » لاندلاع المظاهرات والاحتجاجات.

وقد ثبت - وباعتراف السلطات الأمريكية نفسها - أن المنظمات والجمعيات الشعبية

التي نظمت انتفاضة « سياتل » تمتلك قدرات خلاقة على تطوير وتكثيف أساليبها فى الاحتجاج . كما ثبت استعداد منظمات وجماعات واسعة أخرى للانضمام إليها . بما فيها جماعات دينية وحتى جماعات محافظة ، بالإضافة إلى الدور المتميز الذى تلعبه الجماعات المعنية بالدرجة الأولى بحماية البيئة.

وإذن فإن حركة مناهضة العولمة باقية وستنمو وتتطور وتزداد كثافة . التى بشكل ما تذكر فى مراحلها الحالية بالمراحل الأولية للاحتجاجات ضد حرب فيتنام . بل إن استهانة النخبة الحاكمة بها يذكر انضباطها . وهناك دلائل عديدة على أن حركة الاحتجاج ضد « العولمة » ستستمر إلى أن تحقق أهدافها على النحو نفسه الذى استمرت به حركة الاحتجاج ضد حرب فيتنام أهدافها .

وصحيح أن حركة الاحتجاج على حرب فيتنام نجحت فى وقف تلك الحرب وسحب القوات الأمريكية منها مستندة إلى قوة نضال الشعب الفيتنامى .. إلا أنها أخفقت فى تغيير استراتيجية النظام الأمريكى ، فضلا عن النظام نفسه.

أما فى حالة حركة الاحتجاج ضد العولمة فإن الأمر يختلف .

فهى من بدايتها ضد النظام - ضد النظام الرأسمالى تحديدا - وليست ضد هذه المؤسسة (منظمة التجارة العالمية) أو تلك (صندوق النقد الدولي) . أو غيرهما . فلم تكن احتجاجات « سياتل » تهدف إلى وقف التجارة العالمية .. إنما كانت ضد النظام المسيطر على هذه التجارة وضد خططه وأهدافه المتعارضة مع مصالح الشعوب رمصالح الطبقات العاملة والفقراء . وبالمثل بالنسبة للاحتجاجات ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد كان الموضوع الرئيسى لانتفاضة « سياتل » - وكل ما سيسير على طريقها - هو أن سلطة المؤسسات الرأسمالية قد خرجت عن كل سيطرة . إن النخب الرأسمالية العالمية التى تحكم العالم وفقا لخطط و أهداف سرية تحتفظ بها لنفسها ومن خلال منظمات غير ديمقراطية تريد أن تتوج نفسها مالكة للقرار على العالم كله.

وهذا موضوع يتعلق بالنظام الرأسمالى وأسه ومناهجه ومراميه .

ان ما يحدث هو انتفاضات - تشكل فى مجموعها وفى ذروتها ثورة - ضد الرأسمالية .. لا أقل.

.. على حد قول المعلق اليسارى الأمريكى جيم تايتروب: حينما ترتبط الصيحة من أجل العدالة بالنضال فى مستوى القاعدة من أجل انصاف اقتصادى ويرتبط هذان بمطلب الديمقراطية الحقيقية ، فإنه يكون من المؤكد أننا بصدد عمل بالغ الضخامة.

ظلال اليسار فى عباءة بوتين



فلاديمير بوتين

فى عامه السابع والأربعين أصبح بوتين رئيسا لروسيا ، بصلاحيات، ينص عليها الدستور الروسى، تبلغ ضعفى صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة أضعاف صلاحيات رئيس فرنسا . وهو أيضا القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وتتنوع ادارته المباشرة كل أجهزة القوة ومن بينها جهاز المخابرات . ويحظى «بوتين» بدعم مطلق من قبل وزارة الدفاع والجيش الروسى بسبب الحرب الشيشانية ، التى منحتها فى نفس الوقت ثقة حوالى ٥٣٪ من مجموع الناخبين الروس ، الذين أدلوا بأصواتهم لصالحه فى الانتخابات . وما زال بوتين رئيس الحكومة الحالية (حتى مايو المقبل) . وأخيرا هو رجل مسلح بشتى أساليب الكى . جى . بى السابق الذى عمل فى أجهزته قرابة ١٥ عاما ، وبكل حيل الديمقراطية الروس المعروفة للجميع ، فكان أحد أولئك طيلة سنوات عديدة بدأت فى ١٩٩١ ، ولم تنته إلا بانتقاله الى قلعة الكرملين ، حيث لا مجال لـ (البزنس الصغير) .

كل هذه السلطات وكل هذا النفوذ بقبضة رجل واحد فى بلد لم يعد به تقريبا - لامعارضة ، ولا برلمان قوى ، والصفوة السياسية ، والاقتصادية - المالية حكر على الفاسدين والمرشئين ، وبالإضافة لذلك جيش

من العاطلين عن العمل يصل عدده إلى ٢٠ مليون ، و ١٠ ملايين آخرين من المشردين واللاجئين ، و ٤٠ مليوناً يعيشون على حافة الفقر ، و ٤٠ مليوناً تحت حافة الفقر ، و ٨ ملايين فى سجلات الوفيات حصدتهم فاقة اعوام الاصلاحات التسعة . فى نفس الوقت يرتكن بوتين إلى دعم جزء كبير من السكان ، دعم معنوى يفوق حجم ال ٥٣٪ من أصوات الناخبين ، من قبل كل الذين انتعش بصدورهم

أمل أن تغدو الحرب الشيشانية رمزا لسياسة جديدة ينتهجها الكرملين حيال صيانة روسيا من الانهيار ، ومحاولة ربما أخيرة لإنقاذ هيبة الجيش الروسى ، وما تبقى من مكانة روسيا التى طمرها مسلسل التنازلات الماضية . ما الذى يمكن إذن أن يقف عائقا فى وجه بوتين لتحقيق أى شئ .. كل شئ يستغيبه؟ والأوضاع - كلها - تدفعه دفعا لأن يصبح زعيما ديكتاتورا تزوج ديكتاتورية رغبة جامحة من الشعب فى قائد صارم يضبط أحوال البلاد ! مُضيفه بذلك (كارت بلانش) لرصيد سلطات بوتين .

بعد أن طوى بوتين المؤسسة العسكرية الروسية . بمعارك شمال القفقاس ، لم يبق أمامه سوى المعارضة . والمعارضة الروسية محصورة فى الحزب الشيوعى والجبهة الوطنية بزعامة زوجانوف . وحصل زوجانوف على

رسالة موسكو

منى الخميسى



الاعلام اخمراء... في سماء موسكو

حوالي ٣٠٪ في الانتخابات الرئاسية التي جرت ٢٦ مارس الماضي. فهل يشكل زوجانوف أي ثقل أمام صلاحيات بوتين المطلقة.

« انتهت المواجهة ، وانقضى عهد يلتسين » ، هذه العبارة كانت أهم تصريح أدلى به زوجانوف في سياق تناوله لرئاسة بوتين ، خلال أكثر من نصف العام . منذ اعتلاء بوتين منصب رئيس الحكومة في سبتمبر الماضي وحتى الآن . وبها بات واضحاً أن جبهة اليسار الروسي تستهل مرحلة جديدة مع بوتين تسقط فيها « المواجهة » رغم أن تلك المواجهة مع يلتسين - باستثناء أحداث قصف البرلمان عام ١٩٩٣ م - لم تقفز خارج جدران مجلس النواب الروسي (الدوما) ، ولم تتعد أطر المطالبة من وقت لآخر بعزل يلتسين ، لا عزله ، لأن الشيوعيين كانوا في كل مرة على علم مسبقاً بفشل محاولاتهم ، إنما لمجرد التذكير بوجود المعارضة ، الأمر الذي لا نحسر أهميته ، لكن نحددها .

لم تكن هناك في الحقيقة أية مواجهة . بل ولم ينقض عهد يلتسين وفقاً لتصريح آخر لزوجانوف الذي عاد أثناء الحملة الانتخابية ليؤكد مراراً على أن : « **بوتين استمرار ليلتسين ولنهجه** » (١) .

إن الذي قصده زوجانوف في الواقع (بإنتهاء المواجهة) ليس سوى محاولة من اليسار الروسي عامة والحزب الشيوعي خاصة للتواجد والعيش في ظل أوضاع تختلف بشكل عميق عن أحوال روسيا التي حكمها يلتسين . أوضاع فرض بعضها على بوتين ، وأتى هو ببعضها الآخر .. وأخطرها في ذات الوقت موافقة زعيم الكرملين الجديد على توسع الناتو ، رغم أن هذا (الإقرار) قد يشير الشك والاندحاش لما يحمله من طابع التنبؤ بمستقبل الأحداث أو استباقها ، لكن :

في يوم الأحد ٥ مارس ، قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثة أسابيع فقط ، وقد ساد العواصم الغربية وأوساط المسؤولين الأمريكيين قلق حيال : ماهية بوتين ، وأدرك بوتين بدوره خطورة ذلك القلق ، أجرت الـ « بي . بي . سي » البريطانية معه حواراً ، وسألت : « هل هناك إمكانية لانضمام روسيا إلى الناتو ؟ » فأجاب بوتين : « لست أدري .. لم لا ؟ إذا تم ذلك على أساس الشراكة المتكافئة » . وحرك تصريحه ذريعة على الساحة الروسية والدولية ، مع أن بوتين لم يأت بجديد . فقد طلبت روسيا الالتحاق بالحلف عام ١٩٩٢ ، حينما طرح الناتو لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خطته بشأن التوسع صوب الشرق ، ورفض طلب روسيا . وتقدمت موسكو بطلب آخر للالتحاق كعضو

الجديد . إذ بأي حق تعارض روسيا بعد ذلك انضمام تلك الدول للناتو ، بينما ترى موسكو نفسها أن هناك إمكانية لحصولها على عضويته ؟ وقد مرر بوتين الضوء الأخضر عبر روسيا ، كي لا يستقبل الحلف أعضاء الجدد دون المفاضلة مع الكرملين التي يشقها بوتين بالاختلاف مع يلتسين وجورباتشوف ، وأثبت ذلك على نحو لا يقبل الشك في الحرب الشيشانية . وتأكيداً على ذلك فقد انعقد اجتماع زعماء الرابطة الأخير في موسكو برئاسة بوتين بعد مباحثات سرية بين بوتين وكل من قادة الرابطة وانتهت بانتخاب بوتين زعيماً لمنظمة الرابطة ، وبارضاء كل رؤسائها ، وإعلان برامج تجارية واقتصادية وجمركية ومالية حتى عام ٢٠٠٥ م ، وأسقطت كافة الجوانب العسكرية .

لكن .. بما أن الناتو في الواقع الفعلي بدأ في التوسع (في البلقان والمجر وبولندا وتشيكيا) ، وبما أنه سيواصل الزحف شرقاً رغم معارضة موسكو ، فقد انطوت كلمات بوتين في الحقيقة على قضايا أخرى :

(١) إعلان موافقة موسكو على انضمام جمهوريات الرابطة التي تقع مباشرة على حدودها للحلف .

(٢) تنازل روسيا عن الجهود التي بذلتها في السنوات العشر الماضية الرامية لشغل مرقع ما ، ولعب دور - ولو محدود - في منظومة الأمن الأوربي مقابل توسع الناتو .

(٣) التسليم (ضمنياً) بنظام القطب الواحد .

وقد أصدر بوتين تعليماته لتحويل عمل السلك الدبلوماسي الخارجي - كاملاً - من المجال السياسي والعسكري إلى المجال الاقتصادي . وبدل وثيقة استراتيجية روسيا العسكرية التي نصت من قبل على :

كامل الحقوق فور إعلان بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا عن الموافقة على الانضمام لمشروع (الشراكة من أجل السلام) وهي الخطوة التمهيدية للانضمام إلى الحلف . وكان ذلك في عام ١٩٩٣ . ومرة أخرى رفض طلب روسيا . وذكر سكرتير عام الناتو فور تصريح بوتين قائلًا : « إن هذه القضية (انضمام روسيا للحلف) ليست مطروحة في جدول أعمالنا الآن » . أو كما قال أحد الخبراء الأمريكيين : « لا يمكن قبول روسيا في الناتو ، لأن روسيا ضخمة جداً ، ولأن مصالحها بحجم مساحتها ، ولأن الناتو لن يستطيع ضمان أمنها القومي ، ولأن الناتو لن يسمح أبداً لموسكو بالتدخل في حل المشكلات الدولية من داخل الحلف ، ولأن مصالح الحلف الداخلية تتعارض مع المصالح الروسية .. ولأن .. ولأن » ليست المشكلة إذن في أن بوتين يرى أن هناك إمكانية للتحاق روسيا بالناتو ، بل في أن الناتو يستبعد عضويتها ، التي تتطلب أولاً تنفيذ معاهدة ستارت - ٢) وإبرام (ستارت - ٣) ثم تنفيذها هي الأخرى ، ثم تنازل الكرملين عن المطالبة بتعديل اتفاقية الحد من التسلح في أوروبا ، والكف عن إلحاح بتغيير معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ . ويتعبير آخر على روسيا قطع مسيرة طويلة وشاقة تعترضها معارضة الدفاع الروسي ورجل الشارع والقوى الوطنية واليسارية ، إلى أن تبدأ في طرح تلك الإمكانية التي تحدث عنها بوتين ، الأمر الذي لا يعنى احتمال تحقيقها رغم كل ذلك .

كان حديث بوتين عن إمكانية التحاق روسيا بالناتو (الضوء الأخضر) للناتو من ناحية ، ولبلدان الرابطة من ناحية أخرى - خاصة أذربيجان وجورجيا ودول البلطيق - « التوسع » في ظل موقف زعيم الكرملين



يلتسين

«إمكانية بدء روسيا باستخدام السلاح النووي رداً على عدوان محتمل ، ليصبح هذا البند : « لا يمكن بدء روسيا باستخدام السلاح النووي إلا إذا تعرضت لعدوان ، بينما لا تستطيع الدفاع عن نفسها بالأسلحة التقليدية» .

ويقول بوتين في برنامجه الانتخابي إن « أولوية سياستنا الخارجية هي الداخل ، أي اقتصاد الوطن ، إذ لا يمكن لبلد يسوده الفقر والضعف أن يبدد على المسرح العالمي قويا . ويجب أن تكون المصالح الاقتصادية هي مصالح الوطن الحقيقية والقانون الملزم للدبلوماسيين الروس ، لكن ذلك لا يعني أننا لا نتطلع للتوسع الخارجي ، بكل ما يحمله هذا المعنى (التوسع) من مفهوم حسن ، لنا نحن أيضا مجال المصالح الحيوية ، إلا أننا نرى في ذلك مصدرا للتنمية السلمية في المجالات الاقتصادية والدولية والسياسية» .

وبذلك ينفذ بوتين كلتا يديه من (الخارج) ومن قضية توسع الناتو والمشكلات العسكرية وبقر بضرورة الاستمرار في مواصلة نزع ترسانة روسيا النووية ، وبأهمية إخلاء موقع روسيا في كوسوفو قائلا في برنامجه أيضا « يجب أن نتحسب كثيرا قبل الاقدام على خطوة مثل تنفيذ مشاريع باهظة التكاليف ، قد تدعى روسيا إليها ، بينما نحن عاجزون عن صرف مرتبات العاملين في بلادنا» .

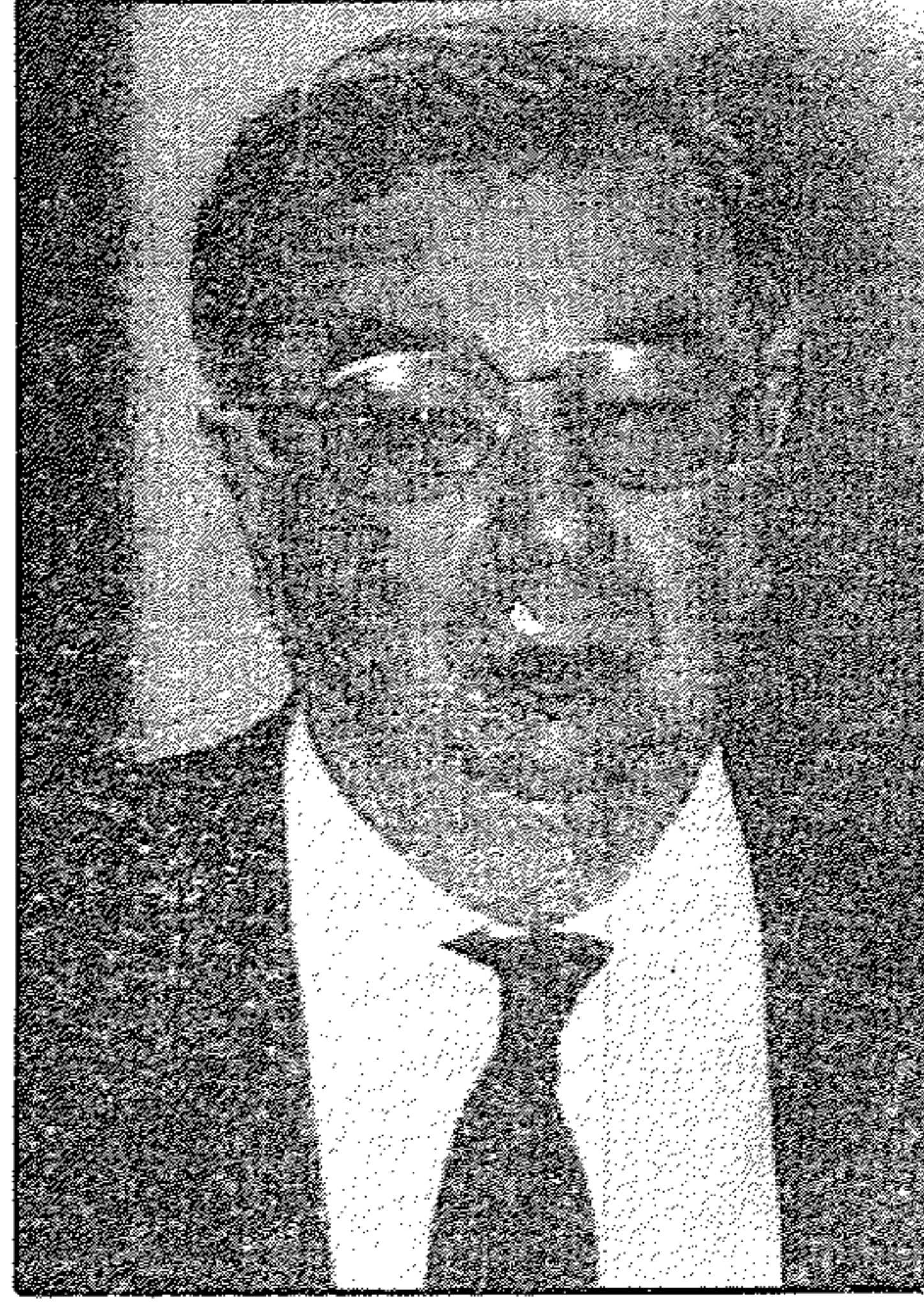
وبينما يمثل (الخارج) نصف معادلة سياسة بوتين ، النصف الاضعف ، تشكل الساحة الداخلية النصف الآخر ، الأقوى . ويبدأ بوتين بإصرار وبصلابة من الشيشان . ويقول في برنامجه : « بنفس الطريقة التي نتعاطى بها مع المشكلة الشيشانية يجب حل العقبات الداخلية الأخرى . إن روسيا لم تعد جزءا من خارطة الاتحاد السوفيتي وليست امبراطورية ، لكنها دولة كبرى ، ولم تفقد طاقاتها كدولة عظمى ، ولا داعي للخوف منها ، لكن على الجميع أخذها بعين الاعتبار ، فإذا لحق بناء سوء ، لابد أن يرتد لصدر صاحبه . وفي تأكيد على الدولة الكبرى يتمسك بوتين بحدود فيدرالية روسيا في سياق طاقاتها كقوة عظمى ، بكل ما يحمله هذا التلميح من تهديد وتحذير لإنسلاخ الاطراف . ثم يجتمع بوتين بزعماء الأقاليم والجمهوريات الروسية ويسحب منهم جزءا من صلاحياتهم ، ويبدأ في إلغاء ٢٠٪ من قوانين دستائرها التي تتناقض مع الدستور الفيدرالي المركزي وتمضي بها إلى الانفصال والاستقلال ، ونشئ لذلك جهازا مستقلا تابعا لوزارة العدل الروسية ، أطلق عليه اسم

المنظمات الدولية مثل المجلس الأوروبي وجمعية البرلمانية بسبب إجراءات روسيا الحربية في الشيشان ، ويعلن في نفس اليوم ٦ أبريل - الذي حرم فيه المجلس الأوروبي روسيا من حق التصويت ، أن «موسكو سوف تمضي بالحرب الشيشانية إلى النهاية» ، ويضيف وزير الخارجية إيغور ايفانوف : «أننا لن نسمح من الآن فصاعدا بزيارات المبعوثين الدوليين لشمال القفقاس أو الشيشان كما سمحنا لهم في السابق» و لن نسمح بأي تدخل في الأزمة الشيشانية» ويصدر بوتين كذلك امرا باستنقاذ محطة «مير» الفضائية ، التي كان من المفترض إغراقها في المحيط سبتمبر العام الماضي بسبب تكاليفها الباهظة . وبذلك يقدم بوتين معادلته بوضوح : الخارج لكم ، والداخل لنا ، في حدود فيدرالية روسيا والتصدى لمحاولات انسلاخ الاطراف . وفي ظل هذه المستجدات تتغير حسابات المعارضة .

جهاز صيانة الأمن الدستوري) . وقد سبقه تأسيس جهاز آخر داخل جهاز الأمن الفيدرالي مهمته إخضاع مؤسسات وإدارات الأمن المحلية في أطراف روسيا لوزارة الداخلية الروسية مباشرة . ويرفع بوتين في نفس الوقت شعارا (ديكتاتورية القانون) و(إقامة جمهورية رئاسية مركزية قوية) . ثم ينتقل بوتين للمؤسسة العسكرية الروسية فتصرف معاشات الجنود والضباط ، ويصبح (خروج الجيش من مأزق المديونية) بندا من بنود سياسته الاقتصادية ، وتكف وسائل الاعلام الروسية عن السخرية من الجندي الروسي ومهاجمة الحملة العسكرية في الشيشان ، وتكون أول زيارة يقوم بها بعد فوزه في الانتخابات إلى محطة للطاقة النووية ووحدات روسيا البحرية . وتجري محاكمة المواطن دميتري نيميروفسكي لامتناعه عن تأدية الخدمة العسكرية . وباختصار ينهض بوتين بروح القوات المسلحة والجيش الروسي ، ولا يآبه لكل تهديدات الغرب بعزل روسيا عن

بدأ تاريخ المعارضة مع بوتين فى سبتمبر العام الماضى عندما نصبه يلتسين رئيسا للحكومة . ووافق مجلس النواب الروسى السابق على ترشيحه لأن بوتين بدلاً من تقديم برنامج سياسى واقتصادى ، أعلن عن الحرب الشيشانية . ولم تمض سوى ثلاثة أشهر حتى تم إجراء الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر الماضى ولفقت وزورت نتائجها على نحو سافر وسافل لم يسبق له مثيل . ولم تكن انتخابات بقدر ما كانت تنفيذاً دقيقاً للخريطة السياسية التى سوف ترافق بوتين طوال حكمه وتعمل على دعمه فى السلطة . دفع بوتين بحزب اليمين الراديكالى الروسى لمجلس النواب ، ففاز (الحزب قوى اليمين) الذى ينتهج سياسة جايدار بالمرتبة الرابعة ، وأزاح كتلة بريماكوف (الوطن - كل روسيا) للمكانة الثالثة ، وبدلاً منه احتل حزب السلطة الجديد (الوحدة) المرتبة الثانية . ورغم أن الشيوعيين ظلوا فى المقدمة إلا أن (الوحدة) استولى على اللجان والمهام البرلمانية الاستراتيجية تاركاً للشيوعيين منصب رئيس الدوما ، بينما فقدت كتلتهم سلطة اتخاذ القرار الفعلية ، وأصبح (الوحدة) الحزب المهيمن لاتساع ساحة تحالفاته مع (الحزب قوى اليمين) وحزب (التفاحة) الديمقراطى ونواب جيرينوفسكى (الحزب الليبرالى الديمقراطى) وعدد كبير من النواب المستقلين .

كان هذا أول درس لقنه بوتين للمعارضة بقبضة فولاذية دون وقوع صدام واحد ، ويعتقد رموز المعارضة الشيوعية أن حجم تعبيرها المتواضع عن رفض تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية - ثم الرئاسية - هو أقصى ما يمكن أن تبديه ، تحاشياً لوقوع حرب أهلية تريد بعض القوى زج روسيا إليها للقضاء عليها مرة وإلى الأبد . أما بوتين فيرى أن سببا من أسباب فشل نظام يلتسين كان افتقاره لحزب سياسى رائد يقود المسيرة الاقتصادية ويخوض الصراع السياسى . وترمى إجراءات بوتين لتطوير قضايا روسيا: إيجاد بديل أيديولوجى للفكر الشيوعى وبلورة ما يطلق عليه (الفكرة الروسية) لتحل محله ، وهو ما يسعى بوتين لتحقيقه بنفسه من خلال محاولات الجمع بين الماضى (النهوض بالجيش والحفاظ على رمز الجندى الروسى وغير ذلك) والحاضر (الابقاء على مظاهر الديمقراطية والاستمرار فى الإصلاحات الاقتصادية مع رقابة صارمة من الدولة وغيرها) . ويشغل حزب (الوحدة) وفقاً لحظرة بوتين مساحة الوسط السياسى . فيكون هناك اليسار والوسط ، واليمين الذى صعد فى الانتخابات البرلمانية رغماً عن أنف الناخبين . ويتحول اليسار الروسى والحزب الشيوعى



بريماكوف

بوتين:

لا مانع من مشاركة الشيوعيين اذا وافقوا على العمل وفقاً لبرنامجنا

إلى جزء من النظام السياسى القائم فى خريطة بوتين . وفى هذا السياق تطرح الاجنحة اليسارية الراديكالية السؤال التالى : لماذا يظل الحزب الشيوعى ضمن خريطة النظام السياسية ، ما دامت المعارضة لن تحقق شيئاً فى ظل هذه المعادلة ؟ بل على العكس ستذوب ملامحها الرئيسية فوق جدران الكرملين الذى سيثبّد سلطانه فوق ظلالها . ويعتمد زوجانوف فى هذا الصراع على إمكانيات التفاوض مع بوتين ، والضغط عليه بإجراءات مثل مطالبة الشيوعيين فى الدوما - بعد فوز بوتين فى الانتخابات - ببحث مرسوم بوتين حول منح يلتسين حصانة دبلوماسية رفيعة تمنع كل محاولات محاكمته عن جرائم السنوات التسع الماضية . وذلك بهدف واحد وهو التوصل معه إلى تشكيل حكومة إئتلافية يشارك فيها الشيوعيون بنسبة الـ ٣٠٪ التى حصل عليها زوجانوف فى الانتخابات . وكان رد بوتين على ذلك واضحاً حينما قال: لا مانع من مشاركة الشيوعيين فى الحكومة إذا وافقوا على العمل

وفقاً لبرنامجنا . والمقصود بطبيعة الحال البرنامج الاقتصادى وعلى الصعيد الاقتصادى . شهدت فترة حكم بوتين القصيرة إجرائين مهمين : (١) البدء فى تفتيت مجمع شركات الطاقة والوقود الروسى العملاق ، ثم الشروع بعد ذلك فى خصخصة اجزائه .

(٢) خصخصة ٧٠٪ من صناعات الألومنيوم الروسية التى آلت إلى حفنة قليلة من رجال الأعمال .

وفى ظل هذه الخطوات يصعب تصور إدخال الشيوعيين للحكومة ، ناهيك عن تشكيل حكومة إئتلافية معهم .

مهمة بوتين مع الشيوعيين ستنصب فى السنوات القليلة القادمة على تذويب الآثار النفسية والأيديولوجية الشيوعية - ليس كفكر نظرى أو قوى سياسية أو أحزاب - بل كحالة روحية . وسيقوم بوتين بالمهمة بهدوء بالغ ودون صدامات يلتسين ، من خلال إبراز بعض السمات غير الشيوعية من الماضى الشيوعى ، سينهض بالمؤسسة العسكرية ليس لأهداف خارجية ، بل للداخل ، وستكرر النبوة الأبية التى رد بها على قرار المجلس الأوروبى سابق الذكر ، وسيكثر الحديث عن الوطنية والوطنيين ، وسيظهر كل ذلك فى سياسة حزب (الوحدة) وحتى فى إيماءات ومفردات بوتين ، ليقدم بذلك غذاء روحياً شيوعياً بأسعار السوق الرأسمالية ، ليكون بديلاً أطلق عليه بوتين مصطلح (الوسط السياسى) ، بديلاً تختلط فيه صور ومظاهر العهد الشيوعى بمضامين اقتصاد السوق فى وعى المواطن الروسى .

لقد اعتمد بوتين فى فوزه بالرئاسة على هذه الهفوة النفسية تحديداً ، مسلحاً فى ذلك بحرب الشيشان . وستكون سياسته القادمة قائمة على عدة محاور : الإصرار على صيانة روسيا من الانهيار ، وفى اعتقادى أنه سينجح فى ذلك - دون شك - ، والقيام بأى طفرة اقتصادية بعد تصفية حلقات الفساد الوسطى فى المجالات الاقتصادية ، مسخ ملامح المعارضة الشيوعية وتقديم بديل الوسط بحزب (الوحدة) ، ثم قيادة روسيا بقبضة فولاذية .

وهكذا ينتقل بوتين بروسيا ما بعد السوفيتية إلى روسيا فحسب ، بينما يعيش اليسار الروسى فى روسيا السوفيتية ، وروسيا ما بعد السوفيتية ، مدركا قدوم مرحلة جديدة ، لكنه عاجز عن القفز إليها . لذلك سيظل زوجانوف يتطلع للأحداث : وماذا بعد؟

أفريقيا بعد قمة القاهرة

مشكلات لا تحتمل التأجيل



الرئيس الجزائري
عبد العزيز بوتفليقة
رأس القمة

بعد مرور ١١٥ سنة على تقسيم أفريقيا (في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥) إلى مستعمرات بين ١٣ دولة أوروبية ، بحضور الولايات المتحدة الأمريكية ، في مؤتمر برلين .. انعقد هذا المؤتمر التاريخي (الأفريقي - الأوروبي) الذي جمع الطرفين لأول مرة . لقد حقق مؤتمر برلين نوعاً من " حسن الجوار " بين المستعمرين الأوروبيين في أعقاب فترة ظلت القارة خلالها مفتوحة للمغامرين القادمين من الشمال الذين يتنازعون السيطرة عليها ، ويشتبكون في سياق محموم من أجل وضع اليد على أكبر مساحة ممكنة والفوز بالغنائم .

قرن كامل من العدوان الأوروبي المستمر على شعوب القارة الأفريقية .. سبقه قرنان (السادس عشر والسابع عشر) من أبشع تجارة عرفها التاريخ: تجارة العبيد .

وبعد هذا القرن من اتفاقيات تقسيم وتوزيع الأسلاب الأفريقية ونهب ثرواتها وخيراتها وتخریب قدراتها .. وبعد أن صنعت أوروبا تقدمها على حساب أحقاب طويلة من الاستنزاف والاستغلال والاستثمار للمكانات الأفريقية وتفرغ القارة من أبنائها لبيعهم في أسواق النخاسة في القارة الأمريكية التي كان الأوروبيون قد عرفوا الطريق إليها .. يجئ الأوروبيون إلى القاهرة لعقد مؤتمر مع ممثلي مستعمراتهم وضياعهم السابقة .

اعتذار شكلي

ولسنوات طويلة ، كان الشائع أن الدول الغربية قد تناست أفريقيا وأهملتها بعد أن تم الإجهاز على قدرتها على النهوض السياسي والاقتصادي .

ولم تسمع القارة خلال تلك السنوات إلا ذلك الاعتذار الشكلي على لسان الرئيس الأمريكي كلينتون خلال جولته في أفريقيا

تقديم المعونة الاقتصادية للدول الأفريقية ، وإنما " أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل عسكرياً في حالة انفجار العنف في المستقبل " !!

ولم يخطر على بال كلينتون أن يتحدث عن الأسلحة الأمريكية التي تدفقت على أفريقيا ، خلال الحرب الباردة ، وجرى استخدامها في الحروب الأهلية .. أو عن أنجولا التي تم تخريبها على أيدى العميل جوناثان سافيمبي (زعيم حركة بونيتا) ، الذي تولت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية دعمه وقموله وتسليحه عبر قناة عميلة أخرى (موبوتو سيسى سيكو رئيس زائير - الكونغو الآن - السابق) .

حصيلة التدمير

ونتيجة كل هذا التدمير والتخريب الأوربي - الأمريكي هي:

* نصف سكان أفريقيا يعيشون

في ربيع عام ١٩٩٨ :
(من المستحسن ألا يفكر المرء أكثر مما ينبغي .. في الماضي ، غير أنني أظن أنه يجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تفعل دائماً ما هو صواب تجاه أفريقيا) . وضرب كلينتون مثلاً على ذلك بدعم واشنطن لأنظمة الديكتاتورية التي انحازت إلى الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة . كما تحدث عن الفوائد التي عادت على الأمريكيين الأوروبيين من تجارة العبيد . واعترف كلينتون ، خلال زيارته لرواندا في تلك الجولة الأفريقية بأن الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً لوقف المجازر الجماعية التي أودت بحياة مليون أفريقي في عام ١٩٩٤ . والدرس الهام الذي تعلمه كلينتون ليس

نبيل زكي

على أقل من دولار يوميا .

* أفريقيا هي القارة الوحيدة في العالم التي ستصبح أكثر فقراً في القرن الحادي والعشرين (بالمقارنة بالقرن العشرين) وفقاً لتقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

* واحد من كل طفل أفريقي يموت قبل أن يصل إلى سن الخامسة بسبب نقص الغذاء والأمراض (التي يسهل الوقاية منها) وعدم توافر المياه النظيفة الصالحة للشرب.

* نصف سكان أفريقيا لا يتلقون حتى التعليم الابتدائي ، وهي القارة الوحيدة في العالم التي يتناقص عدد من يلتحقون بمدارسها.

* ديون دول القارة الآن ٣٥٠ مليار دولار .

* أكثر من ٣٥ نزاعاً مسلحاً شهدتها القارة الأفريقية خلال أربعين عاماً .. ضحاياها أكثر من عشرة ملايين انسان من مختلف دول القارة حتى عام ١٩٩٢ ، الذي تم خلاله الاعلان عن انشاء آلية لفض المنازعات الأفريقية . وقد زاد الرقم بعد ذلك زيادة كبيرة . والدلائل تشير إلى وجود أصابع أجنبية وراء اندلاع تلك المنازعات.

* أرقام الأمم المتحدة تؤكد أن الأسرة الأفريقية المتوسطة تستهلك الآن أقل مما كانت تستهلكه قبل ٥٢ سنة بنسبة عشرين في المائة.

* انخفاض مستوى المعيشة في العديد من الدول الأفريقية إلى مستوى الخمسينيات.

* اعتماد دول أفريقية كثيرة على سلعة رئيسية واحدة للتصدير أدى إلى كارثة اقتصادية في هذه الدول بعد أن نجحت الدول الغنية في تخفيض سعر هذه السلعة الرئيسية.

* انخفاض حصة أفريقيا في أسعار السلع العالمية ، وفي الأسواق الدولية.

منافسة أمريكية - أوروبية

وعندما تم الاعلان عن انعقاد القمة الأوربية - الأفريقية ، ظهر التساؤل :

هل عادت أفريقيا إلى سلم الأولويات في الاهتمام الأوربي؟

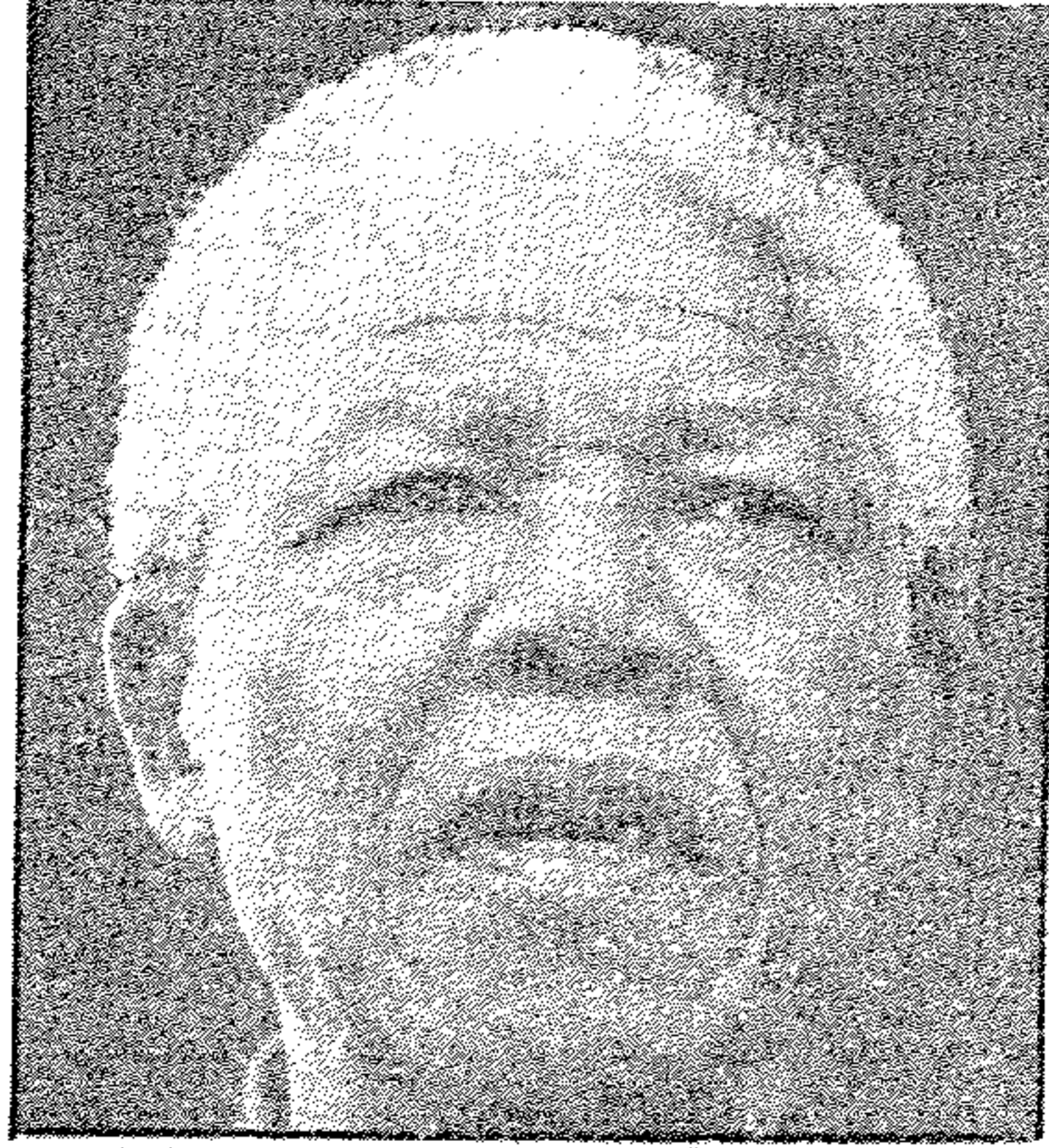
هنا نلاحظ أن عودة التحرك الأوربي تجاه أفريقيا جاء في أعقاب تحرك أمريكي نشط بدأ في أواسط التسعينات وتوج بجولة كلينتون في عام ١٩٩٨ ، التي شملت عشر دول أفريقية. وقد استكملت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت جولة الرئيس الأمريكي بزيارتها لدول أفريقية أخرى في جنوب ووسط وشرق أفريقيا عام ١٩٩٩ تحت شعار " إقامة شراكة أفريقية

أمريكية" . وكانت الإدارة الأمريكية تركز منذ عام ١٩٩٧ ، في تصريحات مسئوليهي ، على " مستقبل زاهر لأفريقيا" (!) وعن دور أفريقيا يختلف تماماً عما سبق في عهدي الاستعمار والاستقلال!

ولنلاحظ أيضاً أن مادلين أولبرايت تؤكد ، في كلمة أمام ممثلين عن الأمريكيين السود ، على ما أسمته " السياسة الأمريكية الجديدة" تجاه القارة الأفريقية.

والواضح أن الإدارة الأمريكية وضعت لنفسها حيثيات تحركها وسعيها للاستثمار بعلاقات ومصالح متميزة مع أفريقيا .. فهي لم تكن يوماً دولة استعمار مباشر لأفريقيا ، ثم أنها اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم .. ولا يمكن إغفال أفريقيا عند وضع استراتيجية أمريكية كونية .. وفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية العملاقة التي تتأهب لغزو العالم . وبالتالي ، فإن الولايات المتحدة يجب أن تكون صاحبة الحصة الأكبر في أي منطقة من مناطق الكرة الأرضية .. فهي المالكة للقدرة المالية الأكبر .. وإمكاناتها تؤهلها لإقامة منطقة النفوذ الأمريكية الكبرى في القارة السوداء تحت

نلسون مانديلا



جاك شيراك



لافتة " شراكة أفريقية - أمريكية " التي رفعتها مادلين أولبرايت .

إعادة توزيع الأدوار

الآن تريد الولايات المتحدة إعادة توزيع الأدوار في مناطق العالم ، ومنها أفريقيا . فالفكرة الأرضية بكاملها يجب أن تكون " مجالا حيوا" مفتوحاً أمام رأس المال وشركاته متعددة الجنسية العابرة للحدود وللقوميات وللحواجز الجمركية بحيث تختفي الجغرافيا في عصر العولمة . ولا يبقى سوى العمل الأمريكي .. والمصالح الأمريكية .

ومن هنا ، اتجهت الولايات المتحدة إلى إبعاد شركائها الأوروبيين هنا وهناك واندفعت - مع توليها قيادة العولمة - نحو القارة الأفريقية التي مازال الأوروبيون - وخاصة الفرنسيون والبريطانيون وربما البلجيكيون - يعتبرونها تركمة مورثة !

ولم تدخر الإدارة الأمريكية وسعاً من أجل تحقيق أهدافها ، حتى أن المراقبين لاحظوا رغبة أمريكية في استخدام ورقة الأمريكيين السود في الفوز في المنافسة مع أوربا على .. أفريقيا ! وعند هذه النقطة ، تدعى الولايات المتحدة - بفخر - أنها قطعت شوطاً على طريق إتاحة الفرص للأعراق من أصل أفريقي داخل حدودها .. في الوقت الذي تتفاقم فيه النزعات والنزعات العنصرية والعرقية في القارة الأوربية!

ولكن أوربا تعتبر أنها " صاحبة حقوق" في أفريقيا ، وإنها الأجدر بإقامة علاقات " متميزة وخاصة" مع القارة السوداء ، لكونها (أوربا) القارة التي ارتبطت بأفريقيا بالاستعمار على مدى قرون كما أنها الأقرب جغرافياً إلى أفريقيا ، فضلاً عن تملك بالفعل مصالح واسعة في الدول الأفريقية ، وخاصة في غربها وجنوب الصحراء.

وقد طرح بعض المحللين سؤالاً حول مدى قدرة أفريقيا على الاستفادة من المنافسة بين الولايات المتحدة وأوربا.

والواضح أن أفريقيا لن تستطيع الاستفادة من هذه المنافسة .. والسبب هو أن محاولات إعادة القارة إلى مجرى الحياة والتطور .. تبدأ من تحت الصفر. كما أن التعطش إلى أي شكل من أشكال المعونة يجعل القارة عاجزة عن وضع شروطها، فهي تقبل بأي شيء ، وبلا شروط تذكر.

ومشكلات الديون ، والاستثمارات ، وفتح الأسواق، والتجارة المتكافئة ، وقضايا اللاجئين والنازحين، والمجاعات ، والفساد ، ومكافحة الارهاب، ومشكلات الديمقراطية الشفافية .. تجعل من أفريقيا قارة كسيحة .. تواجه معضلات معقدة.

صيغة توفيقية

ولاشك أن القمة الأوربية - الأفريقية .. لقاء تاريخي ، لأنه يجمع الطرفين لأول مرة بعد ١١٥ سنة من تقسيم أفريقيا إلى مستعمرات . ولكن ماتوصل إليه الزعماء الأفارقة وزعماء الاتحاد الأوربي لم يكن سوى صيغة توفيقية تتصل بالقضايا الخلافية الخاصة بالديون والتنمية الاقتصادية والاستثمارات ومساعدات التنمية والتعاون . وإذا تحدثنا بلغة الواقع الراهن .. هل يمكن إعطاء بعد استراتيجي جديد للشراكة بين أفريقيا وأوروبا في القرن الحادي والعشرين من خلال الحوار في القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنمية ؟ كيف ؟

وهل هناك امكانية للعمل سوياً على ادماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتعزيز امكانيات القارة السوداء في مجال التنمية الاقتصادية من خلال " تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص " ؟

أليس الحديث عن الارتقاء بحقوق الانسان واحترامها الكامل ، ووقف العنف ضد المرأة ، وضمان الحريات الأساسية ، ومن بينها حرية الصحافة ، وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشفافية بصورة منتظمة .. أقرب إلى الأفكار القائمة على التمني في ظروف أفريقيا الراهنة التي صنعها هؤلاء الأوربيون أنفسهم ؟

المؤكد أن التوجه الأفريقي الأصيل هو اعتماد الأسس الديمقراطية (بدليل قرار منظمة الوحدة الأفريقية بعزل أي دولة يقع فيها انقلاب عسكري) واستنهاض النزعة الاستقلالية ، وإعادة القارة إلى أهلها .

ولكن هذا التوجه أدى إلى زيادة شراسة القوى الدولية الطامعة في السيطرة على القارة الأفريقية .

وهل يمكن تشجيع المساعي الرامية للارتقاء بمنع ومحاربة الفساد ، وضمان التحقيق في الكسب غير المشروع للأموال العامة المودعة في البنوك الأوربية ، وإعادة تها إلى موطنها ؟

هذا ماتريده القمة الأوربية - الأفريقية . ولكننا نعلم أن أوروبا قامت بتسهيل مهمة طغاة أفريقيين في تهريب أموالهم إلى بنوكها . ومازالت هذه الثروات قابضة في تلك البنوك حتى الآن !

أحلام وردية

وهناك قرارات أخرى في القمة تبدو في



القذافي

شكل أحلام وردية ، مثل :

« اتخاذ إجراءات تهدف لوقف الاستغلال غير القانوني لموارد الطبيعة والتجارة غير المشروعة في السلع الثمينة ، كالألماس ، وزيادة التعاون لمكافحة الارهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة » . ثم .. « تعزيز الآليات الأفريقية والاقليمية لمنع المنازعات ، وإدارتها وفصلها ، من خلال تدعيم آليات منظمة الوحدة الأفريقية وتطوير نظام انذار مبكر خاص بالمنظمة الأفريقية ، وتحسين امكانيات أفريقيا لحفظ السلام وتسوية النزاعات » ..

دائماً .. كان الاستغلال غير القانوني لموارد الطبيعة والتجارة غير المشروعة في السلع الثمينة .. يجري على أيدي الأوربيين وعملاتهم في أفريقيا ..

أما آلية منع المنازعات ، فقد توصلت أفريقيا إلى نظام بهذا الشأن منذ سنوات . والعقبة الوحيدة أمام تسوية المنازعات هي التدخلات من خارج القارة .

أما عن دعوة القمة إلى إعادة المواد الثقافية التي سُرقت ، أو تم تصديرها إلى خارج أفريقيا بطريقة غير قانونية .. فانه يكفي أن نشير إلى تصريح وزير خارجية بريطانيا روين كوك الذي قال فيه « ان الانجاز الكبير الذي حققته بريطانيا في القمة هو نجاحها في الاحتفاظ بحجر رشيد » !

مشكلة الديون .. قائمة

والآن .. ماذا حدث بالنسبة لأخطر قضية تهم أفريقيا ، وهي قضية الديون .

وثائق القمة الأوربية - الأفريقية تقول :

« العمل على تقليص (لاحظ كلمة تقليص وليس الغاء) ديون أفريقيا الخارجية من خلال المبادرات القائمة الخاصة بالدول الفقيرة كثيرة الديون - مبادرة ١٩٩٦ التي تنص على اعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوربي - وأن تشكل مجموعة من كبار المسؤولين من الجانبين لتقدم

تقريراً للوزراء بشأن هذه القضية في إطار زمني معقول » !!

إذن .. أصبحت قضية الديون في أيدي مجموعة عهد اليها بكتابة تقرير « في إطار زمني معقول » أي حتى دون تحديد موعد نهائي !

لا .. إجراءات محددة

وهكذا .. من بين ١١٠ بنود في إعلان القاهرة (البيان المشترك للقمة الأوربية - الأفريقية) و ١٣٠ نقطة في برنامج العمل المشترك .. لا يوجد مايلزم أياً من الطرفين بإجراءات محددة .

وكان أهم معيار للمجدية في مراجعة دروس الماضي ، هو إقدام الجانب الأوربي على تصحيح سياسات المؤسسات المالية الدولية في التعامل مع أفريقيا ، وهو مالم يحدث .

وقد أدرك قادة أفريقيا المخاطر التي تهدد مصالح شعوبهم ، ووجهوا في قمة الجزائر ، في العام الماضي انتقادات شديدة للطريقة التي تسير عليها " العولة " ، وطالبوا بالتصدي لانعكاساتها السلبية على سيادة دول العالم الثالث وعلى هويتها الثقافية والحضارية . وطالب الاعلان الصادر عن قمة الجزائر باضفاء الديمقراطية على المؤسسات الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . فالمعروف أن برامج التنمية في الدول الفقيرة ، التي يضعها صندوق النقد الدولي (الذي يصر على معايير) لم تساعد شعوب القارة الأفريقية حتى .. على مجرد الانتقال إلى مرحلة البدء في تحقيق النمو .

وفي وقت تهدد فيه المجاعة ثمانية ملايين أثيوبي .. فان الدول الغربية التي تعلن عن " نواياها " بالتكفير عن آثامها .. مدعوة إلى إلغاء ديون أفريقيا دفعة واحدة إلى جانب إلغاء شروط الصندوق .. في وقت يعاني فيه سكان الدول الأفريقية الفقيرة من تبعات الحروب الأهلية والأمراض والمجاعات الناجمة عن إرث الحرب الباردة التي ترتب عليها هذه الديون المرهقة .

والموقف لم يعد يحتمل التأجيل أو تشكيل مجموعات لكتابة التقارير حول مشكلة الديون أو تشديد الحواجز أمام السلع الأفريقية أو تخفيض مساعدات التنمية .. كما أن الموقف لا يحتمل إحلال سياسات الهيمنة محل سياسات الحرب الباردة أو وضع مصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسيات فوق مصالح شعوب لاتجد مايسد الرمق .. ولم تعرف طريقها - بعد - إلى التنمية الاقتصادية المستقلة والمستدامة .

وثائق

المؤتمر العقائدي للحزب الشيوعي الأمريكي

تقديم وترجمة : عبد اللطيف حافظ اسماعيل

★ الاشتراكية امر منطقي

سكوت مارشال

★ لماذا ستتصر الاشتراكية نهائيا

هيرب كاي

★ نداء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة

لجنة الاقتصاد بالحزب

★ ديمقراطية الطبقة العاملة ضد الديمقراطية الرأسمالية

جويل فيشمان

★ أيديولوجية الطبقة العاملة سلاحنا في الصراع الطبقي

روى راينل

في العدد الماضي من اليسار »
يناير ٢٠٠٠ - العدد ١١٣ « قدم
الكاتب الاشتراكي والمترجم « عبد
اللطيف حافظ اسماعيل »
لأعمال المؤتمر العقائدي للحزب
الشيوعي الأمريكي الذي عقد يومي
٢٣ و ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩، قائلا :
« إن انعقاد هذا المؤتمر في حد ذاته
أثلج صدور مئات الملايين من
الكادحين في مختلف أرجاء المعمورة
بمجرد سماع نداء انعقاده، ذلك لأن
مؤتمراً لحزب شيوعي ينعقد في عقر
دار أعتى الرأسماليات في العالم
متحدياً إرادتها وبطشها وانفرادها
بالقيادة العالمية ، والقاء في سلة
المهملات بالقانون الدولي والشرعية
الدولية ، وتدخلها العسكري
الوحشي لإبادة شعوب واسقاط دول
أو تفتيتها بحجة الانسانية والدفاع
عن الديمقراطية وحقوق الانسان .
إن أوراق البحث المطروحة
للتقاش على هذا المؤتمر إنما تبعث
في القلوب دفء الايمان العميق
بالماركسية اللينينية ، كما تجلو
العقول من الصدا الذي علاها وتراكم
عليها منذ ظهور ماسمي بنظرية
« الثورة الاشتراكية الثانية » على
يدى « جورباتشوف » قائد الثورة
المضادة ثم الانهيار المأساوي
للمعسكر الاشتراكي والترويج
والانتصار الأبدى للمزعوم للرأسمالية
»

وقد نشرت اليسار في العدد
الماضي ترجمة لأول وثائق المؤتمر ،
وهي الورقة المقدمة من الرئيس
القومي للحزب " جيس هول " تحت
عنوان " الماركسية اللينينية علم
لعصرنا " .
وعلى الصفحات القادمة تنشر
ترجمة خمس من وثائق المؤتمر .

الاشتراكية أمر منطقي

سكوت مارشال •

لقد أنشأ ميثاق الحقوق سابقة ، هي سابقة إلحاق قضايا الديمقراطية بالدستور عن طريق التعديلات ، وهذه العملية كانت مرات عديدة بؤرة حماية وتوسيع الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة والشعب ، وعلى سبيل المثال فإن التعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر قد أنهت العبودية ، والتعديل الثاني والعشرين أعطى النساء حق التصويت .

إن الحزب الشيوعي الأمريكي يجعل الأمر واضحا ، وذلك من حيث إن اشتراكية ميثاق الحقوق معناها توسيع ثوري لميثاق الحقوق بهدف تحقيق النصر للطبقة العاملة والشعب المضطهدة والشعب الأمريكي في معركتهم من أجل الديمقراطية ، فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني في جزء منه حق كل شخص في العمل ، وهو حق مضمون دستوريا بمساندة قوة الطبقة العاملة والميزانية ، كما أنه يعني الحق في الرعاية الصحية المجانية ذات النوعية الجيدة للجميع ، وكذلك الحق في التعليم المجاني ذي النوعية الجيدة الذي يبدأ من رعاية الرضع وحضانات الأطفال إلى الدراسات العليا وكافة أشكال تعليم البالغين ، ومعناه أيضا الحق في العيش في مجتمع متحرر من العنصرية والتعصب القومي وسيادة الرجل وكل أشكال الكراهية وتطرف الرأي والعقيدة ، وتمضى قائمة الحقوق قدما لكي تحدد الطبقة العاملة والصراعات اليومية.

إن الانتصار في المعركة من أجل الديمقراطية يعني أيضا ولأول مرة إعطاء الطبقة العاملة الأساس الاقتصادي والاجتماعي لكي تستخدم بالكامل الحقوق السياسية التي أعطيت لنا شكليا فقط في ميثاق الحقوق كما هو مدون حاليا ، وعلى سبيل المثال فإن التعديل الأول بضمان حرية التعبير والخطابة يصبح حقا أعظم للطبقة العاملة حينما تكون الصحف ومحطات

كما أن الكثيرين يتساءلون قائلين : لم كان الشيوعيون دائما على هذه الحال ؟ لماذا يندرون أن ييأسوا ويستسلموا حتى بعد هزائمهم ؟ ونحن نعرف أن السبب هو أننا نعلم أن الاشتراكية حتمية ، نعرف إلى أين تتجه الأمور كما نعرف أن الطبقة العاملة سوف تلعب دورها الذي سيجعل هذه الاشتراكية تتحقق في النهاية.

إذن لماذا لا نتقاسم هذا النبع من الطاقة الثورية والتفاضل مع الطبقة العاملة والشعب المقهور؟

لماذا نكون في أحيان كثيرة متحرجين من عرض رؤيتنا لاشتراكية ميثاق الحقوق في الولايات المتحدة ؟

لماذا يكون من الصعب في الغالب أن ننبيء هؤلاء المكافحين معنا جنبا إلى جنب أن هناك طريقا إلى حل تلك القضايا بصفة دائمة وأن علينا أن نتحرك معا إلى الأمام ؟

إن اشتراكية ميثاق الحقوق في الولايات المتحدة هي واحد من أقوى الأسلحة في أيدي الطبقة العاملة والشعب المضطهدة ، وكلما أصبحت الفكرة ملكا للجماهير كنا أقرب إلى تحقيق الاشتراكية ، والحزب الشيوعي الأمريكي فقط هو الذي يستطيع أن يقدم هذه الرؤية للاشتراكية ، ليس كنوع مامن التجريد الخيالي أو المثالي وإنما باعتبارها مرتبطة ومنبثقة من الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة ونظام الرأسمالية.

ولكن واضحين ، ذلك أن ميثاق الحقوق ينبع من أرفع التقاليد الثورية لبلادنا ، وكان الشعب الأمريكي في ثورة ضد الاقطاع والكونيالية (الاستعمار الاستيطاني) ، ولكن حتى في هذه الحالة من المزاج الثوري لم يكن أفراد الشعب يقبلون ولو للحظة واحدة دستوراً لا يحمي بعض حقوقهم الأساسية في اتجاهات وبرامج محددة جدا ، تماما كما لو كانوا يستطيعون رؤية الطريق إلى الحقبة الثورية المقبلة ، وذلك حينما يكون علينا أن نعاود مرة أخرى تحطيم أغلال نظام يتعفن ويخلفه الزمن وراءه.

يبدأ صراع طبقي في اللحظة التي تنطق فيها لفظ " الاشتراكية " ، وبعبارة أخرى إن الاشتراكية هي فكرة الصراع الأيديولوجي - في صميمه - بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، وليس هناك من سبيل بالفعل - وهذا أمر يفهمه الشيوعيون جيدا - لتحدي نظام الرأسمالية دون الدعوة إلى إحلال الاشتراكية محلها بالقوة ، وليس هناك أيضا من شك في أن قضايا اليوم المتأزمة من حرب وسلام وعمالة كاملة وحقوق للعمل ومساواة تامة وعدالة اجتماعية وبيئة ، كل ذلك لا يمكن حله تحت حكم الرأسمالية ، والجدل القديم قدم الزمن حول علاقة الإصلاح بالثورة إنما يعكس هذا الواقع ، فكل نقابي نشيط يستطيع أن يرى حدود الإصلاح ، ذلك لأنك إذا هزمتهم لجأوا إلى القضاء أو تسريح العمال أو الانتقال إلى ماوراء البحار في منطقة حرة من النقابات ، كذلك خاضت حركة الحقوق المدنية معارك هائلة وانتصرت فيها لتجد اليوم أن مكاسبها تتآكل وتتضاءل ، وهذا كما نعرف جميعا هو مصير النضال الإصلاحي تحت حكم الرأسمالية.

ورداً عبرنا عن ماركس والمجلز في البيان الشيوعي بكلمات أخرى ، نقول: إن الطبقة العاملة تكسب لنفسها إصلاحات هنا وهناك وحالياً وحينذاك ولكن لوقت ما فحسب ، فالثمرة الحقيقية لمعركتهم لا تكمن في نتيجتها الفورية وإنما في الاتحاد المتعاظم دوماً للشعب الذي يرى الاشتراكية ببصيرته ، فالاشتراكية فقط هي التي تستطيع حقا أن تحرر الطبقة العاملة والشعب من أجل حل أكثر المشاكل الأساسية للمجتمع. ومع ذلك فنحن الشيوعيين نحث أنفسنا وتجمعاتنا باستمرار على أن نكون أشد المقاتلين نضالا وثباتا من أجل تحقيق الإصلاح واحتياجات الشعب . والآخرين في الحركات الجماهيرية كثيرا ما يعلقون ويبدون ملاحظاتهم على إصرارنا ومثابرتنا وتفاضلنا ، والكثيرون من النشطاء يجذبهم الحزب الشيوعي بنوعية عملنا ذاتها ،

الاذاعة والتلفزيون مملوكة ملكية عامة ومدارة فى ظل رقابة ديمقراطية .

والحقيقة إن الصراع الطبقي وتعفن الرأسمالية والامبريالية قد وصلت إلى نقطة حيث لا يكون هناك نضال فعال من أجل الديمقراطية دون إثارة قضية الاشتراكية . إن الرأسمالية تهوى .

ومن أجل حماية أرباحها وسلطتها ، لابد أن تحاول الرأسمالية تقييد الديمقراطية والحد منها واستخدام القوة فى الداخل والخارج ، فرأسمالية الوقت الراهن تظهر للعيان أقل فأقل قدرة على العطاء لميثاق الحقوق ، وليس من سبيل إلى إصلاحها لكي تعود إلى زمن الديمقراطية البورجوازية الأعظم ، ووجود ميثاق الحقوق ، هذا الوجود فى ذاته أصبح يعتمد على توسيع اشتراكية ميثاق الحقوق ، وبعبارة أخرى إن الاشتراكية هي أكبر حق ديمقراطي أساسى للطبقة العاملة كفيل بضمان كافة الحقوق الأخرى .

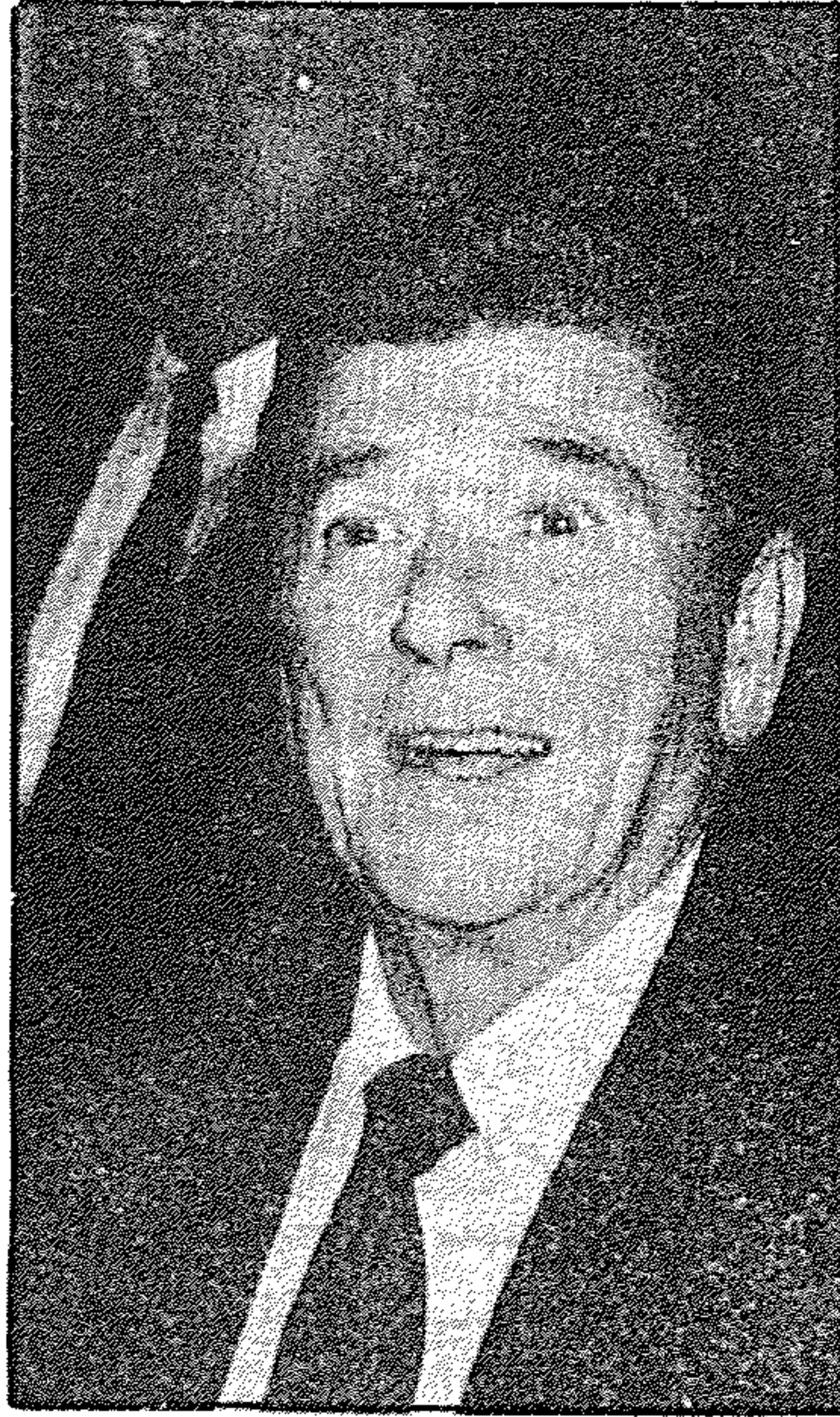
ولرفع شأن الاشتراكية وإعداد خطة تأسيسها لابد أن نجعلها شعبية ، وهذا هو ما عبر عنه لينين بقوله " الشرح بصبر " . وفى هذا المجال لدينا كبدية كتيب جس هول الممتاز " الطريق الأمريكى إلى اشتراكية ميثاق الحقوق " ، ونحن نعلم أن هذا الكتيب ممتاز ليس لمجرد أنه يشرح بصبر وبأسلوب الطبقة العاملة ، وإنما لأنه واحد من أكثر القطع شعبية عندما نضع قائمة بمطبوعات الحزب ، فهو واحد من أكثر المواد انتقاء من فوق أرفف العرض ، ونحن أيضا نلقى نفس الاستجابة فى المظاهرات وعند نواصى الشوارع ومن فرق العمال المضربين .

هذه الاستجابة تنبئنا بشئ عما يدور فى بلادنا ، فأفراد الشعب يختطفون كتابنا لأنهم أصبحوا مستعدين للتفكير مليا فى انتهاج طريقة مختلفة لترتيب الأمور وتحديثها ، والطبقة العاملة الأمريكية أصبحت معادية للشركات أكثر من أى وقت مضى منذ الكساد الكبير . والكثيرون يفهمون حقا أن النظام لم يعد يعمل إلا للحساب أقلية صغيرة ، ولكن أحدا لا يقفز مالم يعلم أين سوف تهبط قدماء ، وقليلون جدا من يسلمون للدخلاء والغرباء زمام قيادتهم إلى أرض الميعاد .

هذا وينبغى علينا أن نجعل مناقشة الاشتراكية أمرا مستمرا فى كل منطقة من مناطق نشاطنا السياسى وفى كل مجال من مجالات حياتنا ، فهل سبق لك أن فكرت كيف يمكن للاشتراكية أن تعمل بنجاح؟



جورج بوش



رونالد ريغان

هجوم طبقي تشنه مؤسسات

الأعمال فى سنرات ريغان / بوش

كيف ولماذا ستكون الاشتراكية مختلفة فى الولايات المتحدة؟ كيف سنحل مشكلة الاسكان فى ظل الاشتراكية؟ كيف سنحمى أنفسنا فى مصنع ما من الكيماويات الخطرة اللازمة لعملية الانتاج ونحن فى ظل مجتمع اشتراكي؟ إن المناقشة حول الاشتراكية كثيرا ماتخلب الباب حتى هؤلاء المتأثرين بأفكار معادية للشيوعية ، وهناك ملايين الطرق لجعل المناقشة مستمرة ، ولكن مفتاح المناقشة يكمن فى أننا متأصلون بجذورنا فى الأرض وأنا مترابطون بعضنا ببعض ، فليس هناك من خطأ فى الانضمام إلى فرق العمال المضربين للانفصاح عن التضامن معهم وتقديم العون لهم بكل طريقة فى إمكاننا ، والعشور فى نفس الوقت على سبل إثارة قضية الاشتراكية والانضمام إلى الحزب الشيوعى .

غير أن الأفضل مايزال هو الانخراط فى الصراعات طويلة المدى للتعامل مع المشاكل التى يواجهها الشعب العامل ، والبحث باستمرار عن سبل مساءلة النظام أثناء نقاشنا للطريق الجديد لتنظيم المجتمع .

إن كل عضو وكل مجموعة فى الحزب يجب أن ينظر إليهم باعتبارهم " المدافعين عن الشعب " كما سماهم لينين . أضف إلى ذلك أن جعل الاشتراكية شعبية وتحبيبها إلى نفوس الشعب على أساس من النقاش الفردى يحتتمل أن يستغرق وقتا طويلا جدا ، ولذلك يجب أن نجد الوسائل الخلاقة لكي نجعل أفكار الاشتراكية ناقش على أساس جماهيرى ، فبرنامج التلفزيون العام " تغيير أمريكا " سوف يصور قريبا جس هول متكلم عن اشتراكية ميثاق الحقوق فى الولايات المتحدة وهذه بداية أخرى عظيمة ، وإلى جانب ذلك هناك مئات الرفاق الذين يدعون إلى حفلات النقاش المحلى لإثارة قضية الاشتراكية ، كذلك إرسال الخطابات إلى المحررين ، وقيام المرشحين لعضوية الحزب بالقاء الخطب فى قضايا الساعة والدعوة أيضا للاشتراكية .

إننا فى حاجة إلى الدعاية الطيبة قديمة الطراز من أجل الاشتراكية فهى علم وليست مضاربة ، وعمال الإنتاج الكبير الأساسيون سوف يستوعبون على وجه أسرع مفاهيم وأهداف الاشتراكية ، وتنطبق هنا نفس الأسباب العلمية التى ساقها ماركس وانجلز لإعلان أن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية ،

فعلاقة هؤلاء العمال بوسائل الإنتاج وبالطبيعة الاجتماعية للإنتاج إنما تشكل خبراتهم ونظرتهم للعالم الخارجى.

إن الاشتراكية تعد بالحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعيين لكل الطبقة العاملة ، إنها تعد باطار حل أكثر مشاكل الشعب العامل أهمية . أما بالنسبة للعمال الأساسيين فالأمر أكثر من ذلك ، إذ أن الاشتراكية تعنى لهم الحق الأساسى فى أن يقولوا قولتهم فى ثمار عملهم ، كما تعنى أيضا الرقابة والسيطرة على العملية الانتاجية ، أما الانتصار فى المعركة من أجل الديمقراطية فيعنى للعمال الأساسيين إطلاقا ضخما للطاقات والمواهب الخلاقة . وكما أوضح هاركس ولينين فان الاشتراكية تعنى للجنس البشرى أن يتولى بوعى السيطرة على مصيرنا الجماعى لأول مرة فى التاريخ . والعمال الأساسيون بعلاقاتهم الأكثر مباشرة بالاستغلال وفوضوية الانتاج الرأسمالى يدركون بسرعة أكبر الحاجة إلى التغيير الأساسى . والاشتراكية بالنسبة لهم يمكن ويجب أن تصبح جانبا عمليا للصراع ضد النظام الرأسمالى . وفى تاريخنا نادى كثير من دساتير الاتحاد المبكرة بالاشتراكية ، ولم يكن ذلك ببساطة موضة تلك الزيام ، وإنما كان تعبيرا عن مستوى أعلى للوعى الطبقي ومستوى أعلى أيضا للصراع الطبقي ، ولم يكن مجرد صراع جهين ديبز ضد جورج بولمان ، لم يكن الأمر مجرد صراع الاتحاد القومى للسكك الحديدية ضد ستاندر بولمان ، وإنما كان صراع العمل ضد رأس المال.

ولنفكر فى القوة التى يمكن أن تكتسبها الحركة العمالية فيما لو أن AFL-CIO قد نادى بالاشتراكية ، ومن المؤكد أنه لن تكون هناك شركات كثيرة تأتى إلى مائدة المساومة وعقد الصفقات لكى تطلب برامج تعاون فى مجال معالجة أمور العمال . ومنذ زمن غير بعيد جادل البعض فى أن يكون هوب رباح جديدة على الحركة العمالية أمرا مغالى فيه ومجرد قنيت لاصلة لها بالتعامل مع الواقع ، أما اليوم فلا أحد ينكر التغييرات الدينامية التى حدثت فى الحركة النقابية ، فهل هبت الرياح الجديدة لأننا نادينا عليها ؟ بالطبع لا ، فنحن لم نخترع أو نسب الصراع الطبقي ، ولكنه



لينين

احتدم مع الهجوم الكبير الذى شنته مؤسسات الأعمال فى سنوات ريجان/ بوش . ونتيجة لمعرفتنا بعلم الماركسية اللينينية كنا قادرين على أن نرى إلى أين كان يتجه العمال ، كما كنا قادرين أيضا على لعب دور مساعدة الرياح الجديدة على تطوير هوبها ، واستطعنا تشكيل علاقات جديدة مع العمال ، ولقد كنا ومازلنا الآن أفضل كثيرا من حيث التأثير فى العمل وقيادته.

ويستمر الصراع الطبقي لكى يحتدم يوما بعد يوم كلما تعفنت الرأسمالية ، ويضطر العمال والطبقة العاملة إلى التحرك فى اتجاه الاشتراكية أو الاستسلام وهو الأمر الذى لا تحجده الطبقة العاملة الأمريكية ، ولقد كانت خطوة كبيرة للأمام أن يصدر آل -AFL-CIO قرارا بإسقاط المادة المعادية للشيوعية من دستورهم ، وكان ذلك بالنسبة للبعض وبالنسبة لآخرين كثيرين كان اعترافا أن الشيوعيين واليسار هم مكونات ضرورية للحركة العمالية ، كذلك كان بالنسبة للبعض الآخر البداية ليشاهدوا أن الحصر يجلبون معهم رؤية بعيدة المدى لكثير من الحلول الأساسية للصراع الطبقي.

إن خبرتنا فى السنوات القليلة الماضية تدل على أن عددا قليلا جدا من العمال تسيطر على فكرهم نكسات الاشتراكية فى روسيا وشرق أوروبا ، ويجب علينا أن نكون مستعدين للتعامل مع هذه المشاكل ، وأن ندافع عما كان صحيحا فى المحاولات الماضية

لبناء الاشتراكية ، كما يتعين علينا أن نقر صراحة بما كان خطأ أو لم يكن ناجحا ، ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن نقدم بعض الأفكار الأساسية للاشتراكية فى الولايات المتحدة . فضلا عما ذكرناه من قبل - الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، سلطة الطبقة العاملة ، المساواة التامة ، العمالة الكاملة ، تلبية الاحتياجات الأساسية - نجد أنفسنا فى حاجة أيضا إلى استكشاف المزايا التى سوف يتمتع بها الأمريكيون نتيجة بناء الاشتراكية.

إن لنا مجتمعا صناعيا متقدما مع تكنولوجيا عالية ، والطاقة الصناعية والطاقة الزراعية والموارد الطبيعية وقوة العمل الماهرة مهارة عالية ، كل ذلك يهبط لبناء الاشتراكية على مستوى أعلى مما كان عليه من قبل ، ومن غير المحتمل أن يكون لولايات متحدة أمريكية اشتراكية أعداء من القوى العظمى يحاولون تمزيقها شرمزق.

إن جعل الاشتراكية شعبية محببة إلى النفوس إنما يرتبط مباشرة ببناء حزب شيوعى ثورى جماهيرى ، ويمثل الحزب الشيوعى لأغلب الناس حزب الاشتراكية أو على الأقل هو الفضول وحسب الاستطلاع بشأنها . ومعظم هؤلاء الذين ينجذبون إلى الحزب تلقائيا فى هذه الفترة الزمنية يوجهون إلينا أسئلة عن الاشتراكية ، وهم يتوقعون أن يتعلموا شيئا عن كيفية رويتنا لصنع الثورة وعن ماهية الاشتراكية ذاتها ، وهذا أمر منطقي ، فالى من تلجأ عندما تصبح مشمزا من النظام ؟

ولقد طلب إلى أحدهم مرة أن يشرح الفرق بين الشيوعى والاشتراكي ، وبعد أن فكر دقيقة أجاب قائلاً: "أظن أن الشيوعيين يعنونها فعلاً" وهذا أمر مضحك ولكنه أيضا حقيقى ، فنحن بالفعل نعنيها لأننا نعرف ونبحث فى قوانين التطور الاجتماعى ، وإذا كنا لانعرف كل التفاصيل إلا أننا نعرف إلى أين نحن ذاهبون ، فنحن لانختلق أو نخترع الثورات وإنما نقودها ، ولكى تقود يجب أن

* سكوت مارشال : سكرتير قومى للحزب الشيوعى الأمريكى ورئيس منطقة الحزب فى ولاية إلينوى.

لماذا ستتصر الاشتراكية نهائيا؟

هيوب كاي

الفرنسية ، وكل نظام حكم اجتماعي ديمقراطي سياسي في عالم اليوم مصيره الآن أن يتم تدميره من جانب نظام الحكم الاجتماعي للمنتجين الاقتصاديين الذي حققته الثورة الروسية .

" إنك لاتصدق ياكولونيل روبنز ، وعلى أن أنتظر وقوع الأحداث لكي أفنك ، وقد تشاهد حراب البنادق الأجنبية مرفوعة ومصطفة في طوابير عبر روسيا ، وقد ترى السوفيات وكل قادة السوفيات مقتولين ، وقد ترى روسيا مظلمة مرة أخرى كما كانت مظلمة من قبل ، ولكن البرق الذي أضاء هذا الظلام قد دمر الديمقراطية السياسية في كل مكان ، وهو لم يدمرها بضربات مادية وإنما دمرها في بساطة بوميض واحد كشف المستقبل "

في يومنا هذا تبدو الرأسمالية قهارة ومنيعه لاتهزم كما كانت امبراطوريات مصر وروما وفرنسا أثناء حكم نابليون وبريطانيا في زمن الملكة فيكتوريا ، ومع ذلك فقد اجتازوا جميعا مسرح التاريخ ، وكان اختفاؤهم في الأساس نتيجة عجزهم عن توفير " السيطرة الاجتماعية الاقتصادية " للدولة " كما قال لينين ، وقد دفعتهم جانبا قوى التاريخ التي لم تستطع أن تعمل مؤدية وظائفها في ظل النظم السائدة حينذاك .

إن تناقضات المجتمع الرأسمالي غير القابلة للحل ، المتمثلة أولا وقبل كل شئ في الصراع الطبقي بين الطبقتين الكبيرتين في عالم اليوم وهما الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية ، يمكن أن تحل وسوف تحل نهائيا بإقامة الاشتراكية ، ففي ظل الاشتراكية سوف يقضى على استغلال الانسان للانسان ، وسوف تسود الضمانات الديمقراطية لتوزيع ثروة المجتمع طبقا لمبدأ " من كل حسب قدرته إلى كل حسب عمله " إن الشيوعيين اليوم ، " بروح لينين " ينظرون إلى المستقبل بثقة .

لاستطيع أن تسمى الحكومة الأمريكية حكومة مشتراه .

ويجيبه لينين بقوله : " آه ! ياكولونيل روبنز ، إنك لم تفهم ما أعنى ، ومن جانبي ماكان يجب أن استخدم كلمة فاسدة ، فأنا لأعنى أن حكومتكم مرتشية بالمال ، ولكن أعنى أنها متعفنة في فكرها ، فهي تعيش في عهد توماس جيفرسون ولاتعيش في العهد الاقتصادي الحاضر ، ولذلك فهي تفتقر إلى النزاهة الفكرية " .

واستطرد لينين متسائلا : " هل تعرف ماهو نظامنا ؟ " فأجاب روبنز : " ليس تماما بعد " ، ورد عليه لينين : " لقد بدأت بالكاد تعرفه ، ثم واصل حديثه " سوف تقول إن جمهوريتكم هي جمهورية مواطنين ، حسنا ولكنني أقول إن الإنسان كمنتج أهم كثيرا من الانسان كمواطن " .

ويوالى لينين كلامه قائلا : " هذا النظام أقوى من نظامكم لأنه يتلاءم مع الواقع ، وهو يبحث عن مصادر قيمة العمل البشري اليومى ، ومن هذه المصادر مباشرة يخلق السيطرة الاجتماعية للدولة ، وحكومتنا ستشكل سيطرة اجتماعية اقتصادية لعصر اقتصادى ، وسوف تنتصر لأنها تخاطب الروح وتطلق كما تستخدم روح العصر القائم الآن ، ولذلك ياكولونيل روبنز نحددنا ننظر إلى المستقبل بثقة ، وقد تدمرونا في روسيا ، وقد تطيحون بى ولكن هذا لن يغير من الأمر شيئا ، فمنذ مائة عام مضت أطاحت ملكيات بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا بحكومة فرنسا الثورية ، واستعادوا إلى السلطة في باريس ملكا أطلقوا عليه الملك الشرعى ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا الثورة السياسية للطبقة الوسطى ، ثورة ديمقراطية الطبقة الوسطى التي كانت قد بدأت في باريس على أيدي رجال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، إنهم لم يستطيعوا إنقاذ الإقطاع " .

" إن كل نظام حكم اجتماعي أرستقراطي إقطاعي في أوروبا كان مصيره إلى الدمار من جانب نظام الحكم الاجتماعي الديمقراطي السياسي الذي أقامته الثورة

في هذه الفترة التالية لتفكك الاتحاد السوفيتى وانتكاسات الاشتراكية في شرق أوروبا ، يواصل كل علامة من الأكاديميين والمدافعين الآخرين عن الوضع الراهن ، يواصلون تصريحاتهم بأن « هذا العالم هو الأفضل من بين كل العوالم الممكنة » ، وهذه المقولة تنطوى على فكرة أن النظم السياسية والاقتصادية الأمريكية متفوقة على تلك التى تطبق في مجتمع اشتراكي ، وهذه المفاهيم بالطبع ليست جديدة ، وإن كان من المتع أن نعرف كيف تم التعامل معها في حوار دار في عام ١٩١٨ بين لينين ورويموند روبنز رئيس بعثة الصليب الأحمر في روسيا حينذاك .

لقد كانت روسيا في عام ١٩١٨ في وضع حرج للغاية حيث تحتل أراضيها جيوش أمم رأسمالية عديدة ، وكانت الجيوش البيضاء المعادية للثورة تهاجم من اتجاهات متعددة ، واقتصاد البلاد مدمرا والمقاطعة والحصار مفروضين على مرانيها من جانب القوات المتحالفة .

تحدث لينين مع روبنز حول النظرة إلى مستقبل الاشتراكية قائلا : " يمكن أن يطاح بنا في روسيا بفعل تخلف الشعب الروسى أو يطاح بنا من قبل قوة أجنبية ، ولكن الفكرة التى تتضمنها الثورة الروسية سوف تحطم وتقوض كل حكم اجتماعي سياسي في العالم ، فمنهجنا في الحكم الاجتماعي لابد أن يسود المستقبل ، وسوف يموت الحكم الاجتماعي السياسى لأن الثورة الروسية ستقتله في كل مكان " .

رد روبنز يقول : " ولكن حكومتى حكومة ديمقراطية ، فهل تعنى حقا أن الفكرة التى تحويها الثورة الروسية ستدمر الفكرة الديمقراطية التى تنطوى عليها حكومة الولايات المتحدة ؟ فأجابه لينين : " إن الحكومة الأمريكية حكومة فاسدة " ، ورد عليه روبنز قائلا : " إن الأمر ليس كذلك ، فحكومتنا القومية والحكومات المحلية منتخبة من جانب الشعب ، ومعظم الانتخابات نزيهة ومنصفة ، والمنتخبون هم الاختيار الحقيقى للناخبين ، ومن ثم فأنت

الزواج .. ثراء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة



إعداد :

لجنة الاقتصاد
بالحزب الشيوعي
الأمريكي

• آل جود •

الأخيرة قد انخفضت بشدة ، فان سلب ونهب الشركات الاحتكارية الأمريكية وغيرها من الاحتكارات للموارد وقوة العمل في تلك البلدان انطلق من عقاله ولم يعد يكبح جماحه.

وعلى مدى عامين وقع العالم الرأسمالي في قبضة أزمة مالية عنيفة مازالت تنتشر ، وتحمل المستعمرات الجديدة العبء الأكبر من الأزمة ، ومن بين البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً تلقت اليابان الضربة الأكثر خطورة ، وتتدخل حكومتها ببرنامج كبير في محاولة للتغلب على الأزمة دون نتائج مؤكدة ، أما في الولايات المتحدة فقد بدأ العقد بأزمة خفيفة في عام ١٩٩٠ ، ولكن ابتداء من النصف الثاني لعام ١٩٩٢ أخذ الاقتصاد الأمريكي يستعيد عافيته بصفة مستمرة ، وبدأت في هذه المرحلة مظاهر الانتعاش لشأني سنوات دون انقطاع ، ومع ذلك فان

طبقتها الحاكمة وفي معدل استقلال العمل وتصدير رأس المال ، ومن جانب آخر فسدت الولايات المتحدة وأفسدت معها إلى حد مابقية العالم ثقافياً ، وتمثل ذلك في إغراق الأسواق بالاعلانات وانتشار المخدرات والمقامرة .. إلخ ، وتقدم بسرعة بالغة تحويل الصناعة إلى احتكار ، تماماً كما اتسع نطاق عدم المساواة داخل كل طبقة وفيما بين الطبقات ، وكان تكثيف العنصرية وتشديدها أمراً صارخاً للغاية.

هذا وقد اتسع بسرعة نطاق عدم المساواة بين كتلة الدول الاستعمارية التي تقودها الولايات المتحدة - بما فيها دول حلف الأطلسي واليابان وكندا - وبين بقية العالم التي تشكل موضوعاً المستعمرات الجديدة ، ولما كانت المستويات المعيشية لأكثر من مليار شخص في هذه البلدان

شهد عقد التسعينات تغييرات بعيدة المدى أثرت على جميع البلدان بما فيها الولايات المتحدة ، فقد بدأ العقد بالكارثة المضادة للثورة التي دمرت الاتحاد السوفيتي وهيكله الاشتراكي الأساسي ، وذلك جنباً إلى جنب مع انتكاسات متشابهة في كل أوروبا الشرقية ، مدمرة الاقتصاد والثقافة والظروف المعيشية للشعوب.

هذه التغييرات أعطت دفعة قوية للامبريالية الأمريكية في اتجاه هدفها : أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وسعت وراء تحقيق هذا الهدف بالقسوة والتقتيل بلا رحمة للملايين كثيرة.

وفي نفس الوقت تزايد اتساع الفجوة بين الأثرياء بفحش وبين بقيتنا ، وتولت الولايات المتحدة زمام القيادة في مجال النمو الاقتصادي والتكنولوجي وفي مجال أرباح

العولمة : بيئة تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على العالم كما تمكن رأسمالييه من حصاد أقصى الأرباح

الكثيرين ممن يحصلون على وظائف : أجور منخفضة ، مصاريف لرعاية الطفل ، مصاريف للذهاب والعودة من العمل .. إلخ. إن فريق " كلينتون /جور" قد توقف حتى عن ذكر دعمهم السابق لزيادة قدرها دولار/ ساعة في الحد الأدنى للأجور ، ونتيجة لذلك جاءت التقارير من كثير من مراكز السكان الكبرى تشير إلى الفقر المتصاعد ، وزيادة أعداد المستأجرين المطرودين من مساكنهم ، ولجوء أناس أكثر إلى مطابخ الطعام لتخفيف وطأة الجوع ، ويستمر التمييز الاقتصادي ضد الأمريكيين الأفارقة واللاتين والشعوب الأخرى الملونة ، وتغلق بالفعل كثير من " الوظائف الجيدة" في الصناعات عالية التكنولوجيا في وجه الجميع ماعدا حفنة ضئيلة.

إن الهبوط الطفيف في بطالة الأقلية أمر يرحب به ، غير أن الأقليات من أجل أن تعيش تعمل دون تكافؤ في وظائف الخدمات بعض الوقت بأجور مخفضة ، وهم كالعادة يحتمل أن يكونوا أول المفصولين في الركود الاقتصادي المقبل.

وفي حديث له منذ وقت قريب ، قال جرينزيان مايعنيه بوضوح من أن الاقتصاد الأمريكي " يستنفذ بانتظام بركة العمال المتاحين" ، أي توفير الوظائف للعاطلين ، وحذر من أن ذلك قد يمكن العمال من كسب زيادات في الأجور وبالتالي تخفيض معدل الاستغلال.

وتعليقا على ذلك كتب الاقتصادي بول كروجرمان يقول إن هناك شيئا " بذيئا" بشأن تفكير رجال البنوك المركزية مثل جرينزيان، " فحتى الاقتصاديون الليبراليون" من أمثالي يقبلون على كره منهم أن يتخذ أحد المسئولين المتخمين قرارا في بعض الأحيان برفع أسعار الفائدة من أجل الحد من عدد الوظائف والاحتفاظ بمعدل بطالة مرتفع نسبيا ، ولكن بظل المنظر قبيحا ، وذلك لأن مجموعة من الرجال والنساء ميسوري الحال يعملون عمدا على الحد من آفاق المستقبل في وظائف ينتظرها بعض من زملائهم المواطنين الأسوأ حالا.

إن كروجر إصلاحي مثله مثل تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى ونظرائه في أوروبا القارية ، ينتهى بهم الأمر إلى مساعدة الطبقة الحاكمة ضد الطبقة العاملة.

والشيوعيون الماركسيون اللينيون هم من

الاقتصادية في كل مكان دون تدخل حكومي ، نجد أن فريديمان ينظر إليها باعتبارها بيئة تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على العالم كما تمكن رأسمالييه من حصاد أقصى الأرباح.

الطبقة العاملة الأمريكية

لقد حدث ارتفاع متواضع في الأجور وهبوط في البطالة خلال السنة الماضية ، ولكن وضع القطاع الأدنى أجرا والأكثر فقرا من الطبقة العاملة قد ازداد سوءاً ، وألان جرينزيان رئيس الاحتياطي الاتحادي يصعد من الدعاية حول " نقص العمال" الذي يدفع الأجور إلى أعلى " بافراط" ، ويرى أن أي تخفيض في البطالة أكثر من ذلك سوف يبطئ النمو الاقتصادي.

غير أنه مازال هناك ٨.٥ مليون عامل عاطل طبقا للإحصاءات الرسمية أو ٩.٩ مليون عامل عاطل طبقا لمعيار القياس " البديل" للبطالة المعترف به رسمياً ، وفي كثير من الأحيان يجد العمال المشتغلون أنفسهم مهددين بموجة " تصغير الحجم" المنتشرة بين شركات أمريكا . ونتيجة للتخفيض الكبير في الاعانات ضد الفقر على مستويات الاتحاد والولايات والمحليات وخاصة الحملة لحرمان الشعب من الرفاه ، نتيجة لذلك ازدادت سوءاً بالفعل أحوال

تونى بلير



الزيادة الحالية في الطاقات غير المستغلة هي مؤشر على أن أزمة قد تكون في الطريق ، وفيما يتعلق بالبلدان الأوروبية فإنها خاضت أزمات في أوقات مختلفة خلال هذا العقد ، وقد تعزز نموها الاقتصادي بفضل حوسبة المجتمع والتقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات بما في ذلك الانترنت.

تطورت الحدود المالية القصوى خاصة الارتفاع في أسعار أسواق الأوراق المالية لكي تصل بعيدا فوق مستوى النمو في النشاط الاقتصادي والأرباح ، وهذا يعتبر عاملا مهماً في إنضاج أزمة فائض إنتاج كبرى.

التسليح

إن القوة الرئيسية الدافعة للاقتصاد الأمريكى هي تحقيق النفقات العسكرية عاليا . فالإنفاق العسكري مبرمج لزيادته بمقدار (١١٠) مائة وعشرة مليارات دولار خلال فترة ست سنوات ، ومنتھيا بزيادة قدرها (٥٠) خمسون مليار دولار عن اعتماداته في العام المالى ١٩٩٩. وقد أضيف إلى ذلك ما بين ١٠ - ٢٠ مليار دولار لتمويل الحرب ضد يوغوسلافيا ، وهذا هو ماابتدع الحملة الأمريكية للسيطرة على جنوب شرق أوروبا ، وذلك على الطريق إلى أوكرانيا ومنطقة بحر قزوين بحقول بترولها ، ثم إلى الشمال الشرقى نحو موسكو.

إن المضمون المعادى للشيوعية الذي ينطوى عليه هذا الاندفاع إنما يعنى أن الحرب الباردة لم تنته بحق أبدا ولكنها اتخذت أشكالا وأهدافا جديدة. والموقف الذى يتخذه أقوى قطاع في الطبقة الحاكمة الأمريكية إنما تعبر عنه جريدة نيويورك تايمز وتوماس فريدمان محرر عمودها للشئون الخارجية ، فغلاف مجلة نيويورك تايمز في ٢٨ مارس يصور قبضة يد عملاقة ملفوفة في العلم الأمريكى ، ويكتب فريدمان قائلا: " هذا هو عبء أمريكا الجديد ، فاليد الخفية للسوق لم تزدهر بدون قبضة خفية ، وماكدونالدز (١) لا يستطيع أن يزدهر بدون ماكدونيل دوجلاس (٢) مصمم الطائرة ف - ١٤ ، والقبضة الخفية التى تحافظ على العالم آمنا من أجل تكنولوجيايات وادى - سيليكون تسمى جيش الولايات المتحدة وقوتها الجوية وبحريتها وأسطولها".

إن فريديمان يرى أن وجهة نظره تتناسب مع عولمة الاقتصاد ، ولكن بينما يرى الليبراليون في العولمة تفاعلا للقوى



كلينتون

يعملون على إحلال الاشتراكية محل النظام الرأسمالي ، من أجل بناء نظام اشتراكي سيوفر العمالة الكاملة ويحدد الأجور متوافقة مع اقتصاد مخطط متوازن.

والاتجاه النزولي في الأجور الحقيقية منذ عام ١٩٧٢ كان مصحوبا بأقصى إفقار لأقل العمال أجورا ، وذلك جنبا إلى جنب مع زيادة مذهلة فيما يتقاضاه أولئك الذين يقفون على القمة.

فمنذ عام ١٩٦٨ تدهور الحد الأدنى للأجر الحقيقي بنسبة ٣٢٪ أي مايناهز الثلث، والوضع يمكن أن يصبح أشد سوءا وذلك فيما عدا الزيادة المتواضعة في الحد الأدنى للأجر التي فرضت من خلال الكونغرس الجمهوري في عام ١٩٩٦ بفضل حركة عمالية متزايدة النضال ، وهناك مئات الآلاف من العمال ذوي الأجور المنخفضة الذين تمت مساعدتهم من خلال الانتصارات المنظمة قريبة العهد ، مثل ذلك الانتصار الذي حققه ٨٠ ألف عامل من عمال الرعاية الصحية المنزلية في كاليفورنيا أوائل هذا العام ، ولكن لم يتم بعد تحقيق مايكفى لتغيير الصورة في مجملها ، غير أن ماتم من تغيير يرسى القاعدة للانتصارات السياسية تماما كما يرسىها للانتصارات التعاقدية في المستقبل.

وفي هذا العام كان أعلى أجر أعلن عنه حتى الآن هو الذي تقاضاه تشارلز وانج بالشركة الدولية للكمبيوتر وبلغ ٦٧٠ مليون دولار ، وهذا يعني أن أجره يزيد على ١٥٠٠ ألف وخمسمائة دولار في الدقيقة الواحدة، ففي الوقت الذي يستغرقه شرب فنجان من القهوة يتقاضى وانج مايكسبه أحد عمال الحد الأدنى للأجر يعمل كل الوقت طوال سنة كاملة ، وطبقا لـ AFL - CIO فان العامل الذي يتقاضى (٢٥) خمسة وعشرين ألف دولار في عام ١٩٩٤ يمكن أن يحصل اليوم على (١٣٨٣٥٠) دولارا إذا تزايد أجره بنفس سرعة تزايد أجر رؤسائه ، ونحن نقدر أن ٢٢٪ من الأرباح الاجمالية (فائض القيمة) ذهب لمكافحة المستويات العليا من التنفيذيين، وفضلا عن ذلك فان هذا النصيب يتصاعد ، فما هي المؤهلات المطلوبة لمثل هذه الوظائف عالية التكسب ؟ إن أهمها في السنوات القريبة كان اللارحمة والفعالية في تخفيض تكلفة عنصر العمل بشئ من الجمع بين تسريع العمل وزيادة ساعات العمل لموظفيهم ، والأكثر من كل ذلك هو تسريح العمال بالآلاف.

التناقضات المالية

طوال النصف الأول من عقد التسعينات ادخر المستهلكون حوالي ٦٪ من دخولهم ، ولكن فيما بعد تدهور معدل الادخار باستمرار ، متلاشيا بحلول ديسمبر ١٩٩٨ ومتحولا إلى السالب بمعدل ١٨٪ في مايو ١٩٩٩ ، وصافى هذا الادخار السلبي في السنة الحالية لم يسبق له مثيل منذ أزمة الثلاثينات الكبرى ، وقد أثار حدوثه موجة من القلق في صحافة المال ومؤسسات الأعمال ، و" سوق الشيران" المستمرة في السنوات الأخيرة على صلة وثيقة بهذه النتائج ، فبالنسبة لملايين من الناس أصبحت سوق الأوراق المالية وسيلة للمقامرة ، كما أصبحت المكاسب الرأسمالية من الاستثمارات في الأوراق المالية تشكل قسما مهما من الدخل لنصف السكان من ذوي الدخل فوق المتوسط ، وهذه تشمل الاستثمار المباشر في الأسهم والسندات والاستثمار في الصناديق المشتركة التي تأسس نشاطها على مثل تلك الاستثمارات ، وقفز عدد المساهمين في رأس مال هذه الصناديق إلى ١٠٤ ملايين شخص في عام ١٩٩٧ ونسبة زيادة بلغت ٤٥٪ خلال التسعينات ، وتضاعفت قيمة أصول تلك الصناديق بما يقرب من عشرة أمثال بالغة ٢٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٧ ، كذلك تضاعفت أسعار أسهم الشركات حوالي عشر مرات منذ عام ١٩٨٠ ، وربما تكون قد

تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ ، وربما تكون قد تضاعفت ثلاث مرات أسرع من الزيادة في الأرباح الاجمالية للشركات ، ووجد المساهمون محافظ أوراقهم المالية تتزايد في قيمتها (على الورق) ، وأقبلوا على الاقتراض بحرية ليدفعوا ثمن مشترياتهم الجارية ، وإذا انهارت سوق الأوراق المالية فان الملايين لن يقوا بديونهم ، وينتهي الأمر بامتناع الدائنين عن فك الرهونات ومن ثم انتقالها إلى حياتهم.

ويحذر الصحفي ألان أبلسون قائلا: " إن المستثمرين الجهلة الذي يشترون بالائتمان الأوراق المالية للمضاربة في طيش إنما ينتظر أن يواجهوا أحداثا لا قبل لهم بها في الأيام المقبلة ، وحتى شركات السمسرة الجديدة لاخبرة لها في كيفية معالجة هذه المواقف".

هذا وقد بلغت ديون المستهلكين أعلى المستويات مع أكبر زيادة فيها لأدنى ٤٠٪ من فئات السكان ، وحيثان القروض المجرمون الذين يتخذون من سداجة البسطاء وسيلة لإثرائهم فقد حلت محلهم مئات للقروض " المشروعة" ، وهي تتقاضى رسوما باهظة ابتزازية بدعوى أن تأخذ بيد العمال إلى أن يحل موعد دفع أجورهم التالية ، وقوانين الافلاس الجديدة الأشد قسوة سوف ترغم الضحايا على الدفع.

إن هبوط أسعار الأوراق المالية بواقع ٣٠٪ في عام ١٩٨٧ لم يكن إيذانا بتدهور

دورى عام فى الاقتصاد ، ولكن الظروف فى مجملها أصبحت اليوم أكثر سهولة فى نقدها والهجوم عليها ، والأرجح أن تكون هناك سوق كبرى للمضاربة (إتجاهها نزولى) ، ومصحوبة بأزمة فائض إنتاج فى الاقتصاد " الحقيقى " (أى السلمى - المترجم) ، وتسير الأحداث الشاذة بقوة فى اتجاه " سوق مضاربة " حقيقية فى وقت ما خلال السنوات الخمس القادمة.

الأزمة المالية العالمية

اتسع نطاق الأزمة المالية العالمية التى انقضت عليها الآن عامان ، وفى آسيا حيث بدأت الأزمة ساد الهدوء ولكن دون أن يكون هناك استقرار حقيقى ، وفى اليابان تعمقت الأزمة بينما بدأت الشركات الأمريكية فى شراء الشركات والضياح والعقارات المتعسرة ، ثم خصصت ملكية الدولة بأسعار زهيدة ، وامتدت الأزمة بعيدا إلى أمريكا الجنوبية حيث للولايات المتحدة ارتباطات ومصالح اقتصادية وسياسية قيادية وكبيرة الحجم ، وتواجه البرازيل وشيلي وإكوادور وفنزويلا وبيرو بطالة متزايدة وأزمات فى عملاتها.

وتتضح الأعباء الانسانية المترتبة على الأزمة من واقع تدهور مشتريات المواد الغذائية الرئيسية بنسبة ١٥٪ فى الأرجنتين ، أما المكسيك فهى فقط الدولة الأمريكية اللاتينية الكبرى التى استقرت أوضاعها ، وكان ذلك جزئيا بسبب التدفق القوي لرأس المال الأمريكى عليها بمقتضى اتفاقية نافتا (منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطى) التى تضم كندا والولايات المتحدة والطبقة العاملة المكسيكية ، وفى كل مكان من بقية أمريكا اللاتينية اتسع نطاق المنتظر وقوعه من تدهور الناتج المحلى الاجمالى فى هذه السنة ، وحلقت البطالة عاليا بالغة ١٠٪ فى شيلي و ١٤٪ فى الأرجنتين ، ومازال العديد من بلدان أمريكا الوسطى يعانى الأزمات الاقتصادية بسبب الأضرار التى ترتبت على الأعاصير الهوجاء المدمرة.

وقد امتدت هذه الأزمة أيضا إلى جنوب شرق أوروبا ، وبشكل أحد ما يكون إلى يوغوسلافيا ، كنتيجة مباشرة للهجمات الأمريكية عليها ، وتورطت فى الأزمة كل من البانيا ومقدونيا والمجر ورومانيا وبلغاريا. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تتجنب روسيا التوقف عن الوفاء بديونها الدولية الضخمة . وتحاول الولايات المتحدة أن تسوق بضع مليارات الدولارات من

برنامج الحزب الشيوعى الأمريكى يحقق ..

* العمالة الكاملة .

* مضاعفة الحد الأدنى

للأجر ومزايا الضمان الاجتماعى .

* تخفيض أسبوع العمل .

* ادخال برامج عمل

إيجابية كبرى

* إلغاء القوانين المعادية

للعمل .

* تقديم كل الدعم للحركات

المنظمة للنقابات .

قروض صندوق النقد الدولى التى يمكن أن تخصص فقط لتغطية الأقساط والفوائد المستحقة على القروض القائمة ، وذلك لكى تتوصل إلى نزع للسلاح الروسى يكون أحادى الجانب.

وعلى الرغم من الأزمات التى تحيط به ، فإن الاقتصاد الصينى يستمر فى النمو بمساعدة برامج حكومية واسعة تعوض عن البطالة كلما تقدم ترشيد الصناعة ، وتشير البيانات الرسمية إلى معدل نمو يزيد على ٨٪ هذا العام . وتعترف واشنطن بالصين على أنها دولة اشتراكية بصفة أساسية وذلك على الرغم من تغلغل المشروعات لرأسمالية فى الداخل ، وعلى ذلك فإنها ترى فى الصين عدوا وتوجه ضدها تيارا منتظما من الدعاية حول " حقوق الانسان " ، والتبث والتجسس ، من تحذيرات ضد التصرفات الصينية التى تساند سيادتها على تايوان.

إن الاقتصاد الصينى القوى وقدرة كويا على الإفلات من الأزمة المالية العالمية يشهدان بتفوق الاشتراكية على الرأسمالية .

ولسوء الحظ انضم ال AFL - CIO إلى جوقة الولايات المتحدة الرسمية فى الدعاية لمضادة لصين ، ومحاكاة المخابرات المركزية الأمريكية فيما تشير من تشويه حول خرق حقوق الإنسان واعتبار الواردات الصينية وحدها هى المسئولة عن فقدان الوظائف فى الولايات المتحدة.

إن الأزمة المالية العالمية سوف تحل بأنواع

من البرامج التى تفرض من خلال صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية على حساب الطبقة العاملة فى مختلف بلدان العالم ، ويمكن أن تحل أيضا بالثورات الناجحة للطبقة العاملة.

ولقد دعمت الولايات المتحدة دورها باعتبارها القوة الاستعمارية المسيطرة فى العالم ، وظل اقتصادها حتى الآن مستقرا من خلال الحافز العسكرى والأرباح المتولدة من الحصول على البترول والموارد الطبيعية والزراعية وقوة العمل العالمية بأسعار رخيصة ، فضلا عن تدفق الغنائم عليها من الرأسماليين العالميين الذين يبحثون عن ملاذ آمن ، ومعظم المكاسب ذهبت إلى الطبقة الرأسمالية الأكثر ثراء ، وهى الطبقة المتحدة خلف جدول أعمال سياسى واقتصادى عدوانى فى الداخل والخارج.

ومن ناحية أخرى يقدم الحزب الشيوعى برنامجا يبقى باحتياجات الشعب: العمالة الكاملة من خلال برامج الأشغال العامة الضخمة التى يتم تمويلها عن طريق بتر الانفاق العسكرى وفرض الضرائب على الأغنياء ، ومضاعفة كل من الحد الأدنى للأجر ومزايا الضمان الاجتماعى ، وتخفيض أسبوع العمل وادخال برامج عمل إيجابية كبرى ، وإلغاء القوانين المعادية للعمل وتقديم كل الدعم للحركات المنظمة للنقابات.

إن شرط وقوع أزمة مالية تتوافر وتتطور ، فالركود الحتمى سوف يزد سوءا ظروف هؤلاء الذين يعانون من قبل ، ويزيل وهم الاستقرار والازدهار من عقول الكثيرين الذين يبدو أنهم ينتفعون من اقتصاد اليوم ، وخلال أى أزمة اقتصادية يصبح ضعف الرأسمالية مرئيا بوضوح لأعداد أكبر من الشعب ، وبينما ستحاول مؤسسات الأعمال الكبرى أن تنقل عبء الأزمة بالكامل إلى عاتق الطبقة العاملة ، فإن مقدرتنا على مقاومة التراجعات وتوسيع الحقوق إنما يتوقف إلى حد بعيد على قوة واتجاه الحركة العمالية والحركات الشعبية الأخرى التى ليس أقلها شأن الحزب الشيوعى.

* هذا البحث الذى نشر كوثيقة صادرة عن الحزب هو فى الواقع خلاصة التقرير الذى أعدته لجنة الاقتصاد فى الحزب لكى يناقش فى مؤتمره العقائدى.

١- ماكدونالدز يعمل فى نشاط المطاعم - المترجم.

٢- ماكدونيل دوجلاس يعمل فى نشاط إنتاج الطائرات الحربية - المترجم.

ديمقراطية الطبقة العاملة ضد الديمقراطية الرأسمالية

من الاهتمام بما تعنيه وتدور حوله الاشتراكية والملكية العامة ، والواقع أن الفاشية وهي الحكم الإرهابي للطبقة الرأسمالية ، بينما الاشتراكية هي توسيع الديمقراطية بمعرفة الطبقة العاملة.

إن السيطرة على ثروة وموارد العالم هي المعركة الطبقة الكبرى والمعركة الديمقراطية الكبرى في ختام هذا القرن . وإذا كانت الديمقراطية تعنى السلطة للشعب فان تركيز السلطة في يد حفنة من الأفراد والاحتكارات الثرية ثراء فاحشا إنما يشكل هجوما عنيفا على الديمقراطية .

هذا وتتناقض قوانين الاقتصاد الرأسمالي مع توسيع الديمقراطية ، فالتناقض الأساسي للرأسمالية هو كون الانتاج اجتماعيا أى أنه يتطلب مشغولين كثيرين في العمل ، ولكن ثمار عمل العمال تملك ملكية خاصة وتتحكم فيها نزوات الملاك.

ولقد احتدم صراع كبير من أجل الديمقراطية في المرحلة الراهنة للرأسمالية العالمية المتقدمة . وربما كان أعظم مقياس أساسي للنقص في الديمقراطية هو الزيادة الدرامية في معدل الاستغلال التي تحققت من خلال تصغير الحجم وتسريع العمل والتعاقد من الباطن والتوظيف بعض الوقت والعمل العرضي والمؤقت وتدمير البيئة، هذا ويتصف الاستغلال بلازمة غير ديمقراطية ، فأى صوت يكون للعامل حينما ينتج ما تعادل قيمته أجوره اليومية في خلال الساعتين الأوليين من يوم العمل؟ بينما يكون عليه أن يستمر في العمل ست ساعات أخرى أو أكثر كي يحقق الأرباح للمالك؟

إن ثروة أغنى ثلاث عائلات في العالم تزيد على ثروة أفقر ٤٨ أمة . فأى صوت يكون للأغلبية حينما يشتري أغنى الأغنياء الانتخابات ويدفع الضرائب بمعدل يقل كثيرا عما كان يدفعه منذ ثلاثين عاما مضت كما يقل جدا عما يستطيع الاستغناء عنه اليوم؟

القوانين الديمقراطية والحقوق والمؤسسات والهياكل التي تشكل ديمقراطيتنا البورجوازية ، فضلا عن الكفاح للدفاع عنها وتوسيعها ، والحق أن الحزب الشيوعي يشكل جزءاً مهماً من النضال في سبيل الديمقراطية ، وهو يقوى الصراع اليومي لتوسيع الحقوق الديمقراطية في ظل الرأسمالية القائمة ، وهو في نفس الوقت يشير إلى الطريق نحو الاشتراكية باعتباره فحسب الطريق إلى كسب الديمقراطية الكاملة وتأمينها .

الاستغلال والثروة والفاقة

إذا كنت يوماً ما قد شاركت في مسيرة منظمة لإحدى النقابات ، فمن المحتمل أن تكون قد سمعت المثل القائل بأن " الديمقراطية تتوقف أمام باب مكان عملك". فليس هناك قوانين كثيرة تحمى حقوق العمال في تكوين نقابة والانضمام إليها في الولايات المتحدة الرأسمالية، والأجهزة الحكومية المختصة بمراقبة الحملات النقابية إنما تترص للدفاع عن مصالح أصحاب العمل ، فأنت يمكن أن تطرد لقولك شيئاً لا يعجب الرئيسة ، والحق أنه يمكن طردك لمجرد أن رئيسك قد قرر أنك لا تعجبه ، ومع ذلك ففي كل يوم يتغلب العمال على أمور شاذة جسيمة ، وصورة الوجه المنفعلة لعمال مصانع نسج كانون في كارولينا الشمالية لدى سماعهم أنهم فازوا بتأسيس نقابة لهم إنما تقص الحكاية كلها ، والاندفاع الكبير للحركة العمالية من أجل تغيير قوانين العمل حتى تفي باحتياجات العمال تستحق من جانبنا الدعم الكامل.

وفي الناحية الأخرى من المعادلة يوجد الملاك المستغرقون بشدة في النظام الرأسمالي ، وهم يقولون إن الديمقراطية هي نفسها الرأسمالية ، وأن الفاشية هي نفسها الاشتراكية والشيوعية ، وهم أيضاً لا يريدون أى عمال يهتمون أقل قدر

هل لدينا حكومة من الشعب ينتخبها الشعب من أجل الشعب ؟

أجاب ٤٥٪ ممن وجه إليهم السؤال بقولهم "لا" في استطلاع للرأى العام صرحت بنشر نتائجه جمعية هارت للبحوث. ويشعر ٦٠٪ من المشاركين في هذا الاستطلاع بأنهم منعزلون عن الحكومة ، وبصفة خاصة الشباب الذين قالوا إنه "يجب على الحكومة أن تفعل الكثير لمساعدة الشخص العادى بدلاً من مساعدة جماعات المصالح الخاصة من الأثرياء". وقال الباحثون بعد أن تم النشر إن الأعداد تعبر عن نقلة تاريخية ، ثم جلسا حائرين بشأن ما يجب عمل.

والواقع أنه من غير الممكن أن نتصور كيف نجعل الديمقراطية تعمل بنجاح دون الاعتراف بالقضايا الطبقة المعقدة . فالطبقة الرأسمالية ليس لها مصلحة في أن يشارك المواطن في صنع القرار ، ولكنها في حاجة إلى تخفيض صوت الشعب إلى أدنى حد أو خنق صوته إلى حد منعه من التنفس . ومن ناحية أخرى تناضل الطبقة العاملة دوماً من أجل توسيع الديمقراطية فحق الأمريكيان الأفارقة في أن يعتبروا كائنات بشرية متساوية ، فيكون لهم الحق في التصويت والحق في التعليم العام والحق في تكوين النقابات والحق في استخدام اللغة الأصلية ، والحق في العمل الإيجابي ، كل ذلك قد تم الفوز به من خلال الحركات التاريخية للطبقة العاملة والشعب في بلادنا . ومقولة أن الرأسمالية هي أعلى شكل للديمقراطية إنما تمثل محاولة ديماجوجية (تضليلية) لإضعاف الاهتمام بالاشتراكية وترك الطريق مفتوحاً أمام حكم الاحتكارات ، وذلك رغم أن الرأسمالية قد قامت على الاستغلال ، وشره الرأسماليين .

وقد كتب جوس هول في بحثه " الماركسية اللينينية: علم يخص عصرنا" قائلاً: "إن القوة المضادة للخطر الفاشي هي الكفاح للمحافظة على كل

جويل فيشمان

العنصرية

إن الاقتطاع من الديمقراطية يمكن قياسه بالصعود في العنصرية ، وهي أكثر أسلحة الرأسمالية فاعلية في زيادة الأرباح والحفاظ على الطبقة العاملة منقسمة على نفسها ، فهناك الآن شخص واحد موجود في السجن من بين كل ١٤ شابا أمريكيا أفريقيا. وبعض الولايات تنكر على مايلغ ٢٥٪ من الذكور السود الحق في التصويت بسبب صداماتهم الماضية أو الحالية مع نظام السجون . وأكثر من ٦٠٪ ممن يشاركون في مشاجرات تفضى إلى الموت هم من الرجال السود . والزيادة المفزعة في جرائم الكراهية وفي عدد المنظمات الفاشية إنما تكشف انعكاسات النظام العالى الجديد الميتة والمعادية لديمقراطية.

وينعكس في تشريع " اللغة الإنجليزية فقط " محاولة حرمان العمال المهاجرين - خاصة المكسيكيين والأمريكان اللاتين - من كل حق أساسى . وتظهر التفرقة العنصرية واللامساواة مع الأزمة الهيكلية وهروب الصناعات من المناطق الحضرية التى تتواجد فيها النقابات إلى مناطق أخرى حيث لاتوجد نقابات ولا برامج اجتماعية. وترتكب الحكومة جريمة العنف لفرض ماتريد بالقوة بدلا من معالجة لأسباب المتأصلة للفقر والعنف . وتفقد أعداد كبيرة من الشبان السود واللاتين أرواحهم بفعل رصاصات رجال البوليس ومعاملتهم الوحشية لهؤلاء الشبان ، منتهكين بذلك الحقوق الديمقراطية الأساسية فى مجتمعات بأكملها .

وقد انحازت المحكمة العليا فى الشهر الماضى إلى جانب عدم المساواة حينما صوتت القضاة لصالح تعزيز حقوق " الولايات " ويذكر بعضنا أثناء حركة الحقوق المدنية أن " حقوق الولايات " التى عادت استخدام البوليس المحلى للعنف الكامل ضد السود - كان لابد أن تقلب رأسا على عقب من أجل إلغاء التفرقة العنصرية فى المدارس الحكومية وعلى موائد تناول الطعام وعند نافورات المياه .. إلخ فى أقصى الجنوب .

ويهدف الجدال الدائر اليوم حول " حقوق الولايات " الرجعية إلى إلغاء حقوق العمال فى التنظيم النقابى ، وذلك بالخط من منزلة كل الولايات إلى مستوى ولايات " الحق فى العمل " غير النقابى منخفض الأجر ، ويحدث ذلك فى الوقت الذى يضرب فيه العمال - وأغليبيتهم من الأمريكان الأفارقة - فى أحواض سفن نيويورك نيوز فى ولاية فرجينيا لكى يضعوا نهاية للفروق الأجرية بين الشمال والجنوب . وبينما تبدو " حقوق الولايات " ذات طابع ديمقراطى إلا أنها على النقيض من ذلك تماما فى هذه المرحلة من تطور الرأسمالية ، فهى قد صممت أصلا لكى

تعطى الترخيص للاحتكارات باغتصاب امتيازات العمل.

وتنبثق الحركات الديمقراطية الكبرى لتحقيق الرقابة المدنية على أعمال البوليس ، وللدفاع عن الأعمال الإيجابية ، ورفض تشريع " اللغة الانجليزية فقط " ، وإقرار الحق فى تنظيم النقابات ، وقد أدت الشكاوى المتكررة من القتل العنصرى - ابتداء من أوكلاهوما وتكساس حتى نيويورك - إلى تصاعد المشاعر الجماهيرية المعادية لجرائم الكراهية وخطب الكراهية والتشريع المنحاز ، الأمر الذى يفتح باب المناقشة فى ضرورة تجريم العنصرية لصالح تعميق وتوسيع الديمقراطية فى بلادنا.

الحكومة والكفاح لرد العدوان
إن الاحتكارات تنار " الحكومة الكبيرة " لأن الأولى لاتريد تحكما فيها أو إشرافا عاما عليها ، ولكنها تريد توسيع أسواق أرباحها الخاصة فى مجالات القطاع العام بما فيها التعليم العام والضمان الاجتماعى . والاندفاع نحو الخصخصة اللاديمقراطية للخدمات العامة ليس مقصورا على الولايات المتحدة وإنما هو قضية كبرى فى كل بلد رأسمالى تقريبا.

ولكسب التأييد والدعم لمستندات الصرف اللاديمقراطى فى المدارس الخاصة والمدارس المستأجرة ، تثير الاحتكارات جدلا يبدو كأنه ديمقراطى الطابع حول أن هذه الاجراءات يمكن أن " توفر لعائلات الطبقة العاملة مزيدا من الخيارات " ، وحقيقة الأمر فان الحقوق الديمقراطية لأطفال الطبقة العاملة يمكن أن يقتطع منها الكثير بوضع الموارد المالية العامة تحت تصرف المدارس الخاصة التى قد تكون متاحة لعدد قليل فقط من الأطفال ، كما يمكن أن يقتطع من تلك الحقوق بوضع هذه الموارد فى أيدي المدارس المستأجرة ، وهى مدارس غير نظامية ويمكن أن لاتشمل تمثيلا نقابيا للعاملين فيها أو لاتخضع للإشراف العام.

ومساندة وسائل الاعلام
والمؤسسات الأكاديمية ، تحاول أمريكا الشركات باستمرار أن تشتري جدول الأعمال السياسى ، والمثل الذى نضربه على ذلك هو الإلقاء الوحشى للرفاه والبرامج الاجتماعية الأخرى ، وقد استخدمت العنصرية والوعود الزائفة بالوظائف الوفيرة من أجل تفكيك الوحدة على المستوى الأدنى

إن الاختيار الحقيقى لم يسبق أبدا أن قدم للناخبين : " هل تريد التصويت من أجل إلغاء الرفاه أم تريد التصويت من أجل خلق وظائف مناسبة مع رعاية الأطفال والرعاية الصحية

والتعليم والمواصلات ومساندة الأمهات الجدد حتى لايعود أحد فى حاجة إلى الاعتماد على الرفاه ؟ إن هؤلاء الذين يعدون منا وجابوا الشوارع يلتمسون تطبيق ميثاق مارتنيز لوظائف الأشغال العامة ، لن يترددوا فى القول بأن هذا الاختيار هو اختيار شعبى مدو.

الديمقراطية الرأسمالية
إن الفساد وتكاليف الحملات الانتخابية التى تصل إلى عنان السماء ، قد ولدت الغضب وخلقت الغربة ونشرت السخرية والاستخفاف بالدنيا بين الملايين من الناخبين المحتملين مستقبلا . ومن بين الناخبين المسجلين شارك ٣٠٪ فقط فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٨ ، وهذه نسبة ضئيلة تعبر بوضوح عن تدهور الديمقراطية الرأسمالية واستمرار النضال من أجل تمثيل نيابى حقيقى ، ويكفى أن نعلم أن هذه النسبة هى من أدنى نسب التصويت فى العالم.

وكلما استقطبت السياسات الرأسمالية المجتمع ، استحدثت الوسائل الكفيلة بالإبقاء على السيطرة بينما يتم الحفاظ على المظهر الخداع للديمقراطية ، وهذه السيطرة تشمل سيطرة على وسائل الإعلام ، وشراء الانتخابات ، والتلاعب بقوانين الانتخابات ، وبصفة أساسية تحديد قواعد اللعبة حتى لاتكون هناك أهمية لمن يفوز بالانتخابات ، ومن ثم ينتهون إلى اللعب مع مؤسسات الأعمال الكبرى ، وذلك مالم يكن وراءهم حركة شعبية واعية طبقيا وكبيرة بشكل كاف.

إن الحملة التى انتهت بانتخاب ألفى نقابى نشيط لمناصب عامة فى عام ٢٠٠٠ ، يمكن أن تفتح الطريق لتغييرات كبرى فى المجال السياسى ، وتزيد بصفة درامية من تمثيل الطبقة العاملة متعددة الأجناس رجالا ونساء ، فضلا عن مرشحين للانتخابات مستقلين عن مؤسسات الأعمال الكبرى.

التقاليد الديمقراطية فى تاريخ الولايات المتحدة

" سمع العالم فى كل أرجائه " بالثورة الأمريكية فى عام ١٧٧٦ باعتبارها رمزا لإسقاط السلطة الكولونيالية (الاستيطانية) لصالح الحكم على أساس من الهيئات النيابية ، ومع ذلك فان أهداف الثورة الأمريكية كانت ديمقراطية بصفة جزئية فقط ، فالمستوطنون استغلوا وأزاحوا الشعوب الأمريكية الأصلية من أمامها وحلوا محلها ، وتدعمت تجارة العبيد الأفارقة ، وكان البيض أصحاب الأملاك الذكور فقط هم المخول لهم الحق فى التصويت ، وقد اقتضى الأمر قيام الحرب لأهلية لاستكمال الثورة والقضاء على

العبودية ، ونسب الكفاح من أجل ميثاق الحقوق والتعديلات الأخرى التي أدخلت على الدستور وتم إحراز النصر بشأنها ، واتسعت الحقوق الديمقراطية التي تضمنها الدستور الأصلي.

لقد كان هناك نضال للمحافظة على الحقوق الديمقراطية وتوسيعها طوال تاريخ بلادنا ، وهذا النضال تواءم مع جهود الشعب العامل لتحسين ظروفه ، فالتعليم العام وأسبوع العمل الأقصر والتعويضات عن البطالة والضمان الاجتماعي والتنظيم النقابي والحقوق المدنية ، كلها كانت حركات جماهيرية مرتبطة بالنشاط الانتخابي ، كما كانت صراعات من أجل تحسين حياة الشعب وتوسيع الديمقراطية كليهما معا حيث يعتمد كل منهما على الآخر.

وطوال هذا التاريخ قدمت الحركة الشيوعية اسهامات حاسمة من أجل تحقيق الوحدة الطبقية التي مكنت الديمقراطية من الاتساع . ومنذ ثمانين عاما مضت وبداية من ميلاده كان الحزب الشيوعي بطلا للديمقراطية ، وقد شمل ذلك اسهامات كبرى في الصراعات من أجل وضع نهاية للعنصرية وجميع أشكال التفرقة للفرز بحقوق العمال وتمثيلهم وحشد التأييد للاشتراكية في بلادنا ، وثبت الارتباط بين الحقوق الديمقراطية وحقوق الطبقة العاملة أثناء " فترة ماكارثي " الرجعية الثانية ، تحت غطاء " مكافحة الشيوعية " ألقى بالئات في السجون بسبب معتقداتهم وفقد الآلاف وظائفهم وصمت الملايين خوفا.

كان هذا جهدا خارقا لقسم ظهر الحركة العمالية المتحدة القوية ، ووقف نمو حركة الحقوق المدنية ، وتبنى سياسة خارجية للدخول في حرب باردة استعمارية ضد مصالح الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم.

إن التهديد من جانب الفاشية الذي كان تهديدا فعليا جدا في تلك الفترة ، قد ارتد على عقبيه بفعل المقاومة المخلصة للحزب الشيوعي والضحايا الآخرين ، ونهائيا بفضل الروح الديمقراطية التي يتحلى بها الشعب الأمريكي ، غير أن خسائر حركة الطبقة العاملة كانت فادحة ومازالت قضية يجري التغلب عليها.

وحاجتنا اليوم إلى حزب شيوعي كبير وقوي هي قضية حاسمة للنضال من أجل ديمقراطية واسعة ، فالحزب الشيوعي الجماهيري يستطيع أن يقدم بدائل حقيقية وخيارات فعلية تقوم على بناء وحدة الطبقة العاملة ضد التهديد الفاشي وخطر الحرب ، كما أن نمو العضوية والاهتمام بالحزب الشيوعي وعصبة الشباب الشيوعي

هي أكثر الجوانب أهمية في الكفاح الديمقراطي لرد العدوان ، وهي أيضا تمثل - كما قال ماركس في البيان الشيوعي - رؤية المستقبل في صراعات الحاضر.

اشتراكية ميثاق الحقوق

ماذا يعني حكم الشعب في مجتمع يتميز بالصراع الطبقي؟

إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأكثر حسما في تقرير كيفية معيشتنا لاتتصف بالرقابة الديمقراطية مطلقا ، فالفساد يحتل مواقع تجعله قادرا على إملاء الكثير في مجال السياسة الحكومية، مؤثرا بذلك في كل القضايا الاجتماعية الكبرى ، كما أن الدستور والنظام القانوني يمنعان الحكومة إلى حد كبير من التدخل في سياسة الشركات . وأي مدخل لتناول هذه المشكلة لايقوم على أساس الصراع الطبقي ، ليس في مكنته أن يحرز الديمقراطية الكاملة لأنه يتجاهل الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الرأسمالي من حيث إن عددا قليلا من الناس يمتلك الثروة الانتاجية للبلاد ، ورغم أن هناك الكثير من الاصلاحات الجيدة التي تستحق المساندة - بما في ذلك الاصلاح المالي والتمثيل النسبي في الانتخابات - إلا أن هذه الاصلاحات لاتغير ذلك التناقض الأساسي.

وللطبقة العاملة مصالحها المتعارضة مع مصالح الطبقة الرأسمالية ، والديمقراطية بالنسبة للطبقة العاملة يجب أن تعني سلطة الطبقة العاملة ، شاملة ليس ملكية الاقتصاد فحسب بل أيضا التمثيل النيابي في الحقل السياسي ، فتورط الشعب سياسيا أمر ضروري للديمقراطية بصفة مطلقة ، وهذه هي ماهية الاشتراكية.

والطبقة الرأسمالية تحاول أن تشبط العزيمة وتمنع المشاركة ذات المغزى من جانب الشعب ومن خلال منظماته الجماهيرية، فالأيديولوجية الرأسمالية قائمة على أساس الحقوق الفردية : " إذا كانت الأمور لاتعجبك في العمل فاحصل على وظيفة أخرى ، أو أقدم على إفلاس نفسك باستخدام المحامين لمقاضاة رئيسك ، ولكن بل تأكيد لاتنضم إلى الآخرين لتكوين نقابة ! أما الرؤية الاشتراكية فهي تشجيع أفراد الشعب على أن يكونوا أجزاء من النقابات ومنظمات النساء ولجان المستأجرين وحراسات العماثر ، وأن

يكون لهذه التنظيمات مساهمة ذات مدلول في العمليات الحكومية، وعلى عكس الرأسمالية لاتستطيع الاشتراكية أن تعمل بنجاح دون هذه المشاركة من أدنى المستويات.

ولايات متحدة اشتراكية

إن الحق في وظيفة مناسبة وسكن لائق ورعاية صحية كاملة ومتعائلة وتعليم عام ذي نوعية جيدة ابتداء من الحضنة التي خلقتها قوة عمل العمال لمنفعة العائلات العاملة ، والحق في حماية البيئة والسلام والتضامن مع الشعب العامل في كل البلدان ، هذه الحقوق الديمقراطية الأساسية هي أهداف اشتراكية ميثاق الحقوق في الولايات المتحدة ، وكثيرا مايسأل الشعب " هل يمكن أن نخسر حرية الخطابة في ولايات متحدة اشتراكية؟ هل يمكن أن نخسر حرية الصحافة وحرية الأديان؟ هل يمكن أن يكون هناك حزب سياسي واحد فقط؟ " ، وشعارنا هو أن اشتراكية ميثاق الحقوق تزودنا بالإجابة ، فنحن ندعم الحريات التي نستحوذ عليها ونريد توسيعها ، والشكل الدقيق للرقابة الشعبية على المؤسسات الاجتماعية أمر سوف تتضح صورته شيئا فشيئا من خلال الصراع لتحقيق الاشتراكية ، أما حرية الخطابة والصحافة والأديان والتنظيم فهي تقاليد أمريكية ندعمها ونلتزم بتوسيعها.

والاشتراكية سوف تحل التناقض الأساسي غير الديمقراطي للرأسمالية ، ففي ولايات متحدة أمريكية اشتراكية ستكون الحياة الاقتصادية والموارد الطبيعية للبلاد مملوكة ومسيطر عليها من جانب الشعب ومن أجل الشعب ، وليس من جانب الاحتكارات الخاصة الشرهة ، والشعب سوف يمتلك الفرصة ويتحمل المسؤولية عن اتخاذ القرارات بشأن نوعية الوظائف المطلوبة وماهية السلع والخدمات المراد توفيرها ، وأية إجراءات تتخذ لحماية البيئة وأية رعاية صحية وغيرها من المنافع ، وسوف نكون قادرين على اتخاذ تلك القرارات وفقا لاحتياجات الشعب ، وليس حسب شراهة الرأسماليين ، وفي هذا السياق تصبح حرية الخطابة والصحافة ذات مغزى أعظم ، فتحت حكم الرأسمالية تكون حريتنا محدودة في تصعيد الاحتجاجات وتنظيم أنفسنا للتأثير في القرارات التي تتخذ ، أما في ظل الاشتراكية فسوف تكون لنا الحرية في اتخاذ القرارات وترتيب الأولويات وتحديد كيفية إنجاز المهام.

أيدولوجية الطبقة العاملة

سلاحنا فى الصراع الطبقي

كثيرا ماتعرف الأيدولوجية بأنها جملة معتقدات جماعة ما ، وعلم أصل الأفكار أو التنظير المثالي أو الخيالي غير أن الشيوعيين يرون الأيدولوجية سلاحا فى الكفاح من أجل بناء الاشتراكية ، فأيدولوجية الطبقة العاملة تعلمنا ضرورة تمحيص كل الأفكار والعمليات والنظر فيها بدقة لكى ندرك ماهو جديد ومتطور ، والقيمة الحقيقية للأيدولوجية هى أنها سلاح يعطى العمال القدرة على تطوير الاستراتيجية والتكتيك للوصول إلى ماهو أبعد من المطالب العادية للنقابات العمالية) مثل زيادة الأجور على أهميتها (وإثارة قضية إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية.

وأساس أيدولوجية الطبقة العاملة هو فكرة الصراع الطبقي، فكرة أن كل التاريخ هو تاريخ المعركة بين العبد والسيد ، وبين قن الأرض ونبيل الإقطاع ، وبين الحرفى ورئيس الرابطة الحرفية (أى بين الصناعى والمعلم) ، وبين العامل والرأسمالى . وفى عمليات الإنتاج فى عصرنا الحاضر يحصل العامل على أجر فى مقابل قوة عمله ، ولكنه فى أقل من ساعتين من كل يوم عمل يكون قد أنتج قيمة تعادل أجره فى اليوم كله ، ويحصل صاحب العمل على كل المتبقى من قيمة ما أنتجه العامل ، وهذا مثل توضيحى لخلل الجوهرى فى النظام الرأسمالى ، وهو التناقض بين الطبيعة الاجتماعية للإنتاج والتملك الخاص للأرباح المتولدة من الإنتاج (أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج - المترجم) ، وهكذا صار قولا مأثورا أن " وسيلة الإثراء ليست بالعمل ، وإنما الوسيلة هى أن يكون هناك شخص يعمل لسحابك" (جس هول).

إن بعض العمال الذين وجدوا أن رزقهم فى الأيام المبكرة للرأسمالية يهدده إدخال الآلات فى العمليات الإنتاجية ، قد اعتقدوا أنه يجب على العمال أن يدمروا الآلات ، وأولئك العمال لم يفهموا أن نظاما اشتراكيا

يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج سوف يقضى على استغلال الانسان للانسان . وأيدولوجية الطبقة العاملة تنظرالى الطبقة العاملة باعتبارها الجماعة الواحدة الثورية التى لها القدرة على إسقاط الرأسمالية ، وهذه الأيدولوجية مؤسسة على فكرة أن علاقة الإنسان بوسائل الإنتاج هى التى تحدد وضعه فى الحياة كما تحدد أيدولوجيته.

وقد أوضح لينين أن الحكومة لم تكن مجرد هيئة محايدة مسئولة عن تسيير الأمور بسهولة ، ولكنها كانت أداة لحماية الطبقة الرأسمالية.

إن القوات المسلحة هى التى تفرض السياسات الرأسمالية دوليا ، بينما يقوم البوليس بوظيفته للمحافظة على الطبقة العاملة منتظمة فى الصف.

كذلك شرح لينين كيف أن رأس المال الاحتكارى فى الداخل وهو يسعى إلى المزيد والمزيد من الأرباح قد أخذ يستثمر فى الخارج ، وكيف أن الحكومات الاستعمارية طورت أيدولوجيات خاصة تحجب استعبادها لشعوب المستعمرات ، وكان "عبد الرجل الأبيض" هو التبرير الذى قدمته إنجلترا ، تماما كما كانت " حماية" إخواننا السمر الشعار الذى رفعه روزفلت حينما قمع كفاح الشعب الفلبينى من أجل الاستقلال.

وهنا فى الوطن استخدمت العنصرية لتبرير التفاوت الأجرى بين الأجور المدفوعة للعمال الأمريكان الأفارقة وبين الأجور المدفوعة لطوائف الأقليات الأخرى وبين تلك المدفوعة للعمال البيض ، ولذلك فإن أيدولوجية الطبقة العاملة تطالب بوحدة طبقتنا العاملة من السود والسمر والبيض ذكورا وإناثا. وهى أيدولوجية تبصرنا بأن فقدان الوظائف

وتخفيض الأجور الحقيقية التى حدثت فى السنوات الأخيرة ليست خطأ العمال فى المكسيك أو آسيا . كما أن أيدولوجيتنا توضح لنا الحاجة إلى مكافحة العولة والخصخصة ببناء حركات تضامن دولى لمنصرة عمال تلك البلدان التى يستعبدونها ويستغلها الاستعمار الأمريكى . ومن الأمثلة الأخيرة على هذا النوع من التضامن هى الأعمال التى قام بها رجال السواحل الأمريكين دعما لإضراب عمال ميناء ليفربول بالبحر ، وفيما بعد دعما لعمال الموانئ الاستراليين فى كفاحهم ضد جعل نشاط السواحل أمرا عرضيا ، وبمناسبة كلامنا عن التضامن الدولى فإن تضامن الطبقة العاملة يجب أن يتخذ شكلا محليا .

وهناك مطلب آخر أساسى لأيدولوجيتنا وهو: يوم عمل من ست ساعات دون اقتطاع من الأجور ، ومع كل مايدور من كلام حول اقتصاد مزدهر ، فأننا نجد حتى كليلنتون نفسه يعترف بأن هناك جيوبا للفقر فى هذا البلد ، وعلى أية حال فإن يوم العمل ذى الثمانى ساعات ليس محفورا فى الحجر حتى لايمكن محوه أو إزالته.

إن أيدولوجيتنا تمنحنا الثقة فى قدرتنا على الانتصار على الرأسمالية والتخلص من شرورها . ومنذ سنوات مضت وأثناء إحدى الحملات الانتخابية رفع أحد موظفى جنرال موتورز شعارا يقول: " إن ماهو صالح لجنرال موتورز يكون صالحا للبلد" ، ومعظم الناس يقرون اليوم أن مثل هذا الشعار زائف زيف ورقة نقد من فئة تسعة دولارات . إن أيدولوجيتنا لا بد وأن ترفع عالبا شعار " اشتراكية الولايات المتحدة الأمريكية - هذه هى الصالحة لبلدنا"

* روى رايدل هو عضو مجلس التحرير العالمى لجريدة الشعب الأسبوعية.

روى رايدل

محاولات

رسالة

إلى

الناصرين

سنحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات .
نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد في إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

.. وتأسس حزب ناصري جديد ، رسميا هناك الآن للناصرية حزبان . وفعليا هناك أكثر . وليست هذه بذاتها مشكلة ، فالانقسام وارد ، والانقسامية ظاهرة متفشية في صفوف قوى يسارية عدة . لكن المشكلة في اعتقادي هي أنني وبصراحة شديدة أخشى من " التنافس " غير المجدي بل والمجذب بين هذه التجمعات . كل منها يريد أن يؤكد إن ناصريته أكثر ناصرية من مخالفه ، فيتشدد إذ يتشبث أكثر فأكثر بالنصوص والمقولات تاركا الجوهر .

تماما كما حدث في صفوف إنقسامات أو حتى تشرذمات ماركسية انعكس تنافس بعضها مع البعض الآخر في أن اندفع البعض ليردد أشد الشعارات تشدداً موهماً نفسه ومحاولا إيهام الآخرين إنه الأفضل والأكثر ثورية .

وقد حدث ذات الشيء مع قوى التأسلم السياسي إذ تمادت في تشدها عندما تمادت في تنافسها مع بعضها البعض ، وأصبحت " فيزا " الدخول إلى ساحة المنافسة .. من يقتل أكثر ؟ من يرتكب إرهاباً أشد بشاعة ، وبالمقابل تدور الماكينة الفكرية لتجد المبرر .. ولتستخرج أبشع أنواع الفتاوى التي كرس القتل كأسلوب ..

ما أخشاه إذن أن يستشعر البعض من الأخوة الناصرين منافسة البعض الآخر له فيشدد من تشده محاولا إيهام نفسه وغيره أنه الناصري الصحيح . والويل لحركة سياسية إذ تدخل سياق المنافسة في التشدد فان التشدد يقتادها ويقتاد المنافسين جميعا نحو مزيد من التشدد ، ولتبرير التشدد تقدم صياغات فكرية ، فاذا بهذه الصياغات وهي تصبح بذاتها عنصر ضغط على من صاغوها ، لتقتادهم أو حتى نرغمهم على مزيد من التشدد.

* * *

وذاث يوم سألتني أحد الصحفيين : متى يخون المثقف فكرته .. في رأيك ؟ فأجبت دون أية مسحة من التردد . يخونها عندما يقدسها .

فالمثقف أو السياسي عندما يقدس فكرة ما فانه يجعل منها قطعة جليد ، باردة ، خالية من الحياة التي تنبض بنبض الواقع . قطعة من جليد قد تبدر صماء .. متماسكة .. وأحيانا متألقة ، لكنها وما إن تسطع عليها شمس الواقع حتى تذوب متلاشية بلا أثر سوى بعض من بلل معيب.

والبعض من الأخوة الناصرين يتصور -

ولم يزل - أن تقديسه للناصرية هو تعبير عن شديد إخلاصه لها ، في حين أنني أعتقد أن تقديس أية فكرة يجعل منها حجراً سحرانيا مستعصيا على النقد والانتقاد والتعديل والتطوير .

بينما الفكرة كائن حي .. يتنفس الواقع ويمتزج به ، ومن خلال هذا الامتزاج الضروري تتولد رؤية أو حتى صورة جديدة من الفكرة الأصلية ، ستكون بالضرورة أجمل وأكثر بهاء .. لأنها أكثر اقتراباً من الواقع .

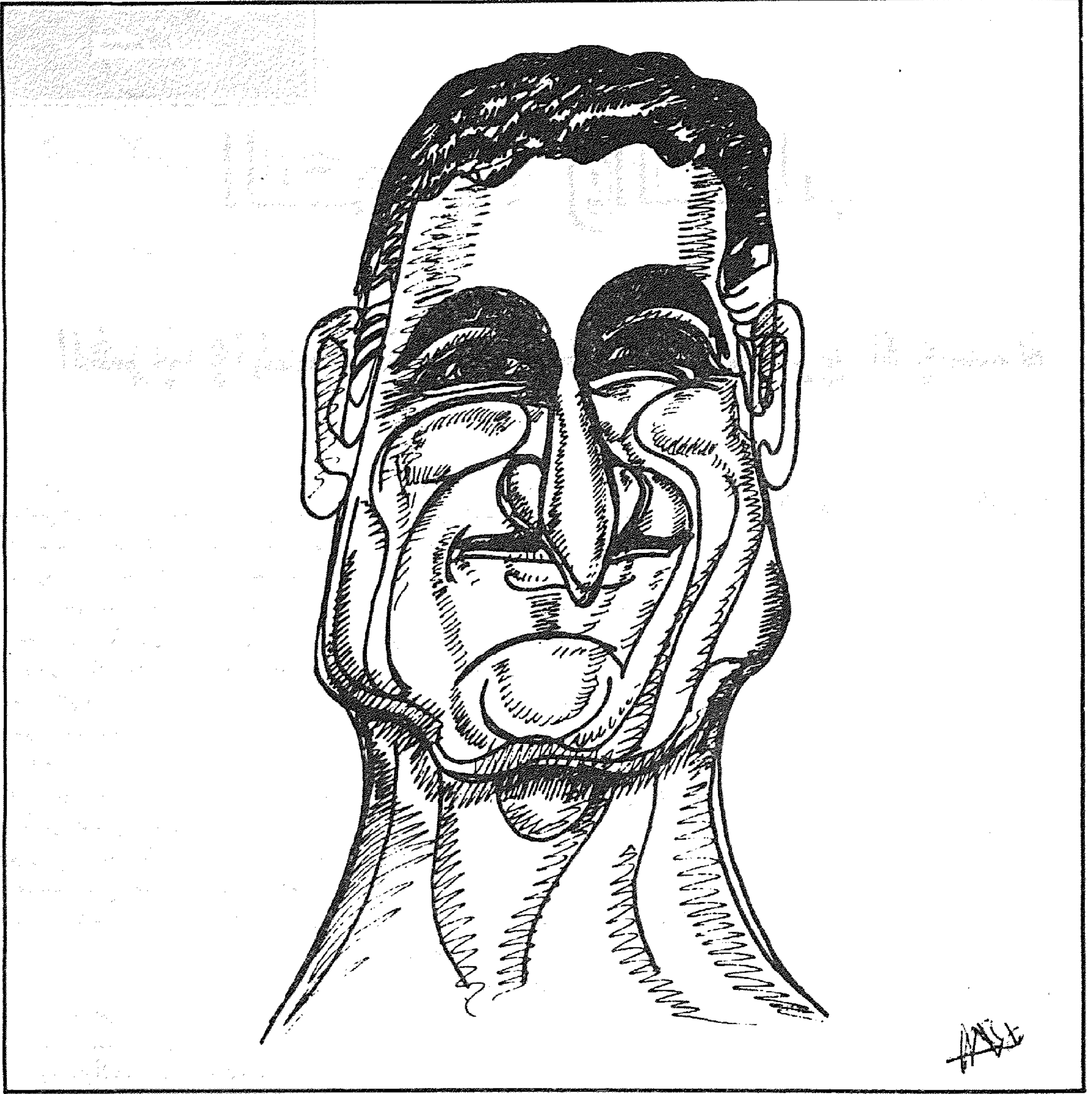
ولأن الواقع يمنح الفكرة حياة ونبضاً فأنها ستكون بالقطع أكثر جمالا من الأصل ، أن تتعطر دوما وترتوي بعطر الامتزاج بالجديد.

وخلال مناقشاتنا مع السياسيين اليساريين الماركسيين منهم والناصرين يتململ البعض من إصرارنا على أن مبعث الحياة في أية فكرة هو تعريضها دوماً وليس مرة واحدة .. للنظر الانتقادي . ويحاول هذا البعض أن يتخلص من إلحاحنا فيؤكد - قولا وليس فعلا - ضرورة هذا النظر الانتقادي . وينفض عن نفسه غبار النقاش باعتراف مبتسر ببعض الأخطاء ، أو بتأكيد - غير مؤكد - بضرورة التجديد . ثم لا يلبث - وعلى الفور - أن ينسى اعترافه وتأكيد مواعدا تواصله في ترتيب تراتيله القديمة . هي بذاتها ... ودون أي تغيير.

والبعض يحاول أن يخادعنا - وما يخدعون إلا أنفسهم - بأن يقدم لنا ذات الأفكار القديمة وإنما في صياغات جديدة ، ذات الشراب القديم في وعاء جديد .. وكانوا أنفسهم يظلمون.

والغريب ، بل والمثير للدهشة أن هذا البعض الراضل لأي نقد للناصرية وتطبيقاتها ، وذاك الآخر الراضل نفس الشيء بالنسبة للماركسية ، يتهلل بشراً إذ يرى الفكرة الأخرى معرضة للانتقاد ، سواء كان هذا النقد موضوعيا أم غير موضوعي ، بل هذا لو كان النقد غير موضوعي ، وكان شتائم وسخائم من أثقل عبار . ذلك أن تقديسه لفكرته يدفعه ليس فقط لعشقها كما هي دون أي تعديل أو تحوير أو تطوير مهما تغير الواقع ، ومهما تغيرت هي مع الواقع ، وإنما يدفعه أيضا إلى رفض فكرة أخرى - رفضا يفضي إلى كراهيته لها ، وسعادته لأية نكسة تلحق بها .

إنهم يقدسون الفكرة فيتبدون بها وتتبدى بهم في شكل يستعلى على الجميع استعلاءً يضر بالجميع ، بهم أنفسهم وبالأخرين . وهو استعلاء يضر بالفكرة مرتين : مرة إذ يجعل منها حجراً أصم عاجزاً عن التطور أو التطوير



وتنافسوا معنا وتنافسوا مع الجميع ، ولتكن هذه المنافسة عبر استعمال العقل وليس اجترار النقل.

تنافسوا بأن يحاول كل منكم التخلص من الرؤية السلانية ، ومن إحالة الفكرة إلى صنم ، وأن يحاول كل منكم أن يجرم من الفكرة أمراً مرتبطاً بالواقع متجداً مع تبادده ، متجاوزاً مع تطوره .. بهذا ستجدون أنفسكم أقرب إلى الفكرة أنصد بوهو الفكرة ، بل وأترب إلى بعضكم البعض ، فأنتم متشربون ممداً من نهر العطاء الدائم .. نهر الواقع.

.. وهذه مجرد نصيحة .. فهل تقبلونها؟

هيجل يقول منذ زمن قديم " إنك لن تعرف ما بداخل ثمرة الجوز إلا إذا كسرتها ". ويقول في مرة ثانية " أنت لن تعرف طعم الثمرة حتى تفض عنها غلافها ". ومن زمن آدم .. قال الامام أحمد بن حنبل : لا تقلدني .. ولا تقلد مالكاً . ولا الشافعي ، ولا الشوري . ولكن تعلم كما تعلمنا .

قال الإمام الجوزي : " في التقليد إبطال لمنفعة العقل ، لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل ، وقبيح من أعطى شمعة يستضي بها أن يطفئها ويشي في الظلام ". .. والآن

إلى الإخوة الناصريين في كل الأفرع الناصرية . تنافسوا مع بعضكم البعض ،

وخال من نبض الحياة الذي لا يمكن استلهاه إلا من الواقع .. وتجديد استلهاه عبر الواقع المتجدد ، ومرة أخرى إذ يندفع البعض مسلحاً بهذا الاستعلاء فيشيخ بوجهه عن الجميع ، أو يطيح بعلاقته مع الجميع ، شامراً سيفاً صديداً في وجه الجميع شاقاً ، لاعناً ، رافضاً مؤكداً أنه وحده صاحب الحقيقة المطلقة ، وأن الآخرين يقفون في ضفة الخطأ المحض .. فيضر فكرته الأصلية ويضر نفسه ، ويفقد نفسه وفكرته الموضوعية المطلوبة والقدرة على جذب الآخر أو حتى التعامل معه.

.. * * * .. وليس هذا القول بجديد . أنه قديم قدم العقل العاقل .. المتعقل.

الحماية والعقاب

الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط

عرض وتعليق : عمرو كمال حموده

* التجزئة الأفقية أى شق المجتمع المصرى أفقياً وإحداث ما يمكن تسميته بالانقسام الحضارى بين نموذجين فى التطور والتنمية (تقليدى محلى موروث فى مقابل نموذجى تحديثى وافد) . ومن خلال الانقسام يأتى الخصام وتنتهى الأمور بالصدام .

* التجزئة الرأسية أو شق الجماعة الوطنية على أساس دينى (مسلمون وأقباط) .

وهذه التجزئة الدينية لها مراحل ولكل مرحلة استراتيجية خاصة بها وعددها خمسة .

١- مرحلة الامتيازات الأجنبية واستراتيجية الرعاية المذهبية .

٢- مرحلة الارساليات التبشيرية واستراتيجية الاقتناص والتفكيك .

٣- مرحلة الاحتلال البريطانى واستراتيجية حماية الأقليات وتدويل مصر وفرق تسد .

٤- مرحلة غرس الكيان الصهيونى واستراتيجية التفتيت والغزو من الداخل .

٥- مرحلة الهيمنة الأمريكية واستراتيجية التوسع والتدخل فى شئون الدول تحت مظلة حقوق الإنسان / الأقليات .

-٣-

القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى (الحملة - فى التشريع - النتائج)

يرى سمير مرقس أن صدور هذا القانون ارتبط بالنتائج الاستراتيجية المترتبة على حرب الخليج الثانية وعلى انهيار المعسكر الاشتراكى واختفاء الاتحاد السوفيتى وقيام نظام عالمى تحتكر القيادة فيه الولايات

من الاضطهاد الدينى ، وبدء ما يمكن وصفه «بتدويل» المسألة الدينية - القبطية» .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاث أقسام : * القسم الأول وأهتم فيه بشرح الجذور التاريخية للعلاقة بين الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط ، والمراحل التى مرت فيها هذه العلاقة والاستراتيجيات التى تبناها الغرب لتنفيذ التجزئة الدينية .

* القسم الثانى فقد اهتم بمسيرة قانون التحرر من الاضطهاد الدينى .

* القسم الثالث وهو معنى بالأقباط وقراءة «الداخل» بتفاعلاته من منظور المواطنة .

-٢-

ومنذ أن صك الغرب مفهوم «الشرق الأوسط» فى القرن الثامن عشر ليدخل ضمن تصورات المنطقة العربية أطرافاً أخرى تنفيذاً لخطة محكمة من بندين :

الأول : الدمج العنيف والقسرى فى المنظومة الرأسمالية ، من خلال علاقة تقوم بين طرفين ، وأولهما مهيمن وثانيهما ملحق .

الثانى : أنه وحتى يتحقق البند الأول من الخطّة ، يحتاج الأمر إلى «التغلغل» فى عمق المنطقة بل والاستقرار فيها ، ولن يتأتى ذلك إلا على أساس «تجزئتها» انطلاقاً من الخبرة التاريخية التى تقول أن الوحدة تعنى عدم القدرة على النفاذ .

ولقد أصبحت عملية «الإلحاق - التجزئة» أقرب إلى القانون والقاعدة التى لم تعرف سوى استثناءات قليلة استطاع خلالها المجتمع المصرى «الانعتق» الوحدة ؟ وتحديدًا فى كل من : تجربة محمد على ، ثورة ١٩١٩ ، تجربة عبد الناصر .

وبشرح المؤلف أن التجزئة مورست من خلال محورين : محور «الداخل» ومحور «الخارج» .

يأتى هذا الكتاب ، الذى صدر منذ أسابيع قليلة ، رغم أنه لا ينتسمى لكتب المناسبات .. فهو كتاب عميق يقوم على التحليل والإحاطة الكاملة الشاملة بعناصر القضايا التى يطرحها .. وهو فى كلمة واحدة .. كتاب فى «الاستراتيجية والأمن القومى» . وعلى خلاف الكتب التى تناول موضوع «الوحدة الوطنية» و«مشاكل الأقباط» والتى احتوت على قدر كبير من الانطباعية أو العاطفة أو الانفعال .. أراد المؤلف تناول الأمور بمنهجية علمية ومن منظور «المواطنة» رابطاً كل الخيوط ببعضها وناظراً للمشكلات بأفق واسع ومقدار لأهمية وخطورة «الوحدة الوطنية» لنسيج الجماعة المصرية على تماسك المجتمع وصلاته فى يومنا هذا وفى المستقبل .

-١-

ومفتاح الكتاب الذى وضع المؤلف يده عليه .. نجده فى العبارة التى صاغها الأستاذ سمير مرقس بدقة وتركيز شديدين :

«وحدث أثناء عملية البحث والدراسة أنه كان هناك ما يشبه القانون فيما يتعلق بدراسة المسألة الدينية فى مصر ، ذلك أن هناك تفاعلاً بين «الداخل» و«الخارج» وتأثير هذا التفاعل على المسألة الدينية سلباً أو إيجاباً . فنهوض «الداخل» يعنى حصانة ضد «الخارج» ومن ثم تحركاً نحو التكامل الوطنى ، والعكس صحيح ، فإن تراجع «الداخل» يعنى تنشيط «الخارج» للتحرك نحو العمل على انقسام وتجزئة الجماعة المصرية فى ضوء مصالحها الاستراتيجية العليا» .

والجسم الأساسى من الكتاب يتناول «الخارج» بكل رؤاه وتحركاته الذى ضغط على السياسة فى مصر مع ظهور ما عرف بمحاولة تنظيم مؤتمر الأقليات عام ١٩٩٤ ، ثم بدء حركة التعبئة لإصدار القانون الأمريكى للتحرر

الحماية والعقاب

الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط

من قانون الرعاية المذهبية

إلى قانون الحرية الدينية

المؤلف : سمير مرقس

الناشر : ميريت للنشر والمعلومات

حادثة الكشح أظهرتا أن المواجهة المصرية لم ترق إلى مستوى المواجهة الاستراتيجية المدروسة فهي لم تزد عن كونها «رد فعل» لواقع فرص نفسه.

-5-

الحقيقة أن الجهد المبذول كان قائما وبدل على اتساع ثقافة المؤلف والأبعاد السياسية والقانونية والفكرية والتاريخية لهذه الثقافة عنده واعتماده على المنهج العلمي في التعامل مع ظواهر الموضوع.

والطريقة التي كتب بها الكتاب جديدة في بابها.. حيث استخدم الكاتب عدة أدوات مثل التركيب والبنائية وكذلك التفكيك، واعتمد بصورة أساسية على كشف ما وراء الأفكار التي تقدمها الترسنة الفكرية الغربية، ولعلها المرة الأولى التي يتم فيها استخدام الجداول والأشكال التوضيحية في شرح هذا الموضوع المعقد.

نحن أمام كتاب أرشحه ليكون أهم كتاب يصدر في مصر يعبر عن روح فتيحة في بداية الألفية الجديدة.. وأتصور أن يكون مرجعاً أساسياً للتدريس في أكاديمية ناصر العليا وفي كلية أركان حرب وأكاديمية الشرطة والمعهد الدبلوماسي، وأن تصدر منه طبعة شعبية ضمن منشورات مهرجان القراءة للجميع ليكون في متناول كل أعضاء الجماعة الوطنية المصرية.

بات يمثل أيضا مرجعية عليا للمواثيق الدولية فهذا على المستوى الفكري. كما أن الفاعل الرئيسي الذي من شأنه أن يتابع ويرصد ويراقب الأوضاع ويقرر ما يليق بشأنها هو الولايات المتحدة الأمريكية وبحسب القوانين الأمريكية، هذا على المستوى العملي الاجرائي. الأكثر من ذلك هو اعتبار الفهم والتحرك الأمريكيين حقا مكتسبا لا يشاركهما فيهما أحد، وإهمال المظلة الدولية بالكامل».

وقد صدر التقرير السنوي الأول عن تنفيذ القانون في التاسع من سبتمبر ١٩٩٩ من ألف صفحة منها سبع صفحات عن مصر تتحدث عن وضع الاقباط وموضوع آخر هو معاداة السامية كتوجه في الصحف القومية الحكومية المصرية والصحف غير الرسمية.

-6-

هذا عن «الخارج» فما الموقف بالنسبة «للداخل»؟

اعتنى المؤلف بتقديم رؤية حول دور موقف الاقباط داخل الجماعة المصرية الوطنية وتصورات حول أهمية «المواطنة» بصفتها الوعاء السليم للجماعة المصرية من أجل مشروع نهضوي حقيقي يستوعب كل طاقات أبناء الوطن في مساواة كاملة واحترام وشعور صادق بالحرية. وهو يشدد على ضرورة الاهتمام بالتغيير الثقافي وإشاعة مناخ تنموي ومعلوماتي لتكون الرؤية صافية والتغيير على أساس رصين.

* يشدد المؤلف على أن صدور القانون الأمريكي للحرية الدينية ومصادفة حدوث

المتحدة الأمريكية.

ويكشف المؤلف عن بواعث الحملة وأهم اللاعبين الرئيسيين فيها والكيفية التي تم من خلالها إخراج القانون. ونلاحظ الآتي:

* بدأت الحملة بمقال عام ١٩٩٥ كتبه محام يهودي اسمه مايكل هورفينز في جريدة وول ستريت عن «الاضطهاد المتنامي والمتزايد للمبشرين المسيحيين في بعض البلاد» وحث المجتمع المسيحي الأمريكي على مواجهة هذا التحدي بشكل مباشر».

* تمت الاستجابة ولقاء بين الأصوليات اليهودية والبروتستانتية بهدف التأثير والضغط على الحكومة الأمريكية والكونجرس لأخذ موقف.

* كانت النتيجة أن كلف الرئيس كلينتون وزير خارجيته لتشكيل لجنة سميث «لجنة الشريط الأزرق» برئاسة جون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان في نوفمبر ١٩٩٦ لبحث موضوع الحريات الدينية واضطهاد المسيحيين حول العالم.

وأصدرت عام ١٩٩٨ لجنة الشريط الأزرق تقريرها الذي استخدم كقاعدة لصدور القانون من الكونجرس بعد ذلك.

* وتقدم كل من فرانك وولف النائب الجمهوري وأرلين سيكتور الشيوخ الجمهوري بمشروع قانون بعنوان «التحرر من الاضطهاد الديني» تم إقراره ليصبح أداة قوية في يد الإدارة الأمريكية لتأديب الدول عن طريق العقوبات الخمس التي سيتم توقيعها على الدول التي بها اضطهاد ديني من وجهة نظر الإدارة:

أ- الحرمان من الصادرات الأمريكية.
ب- الحرمان من كل أنواع المساعدات الخارجية (تستثنى المساعدات الإنسانية).
ت- وضع قيود على عمليات الاقتراض المتنوعة.

ث. عدم إعطاء تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للأشخاص الضالعين في عملية الاضطهاد الديني.

ج- التصويت ضد عضوية منظمة التجارة العالمية (الجات)

ويقول المؤلف معبرا عن الوضع الخطر الذي استوجبه القانون الأمريكي الجديد: «إن أهم ما يمكننا رصده هو استبعاد الشرعية الدولية بالإجماع من التعاطي مع هذا الموضوع فالمرجعية الفكرية العليا للقانون هي التراث الأمريكي للحرية الدينية والذي

جبل الثلج

وهكذا تخلصت الحكومة من تهمة التقصير الواضح واعتبرت الموضوع مجرد حادث عارض سوف يزول بتجميل القرية وتغيير اسمها . ومرة أخرى نغلق الجرح على ما فيه من صديد يهدد بخطر جسيم. والكتابة في موضوع مثل الكشح تشبه الدخول في حقل إقام إذ أن المشاعر حوله معبأة بالغضب المكبوت في جميع الاتجاهات . ولكن خطورة ما نحن فيه ، والأهمية القصوى لعلاج جذرى سريع تجعل المخاطرة واجبة ويرخص في سبيلها كل مجهود يبذل. وبداية في الموضوع ليس هو الكشح ، فالكشح هي مجرد قمة جبل الثلج التي نراها فنعلم أنه يختفى تحتها جبل خطر ضخم يتهددنا جميعا مسلمين وأقباطاً . فإذا تخلينا عن سرد الأخطاء الصغيرة ، وإذا أعفينا أنفسنا عن التساؤل من الضحية ومن الجاني بين أناس بسطاء جهلاء أعماهم الظلم الذي يعيشون فيه عن مصلحتهم الحقيقية وهم في النهاية جميعا ضحايا ، وهي خطوة لابد من اتخاذها لتفادي الخطر الأعظم ، إذا تخلينا عن ذلك رأينا الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة التي تهددنا بويل عظيم إذا لم نعالجها بحكمة وحزم.

والحقائق هي كالآتي:

أولاً: إن هناك قوى خارجية يهيمها خلق مناخ مضطرب في أوقات معينة وفي مناطق معينة للمحافظة على مصالحها الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تستورد ما قيمته بليون دولار (ألف مليون دولار) كل أسبوع من البترول من منطقتنا وتصدر لها أسلحة وسلع بما يزيد على ذلك. ولهذا ، فلا عجب أن يكون للطبقات الحاكمة في أمريكا مصلحة في إثارة القلاقل عند اللزوم لتيسير عملية في الضغط والتدخل والهيمنة . وقد يتم ذلك بزرع دولة عميلة في المنطقة ، وقد يتم بتخطيط من وكالة المخابرات المركزية ، وميزانيتها ٥٠ ألف مليون دولار ولا بد أن يكون لها عائد أكبر من ذلك المبلغ ، وفيها قسم خاص بالأديان وهي تتعامل مع عملاء من جميع الأديان السماوية وغير السماوية ، وقد استعانت في أفغانستان بالمسلمين ، وفي التبت بالداي لاما ، وفي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بالفاتيكان ، وفي فلسطين باليهود . والعلاقة بين وكالة المخابرات

المركزية والحركات الدينية علاقة معروفة وموثقة ، يكفي أن نتذكر أن كيرميت روزفلت ، عميلها في إيران ، قد استعان في الحسينيات بزعماء الشيعة في تحقيق انقلابه على مصدق لمصلحة النظام الفاسد للشاه. قد يتساءل البعض: «عدنا إلى نظرية المؤامرة» (أين هو هذا التدخل؟) .. ولكن كفاءة هذه الأجهزة تعتمد على تخفيها . هل من المعقول أن توجد هذه الكراهية بين مسلم وقبطي بدون فعل فاعل؟ هل من المعقول أن ينسى الجميع مصالحهم ومصالح بلدهم في نوبة غضب عنيف مجرم غبي؟ والخطر الجسيم في تجاهل هذا أن هذه الكراهية الدينية إذا اشتعلت نيرانها فإنها ذاتية الاشتعال ومن الصعب إطفائها- ولنتذكر لبنان.

ثانياً: يراكب هذا الخطر الخارجى خطر داخلى ناتج عن وجود ظلم اجتماعى وتحكم سياسى تصل فيه إلى القيادة قوى فاسدة بانتخابات مشكوك فى أمرها . وقد تضاعف من سطوة هذا الخطر استغلال الأديان فى تحقيق مآرب سياسية ، كما حدث عندنا فى السبعينيات ولا حاجة بنا الآن لفتح هذا الملف الكرى.

ثالثاً: يضاف إلى هذا بالطبع - وقد يكون أهم من هذا كله- دور أجهزة التعليم والإعلام . فنحن نعلم جميعاً أن المدارس قد أصبحت موبوءة باتجاهات تحارب العلم وتنشر الدجل وتحض على كراهية الآخر ، وامتلأت برامج الإعلام الرسمى بالدجل والخرافة والفن السطحي والثقافة الضحلة . إن الدولة تصرف على هذا الجهاز الرهيب مئآت الملايين من الجنيهات فإذا كان ما نراه الآن هو نتيجة وحصيلة هذا الاستثمار فالأمر يحتاج إلى دراسة وتقييم وتقويم.

إننى أكره تقسيم المصريين إلى مسلمين وأقباط فبدية نحن جميعاً أقباط . فكلمة قبطى تعنى مصرى ونحن جميعاً نشترك فى

د. سمير حنا صادق

ثقافة واحدة ونحن جميعاً نشترك فى خراف وراثية واحدة ولغة واحدة، والوضع لدينا يختلف عن الوضع فى إيرلندا مثلاً حيث يرتبط الصراع المذهبى بصراع سياسى والتقسيم إلى مسلمين وأقباط هو مثل التقسيم إلى أسمر وأشقر . أو أطباء ومهندسين ، وهو تقسيم لا معنى له . ولكن مع ما حدث ، وما لنا من حساسيات ، لا أملك إلا أن أتوجه إلى الأقباط المسيحيين بأن يتقوا الله فى وطنهم ، وأن يتذكروا أن مصر -مثل العديد من بلاد العالم النامى- تمر الآن بأخطار عظيمة فلا يضيفوا إليها.

إن بعض علماء الاجتماع يحولون الصراعات المختلفة إلى ألعاب ويقولون بأن فى بعض هذه الصراعات (الألعاب) يكسب طرف ويخسر الآخر ولذا فمكسب الأول هو خسارة للآخر ، وأن فى بعضها الآخر يخسر الطرفان وفى النوع الثالث يكسب الطرفان (Win/ Lose/Lose-Win/)

Win) إن الصراع بين أقباط ومسلمى مصر صراع يخسر فيه الطرفان وإن الصراع بيننا من جانب وبين الولايات المتحدة وريبتها إسرائيل من جانب آخر ، هو صراع من النوع الأول وخسارتنا بسبب مثل أحداث الكشح المؤسفة هى فى نهاية الأمر مكسب لأعدائنا . وأن الطريق إلى علاج ما حدث لن يكون باللجوء إلى الأعداء الخارجيين ولا بإتاحة الفرصة لهؤلاء الأعداء أن يجعلوا منا مخلب قط كما جعلوا من بعض الجماعات الارهابية الإسلامية ، وإنما بالمساهمة مع إخواننا من المواطنين فى إيجاد حلول لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأنه لا مجال هنا للمطالبات السخيفة بكراسى فى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء أو بنسب فى القيادات ، فإن مثل هذه المطالب تكرر الخلافات ولا تحلها.

إن الهدف الأسى لآى خطورة يجب أن يكون لإزالة الكاملة- نعم الإزالة الكاملة- لبذور شرور الكراهية ، واستئصال جذور الغضب الموجه إلى الجار المواطن وتوجيهه نحو العدو الحقيقى . وليست المسألة هنا قبول «الأخر» . فالمسلم ليس «آخر» بالنسبة للقبطى والقبطى ليس «آخر» بالنسبة للمسلم . إنما يجب أن يعرف القبطى والمسلم من هو الآخر- ونحن نعرفه جميعاً وهو غير مقبول لنا جميعاً .

حما الله مصر من كل سوء.

من الثورة المضادة إلى السينما الجديدة



الكيت كات .. لداود عبد السيد

لم تكن فترة القطاع العام فى السينما المصرية، والتي استغرقت سنوات الستينيات، إلا فترة عارضة من حياة وتاريخ هذه السينما، لكن سرعان ما تم الانقلاب عليها خلال السبعينيات فى سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أخذت مصر كلها إلى منعطف جديد (أو قل بالأحرى إلى منعطف قديم). وإذا كانت الحقبة الأولى لهذه الصناعة السينمائية قد شهدت محاولات -بدائية فى معظمها- للرأسمالية المصرية لاقامة البنى التحتية لصناعة قوية (فى الاستوديوهات والمعامل ودور العرض)، فإن الرأسمالية الطفيلية التي سادت فى فترة السبعينيات اختارت أن تقضى فى طريق استنزاف واستهلاك هذه الأبنية، وأصبحت السينما مجرد «تجارة» يقوم بها منتجون عابرون لتحقيق المكسب الأسرع والأسهل من خلال صنع الشرائط السينمائية ولا نقول «الأفلام» بالمعنى الفنى للكلمة.

ولم يكن غريباً أن يظهر فيلم «ثم تشرق الشمس» لأحمد ضياء الدين - عن قصة ثروت أباطة - فى نهاية عام ١٩٧١، معلنا عن بدء موجة من أفلام الثورة المضادة، أصبحت فيها الخمسينيات والستينيات تمثل «عهداً بائداً»!! وإلى جانب هذه الأفلام طغت على السطح من جديد أفلام الغانيات، والكوميديات الهزلية، والميلودراما، والتفكير الخرافى، وارتد سينمائيون كانوا قد ظهروا فى نهاية العقد السابق عن محاولات البحث عن أشكال ومضامين جديدة، إلى صنع أفلام تغازل السلطة القائمة من جانب، والغرائز الدنيا عند الجمهور من جانب آخر. وهكذا صنع حسين كمال - صاحب «المستحيل» و«البوسطجي» - أفلاماً مثل

«ثرثرة فوق النيل» (١٩٧١)، وصنع سعيد مرزوق - صاحب «زوجتى والكلب» - فيلماً مثل «الخوف» (١٩٧٢)، بل إن مخرجاً مثل صلاح أبو سيف له تاريخه الطويل فى عالم السينما الواقعية (حتى فى أكثر أشكالها تقليدية) اتجه لصنع فيلم «حمام الملاطيلي» (١٩٧٣) الذى يدور فى عالم شأنه من العلاقات الجنسية، ويحتشد بالتوازل الجماهيرية، وإن كان يزعم أنه يسعى إلى التحليل الاجتماعى والسياسى فى بعض جمل الحوار.

وربما لن نجد دليلاً أكثر وضوحاً على أن للسينما السبعينيات كانت تعبيراً عن وعى مشوه بالواقع من أن «فتى الشاشة»، الذى ظهر فى الفترة السابقة كعامل أو فلاح أو

واحد من أبناء الطبقة المتوسطة، قد أصبح - مجسداً فى القناع الفنى لنجومية محمود ياسين وحسين فهمى اللذين احتلّا مركزاً الصدارة والدراما طوال هذا العقد - رجلاً بلا ملامح اجتماعية أو نفسية أو فنية محددة، إذ لم يخرج هذا القناع الفنى فى أغلب الأفلام عن نموذج «فتى الشاشة» الذى لا ينتمى إلى أى زمان أو مكان، فكل ما يفعله هو أن يجتر مشاعر عاطفية ساذجة. ومن جانب آخر تحولت صورة «فتاة الشاشة» الإيجابية - كما جسدها سعاد حسنى ونادية لطفي ونجمات أخريات فى العقد السابق - إلى مجرد كائن أنشوى هش، لا دور له إلا أن يكون مركز اهتمام الرجل. ولتقارن كيف بدأ عقد السبعينيات بفيلم «خللى بالك من زوزو» (١٩٧٢) لحسن الإمام، حيث تنال بطلته الفقيرة (سعاد حسنى) صفقة قوية على يد البطل الثرى (حسين فهمى) حتى تشوب إلى رشدتها (أو بالأحرى تتوقف عن قردها على

أحمد يوسف

على العكس فإن ما كانت تسعى إليه هو» الحرية» والتخلص من أغلال السينما التقليدية.

وإن أردت أن تبحث عن ملامح مشتركة لهذه السينما الجديدة-مع التأكيد على تباين أساليبها -فلعل أهمها هو محاولة البحث عن أشكال جديدة للتعبير السينمائي ، وقد تنتهي هذه المحاولة أو تلك إلى نوع من الانتقائية أو التلفيقية ، لكنك يمكن أن تنظر إلى ذلك على أنه الرغبة في التجريب ، وهو التجريب الذي يعكس في جانب منه تطور الوعي الجمالي عند كل فنان ومدى عمق رؤيته للعالم ،حتى أنه يمكنك أن تطلق على أفلام كل منهم- دون أن تبعد كثيراً عن الحقيقة- أنها تنتمي إلى«سينما المؤلف» ، بل إنه يمكنك أن تجد انعكاساً لذات الفنان وأزمته في بعض من أهم هذه الأفلام، تماماً كما توازي ذلك مع تجربة «سينما المؤلف» عند يوسف شاهين بدءاً من «اسكندرية كمان وكمان» (١٩٧٩) وحتى «اسكندرية كمان وكمان» (١٩٩١).

لقد كانت السينما الجديدة هي سينما محاولة الانصهار بين الحقيقة والكاميرا، أو بين الموضوع والذات، الحقيقة التي تتجسد في الواقع التشابك والتغير الذي يبدو لك أن الفنان يراه معك كأنكما تريانه للمرة الأولى) لذلك لم يكن غريباً أن تخرج الكاميرا إلى الشارع دائماً في محاولة لرصد هذا الواقع) والكاميرا التي تسعى إلى ترجمة تلك الحقيقة بنوع من البلاغة السينمائية في الصورة والصوت والتكوين والمونتاج ، ويقدر ما يسمح به الوعي الجمالي للفنان . لهذا غلبت على أفلام السينما الجديدة فكرة «الرحلة» والاكتشاف ،حيث لا يستغرق الزمن الواقعي الحقيقي لبعض من أهم هذه الأفلام سوى ساعات أو أيام معدودة ، لكنها تحفل بحياة كاملة تحتشد بالكثير من المتغيرات العنيفة والانعطافات الحادة التي تعيد تشكيل حياة الإنسان بين لحظة وأخرى.

وفي الحقيقة فإن ذلك القالب الذي يختار لأحداثه زمناً قصيراً مكثفاً ليس إلا تعبيراً فنياً- واعياً أو غير واع- عن الصراعات المريرة التي عاناها وعانيها هذا الجيل ، والانعطافات التي اضطر إليها بعضهم في محاولة للتمرد ضد- أو التكيف مع- ما يعوق تحقيق أحلامهم، وهو ما كان يتجسد كثيراً على نحو سينمائي في العديد من الأفلام في فكرة «العودة إلى الوطن» بعد غياب طويل ،حيث يواجه البطل صدمة اكتشاف الواقع الجديد.



لخيري بشارة

يوم مر.. يوم حلو

«وانتهاء بسينما المغرب العربي وأمريكا اللاتينية».

وإن كان هناك إنجاز حقيقي للسينما المصرية في عقد السبعينيات ، فهو ازدهار حركة السينما التسجيلية ، سواء من خلال محاولات فردية لعطيات الأنودى وهاشم النحاس ، أو من خلال المركز الذي كان يشرف عليه الفنان شادي عبد السلام ،وهي الحركة التي بدأ فيها فنانون مثل خيري بشارة أول أعمالهم ، التي اتسمت بالتجريب الشكلي وعمق الوعي الاجتماعي في آن واحد . ومن قلب هذه الحركة ولدت سينما روائية مصرية جديدة، أعلنت عن نفسها للمرة الأولى من خلال فيلم «ضربة شمس» (١٩٨٠) لمحمد خان، الذي يبدو فيه تأثره العميق بالسينما الأوربية، وخروجه -ربما للمرة الأولى منذ زمن طويل- إلى الشارع حاملاً معه الكاميرا، ليضع الأحداث الفيلمية في سياق الواقع الحي . وكانت تلك هي البداية التي ضخت دماء جديدة في شرايين السينما المصرية ، على أيدي فرسان هذه السينما : محمد خان وخيري بشارة وعاطف الطيب وداود عبد السيد . وإلى جانبهم كان كاتب السيناريو رأفت الميهي قد تحول بدوره إلى إخراج الأفلام.

وحين بدأ هذا الجيل رحلته كان عليه أن يخوض معركتين في وقت واحد : الأولى هي المعركة مع الواقع المتردى الذي وصل إليه السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في نهاية السبعينيات ،والأخرى هي الرغبة في التعبير عن هذا الواقع من خلال جماليات جديدة، وفي الحقيقة فإن السينما المصرية كانت تبدو كأنها تنتظر ظهور هذا الجيل ، الذي أراد أن يعبر عن الشعور القوي بالواقع من خلال سينما جديدة ، لكنها لم تختار لنفسها مذهباً أو أسلوباً فنياً محدداً ، بل

الفوارق الطبقية ، لتقارن ذلك بنهاية هذا العقد مع فيلم «الشريدة» (١٩٨٠) لأشرف فهمي ،حيث ينبغي على بطلته المثقفة (نجلاء فتحي) أن تصبح عبداً رقيقاً لزوجها الجاهل اللفظ (محمود ياسين) ، ولكي تكون المقارنة أكثر وضوحاً فإن عليك أن تتذكر أن قصة نجيب محفوظ- التي اقتبس عنها فيلم «الشريدة» -خطوطه الرئيسية- كانت تنتهي إلى نهاية مناقضة تماماً، تناصر حرية المرأة وتقف إلى جانب التمرد على التقاليد البالية.

العودة إلى الواقع

وإلى جانب ذلك كله، تمت سلسلة من المصادرات الرقابية لبعض من أهم أفلام تلك الفترة ،مثل «العصفور» (١٩٧٤) ليوسف شاهين ، و«زائر الفجر» (١٩٧٥) لممدوح شكري ، و«ظلال على الجانب الآخر» (١٩٧٥) لفالب شعب ، و«التلاقى» (١٩٧٧) لصبحي شفيق. لكن هذه المحاولات الإبداعية القليلة كانت تعبيراً عن رغبة بعض السينمائيين الجادين في مواجهة ذلك الارتداد في الصناعة السينمائية والوعي الفني والسياسي على السواء ،فقد ظهرت حركات نقدية تجلت في إنشاء جماعات تهتم بمزاورة التيار الحاد من السينما المصرية ،كان من بينها «جماعة السينما الجديدة» و«اتحاد نقاد السينما المصريين» و«جمعية الفيلم» و«نادي السينما» ،وهي الجماعات التي فتحت الأبواب- الضيقة على أية حال- أمام المثقفين والسينمائيين للاحتكاك بالحركات السينمائية المؤثرة في العالم (سواء على مستوى السينما التسجيلية أم الروائية) ، بدءاً من الموجة الفرنسية الجديدة، وضرورة بأهم الإنجازات السينمائية في دول المعسكر الاشتراكي (التي شهدت في تلك الفترة ازدهاراً سينمائياً قوياً)

الطيب الجمالي والسياسي

إنك ترى دائما في القلب من أفلام محمد خان بطلاً (أو بطلة) يبدو لك كما لو أنه يقف على حافة الحياة ، يتأملها بمزيج من المشاعر المتناقضة ، فهو لا يدري إن كان عليه أن يظل لا منتظماً يجتر عذاباته وحده ، رافضاً أن يذوب في الحياة التي لا تقابله إلا بالألم ، لكنه من جانب آخر لا يستطيع أن يهجر ميراثه وتراثه الوجداني . فهو البطل - مثله في ذلك مثل محمد خان نفسه ورفاقه من أبناء جيله - لم يحم باختيار هذا الموقف اللامنتهي بمحض إرادته ، وإنما فرض عليه فرضاً ، أو قل إنه ليس اللامنتهي الوجودي الذي نقابله في الثقافة الغربية ، فالجانب الوجودي في أعماق أبطال محمد خان يمد بجذوره في حالة من الاغتراب داخل بناء اجتماعي وسياسي خائق ، وهو الاغتراب الذي ينفي هذا البطل ويقصيه خارج دائرة الحياة ، رغم عشقه للحياة .

كما أنك ترى في أفلام رأفت الميهي هذا القلق الوجودي ممتزجاً بالهم السياسي ، وإن كان الأهم هو أن أفلام رأفت الميهي لا تخفى ظلاً من التشاؤم حول المصير الإنساني ، حيث ينتهي البطل دائماً إلى نوع من الفشل في المقاومة ، أو إلى الإعلان عن الامتثال للواقع المرير . وهذا التشاؤم سوف يسرى في أفلامه كلها ، بدءاً من تراجيدياته الأولى « عيون لا تنام » (١٩٨١) و« للعب قصة أخيرة » (١٩٨٦) ، وانتهاءً بالسخرية الجامحة في أفلامه الفانتازية اللاحقة ، وسوف تتزايد رحلته الفنية اقترباً من التشاؤم السوداوي

الشامل ، الذي يصل إلى حافة الفرضوية (بالعنى الفلسفي للكلمة) ، حيث « كل » المؤسسات القائمة - بل الممكنة أيضاً - تقع الإنسان ، حيث يتبنى الفنان حكماً مسبقاً على المصير الإنساني بالهزيمة .

أما خيرى بشارة فقد كان ألمع ما في أفلامه هو « أفكاره » وليست « عواطفه » ، فإذا كانت هذه الأفلام تبدأ دائماً من الواقع ، إلا أنها تسعى دائماً إلى أن تصنع من هذا الواقع عالماً جمالياً متكاملًا ، يحول الحجر إلى إنسان ، لكنه يحول الإنسان أيضاً إلى بقعة من اللون ، فكل عناصر الواقع تصبح على درجة متساوية من الأهمية ، دون نقاط - ساخنة أو باردة ، حتى أن الواقع في أفلامه يصبح عالماً جديداً مكتفياً بذاته ، لأن هناك

مسافة من التباعد العقلاني تفصل دائماً بين الفنان خيرى بشارة والواقع الذي يتعامل معه ، حيث ينبغي للواقع أن يخضع في النهاية إلى مفهوم جمالي ذهني ، وحيث يفقد الواقع جانباً كبيراً من دفئه وحرارته .

على النقيض تماماً ، اختار عاطف الطيب أن يبحث عن أكثر جوانب القمع سخونة وميلودرامية ، حتى أنك يمكن أن تلخص هدفه الجمالي والسياسي في أنه كان يبحث عن الميلودراما في قلب الحياة ، وعن الحياة في قلب الميلودراما ، وهو ما جعله أكثر أبناء جيله اقتراباً من الذوق الجماهيري . ولعل أهم أفلامه « سوق الأتوبيس » (١٩٨٣) يجسد ذلك التوازن بين الصراع الميلودرامي الذي عشقه عاطف الطيب طوال رحلته الفنية ، والحس الاجتماعي تجاه الواقع . لكن كثيراً ما كان عاطف الطيب يفقد هذا التوازن ، عندما تصبح الميلودراما وسيلة وهدفاً في آن واحد ، سعياً إلى النجاح التجاري .

وربما كان داود عبد السيد هو أكثر أبناء جيله وعياً من الناحيتين الجمالية والسياسية ، حتى أن أفلامه تعتبر مزيجاً رقيقاً من التفاعل الجدلي بينه وبين الواقع ، فهو لا ينظر للعالم من خلف زجاج ملون ، كما لا يلقي بنفسه وسط أحزان وأفراح هذا العالم ، ولكنه يقيم حواراً خلاقاً . وإن جوهر الإبداع في أفلامه هو أنها لا تدور فقط عن « الهامشين » (ذلك المصطلح الغامض) الذي قد يعنى في الغرب مجموعة من الفجر وأصحاب

البرئ.. لعاطف الطيب



الثقافات الخاصة ، وإن كان يعنى هنا الكتلة الهائلة الغارقة تحت سطح طوفان الحياة ، بل إن هذه الأفلام تدور حول داود عبد السيد نفسه ، وعنا ، وعن ضرورة الاقترب من البسطاء ، لأنه يرى في صورتهم أزمته كمثقف وفنان ، يصنع عنهم ومن أجلهم أفلامه ، لكنه لا يلقي عليهم موعظه وحكمه ، وإنما يتعلم منهم - ونتعلم معه - كيف نكتشف ونكشف عن الروح البشرية المتوثبة خلف الجسد المتعب الفاني .

وخلف الجسد الواهن لصناعة السينما المصرية ، حاول فرسان السينما الجديدة أن يكتشفوا ويكشفوا عن هذه الروح لكن كانت هناك ما تزال علل هذا الجسد وأمراضه تتفاقم ، وكان فيلم « فارس المدينة » (١٩٩٢) لمحمد خان هو الاعلان الحقيقي عن أفول زمن الفروسية والفرسان

من أزمة السينما

عندما كان فرسان السينما المصرية الجديدة خلال الثمانينات يحاولون إحياء الروح في هذه الصناعة المتداعية ، كان التيار السائد يعمل في طريق آخر ، فمع ظهور عصر شرائط الفيديو بدا لتجار السينما المصرية أن تعبئة هذه الشرائط عن طريق ما أطلق عليه « أفلام المقاولات » هو الوسيلة لتحقيق معدلات قياسية في الانتاج السينمائي ، بصرف النظر عن مستواها الفني . في نفس الوقت الذي شهدت فيه السينما المصرية ظاهرة غير مسبقة ، وهي سيطرة النجوم والنجمات على مقاليد الصناعة وأقدارها ، فظهرت موجة أفلام عادل إمام ونادية الجندي ونبيلة عبيد ، التي حققت نجاحاً جماهيرياً هائلاً . وإذا كنا نستطيع أن نتلمس الأبعاد الاجتماعية وراء هذا النجاح ، في سيطرة نموذج البطل الفهلوى أو المرأة الفاتنة القاتلة ، في تعبير عن المناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد فإن هذه الجماهيرية ذاتها - التي افتقدها أصحاب السينما الجديدة - شكلت مفترق طرق جديداً .

وعلى الرغم من أن عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ شهدا بعض محاولات قليلة لتحقيق المعادلة الصعبة بين النجاح التجاري والابداع الفني ، وهو ما تجسد على سبيل المثال في أفلام « اللعب مع الكبار » لشريف عرفه ، و« الكيت كات » لداود عبد السيد ، و« الهروب » لعاطف الطيب ، فإن المتغيرات السياسية - على مستوى الوطن



لمحمد خان

الحريف



نجلاء فتحي وعائدة رياض في «أحلام هند وكاميليا» لمحمد خان

العربي والعالم كله - دفعت بالجانب الابداعي من السينما المصرية للتخلي عن الأحلام القديمة أو استبدال أحلام جديدة بها. لقد اكتشف هذا الجيل - وهو الذي يكتوى بنار الصناعة السينمائية المتردية في ظل سياق أكثر تردياً - أن عليه أن يعيد حساباته. ولعل ذلك لم يكن راجعاً فقط إلى عوامل فنية وتقنية - لا ننكر أهميتها - وإنما أيضاً إلى عوامل فكرية وسياسية واجتماعية شديدة التعقيد، جعلت أبناء هذا الجيل من السينمائيين يتراجعون عن بعض مما كانوا يؤمنون به في بداياتهم الأولى. لقد كانت أحلامهم تبدأ بصنع أفلام تحقق النجاح الجمالي والسياسي، غير أنه قد تسلل إلى وجدانهم - مثل الكثير من المثقفين - قلق عميق وشك عاصف في الكثير من المعتقدات الفنية والسياسية المتعارف عليها.

من جانب آخر، كان ظهور البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية من جانب، والحديث الغامض عن دخول رجال الأعمال إلى عالم صناعة السينما من جانب آخر، سبباً في اضطراب هائل للبنى التحتية لصناعة السينما المصرية، وهي الصناعة التي تعاني اليوم خطراً أفدح، وهو غياب الفلسفة الحقيقية وراء هذا الفن وتلك الصناعة، سواء على مستوى الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال.

ظاهرة «المضحكين الجدد»

ومن هنا بدأت المرحلة العائمة الغائمة التي تعيشها السينما المصرية اليوم صناعة وفناً، مع تردى الاستوديوهات والمعامل، وتناقص عدد دور العرض، وسيطرة بعض النجوم على الجانب الصناعي والإبداعي معاً. إن الفلسفة الغائبة وراء ذلك كله هي إدراك أهمية السينما في صناعة وصياغة الوجدان الجمعي، وهو ما أدركته الرأسمالية المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات، وطبقته الدولة خلال الخمسينيات والستينيات، لكن هذا الوجدان الجمعي أصبح اليوم مهملًا ومتروكًا إما للأفلام الأمريكية الهوليوودية، أو لتلك الظاهرة التي يطلقون عليها «المضحكون الجدد».

وإذا كانت السينما المصرية طوال تاريخها تقوم بتسويق الأفلام من خلال أسماء العشرات من نجومها ونجمات، سواء القادمين من عالم الغناء والطرب أم من عالم التمثيل، وإذا كانت هذه السينما أيضاً قد عاشت بعض فترات تعرف الأفلام فيها بأسماء صانعيها من المخرجين، فإن الأفلام أصبحت اليوم تحمل اسم محمد هنيدي أو علاء ولي الدين.

وقد ترجع هذه الظاهرة إلى «أزمة» السينما المصرية التي طال الحديث عنها دون أن يتصدى أحد لحلها، لكن أزمة السينما انتهت إلى سينما الأزمة، في أفلام تعود بالسينما المصرية إلى بداياتها الأولى الساذجة، إلى استكشاث كشكش بيه وبربري مصر الوحيد والمعلم يحب. وقد يكون مهماً أن نشير إلى أننا لسنا ضد أن يظهر هذا النوع من الأفلام باعتبارها وسيلة تسلية عابرة (فقد كانت السينما المصرية تقوم دائماً بصنع مثل هذه الأفلام)، لكن الأكثر أهمية هو أننا لا نستطيع أن نخفي مرارة من أنها أصبحت تبطل كل ما عداها من محاولات إبداعية

حقيقية، دفعت العديد من الفنانين السينمائيين إلى التوقف، بينما لجأ البعض الآخر إلى عالم «الفيديو كليب» والفوازير. لكن الجانب الآخر من الحقيقة يكمن أيضاً في محاولة تفسير ظاهرة نجاح هذه الأفلام، وهو التفسير الذي لن تصلح معه المعايير النقدية والفنية، وإنما من خلال التفسير - ولا نقول التبرير - الاجتماعي لنجاح هذه الأفلام المتواضعة، فلا بد أن الجماهير - في هذا السياق الذي نعيشه اليوم - تجد في هذه الأفلام بعضاً مما تبحث عنه، وربما كان أول ما يمكنك أن تلاحظه في موجة أفلام

«المضحكين الجدد» هو ذلك القدر الهائل من العفوية والارتجال ، لكنها العفوية التي لا تفكر لحظة واحدة في أن تسعى للإحياء بحيوية الحياة أو تلقائية الحس الواقعي ، وإنما هي في جانب منها تحطيم للأشكال السينمائية التي سادت خلال الثمانينات واتسمت -بسبب سيطرة النجوم القدامى وتكرار «التوليفات -بالبلادة والاصطناع ، كما أنها العفوية التي انتقلت إلى شاشة السينما من عالم «المسرح السياحي» (كما كانت الأفلام المصرية الأولى تنقل عن «الغودفيل») الذي لا يتألف إلا من مجموعة من «النمر» غير المترابطة ، يقف فيها «المضحك» على المنصة لكي «يدغدغ» الجمهور باعثاً في الصالة عاصفة من الضحك والصخب ، وها هو الجمهور العاجز عن دفع ثمن تذكرة المسرح باهظة الثمن يستطيع أن يذهب إلى السينما لكي يشاهد تنوعات على مسرحيات معلبة في شرائط من السليولويد . لكنها العفوية التي تفتقد أيضاً أي أسلوب فني متماسك ، وهو ما يبدو متلاتماً تماماً مع الجمهور الجديد من الشباب الذين يشكلون الجانب الأكبر من متفرجي السينما ، وهو الجمهور الذي يريد أن يستمتع فقط باللحظة الآنية الحاضرة ، لأنه سئم الجدل العقيم حول الماضي ، ولأنه لا يجد في الحاضر مشروعاً قومياً حقيقياً يؤمن به ويشعر فيه بذاته الفردية والقومية ، ولأنه -وهذا هو الأهم- لا يعرف لنفسه مستقبلاً واضحاً .

وليس غريباً أن تحتشد هذه الأفلام بنماذج من هذا الشباب الضائع ، وأن تكون الأماكن التي يتم التصوير فيها - ولا نقول تدور الأحداث ، لأنه ليست هناك أحداث بالمعنى الدرامي والسينمائي للكلمة - هي بيوت أسر الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، والشوارع ، والعديد من «دكاكين» المهن المتواضعة ، ودائماً ما يبحث أبطال هذه الأفلام عن العزاء والسلوى في الصداقة التي تجمع بين الضائعين ، الذين لا يبقى لديهم أمل في الحصول على فرصة للعمل أو الزواج ، وكثيراً ما تتكرر في مثل هذه الأفلام مشاهد الفشل في العمل أو حتى في العثور عليه ، مثلما يتكرر مشهد الذهاب إلى أسرة الخطيبة لخطبتها فيصطدم البطل بمطالب لا طاقة له بتوفيرها .

ودائماً ما تقف تلك الحبيبة موقفاً سلبياً من ذلك كله ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى النجومية ، «البطل» الباحث وحده عن احتلال مقدمة الصورة ومركزها ، لكنه يعكس أيضاً رؤية رجعية تحتقر المرأة وتدفعها دائماً إلى خلفية «الكادر» ، وهي الرؤية التي باتت تقبع في أعماق الوجدان الجمعي في ظل السياق

الراهن وظروفه المتردية .

الفلسفة الغائبة

تلمس إذن الأفلام الأخيرة للسينما المصرية بغضا من أوتار الملامح الاجتماعية والوعي الجمالي ، لكن ذلك يؤكد من ناحية أخرى أنه إذا كانت السينما المصرية تعتبر تسجيلاً لتطور مسيرة هذا الوعي ، فإن ذلك يعني أن الصناعة السينمائية والوعي معاً قد عادا لنقطة الصفر من جديد .

وإذا كان هناك من طريق جديد ومستقبل واضح أمام هذه الصناعة ، فلا بد أن ندرك أولاً أن حضارة القرن العشرين كله هي حضارة الصورة بلا منازع ، وهو ما يعني أن تدرك «المؤسسات» السياسية والاقتصادية أهمية وخطر السينما ، وهو ما نراه -للأسف الشديد- غائباً في سياق التصور بأن «العولمة» وسيطرة الاقتصاد الرأسمالي (فيما يعرف باسم «اقتصاد السوق») تعني أن نترك فن وصناعة السينما المصرية في مهبط الريح . إن هذا المفهوم يقصر عن فهم أنه حتى في أعنى الدول الرأسمالية تصبح السينما سلاحاً تدافع عنه «الدولة» وتحميه بكل الوسائل الممكنة والمتاحة . ولنأخذ مثلاً بالولايات المتحدة التي أقرت منذ الأربعينيات أن حرية الاقتصاد لا تتعارض مع قوانين منع الاحتكار ، ووضعت أسساً تمنع في شركات الإنتاج السينمائي من ممارسة حقوق التوزيع أو امتلاك دور العرض ، حتى تتيح للعدد الأكبر من أصحاب رؤوس الأموال أن يدخلوا إلى مختلف أفرع وأذرع العملية الصناعية السينمائية . كما أقرت الولايات المتحدة أيضاً منذ بداية الستينيات بأن فن السينما هو إحدى وسائل التعبير الحر الذي يحميه نص الدستور ، بينما ما تزال الرقابة عندنا (التي تضع السينما إلى جانب الملاهي في قانون واحد) تمارس سلطات قاسية على الجانب الإبداعي ، فلا تتيح الفرصة إلا للأفلام الهزيلة التي تخلو من «المحظورات الرقابية» . ولنأخذ مثلاً آخر بفرنسا التي ما تزال تصر على موقفها بأن السينما لا تخضع لقرارات «الجات» ، فالأفلام ليست مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما هي تجسيد للوجود القومي والدفاع عنه بقدر ما هي وسيلة لصياغة الوجدان الجمعي الذي لا ينبغي تركه نهياً لاقتصاد «السوق» .

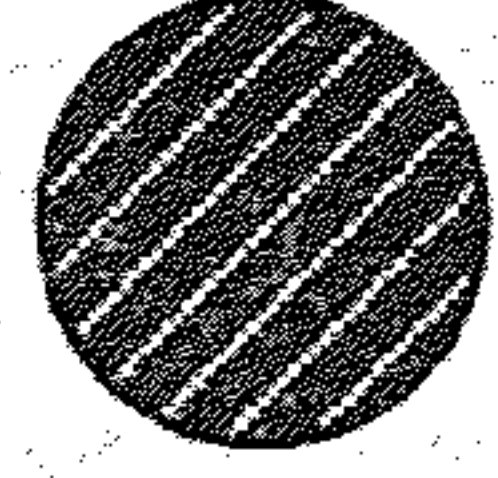
إن السينما «صناعة ثقيلة» بالمعنى الحقيقي للكلمة ، لكن السينما المصرية اليوم أصبحت وسيلة للكسب السريع عن طريق منتجين عابرين ، وهو الأمر الذي يؤكد عدم وجود شركة إنتاج راسخة تظل تعمل لسنوات طويلة ، وإنك لن تجد أثراً للشركات التي كانت تعمل منذ عقدين فقط من الزمن ، كما أنك لن تجد تاريخاً حقيقياً في مجال الصناعة السينمائية لأغلب المنتجين الذين يقومون

اليوم بتمويل الأفلام . من جانب آخر فإن نجاح الصناعة السينمائية - في بلاد العالم كله - يعتمد من خلال الإحصائيات على عدد المتفرجين الذين يرتادون دور العرض السينمائي كل عام ، وهو رقم ينبغي أن يتراوح بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان ، ولك أن تدرك حجم الكارثة التي تعانيها السينما المصرية بين المائتين وخمسين مليوناً والثلاثمائة مليون من تذاكر السينما ، ولك أن تدرك حجم الكارثة التي تعاني منها السينما المصرية إذ لا يتعدى هذا الرقم أبداً العشرة ملايين .

هل نصل بذلك إلى نتيجة متشائمة حول مصير السينما المصرية ، صناعة وفناً ؟ إننا لكي نجيب عن السؤال ينبغي علينا أولاً أن نجيب عن أسئلة أكثر جوهرية ، وهي إذا ما كنا نصنع حقاً ما يجب علينا صنعه تجاه السينما المصرية ، إذ ينبغي على المؤسسات القائمة أن تنظر إليها باعتبارها تعبيراً عن الوجود القومي ، وهي بذلك تختلف عن كل الصناعات الأخرى ، لكنك لن تعرف أبداً إلى أية «مؤسسة» حكومية تؤول مسئولية السينما المصرية . كما ينبغي على المثقفين والفنانين ألا يفقدوا - رغم الظروف القاسية ، بل ربما بسبب هذه الظروف أيضاً - القدرة على الحلم ، ومحاولة تخطي الحواجز القائمة من أجل التمرد على البنى والأشكال التقليدية المتداعية ، سواء على مستوى الإبداع أو الانتاج أم التوزيع أم العرض .

وإذا كانت السينما قد بدأت منذ أكثر من قرن بعرض شرائط «لوميير» البدائية في أحد مقاهي باريس ، وإذا كانت أيضاً قد تحولت إلى إمبراطوريات هائلة في هوليوود وغيرها وغيرها ، فلعل التطورات التقنية التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وما سوف يشهده منها القرن الحادي والعشرون ، لعل هذه التطورات المتسارعة التي جعلت فن السينما - من الناحية الإبداعية - في متناول الجميع ، تتيح لجيل جديد من السينمائيين أن يحملوا هذا الفن إلى آفاق جديدة ، ليسجلوا به مرحلة أخرى من مراحل تطور الوعي الذي كانت السينما المصرية تعبر دائماً عن مسيرته ، في ازدهاره وانحداره ، وانتصاره وانكساره . لذلك فإن الإجابة عن السؤال ليست إذا ما كنا قد انتهينا إلى رؤية متشائمة حول مستقبل السينما المصرية في القرن القادم ، بل الإجابة هي التأكيد على قدرتنا - أوطاناً وشعوباً - على الاستمرار في أن نحلم بسينما أكثر رسوخاً ووعياً وتأثيراً ، وأن تصبح أحلامنا - وأفلامنا - حقيقة واقعة .

مشاغبات



نار الحكومة - ولا جنة "عادل حسين"

أصبح الحزب العمل- الاشتراكي سابقا- ظاهرة سياسية ، تدعو لكثير من العجب، ولبعض من الخوف عليه، وربما الخوف منه!. فمنذ أواخر الثمانينات، ومع الانقلاب الايديولوجي الذي قاده الأستاذ عادل حسين ليحول به الحزب من حزب كان يفترض انه اشتراكي ديمقراطي، إلى حزب كان يفترض أن يكون قوميا اسلاميا، جرت في النهر مياه كثيرة، انتهت به إلى أن يكون أقرب إلى الجماعات الدينية المتطرفة، على الرغم من أن تيار التزمت الديني قد بدأ في الانحسار. وكانت الفكرة وراء هذا الانقلاب، هي أن يصوغ حزب العمل لنفسه مساراً سياسياً متميزاً، يجمع بين تيارين لم يكن لأحدهما - آنذاك- حزب شرعي معترف به، هما التياران الناصري والاسلامي، وأن يمزج بينهما فيستفيد من جماهيريتهما، أو يحل محلها .. وهي فكرة بناها عادل حسين- الماركسي السابق صاحب الاجتهادات الفكرية التي كان يصفها الماركسيون المتشددون باليمينية- انطلاقاً من تحليل يرى أن انتصار الثورة الإيرانية مؤشر على أن أي حزب سياسي في بلد اسلامي لا يستطيع أن يكتسب جماهيرية بعيداً عن الموروث الروحي للأمة، وهو الموقف نفسه الذي دفع شقيقه الراحل المرحوم أحمد حسين ، مؤسس حزب «مصر الفتاة»، عام ١٩٤٠، إلى تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الوطني الاسلامي» بعد أن بهرته الجماهيرية الشديدة التي حققها «الاخوان المسلمون» .

السياسي منحى أكثر تعصبا على الصعيدين!.

والواقع أن تكتيكات الحزب في السياسة الداخلية تدعو للضحك وربما للبكاء ، فهو يتحالف مع جناح في الحكم ضد اجنحة أخرى ، ويلعب لحساب وزراء ضد وزراء ، وشن الفاره على يوسف والي بتحريض من طلعت حماد، وتتهم صحيفته أنها قادرة على اسقاط الوزراء ، وتشيع مناخا من الديماغوجية الفكرية والسياسية وتبشر باستبداد لا يقل عن استبداد الحكم القائم إن لم يكن أسوأ وأضل سبيلاً.

ولو استمر حزب العمل في هذا الطريق، فسوف يقود نفسه إلى الهاوية .. ولن يجد من ينصره ، أو يقف إلى جواره ، بل سيجد من يقول له: نار الحكومة ولا جنة عادل حسين!.

وصديقك من صدقك لا من صدقك!

صلاح عيسى

الاندماج في غيرهم، وتمسك الاخوان بتنظيمهم المستقل، فانكمش التحالف إلى ائتلاف انتخابي هش، لتبادل الأصوات، كسب به الطرفان أكثر من ثلاثين مقعداً في انتخابات ١٩٨٧، انكمشت بسبب ممارساتهم والتدخل الحكومي إلى مقعد واحد في الانتخابات بعد التالية، وبدأت الاحتكاكات بينهما على نصيب كل منهما من الصحيفة ، ومن المقاعد القيادية ، ليتحول «حزب العمل» إلى حزب ديني إسلامي مستقل ينافس الاخوان وينافس غيرهم من الجماعات الدينية.

ونظرة عابرة إلى التحالفات العربية والاقليمية والدولية لحزب العمل ، وإلى مواقفه في السياسة الداخلية ، تكشف عن أن فشل الصيغة التي ابتكرها عادل حسين، تدفع الحزب دفعا لكي يحاول وراثة جماهيرية المنظمات الدينية الأكثر تطرفا وتزمتاً، وأنه يحاول- استناداً إلى شرعيته-المزايدة على اسلامية الاخوان المسلمين، الذين أصبحوا أكثر اعتدالاً منه ، وأنه بدلا من أن يساعد على «مقرطة» التيارين القومي والديني، يأخذ في خطابه

بل إنه سعى -كما يقول في مذكراته -إلى الدمج بين الحركتين، لولا أن المرحوم حسن البنا مؤسس الاخوان رفض ذلك!.

وليس من حق أحد -خارج حزب العمل- أن يعترض على الفكرة ، ليس فقط لأن عادل شأنه في ذلك شأن كل إنسان حر تماما في اختيار قناعاته السياسية والفكرية، أو لأن حزب العمل حر في تغيير خطه السياسي ، بل لأن الفكرة، لا تخلو من بعض المنطق، بل لعل كثيرين كنا من بينهم، وجدوا فيها حلاً قد يكون مقبولا ، لكي يتفاعل التيارين القومي والاسلامي، بشكل يجعل من كل منهما، أكثر ديمقراطية ، وأكثر عصرية ، وأكثر قبولاً بتعدد الرؤى والاجتهادات، على الرغم مما وقع بينهما من صدام دموي، خلال الخمسينيات والستينيات!.

لكن تجربة السنوات العشر السابقة، تكشف عن أن التحالف الايديولوجي والسياسي الذي قصد إليه عادل حسين، لم يحقق هذا الهدف ، فقد حصل الناصريون على حزبهم الخاص ولم يقبلوا بفكرة

قوله لبابا
ماما يح
بابا أوبج



أووووف...
الباشا الصغير كان
امبارح بيلين





غادة عبدالرازق الكندي

لوحة للفنانة